

الألف
كتاب
الشافي

٢٤٣

جرج كاشمان

لماذا نشب الحروب؟

الجزء الثاني



ترجمة : د. أحمد حمدي محمود



الجمعية المصرية العامة للكتاب

لماذا انشبت الحروب ؟

الألف كتاب الثانى

الإشراف العام

د. سمير سرحان

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

احمد صليحة

سكرتير التحرير

عفت عبد العزيز

الإخراج الفني

محسنة عطية

لماذا تنشأ الحروب؟

مدخل لنظريات الصراع الدولي

تأليف
جرج كاشمان



ترجمة

د. أحمد جدي محمود

الجزء الثاني



General Organization of the Book - Alexandria Library
الهيئة العامة للكتاب - مكتبة الإسكندرية

١٩٩٦

هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب :

*WHAT CAUSES WAR
AN INTRODUCTION
TO THEORIES OF
INTERNATIONAL
CONFLICT.
BY
GREG CASHMAN*

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس :	
نظريات الصراع	٧
الفصل السابع :	
نظرية المباراة - نظرية الردع	٥٩
الفصل الثامن :	
النظام الدولي - الفوضى والقوة	١٠٧
الفصل التاسع :	
النظام الدولي : النظريات الدورانية والنظريات البنيوية التاريخية للحرب	١٥٣
الفصل العاشر :	
خلاصة وتعليق	١٩٣
بيلوجرافيا /	٢٠٩

الفصل السادس

تفسيرات الصراع

لو جاع عدوك أطعمه ، لو أصيبك بالعطش
أسقه مائلا يقهرك إذا عليك أن تظهر الشر
بالخير .

إذا تمتعت قوة ما بالأمان المطلق فسيضعف
ذلك عن تعرض جميع القوى للخطر .

خثرى كيسلجر

تخيل غلامين في الثامنة من عمرهما ، اتلفا بعض أثاث غرفة المعيشة .
وأيقظت الضجة أميهما المسترخيتين بعد تناولهما الشاي ، فهولتا لفض
الضجيج . وعنهما دخلت السيدتان الغرفة كان الصغير جوى يصوب
رشاشه على رأس الصغير سامى :

● ما الذى يجرى هنا ؟ لماذا تتقاتلان ؟

ان جوى يرفض اعطائي دبابته لالعب بها .

● ولكن سامى لم يترك لى لعبته ، مع أنه الدور حل على اللاعب بها .
ولن أشارك معه فى اللعب ، إذا كان لا يود أن يشاركنى .

● جوى هو المتسبب فى الشجار ، لأنه رفض أن يموت عندما صوبت
رشاشى الى صدره . انه لا يعرف اصول اللعبة .

● نعم نعم لقد كان هو البادى . فقد اعتاد دوما القيام بدور الرجل
"الطيب" .

لعل هذا الحديث أمر مألوف . فمن حين لآخر يذكرنا هذا الحديث بعدم وجود اختلاف بين ما تفعله الدول وما يفعله صغار الأطفال . إذ يصور السيناريو المذكور آنفا دورة نزاع شائعة ، فيها يرد طرف ما على ما فعله طرف ثان بفعله تعد بدورها ردا على ما فعله الطرف الأول، ونلاحظ أن ما قام به الاثنان كان بمثابة رد فعل على مسلك الطرف الآخر ، ويتحول رد الفعل الى صدام ، ويتصاعد الصدام ويبدأ القتال .

ويحتاج محللون كثيرون بالقول بأن الدولة تشن الحرب ردا على أفعال سابقة موجهة من دول أخرى ، وأن كل ما فعلته الدولة « أ » هو ردا على أفعال عدوانية من الدولة « ب » . ولعلك تتساءل : وماذا عن الدولة « ب » ؟ . إنها نفس الإجابة . فما استتحت الدولة (ب) هو فعله أكبر للدولة (أ) ، وهكذا دواليك . وربما يفت بدايات هذه العملية التفاعلية بين الدولتين مستترة وراء غلالة الأحداث التاريخية ، مما يصعب معرفة من كان البداية وكيف بدأ . وينتهي الأمر بنزوعنا الى عدم المبالاة .

نظرية المؤثر والاستجابة :

وتعتمد نظرية المؤثر والاستجابة (الفعل ورد الفعل) في العلاقات الدولية كتفسير للسلوك القومي انعكاسا لنظرية المؤثر والاستجابة في السلوك الفردي التي ارتكزت عليها المدرسة السلوكية في علم النفس . وتعتبر هذه النظريات أغلب الأفعال ردودا على مؤثرا (أو مجموعة مؤثرات) في البيئة ، وبالمقصور تفسير سلوك الأفراد الى حد كبير على أساس المؤثر الذي تأثروا به مما أحاط بهم . والدول ليست وحيدة في العالم . إذ بعد الجانب الأكبر من أفعالها استجابة لمسلك الدول الأخرى (أو لأشخاص يتصرفون لحسابهم الخاص) ، وإن كان تصرفهم يترك أثرا على النظام الدولي . فما تفعله إحدى الدول يرتكن الى ما تفعله الدول الأخرى . يعنى هناك تأثير متبادل للأفعال السياسية للدول .

وفى هذا المستوى من التحليل . سيمتدح الانتباه على تفاعل الدول وعلى تكوين هذه الأفعال التفاعلية ، وعلى عملية التفاعل ، أما مسألة ما الذى جال بفكر الزعماء السياسيين بصفتهم أفرادا ، أو ماهية طبيعة شخصياتهم ، وماذا كانت مبركاتهم . و ماهية عملية صنع القرار ، وهل توجه اختيارات داخلية سياسية . جميع هذه التساؤلات لن نتعينا هنا . وكما أشار سنجر ان بمقدورنا اعتبار هذه التغيرات كأنها داخل الصندوق الأسود (١) .

فنسنا بحاجة لمعرفةا أو فهمها • وبوسعنا أن نفترض تماثل أغلب الدول في وجود فعلها ازاء نفس المؤثر بغض النظر عن خصائص هذه الدولة القومية ، أو الصفات الشخصية لزعمائها • اذ تبدو افعال معينة هي التي تولد أنواعا معينة من وجود الفعل ، فإذا استطعنا التعرف على هذه العملية الخاصة بالفعل المضاد وفهمناها ، فسيكون بمقدورنا - في أغلب الظن - تعلم كيف نتجنب العواقب الوخيمة للأحداث المؤدية للحرب •

وليس من المستبعد أن تتبع إحدى العمليات المزدوجة الاقطاب ، أى التي يشترك فيها فاعلان ، في سيرها علما من السبل المختلفة ، كما يبين من الجدول الآتى :

الجدول رقم (١)

أربعة أنماط للصراع :

بعد الاستعانة بمترج من تسع نقاط باعتبار ٩ ممثلة للحد الأقصى للمدى .

المقابلة بالمثل / التكاثر		التصعيد / الانقراض	
الزمن	مستوى العدوان = ١	مستوى العدوان = ١	مستوى حب =
الزمن	مستوى العدوان = ١	مستوى العدوان = ١	مستوى حب =
١	١ + ١	١	١
٢	٢ + ٢	٢	٢
٣	٣ + ٣	٣	٣
٤	٤ + ٤	٤	٤
٥	٥ + ٥	٥	٥

لا تكافئ - التصعيد		التخفيف	
الوقت	مستوى « 1 »	مستوى « 1 »	الوقت
و	و	و	و
و + ١	و	و + ١	و
و + ٢	و	و + ٢	و
و + ٣	و	و + ٣	و
و + ٤	و	و + ٤	و
و + ٥	و	و + ٥	و

ومن بين الأنماط الممكنة عندما يتقدم الصراع بين دولتين ، أن تنشأ بينهما علاقة ثارية (عين بعين) ، أى أن تتخذ استجابة كل دولة نحو الأخرى شكل الأفعال المماثلة فى نوعها وشدها ، ويكون هناك تناسب بين استجابة كل منهما لمسلك الأخرى والفعل الذى سبقها . وبوسعنا تسمية هذا النمط بالنمط السيمترى التبادلى . ويكشف هذا النمط نفسه عن علاقة يحتفظ فيها مستوى الصراع/التعاون بثباته ، أى لا ينجح الى التصاعد أو الهبوط . وربما كان من بين الأمثلة المماثلة على النمط التفاعلى الملاقات الأمريكية الكندية ، أو علاقة كوريا الشمالية بكوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية .

والنمط الثانى المحتمل للتفاعل هو النمط التصاعدى ، وهو ما سباه أنطون رابو بوت أيضاً « عملية القتال » (٢) . ويصف النمط التصاعدى القتال موقفاً يرد فيه كل طرف على أفعال خصمه فى النزاع بردود فعل أكثر اتساماً بالجرأة والعدوانية . وليس هذا النمط مرادفاً لاتجاه « العين بالعين » المشار اليه آنفاً ، ولكنه أقرب الى « عينان وإبهام مقابل عين واحدة » ووصفه لينج وجودسيل « بنمط التغذية الارتجاعية المتفاقم » (٣) وفيه يتزايد مسلك الدول تهديداً وعدوانية ، ويتحول الصراع الى صراع حلزوى ، وما لم تنقطع هذه الدورة الحلزونية ، فإن مستوى العنف قد يتصاعد الى درجة الحرب الشاملة . ولعل أفضل مثل لهذا النمط هو العلاقات الصينية السوفيتية إبان أواخر الخمسينات وبواكير الستينات ، وهى حقبة حفلت بتبادل الاتهامات والأفعال القمينة التى تصاعدت وتمثلت فى الاحتكاكات الحدودية المسلحة بين زعيمى المسكر الشيوعى .

أما لماذا يحدث النمط التصاعدي الاقتتالي بدلا من النمط السيمتري التبادلي فمسألة نظرية خلافية . وهناك عدة اجتماعات (يحتاج بعضها الى الانزلاق الى مستوى آخر من التحليل) ويمتدح لنج وجود ميل أن التصاعد يحدث بعد التجاء أحد طرفي النزاع الى التهديد بالعنف المستري . واكتشفا عند تحليلهما خمسة نزاعات بين الدول بين ١٨٥٠ و١٩٦٥ احتمال ازدياد تصاعد النزاعات عندما يلجأ أحد الخصمين الى التهديد (٤) . وربما مثلت التهديدات باستعمال العنف العسكري نوعا من تكتيكات الحافة . وبمجرد تخطي أحد الطرفين لهذه الحافة تحل عملية التصعيد محل العملية السيمترية .

ومن الجائز أن يثبت هذا الكلام صحته ، ولكنه يثير التساؤل حول لماذا يقرر أحد الطرفين زيادة مستوى العدوان عن طريق التهديد العسكري ؟ وللدرد على ذلك ردا متوافقا وتناولنا للمستوى الفردي للتحليل نقول ان الزعماء الأفراد في أحد البلدين قد يسيئون ادراك مستوى العدوان الموجه لبلدهم ، ومن ثم يجيء الرد على مستوى أعلى من العدوان ، حتى بالرغم من اعتقادهم أنهم يواجهونه على نحو متبادل ومتناسب ، وثمة احتمال آخر ، فربما تطلبت أساليب التعامل للزعماء المعنيين نوعا من الرد « بالضربة القاضية » على المسلك غير الودي للخصم .

وا احتمال الاتجاه الى النمط التصعدي الاسيمتري وارد أيضا . فليس من المستغرب عند حدوث نزاع بين دولتين أن تتورط إحدى الدولتين في التصعيد ، بينما تقنع الأخرى بالرد المتبادل والمتناسب قصص . وكثيرا ما ينظر الى العلاقة بين ألمانيا وخصومتها في الحلف الثلاثي في الأسابيع السابقة لاندلاع الحرب العالمية الأولى على هذا الضوء ، فيعتبر دور ألمانيا متصاعدا ومغالبا في رد الفعل ضد مسلح بريطانيا وفرنسا وروسيا .

ونمط رد الفعل الرابع ميسور أيضا . انه نمط التخفف ، وفيه تعمد كل دولة في رد فعلها تبعا لنمط التخفف تبناه مسلح الأخرى الى الرد بأفعال أميل الى التعاون والتخفيف من العداوة ، مما يساعد على تزايد جنوح مسلح الطرف الآخر الى التعاون وتضاؤل الميل للعدوان (وربما اتصفت هذه العملية بسيمتريتها أو لاسيمتريتها) . وزيادة في التبسيط فقد مثلناها في شرحنا التالي بالعملية السيمترية ، وفيها بدلا من أن يتخذ الفرع شبكلا حلزونيا ، فإنه يتخذ شكل سلام حلزوني . وتمثل علاقات أمريكا بالسنوفيت في بواكير السبعينات في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية (في عهد كيندي) وأيضا فترة الوفاق في بواكير السبعينات هذا

النوع من العلاقة . ومن المحتمل أن تكون العلاقات السوفيتية الأمريكية والعلاقات السوفيتية الصينية في عهد جورباتشوف قد اتسمت على خير وجه بطابع التخفف الأسيمتري ، مع ملاحظة أن السوفيت هم الذين اضطلوا بالدور الرئيسى فى عملية التخفف (5) .

وقصارى القول ، فإن نظرية المؤثر والاستجابة فى العلاقة الدولية توحى باعتماد مسلك الدولة على الأفعال الموجهة ضدها من قبل الدول الأخرى ، والصيغة الكلاسيكية لنظرية المؤثر والاستجابة ترى جنوح أفعال أية دولة إلى التماثل فى النوع والصفة مع الأفعال الموجهة ضدها من قبل الدول الأخرى ، وقد يتخذ نمط التفاعل شكلا ثابتا نسبيا ، أو يتضمن اما تصعيده الصراع أو تخفيفه ازاء تحركات الطرف الأخر .

نظرية المؤثر والاستجابة : النظرات الليبرالية والحافظية :

داد نقاش طويل له صلة بهذه النظرية بين الساسة والأكاديميين فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ورأى الليبراليون أن الأفعال العنيفة ذات الطابع العسكرى للولايات المتحدة هي التى دفعت الاتحاد السوفيتى السابق بالحزم إلى أحداث ردود فعل عنيفة ذات طابع عسكرى . إذ كان المأمول أن تدفع المعاملة الودية المتعاونة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلى اتباع ردود فعل ودية وتعاونية . هذه هي الصيغة الكلاسيكية لنظرية الفعل ورد الفعل ، فالعنف يولد العنف والتعاون يولد التعاون وما يتضمنه ذلك بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة هو أن أفضل وسيلة للحصول على تصاون الاتحاد السوفيتى هو معاملتهم بأسلوب تصالحي تعاونى .

ويعتق الحافظون رأيا معاكسا لذلك ، ويعتقدون أن السوفيت كانوا يردون ردا معاكسا وليس متعاوناً ، فلم تقابل الأفعال التساوية للولايات المتحدة بغير الأفعال العدوانية والمتصلبة من قبل الاتحاد السوفيتى . بينما كان من المرجح أن تستجيب أفعال الولايات المتحدة بالمثل ، أى بأفعال متعاونة من الاتحاد السوفيتى ، وما يفهم ضمنا من ذلك هو أن سياسة « الاستئساد » مع السوفيت هي الاتجاه الأصوب لتحقيق النتائج المنشودة .

فما الذى يمكن إن يفهم من هذا التضارب فى الرأى بين الليبراليين والحافظين ؟ الى حد كبير يجب إرجاع الاختلاف الى نظريتهما المتباينتين الى طبيعة الدولة بوجه عام ، وإلى نظريتهما الى طبيعة دولة السوفيت بوجه

خاص • اذ يعتقد الليبراليون أن جميع الدول متعاونة ومسألة طبيعية •
 خالداً عن وراء الدول (يعنى زعماءها) يمكن فى التخوف من الآخرين أكثر
 من كونه فى أية نوايا شريرة للقضاء على الآخرين ، والاستيلاء على
 ممتلكاتهم • ويجنح المحافظون بوجه عام الى الاقراط فى الارتياح فى نوايا
 الدول ، ومن ثم فقد نظروا الى الدولة السوفيتية (أو أية دولة شيوعية
 أخرى بالنسبة لهذه المسألة) على أنها بعميدة الاختلاف عن الدول
 الديمقراطية • ولما كانت طبيعة الدولة مختلفة ، فهناك اختلاف بالطبيعة
 بين أهدافها • فهذه الدولة هو خلق امبراطورية شيوعية عالمية ،
 ومن هنا لن يستجيب الاتحاد السوفيتى الى الأفعال التماونية أو يرحب
 بتعاونها ، اذ ينظر زعمائها الى التعاون على أنه علاقة ضعف عند أعدائه ،
 ومن ثم فإنه يتخذ موقفا عدوانيا نحوها •

أنى لنا أن نعترف ؟

فأى النظريات اذن قد شرحت التفاعل بين الولايات المتحدة والاتحاد
 السوفيتى. شرحا صحيحا ؟ أنى لنا أن نعرف ؟ والإجابة الواضحة على ذلك
 هى وجوب ملاحظتنا مسلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (أو مسلك
 أية دولتين أخريين) يوما بيوم أو أسبوعا بأسبوع • وسنحتاج الى تقرير
 مامية أنواع الأفعال التى قامت بها كل منهما وأدت الى نوعية خاصة من
 ردود الفعل عند الطرف الآخر ، وسيكون من المفيد أيضا أن نتبين من
 تحديد الى أى مدى كان كل فعل تعاونيا أو عدوانيا ، لأن هذه الصفات
 تمثل استقطابا مقابلا بطبيعة الحال ، وإن كانت عدة أفعال تستقيم بين
 هذين القطبين المتضادين ستحتاج الى تصنيف هذه الأفعال أيضا • ومن
 الوسائل النافعة البدء فى ترتيب الأفعال على شكل متدرج ، ولنقل انه
 يحتوى على ٩ درجات • ابتداء من الأفعال الممثلة لأكبر قدر من التعاون
 (وتحتل الدرجة الدنيا) وتندرج حتى تصل الى الأفعال الممثلة لأقصى
 درجة من العدوانية • ويبدو التدرج فى شيء شبيه بالتدرج المذكور فى
 الجدول الثانى ، ويلاحظ أننا قد سبق أن اتبعنا هذه الطريقة لتطوير
 أنماط النزاع التفاعلى •

ويتشأل أصعب جانب فى تجميع المعلومات عن كل الأفعال الممكنة
 التى اتبعها الدولة فى فترة محددة من الزمان • ويستجى هذه العملية
 بالتدقيق فى تقارير شتى عن الأحداث اليومية يستدل منها على ما يهنا
 من أحداث • وببجرد التعرف على هذه الأفعال يوضع كل فعل منها فى
 خانته الصحيحة ويرقم برقم دال على قيمته العددية تبعا للمقياس الذى
 اتخذناه لقياس العدوان • وبعد تقييمه عدديا يفرغ فى رسوم بيانية

وخرائط تصور التفاعل بين الدول ، وتجري اختيارات احصائية لمساعدتنا على استقصاء العلاقة بين أفعال الدولة (١) وأفعال الدولة (ب) .

الدلائل التجريبية على المعاملة بالمثل :

استجابت عدة دراسات بالإنماء الذى يربط بين الحدث والتفاعل فى فهمها لأنماط التفاعل والنزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . فبحث راسيل لنج البينسات المتعلقة بالتفاعل التساوى بين القوتين العظيمين خلال ثلاثة عقود للأزمة : حصار برلين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وأزمة برلين ١٩٦١ وأزمة الصواريخ الكورية ١٩٦٢ . واهتم بصفة خاصة بالافتراضين المتعارضين : الليبرالى والمحافظة ، وقد سبق الكلام عنها ، وأساد لنج بأهمية الدليل التاريخي ، الذى أيد تأييدا كاسحا رأى الليبرالى ، ورجع استجابة السوفيت للأفعال الأمريكية الموجبة أكثر من ادعائها للتهديدات الأمريكية ، على أن التقنية الأمريكية الأعظم تأثيرا قد لجأت الى كل من « الجزيرة » و « العصا » ، أى الى الجمع بين التهديدات والمخريات الموجبة (٧) .

ودرس وليم جامسون وأندريه موديليانى التفاعل بين بلدان الحصار الغربى والشرقى ابان فترة الحرب الباردة بين ١٩٤٦ و ١٩٦٣ ، وأيدت كنهيهما أيضا القول بأن التعاون يولد التعاون ، بينما يولد العدوان عدوانا مائلا ، واستخلصا الرأى بأن الفعل المعادى من أحد الطرفين (ولا يهم من هو هذا الطرف) يرجع توليده فعلا معاديا عند الطرف الآخر . وبالمثل ، فإن الأفعال التوفيقية لا يستبعد أن تحدث على حدوث استجابة تصالحية عنه المعسكر المقابل (٨) .

واحتلت دراسات أخرى الى نتائج مماثلة تتعلق بالعلاقات السوفيتية الأمريكية ، فاكشف جان تريسكا ودافيد فينلى (وهما خبيران فى السياسة السوفيتية الخارجية) أنماطا صريحة قاطعة للمعاملة بالمثل فى العلاقات السوفيتية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة (٩) . واكتشف اولى هولستى أيضا أنه خلال أزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والسوفيت ، اعتمد بقدر كبير مستوى العداء من كلا الطرفين على عداء الجانب الآخر فى الفترة التى سبقت الأزمة مباشرة (١٠) . وأكدت دراسات التفاعل الأحداث طبيعة المعاملة بالمثل بين الولايات المتحدة والسوفيت (١١) . كما أن العلاقات السوفيتية الصينية تتواءم هى ونفس النمط (١٢) .

واستخلص تحليل جولدمستين وفريمان للعلاقات بين الولايات المتحدة والسوفييت والصين من البيانات الخاصة بالتفاعل في ثلاثة أحداث كبرى (٤) ، والتي تغطي مجتمعة الحقبة بين ١٩٤٨ و ١٩٨٩ ، أى المعاملة بالمثل بين أى من الأطراف الثلاثة هي القاعدة في الجوانب الثلاثة من المثلث الاستراتيجي . اذ تبين أن ردود البلدان الثلاثة جميعا على أفعال الآخرين تكاد تتبع كلية في طبيعتها قاعدة المعاملة بالمثل ، وان لم تكن بالضرورة دراسات سييمترية كاملة على أساس قصير الأجل . ولا يوجد فى أى نمط من أنماط التفاعلات أى دليل على استجابة معاكسة ، فربما كشفت أية دولة من القوى العظمى عن بعض علامات دالة على الانتهازية فى استغلال تعاون القوى الأخرى ، كما أنها جميعا لم تكشف عن علامات تراجع عندما واجهتها أعمال عدوانية من الآخرين . ويستخلص من ذلك أن جولدمستين وفريمان لم يكتشفا أى دليل على وجود بلدان تسلك سلوكا يتوافق مع ما يفترض المحافظون جهوده (١٣) .

وكشفت البيانات المستقاة من التفاعلات بين شتى البلدان في عهود مختلفة ثامنا ملحوظا . فلقد درست مجموعة أبحاث روبرت نورث في ستانفورد تفاعلات المنازعات إبان أزمة ١٩١٤ التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، وكان من أكبر الاستنتاجات التي تمخضت عن هذه الدراسة اعتماد مستوى العدوان لكل من قوى الحلف الثلاثي وقوى الحلف الثنائي . أساسا على العدوان الموجه نحوها من التكتل الآخر (١٤) . وبحث لينج وجوسيل نمط التفاعل في الصراعات الثنائية بين ١٨٦٤ و ١٩٦٢ كالنزاع بين سلفيج وهولشتاين (ألمانيا والدنمارك ١٨٦٤ - ١٨٦٦) والنزاع المراكشي بين فرنسا وألمانيا (١٩٠٤ - ١٩٠٦) والنزاع بين النمسا والصرب قبل نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) وأزمة السويس بين بريطانيا ومصر (١٩٥٦ - ١٩٥٧) وأزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والسوفييت ١٩٦٢ ، وتبين للكاتبين أن المسلك الصراعي لجميع البلدان المعنية كان سييمتريا لدرجة ملحوظة ، وتماثلت الأفعال السالبة للطرفين المتنازعين في اتساعها النمطي لأسلوب المؤثر والاستجابة . وبالإضافة الى ذلك ، فلقد اكتشفا أنه كلما ازدادت مقادير التفاعل ازداد مسلك البلدين تماثلا (١٥) . وازدياد مقدار الأفعال الموجهة من بلد لآخر بدا أنها قد ازدادا وعيا بالعلاقات المتبادلة ، وتزعمت التفاعلات الى زيادة الاتصاف بصفة الاستجابة المباشرة لكليهما ، أى غدت أفعال كل بلد كأنها أصبحت أكثر تنافعا هي وأفعال البلد الآخر .

ولقد اضحى الشرق الأوسط من أكثر المناطق خضوعا للدراسة في العالم ، وتؤيد تحليلات التفاعلات السابقة للحرب في هذه المنطقة صحة عملية المؤثر والاستجابة ، ويثبت دراسة جيفري ميلستين للعنف العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط بين ١٩٤٨ و ١٩٦٩ وجود معامل ارتباط عال بين أفعال إسرائيل وأفعال الدول العربية . فمن المستطاع تفسير أفعال العنف التي ارتكبتها كل بلد على أفضل وجه بالرجوع الى أفعال عنف خصومه (١٦) . ودرس بيروير وجاريجا بيكو التفاعل بين بلدان الشرق الأوسط في فترة الستينين ونصف السبعة التي سبقت حرب ١٩٦٧ ، واكتشفا وجود تأييد لنموذج المثير والاستجابة (١٧) . واختبر ماكورميد صراحة نموذج المثير والاستجابة باعتباره مبنيا لنموذج التصور البيروقراطي في تفسير مسلت دول الشرق الأوسط أثناء أزمة السويس وحرب ١٩٦٧ ، واكتشف تفوق نموذج المثير والاستجابة ، وبخاصة في أشبه الفترات العصبية في الأزمة (١٨) .

وتم تحليل آخر مثير للاهتمام لعلاقات الشرق الأوسط يؤيد نظرية المثير والاستجابة . فلقد فحص ولكنفيلد ولوسير وتاهيتين بينسات الأحداث الواقعة بين يونيو ١٩٤٩ ويوليو ١٩٦٧ لدول المنطقة (مصر والعراق وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا) (١٩) ، وخطط الاختبار خصيصا لتقدير أي العاملين هو الأهم في تحديد مسلك الدول : العوامل الداخلية ، أم أفعال البلدان الأخرى ، واختير عاملان داخليان : الأول هو وجود صراع داخلي ، وترجع أهمية هذا المتغير - بطبيعة الحال - الى اتصاله بنظرية « كبش الفداء » ، أي بعد الاستعانة المسبقة بمستوى التحليل في مستوى دولة المدينة . وكان العامل الداخلي الثاني هو التصور البيروقراطي ، أي جنوح مسلك البلدان لأن تكون صدى لمسلكتها في الماضي في السياسة الخارجية . ويعد هذا الاختيار الى حد ما اختيارا قائما على نظريتين من مستوى المجموعة الصغيرة للتحليل - الزائدة والسياسة التنظيمية . واستعان الباحثون بالتحليل النكوصي المتعدد لاختبار آثار المتغيرات المتعددة المستقلة على التغير التابع (يعني مسلك السياسة الخارجية) . ويعد النكوص المتعدد تقنية احصائية تساعد الباحث على تحديد درجة اسهام كل متغير مستقل في تفسير المتغير التابع . وابتكرت لكل بلد صيغة قياسية تصلح للتطبيق في الحالات الأخرى ، وتم اختبارها ، فمثلا ، افترض أن مسلك أي بلد يمكن تفسيره باتباع الصيغة الآتية (مع اتخاذ مصر كمثال) :

منازعات مصر الخارجية في الزمان $EG/cn = n$ (مصر)

- P (ثابت غير معروف يمثل التصور الذاتي السياسي) +
- EG de $n-1$ (صراعات مصر الداخلية السابقة) +
- b_1, b_2, EG $cn-1$ (صراعات مصر الخارجية • ضد الآخرين) +
- $TRAQ$ f - l_0g (نزاع العراق مع مصر) +
- $ISRI$ Δ EG (صراع إسرائيل مع مصر) +
- Jor Δ EG (صراع الأردن مع مصر) +
- Leb Δ EG (صراع لبنان مع مصر) +
- Syr Δ EG (نزاع سوريا مع مصر) •

وتبين نتائج الاختبار الاحصائي بعد ذلك كيف ينطبق النموذج على العالم الفعلي • وبعبارة أخرى ، هل بالمقدور تفسير مسلك مصر (أو أية دولة أخرى) بالرجوع الى هذه المتغيرات ، أم أن هناك متغيرات أخرى (غير موجودة) يحتاج اليها لتفسير أفعال مصر ، ومن بين متغيرات المعادلة أيها الأهم في تحديد مسلك الدولة ؟

وأظهرت النتائج أنه من بين ١٤ معادلة تم اختبارها من ١٥ افترض أن أقوى نبوءة عن أفعال أحد البلدان قد تكتشفت من الفعل الموجه ضدها من البلدان الأخرى خلال نفس الحقبة (٢٠) ، أي بدت أفعال البلدان الأخرى أهم كثيرا من العوامل الداخلية في تفسير مسلك السياسة الخارجية • فمثلا : تبين أن أفضل تفسير لعدوان إسرائيل الفعال (يعني عدوانها الذي لم يصل الى درجة التحول الى عمليات عسكرية) كان ردا على اشتراك مصر والعراق في أعمال عنوانية • وأفضل تفسير للتحرك العسكري الذي اتخذته إسرائيل هو العمليات العسكرية المشتركة بين الأردن ومصر وسوريا ، ويؤكد العدوان الفعال لمصر أن يكون وحده سببا للعدوان الاسرائيلي الموجه لمصر ، وكان أقوى منبئ بحدوث عمل عسكري حزم ما قامت به إسرائيل في الناحية العسكرية وأفعالها العسكرية في الفترة السابقة •

ولما كان الاستنساخ من بين المقومات المميزة للمنهج العلمي في اختبار النظرية ، لذا رأينا ولكنفيلد يكرر فيما بعد دراسته بالاستعانة بتقنيات أرقى ، واكتشف نتائج مماثلة رائعة • وفي كل حالة من الحالات التي درسها ، كان مستوى الصراع الذي تقلبته الدولة هو المتغير التفسيري

الحاسم • وبطبيعة الحال ، لن يستطيع الصراع المتقبل تفسير مسلك الدولة تقسيرا شاملا • وبينت بالفعل جميع معادلات الدول العربية تأثيرا مستترا مهما من السياسة الماضية على سياسة المستقبل ، وان لم يكن هذا العامل ذا تأثير مهم اطلاقا على تحديده سياسة اسرائيل • ومن جهة أخرى ، فان آثار الصراع الداخلي على مسلك دول الشرق الأوسط بدأ وكأنه لا يمثل الا قدرا ضئيلا من التأثير (٢١) •

واستعان ميكائيل وورد أيضا بتقنيات النكوص لاختبار الأهمية النسبية للتصور البيروقراطي (والذي سماه الفكرة قصيرة الأجل) ، ورد الفعل الدولي على مسلك السياسة الخارجية لاية دولة • ويبحث حالة خمسة تقاعلات طويلة الأجل بين ١٩٤٨ و ١٩٧٧ : بين أمريكا والسوفيت ، وأمريكا وفرنسا ، وأمريكا واليابان وأمريكا واسرائيل واسرائيل و « الجمهورية العربية المتحدة » • واستخلص من ذلك ضالة الدور الذي يقوم به تصور البيروقراطية في تصوير مسلك أية دولة ، بينما يبدو رد الفعل في مواجهة مسلك الدول الأخرى ذا أثر حاسم • واكتشف حالة المعاملة بالمثل والصلة بين الفصل ورد الفصل في كل حالة من حالات العلاقات الخمس • اذ يؤدي أي سلوك اصطناعي لاحدى الدول الى حدوث مسلك صدامي عند الأخرى ، ويولد السلوك التعاوني سلوكا تعاونيا عند الدول الأخرى • على أن وورد اكتشف أن عملية الفعل ورد الفعل لا تصنف دوماً بالسيتمرية • فمثلا اكتشف أن السوفيت قامت برد فعل لمسلكتها ضد الولايات المتحدة بقدر مضاعف لمسلك الولايات المتحدة ضد المسلك الصدامي السوفيتي (٢٢) •

الادلة التجريبية : المؤثر والاستجابة والحرب :

لاحظنا أن مسلك الدول يعتمد الى حد كبير على مبدأ المعاملة بالمثل ، ولكن هل بمقدورنا الاعتماد الى أي دليل أكثر مباشرة بين كيف يدفع السلوك العنيف خصومنا الى شن الحرب ؟ لقد اكتشف لنج وهيو ويلر في نصوص دراستيهما لعشرين مشاحنة من المشاحنات الخطيرة في القرن الحالي اقتران تكتيكات الاستئساد بالمشاحنات التي تتصاعد الى الحرب • بينما تقرن الاستراتيجيات القائمة على المعاملة بالمثل بتجنب الحرب • والواقع أنه قد اتضح أن استراتيجية المعاملة بالمثل هي وحدها القادرة على التصدي بنجاح لاستراتيجيات الاستئساد • اذ أدت جميع محاولات التصدي لاستراتيجيات الاستئساد بالاستئساد المائل الى اشتعال الحرب (٢٣) • وأسفر تحليل لنج لمينة ١٤ مشاحنة خطيرة شنت بين خصمين (بين

١٨٥٠ و ١٩٦٥) عن نتائج مماثلة ، وعلى الرغم من أن لنج اكتشف بعض التأييد للبدأ « الواقعي » الذي يعتبر التهديدات أنجح من الوعيد في تليين عريكة الطرف الآخر ، إلا أنه يصح القول أيضا أن الاستعانة بالتهديدات كانت استراتيجية شديدة الخطورة ، فلربما رضخت الدول الأضعف من حين لآخر ، ولكن عندما تسترد هذه الدول عافيتها ، وتقرب من التكافؤ مع من يهددها ، يزداد الموقف خطورة ، بأن تزيد المخرجات السالبة (التهديدات) من احتمالية الردود المتحدية . ويصح هذا الحكم بوجه خاص في حالة الدول ذات القدرات المتكافئة نسبيا . اذ يبدو أن محاولات التأثير التي تضمنت تهديدات بالعنف السياسي قد أحدثت استجابات متطرفة ، فاما الإذعان المقوت أو التهديدات المضارة والعقوبات التي اقترنت بدورها بالحرب ، وليس هناك أي تداعٍ موجب بين غلبة الاتجاه للتهديدات والدلاع الحرب ، ولكن هناك ارتباطا بين الاستجابات المتحدية والحرب (٢٤) .

واسفرت بحوث لنج وجوشمان لثلاثين من المشاحنات الثنائية ذات الصيغة العسكرية بين ١٨١٦ و ١٩٧٥ عن بعض النتائج المثيرة للاهتمام . فلقد أثار ثلاثة جوانب للتفاعل السلوكي في المشاحنات : (١) المشاحنة ، وتصعيد المشاحنة ودرجة المصالحة بالمثل عند الأطراف . المشاحنة . وكما هو متوقع ، لقد رجحت كفة التفاعلات المقترنة بالصراع ، والتي انصفت بقدر كبير من العسكرية والتصعيد والمصالحة بالمثل في تخفيضها عن وقوع الحرب (فقد انتهت خمسة من ستة من هذه التفاعلات بالحرب) . أما التفاعلات التي اتسمت بدرجة متدنية من العسكرية والتصعيد وانخفاض درجة المعاملة بالمثل - يعنى النمط الذي أطلق عليه اسم نمط « الثقل » - فكانت أقل ميلا للحرب . وإذا تحدثنا بوجه عام ، فإن السلوك التساومي عندما ينجح إلى اتخاذ الصيغة العسكرية ، وتزداد صلفته التصعيدية ، فإن احتمالية الحرب تتفاقم (٨ من ١٢) ، ولكن عندما يصطبغ السلوك بالصيغة العسكرية ولكن يكون بعيدا عن التصعيد ، فإن الحرب تكون أقل احتمالا (٢٥) (٣ من ٩) . وتكرر القول بأن الاتجاه إلى استراتيجيات الاستئساد لردع أو تهديد الخصم يبدو إجراء مقبعا بالخطورة »

واكتشف لنج أيضا نمطا مثيرا للاهتمام ظهر من تواصل المواجهات وتكرارها بين أية دولتين . ويشرح لنج قوله بأن الساسة يميلون

للاسترشاد بمزاعم المحافظين أتباع السياسة الواقعية عن المساومة التي تدعو إلى اتباع استراتيجيات استعراض القوة والتصميم (ولعل الأفضل هو الاعتقاد بأن افتراضات السياسة الواقعية هي مجرد أسلوب للتعامل أو منظور للعمل) . • ويجنح الزعماء ممن يتبنون هذه النظرة إلى الاعتقاد بأن الاخفاق في الأزمات السابقة إنما يرجع إلى عدم كفاية استعراض العنف أو الحشونة ، ومن ثم ، فإنهم يتبنون استراتيجية أشد تهديدا لكي تتبع مع الخصم تفوق ما اتبع في الأزمة الأخيرة . • ومن ناحية أخرى ، فإن الدولة التي « آمنت » بفاعلية الاستئساد ستواصل الامتناع عن التهديدات التي سبق أن اتبعتها ، ويصعد الحصان مستوى التهديد في أية مواجهة لاحقة : ويرجع لنج نشوب الحرب بعد حدوث ثالث مشاحنة . (لو صح أنها لم تقع بالفعل) (٢٦) •

وأخيرا ، فإننا بحاجة للرجوع إلى دراسة نازلي شكرى ونورث عن جذور الحرب العالمية الأولى ، ونظريتهما عن الضغط الثنائي الأطراف - وهي الفكرة التي تحدثنا عنها عند تقديم مستوى « دولة - المدينة » في التحليل . • ويمد كتاب الصراع بين الأمم للمؤلفين محاولة فذة للجمع بين نظريتين مستوئ دولة المدينة ونظريات مستوئ التفاعل في التحليل (٢٧) • وقبل أن نتحدث عن جانب من تحليلهما يتصل بموضوع بحثنا لنظرية العقل ورد الفعل ، علينا أن نوجز نظريتهما عن الضغط الثنائي الأطراف •

ويفترض المؤلفان أن السبب الجذري للصراع الدولي يرجع إلى اشتراك عاملين : الزيادة السريعة في السبكان وتقدم التكنولوجيا التي تزيد من الحاجة إلى الموارد داخل الدولة ، ويسبق البحث عن الموارد الدولة إلى الإقدام على عملية توسعية تتجاوز حدودها ، وتتخذ عملية التوسع الخارجي هذه ، والتي يسميها المؤلفان بالضغط الجانبي (٢٨) عدة مظاهر شتى ، تتضمن التوسع في التجارة والاستيلاء على المستعمرات •

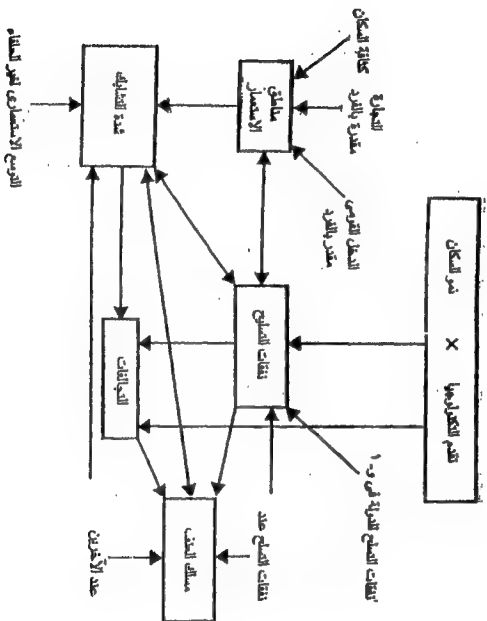
ويسوق الضغط الجانبي أية دولة إلى النزاع مع البلدان الأخرى ، التي تمر بعملية نمو وتوسع متشابهتين ، وتظهر مناطق التشابك عندما تتداخل الضغوط الجانبية لبلدين أو أكثر ، فيحدث التنافس والنزاع • وكلما اشتدت المنافسة بين الدول ، ازداد رجحان كلمة الحرب •

هنا نبدأ في ولوج عالم عمليات التفاعل . فبمجرد زج الضغط الجانبي للدول الى حالة تنافسية مع الدول الأخرى ، فإنها تبدأ في الرد على أفعال منافسيها . وتحدد نازلي شكري ونورث انشاء الأحلاف وعمليات التسليح كأفعال مهمة قد تسوق الطرف الآخر الى الرد بالمثل . وبالإضافة الى ذلك ، فإن العنف من أحده الطرفين يؤدي الى التوجه الطرف الآخر الى العنف ، وربما نجحت الحرب نتيجة لذلك . ويستطاع عرض معتقدات نازلي شكري ونورث في الرسم التخطيطي المبين في الصفحة التالية الذي يبين الصلات المفترضة بين المتغيرات في نظريتهما .

وتم اختبار النظرية بالرجوع الى بيانات مستقاة من ستة بلدان أوربية عظمى ابتداء من ١٨٧١ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ . ودفع التحليل الاحصائي نازلي شكري ونورث الى استخلاص القول بأن الحرب (السلوك العنيف) لها جذور مختلفة ، وبالإمكان التعرف باتباع طرق شتى . ويبدو أحده الأنماط قويا بوجه خاص كارجاع التوسع الاستعماري الى زيادة السكان والتقدم التكنولوجي . ويؤدي التوسع الاستعماري بوجه عام الى زيادة شدة الاشتباك عندما تدفع المصالح القومية لشبتي البلدان الى الصراع حول احدي المناطق لاستعمارها . في ذات الوقت ، فإن انشاء القواعد العسكرية (والأحلاف الى حد ما) يرتد أيضا الى الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجي ، وإلى قوة دفع المزايمة التامة في البيروقراطيات الدفاعية ، عندما يستثير التضخم المزايمة للمقدرات الدفاعية وزيادة الاعتمادات العسكرية والأحلاف السلوك المعادي من البلدان الأخرى . ويستثير عنف الآخرين المزيد من العنف . وهكذا تستخلص نازلي شكري ونورث القول بأنه بالرغم من امتداد جذور العنف الى الجوانب الداخلية وعملية النمو الاجتماعي والاقتصادي ، إلا أنها أساسا عملية رد فعل . اذ يعد العنف بقدر كبير ردا على عوامل خارجية مثل زيادة الاعتمادات العسكرية عند الدول الأخرى والسلوك المعادي للدول الأخرى (٢٨) .

المثير والاستجابة : خلاصة :

على الرغم من أن هذه الدراسات المتعلقة بحدود الفعل وعملية الصراع التي انتهينا من عرضها ، تمثل دليلا دائما يؤيد صحة نظرية المثير والاستجابة ، إلا أنها لم تستطع المضي قدما بلا تحفظ من الأدلة المعارضة . وكثيرا ما طرحت ثلاث دراسات لرد الفعل الصراعى باعتبارها دليلا معارضا للأدلة السابق ذكرها . ولقد خططت كل دراسة لاختبار الفاعلية



النسبية لنموذج المؤثر والاستجابة على ضوء نموذج التصور البيروقراطي (الذى يفترض استناد السياسة الراهنة لاي بلد - سياسيا - على سياساتها الماضية) ولم ترق الى ما هو اكثر من التأييد المتواضع كل من دراسة رايونيه عن تأثير التفاعل بين الناتج وحلف وارسو بازمة برلين ١٩٦١ ، ودراسة دونكان وسيفرسون التى تضمنت تحليلا للتفاعل الصينى الهندى (بين ١٩٠٩ - ١٩٦٤) ، ولكنها استخلصا القول بأنه من بين النموذجين ، يعد نموذج التأثير والاستجابة هو الأضعف (٢٩) . وانتهى تحليل جوردون هيلتون للتفاعل الذى سبق الحرب العالمية الأولى الى بيان أن العدوان السابق الملحوظ، كان العامل الأقوى فى اتخاذ أية دولة موقفا لاحقا معبرا عن العداء (٣٠) .

وعلى الرغم من هذه الدراسات المتضاربة فالظاهر أننا اذا تأييد مطرد لنظرية التأثير والاستجابة فى الصراع . فهناك مقدار هائل من الأدلة المؤيدة لفكرة مفادها اتباع البلدان فى تصرفاتها نفس الوسيلة التى تعامل بها فهي تلجأ فى معظم الأحيان الى المعاملة بالمثل ، اذ يسوق سلوك المعادى عند المرسل الى سلوك معاد عنه المستقبل ، ويتساوى مع ذلك فى الأهمية . فعندما اختبر الأثر العلى (بتشديد اللام) لسلوك الدول الأخرى بالاشتراك مع المؤثرات المحتملة الأخرى ، قد اتضح أن سلوك المبادر بالمداء أقوى من الطرف الآخر (٣١) . ولا يقتصر الأمر على قوة زبيد الدليل لمبدأ التماثل فى سلوك الدول بوجه عام مع مبدأ المعاملة بالمثل ، الا أنه يشير بقوة الى اعتياد الحرب بمباداة رد فعل لأية دولة ضد أفعال الدول الأخرى المعادية غير المسالمة .

ولابد أن تحسب أية نظرية شاملة للحرب بين الدول حسابا لهذه الكشف . وبينما يصح القول بوجود عدة طرق مؤدية للحرب الا أن طريق التصعيد المتبادل للعدوان من قبل الدول التى تتبع تكتيكات الاستئناس تمثل جانبا مهما من المعضلة النظرية . ولنجاول الآن الكشف عن مظهر آخر لنظرية المؤثر والاستجابة يتجلى فى سياق التسليح .

سياق التسليح :

عرف كثيرون سياق التسليح بأنه فئة من فئات السلوك الدولى تنتمى الى نمط الفعل ورد الفعل . ويعد تصور « سياق التسليح » من المصطلحات المراوغة مثل مصطلحات أخرى كمصطلح القوة . فلكل انسان تعريفه الخاص لهذا المصطلح . ومن بين التعاريف التى كثيرا ما يستشهد

يها تعريف صمويل هانتنجتون الذى عرف سياق التسليح « بأنه زيادة فى التسليح فى وقت السلم تصنف بتصاعدها ونزوعها الى التنافس بين دولتين أو التحالف بينهما » (٣٢) وتعزى هذه الزيادة « الى الأهداف المتصارعة والمخاوف المتبادلة » . وحتى بالرغم من شدة الاختلاف بين الكلمات المستعملة فى التعاريف التى ذكرها مؤلفون آخرون ، إلا أن هناك عناصر عديدة مشتركة يمكن التعرف عليها :

١ - يركز سياق التسليح الى الدراية الواعية عند كل بلد باعتماد سياستها التسليحية على سياسة التسليح فى البلد الآخر . وتعتمد نتيجة لنوازع خارجية تنافسية . وثمة تزامن واتكال متبادل بين منشآت التسليح عند أى بلدين .

٢ - يتمتع سياق التسليح على الزيادة السريعة فى تكديس الأسلحة بمعدل غير عادى فى تزايد الحصول على المعدات العسكرية .

٣ - يعتقد أن أنسب وقت لسياق التسليح هو فترات السلم ، لأن تكديس الأسلحة أثناء الحرب لا يحسب ضمن سياق التسليح .

٤ - الأسلحة المستخدمة فى سياق التسليح مصممة بحيث تواجه الأسلحة الأخرى فى القتال . فاما أن تكون متماثلة (كان توضع الدبابات فى مواجهة الدبابات) أو تكون متكاملة (كان توضع المدافع المضادة للدبابات فى مقابل الدبابات) .

هل يتبع سياق التسليح نمط المؤثر والاستجابة فى التفاعل ؟

جرت عدة محاولات لتقرير الى أى مدى يتبع سياق التسليح عملية التفاعل والمؤثر والاستجابة . وأشهر من صاغ هذه المحاولات هو لويس ريتشاردسون الذى تصور معدل التغير فى أية زيادة فى التسليح عند أى بلد كدولة يخضع لعوامل عدة : أولا : مستوى الخصم من القوة العسكرية . ثانيا : استعداد الدولة لتكديس الأسلحة لمواجهة قوة الخصم ومخاوفه من هذه القوة . ثالثا : العوامل السالبة للإجهاد والتكاليف المترتبة على زيادة مستويات تسليحنا . رابعا : المستوى العام للضغط على خصمنا - كنوع من العداوة أو عامل انتقام . ووضع ريتشاردسون بعد ذلك معادلة رياضية اعتمادا على هذه العوامل (٣٣) . وعلى الرغم من أن السياسات العسكرية للبلدان الأخرى ليست هى للتحكم الإوحد فى قرار تكديس الأسلحة ، إلا أن معادلة ريتشاردسون تشير ، رغم ذلك ، الى اعتماد زيادة معدل حصول الدولة على الأسلحة الى حد كبير على مسلك الخصم .

واستخلص تحليل ريتشاردسون لنبقات الدفاع في القرن التاسع عشر والقرن العشرين نزوع الانفاق العسكري بدرجة كبيرة نحو الانصاف بأنه عملية تتيسر مبدأ المعاملة بالمثل . ومن الغريب ألا تلقى محاولات استنساخ كشيوف ريتشاردسون سوى نجاح واهن ، ولا جدال في وجود كم هائل من الأدلة التي تثبت عدم اعتماد ردود فعل البلدان المتورطة في تعزيز التسليح على سلوك الآخرين . فليس من الضروري أن تؤدي زيادة الانفاق العسكري عند أي جانب الى حدوث زيادة عند الطرف الآخر .

وإثبتت دراسات شتى أنه خلافا للرأى الشائع ، فإنه من غير المقهور القول بأن تكديس الأسلحة عند السوفييت أو الأمريكان في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد اتبع ظاهرة الفعل ورد الفعل (٣٤) . وغنى عن القول أن بعضهم قد ذهب الى حد التشكك في امكان استعمال مصطلح سباق التسليح على عملية تكديس الأسلحة عند السوفييت والأمريكان . وعلى الرغم من استمرار القوتين العظميين في الاحتفاظ بقواعد عسكرية طويلة الأجل في السنوات التي أعقبت الحرب ، إلا أن منشآت الطرفين لم تمثل حقا أي معدل غير مألوف في زيادة الانفاق العسكري (٣٥) . وبينت دراسات إضافية أن منشآت التسليح السوفيتية والأمريكية لم تكن من قبل المعاملة بالمثل ، وأن الأمر يختلف فيما يتعلق بمنشآت التسليح الصيني .

ويوحى العديد من الدراسات الاحصائية للمنشآت العسكرية للقوتين العظميين وحلفائهما في حقبة ما بعد الحرب العالمية بأن القوة الدافعة البيروقراطية (كما تبين بعد الرجوع الى المستويات التي جرت في الماضي للانفاق العسكري) وأيضا العمليات الداخلية كان لهم أعظم تأثير على مستوى الانفاق على التسليح عند أي بلد بقدر يفوق الانفاق العسكري عند منافسيها . فمثلا ، لقد اكتشف راتنجر صحة هذا الحكم عن امدادات الأسلحة للناتو وبلدان حلف وارسو في الخمسينات والستينات ، وأيدت هذه النتيجة الدراسات العديدة لسياسات التسليح الأمريكية والسوفيتية (٣٧) .

ويبحث نازلي شكري ونورث سبياك التسليح بين مختلف الدول الأوروبية في معرض تحليلهما الشامل للأسباب بعيدة الأجل للحرب العالمية الأولى (٣٨) . والفرض وجود عدة عوامل قد تكون متصلة بقرارات أي بلد للانفاق العسكري . أولا : تلعب الديناميات الاجتماعية الاقتصادية العامة للسكان والتقدم التكنولوجي دورا . وربما كان الاتفاق العسكري دالة على معدل النمو الجامع لأي بلد . ثانيا : قد يكون لانفاق الدولة في

النواحي العسكرية في العهد السابق دور. وقد يزودنا هذا العامل بدليل عن عامل داخل آخر فعال - القوة الدفاعية الليبروتراطية - ثالثا : التوسع الاستعماري للدولة وأثره - على الاتفاق العسكري : فعندما يتوسع أي بلد في نشاطه الخارجي ، يساهم في حركة التجارة الدولية وفي انشاء امبراطورية استعمارية ، فانه سيحتاج الى حضور عسكري اعظم لحماية أراضيها المستعمرة الجديدة وخطوطه البحرية ، وانخرا ، لعل الاتفاق العسكري يعد دالة على الاتفاق العسكري عند دولة الخصم ، ومن هنا ضمن الكاتبان في تحليلهما عوامل داخلية وخارجية معا ، وأسفرت اختياراتهما عن تحقيق نتائج مثيرة للاهتمام ، وان كانت مختلطة (وهل كنت تتوقع غير ذلك ؟) .

واستعرض المؤلفان - بوجه خاص - السياق البحري الانجليزي الألماني في الحقبة الواقعة بين ١٨٧١ و١٩١٤ ، يحدوها الأمل في التاكيد من صحة عملية التفاعل التي تحدث عنها ريتشاردسون ، ويدت احكام المؤرخين وكأنها أكدت هذه العملية . اذ ولدت حركة التوسع الألمانية الرغبة في انشاء أسطول تجاري اكبر وبحرية عسكرية اكبر ، واعتبر الزعماء الألمان الأسطول القوي ضروريا للدفاع عن المستعمرات الألمانية ، وتجاريتها الدولية (٣٩) . وتضمنت سياسة الأدميرال تيريتس « سياسة المخاطرة » محاولة انشاء أسطول ألماني (رغم ضلالة حجمه عديداً عن الأسطول البريطاني) إلا أنه سيكون بالضخامة الكافية التي تجعله مصدر تهديد للأسطول البريطاني ، وسيغدو بالإمكان ردع البريطانيين عن الهجوم على ألمانيا ، اذا عرف أن أية مواجهة بحرية بين الانجليز والألمان ستعرض للخطر الأسطول البريطاني الذي ستتضعف قواه رغم انتصاره من احتمال وقوعه فريسة لقوة ثلاثية ، ومن جهة أخرى ، التزمت السياسة البريطانية بالحفاظ على التفوق البريطاني وبلاستمرار في تعزيز الأسطول ، واستندت تكديس الانجليز للأسلحة على قاعدة وجوب تفوق الأسطول الانجليزي على أية قوتين بحريتين مجتمعتين ، وأن تحتفظ بهامش أمان ١٠٪ ، وألزمت سياسة المولتين بالرقابة الدقيقة لكل ما يجري في برامج انشاءات الطرف الآخر .

وهناك أدلة تاريخية عديدة تؤيد ادراك الزعماء البريطانيين للمنشآت البحرية الألمانية كمصدر تهديد لبريطانيا . كما أننا نعرف أن الزعماء الألمان والبريطانيين قد ألكموا مراقبة عملية الانشاءات بكل دقة . وليس من شك أنه في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب ، رأينا ونستون تشرشل بوصفه وزيراً للبحرية يكرر الاستشهاد في خطبه

البرلمانية بالقانون البحري الألماني المستحدث لتبرير عملية تعزيز الأسطول البريطاني . وهكذا تكون عمليات الانشاءات البحرية السنوية البريطانية قد فرضتها -- من جانب -- عملية المنشآت الألمانية (٤٠) . واهتمت فرنسا وروسيا أيضا اهتماما شديدا بعمليات الانشاءات العسكرية الألمانية ، والعكس صحيح أيضا .

والسؤال هو : الى أي حد تعزى هذه الاتجاهات في الزيادة العسكرية الى عوامل داخلية ؟ والى أي حد تنسب الى عوامل خارجية تفاعلية ؟ . واكتشفت نازي شكري ونورث أنه بالاستطاعة ارجاع المنشآت العسكرية الألمانية من ١٨٧١ حتى ١٩١٤ على نحو فعال الى عمليات داخلية مثل الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجي والقوة البيروقراطية الدافعة لحيازة الأسلحة أكثر من عزوها الى عملية الفعل ورد الفعل ، ويصح هذا القول أيضا عن بريطانيا في الحقبة بين ١٨٧١ و ١٨٩٠ ، وليس عن الفترة بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ بعد أن غدت بريطانيا سنة ١٨٩٠ أكثر استجابة للتحركات الألمانية ، وإن ظل التوسع العسكري متغيرا بالعوامل البيروقراطية . وحديث تحول واضح في ديناميات امتداد البريطانيين بالأسلحة بعد أن استمرت نيران سباق التسلح وتفاقم العداء العام .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد بدأ الاتفاق العسكري الفرنسي والروسي والايطالي (بصفة خاصة) خاضعا أساسيا لعوامل داخلية ، وذكر المؤلفان ان مقدار النفقات العسكرية لكل دولة في الوقت (و ١) عامل القوة البيروقراطية الدافعة كان عاملا أساسيا في تقرير مستوى الاتفاق على التسلح ، وبدت جهود المنشآت الخاصة بالتسلح (فليس بمقدورنا ادراجها تحت عنوان سباق التسلح) تمتد الى أسباب داخلية (٤١) . ويستخلص المؤلفان ما يأتي :

« لا تدعو الأهمية الأولية للعوامل الداخلية الى استبعاد حقيقة وجود تنافس على الأسلحة . فمقدور أي بلدين يجرى توسع في منشآتهما العسكرية أن يكون هذا التوسع لأسباب داخلية . ولا جدال في أنها ستصبح في الأغلب على دراية بما ينفقه كل طرف منها . وفيما بعد بالرغم من احتمال استمزاز التأثير القوي بعوامل داخلية ، إلا أن التنافس العسكري المتعمد قد يزيده ، بل ويتخذ شكل سباق للتسلح (على الرغم من أن التسابق قد يتركز على بعض ميزات عسكرية خاصة ، وربما مثل جانبها صغيرا للغاية من جملة الاتفاق العسكري) (٤٢) .

يحتل ألا نهش كثيرا من هذه الكشوف اذا هرفنا قوة تآثر التسابق على التسليح بالحوامل الداخلية أكثر من تآثره بالتفاعل مع الخصوم . ولربما يدا الانساق على التسليح أفضل ما يمثل القرارات الحكومية . التي تتخذ عن طريق عمليات المزاينة الحكومية والبيروقراطية الحكومية . انها قرارات طويلة الأجل لا تثير أية أزمات ، وتتبع الميزانية العامة ، وتشغل عادة عددا كبيرا من العاملين المعنيين بالمسائل الداخلية ، وبخاصة في البلدان الديمقراطية الغربية كالمشرعين والموظفين السياسيين في الأجهزة التنفيذية والعاملين بالدفاع المدني والضيباط العسكريين في مختلف الإدارات التنافسية وصناعات الأسلحة والمقاولين وجماعات المواطنين وعلم جزا . وربما تعرف الزعماء السياسيون على الزيادة في الامدادات العسكرية في أي بلد معاد ، ولكن هذه المعرفة لا بد أن تصفى من خلال شبكة واسعة من جماهير الناخبين قبل اتخاذ أي قرار نهائي .

وذكر لويده جنسن جملة أسباب تبين لماذا لا تكفي نماذج العقل وذر الفصل في سياق التسليح لتفسير قرارات الصالح الفعلية لتكديس الأسلحة ، لأن تفقأت التسليح تخضع لضغوط داخلية صاعدة من جميع الصناعات العسكرية . ثانيا : هناك - كما يحتمل - ميل للنظر الى سياق التسليح على أنه يعكس مستويات الاتفاق في الماضي خضوعا للجيل العام للتوسع في البرامج العسكرية لاستنزاف كل ما هو ميسور من الدولارات . فمثلا ، لم يساعد انتهاء الحرب في فيتنام على حدوث انخفاض في المصروفات العسكرية للولايات المتحدة ، ولكنه على العكس يسر مواصلة تخصيص اعتمادات عسكرية ضخمة في وقت السلام . ثالثا : قد يكون الاتفاق على الدفاع أقل من المبلغ المطلوب كرد على البرامج العسكرية للخصوم نتيجة لاساعة الادراك واساعة التقدير لقدرات الخصم ولواياه . رابعا : في العالم الفعلي لا توضع قرارات التسليح على أساس العلاقات الثنائية البسيطة فحسب ، ولكنها توضع على أساس تهديدات معسكر ثالث أيضا . خامسا : ربما أدنى التدني في مستويات التسليح عند الخصوم الى زيادة انباء الدولة بالإضافة الى قدراتها العسكرية بدلا من العكس (٤٣) .

لعله بالاستعانة اضلحة القول بأن السبب الأخير الذى يفسر لماذا أنطق الباحثون في تفسير دور عملية الفعل ورد الفعل في التسابق على التسليح هو سبب منهجى ، فعنصما ركز ألياحسون على جملة الميزانية السنوية للدفاع ، فانهم لم يتمكنوا من الاحاطة الكاملة بظاهرة سياق التسليح التى تجرى لتطور أنظمة يعينها للأسلحة أو نشرها (٤٤) ، فقد

نلجأ أية دولة الى زيادة حجم جيشها (او زيادة مخزونها من أسلحة معينة) كرد على ما حدث من تقدم عند الطرف الآخر) ، ولكن أثر هذا الفعل على جملة ميزانية الدفاع قد لا يكون ملحوظا ، فمثلا في حالة تسابق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في انشاء رؤوس نووية حربية ، واقدامهما على تخفيض مستويات قواتهما في ذات الوقت ، فإن التأثير الإجمالي على ميزانية الدفاع يحتمل أن يكون نقصا خالصا - بالرغم من حدوث تسابق على التسليح في قطاع بالذات من البرنامج الدفاعي الشامل - وحدث ذلك بالفعل في خمسينات القرن العشرين عندما أعادت الولايات المتحدة ترتيب أولوياتها الدفاعية حتى تحدث مجرد (فرقة) من قبيل (التهويش) . من هذا يتضح أنه لا يستبعد إذن أرجاع تعذر الاهتمام الى تسابق للتسلح من مثل الاتحاد السوفيتي كرد فعل الى استعانة بأرقام الميزانية السنوية للدفاع كمؤشر للمنشآت بدلا من الاستدلال من التكديس الفعلي للأسلحة ذاتها . ولا جدال وكما أثبت مايكل دون وورد في أنه عندما تضمن أية بيانات عن المخزون الاحتياطي في معادلة سباق التسليح ، الى جانب الأرقام الدالة على نفقات الدفاع سيبين أن التسليح عند الاتحاد السوفيتي كان من قبيل رد الفعل (٤٥) .

سباق التسليح والحرب : النظرية :

حتى الآن اقتصر حديثنا على عملية تكديس الأسلحة ولكننا لم نتطرق الى الكلام عن الحرب . ومن بين أسباب وفرة دراسات سباق التسليح الاعتقاد بأنه يلعب دورا - على نحو ما - في اشعال الحرب . وإذا صح الرأي بأن التسابق على التسليح أحد مظاهر عملية التفاعل التي تبجنج الى العدوان أو الرد بالمثل بين المبلدان (أو الحلاف والتآلفات) لذا ، فمن المنطقي أن يفترض احتمال تسريع التسابق على التسليح وتكثيفه للدورة الحلزونية للصراع مما يؤدي في النهاية الى نشوب الحرب . علينا إذن أن نفحص الصلة بين سباق التسليح والحرب بتفصيل أكبر .

بالمقدور استنباط افتراض وجود صلة موجبة بين التسابق على التسليح والحرب من النظرية العامة للدوائر والاستجابة في الصراع . فلو صح القول ان الشعوب تتعامل بالمثل مع الشعوب الأخرى ، ولو صح القول بأن الدول المتنافسة تنظر الى منشآت الأسلحة كعلامات عدائية في هذه الحالة ، فإن بمقدورنا أن نتوقع رد هذه الشعوب عن العدوان بأفعال عدائية مماثلة لا تقتصر على مجرد تكديس ما هو أكثر من الأسلحة ، وإنما باتباع أنواع أخرى من الأفعال العدوانية أيضا . وهكذا يمكن القول ان

منشآت الأسلحة عند أحد الأطراف تؤدي الى تزايد العدوان عند الطرف الآخر . وكما رأينا ، ليس من المستبعد أن يستفحل هذا الصراع المتبادل ويزداد شدة « ويغلت الزمام » . فقد ينتهى الصراع الحزوني بالحرب . بطبيعة الحال ، ما يستخلص من ذلك هو أن أى تكديس سريع للأسلحة قد يؤدي لا الى تحقيق امان أعظم للدولة ، ولكن استفحال عدوان الخصم . وتتعارض هذه الحالة تعارضا واضحا - كما يبدو - هي والحكمة المتبعة التى تنسب الى الكاتب العسكرى الرومانى فلافيوس ريناتوس : « اذا أردت السلام فاستعد للحرب » ولدينا الكثير مما سنقوله فى هذا الشأن فيها بعد .

وحاول مقال كلابسيكى لصنويل هانتينجتون اكتشاف كم أدى سباق التسلح فى كثير من الأحيان الى وقوع الحرب ، وما هى الظروف التى ساعدت على حدوث ذلك (٤٦) . فقد بدا واضحا لهانتينجتون انه بينما انتهت بعض سباقات التسلح الى الحرب ، الا أن جميع سباقات التسلح لم تنته هذه النهاية . فبالامكان أيضا أن تنتهى سباقات التسلح بعقد اتفاقات متبادلة غير رسمية بالتوقيف عن المنافسة أو « بانتصار » دولة على أخرى ، ومن هنا يضىح السؤال على الوجه التالى : ما هى الظروف التى تحدث فيها هذه البدائل ؟

ويذكر هانتينجتون احتمال حدوث نقطة حاسمة فى الأطوار المبكرة من سباق التسلح . فبعد أن يقسم المتحدى على اتخاذ خطواته المبدئية لتغيير الأوضاع العسكرية الراهنة ، قد تمهد الدولة المتحدة الى اختيار أحد الردود العديدة الميسورة : أولا : قد تسعى الى اجراء عملية حفظ توازن دبلوماسى ، اعتمادا على عقد تحالف مع دولة ثالثة ، أو بعقد معاهدة للتسليح مع المتحدى . ثانيا : قد ترفع مستوى تسليحها ، وبذلك تمهد المسرح - فى أغلب الظن - لسلسلة من الزيادةات فى التسلح من كلا الطرفين . ثالثا : قد تحاول الاقدام على خطوة عسكرية وقائية انكالا على كونها ما زالت محتفظة بما فيها نسبيا ، بأن تهاجم المتحدى مستغلة استمرار ميزان القوى لصالحها . رابعا : لا تلجأ الدول المتحدة على اتخاذ اجراء مباشر ، وبذلك يحقق المتحدى هدفه . فإذا خطت الدولة المتحدة خطوة متساهلة لانقاذ ما يمكن انقاذه ، للحاق واصلاح ذات البين فى ميزان القوى ، فقد تنجم الحرب نتيجة لرد فعل المتحدى .

ومن هنا يستخلص هانتينجتون وجود حالتين قد تحدثان في بداية سباق التسليح : الحالة الأولى - هي رد الدولة المتحدة على الزيادة المبدئية في التسليح عند المتحدى . والحالة الثانية - هي رد فعل المتحدى (الذي حقق نجاحا مبدئيا لهدفه) ازاء المحاولات المضطربة والمبهمة للدولة المتحدة ، حتى تتنازل عن موقفها السابق . ويعرض هانتينجتون مثالا للحالة الخطيرة الأولى القرار الاسرائيلي بهاجمة مصر ١٩٥٦ ، بعد أن تزودت مصر بأسلحة سوفيتية ضخمة . ويرى هانتينجتون أن رد الفعل الفرنسي (والبريطاني) لاعادة التسليح الألماني في الثلاثينات يمثل مثالا حسنا للحالة الثانية . فبالرغم من أن الميزانية الفرنسية ظلت على حالها بين ١٩٣٣ و ١٩٣٦ ثم ازدادت نوعا في السنتين التاليتين ، الا أن رد الفعل الحقيقي لم يبدأ الا في ١٩٣٩ عندما قررت فرنسا زيادة الاتفاق على التسليح بما يساوي كل ما أنفق عليه خلال السنوات الخمس مجتمعة (٤٥) . وما أن جاءت نهاية العام حتى شبت الحرب بين فرنسا وألمانيا . ويستنتج هانتينجتون ازدياد بريجان كلفة الحرب رجحانها مباشرة قبل حدوث التفرد في التفوق التسكري . ففي هذه اللحظة يتسم الموقف التسكري بغلبة الارتياح وشدة علم الاستقرار .

ومما يدعو الى التفاؤل أن احتمال الحرب يتغير تغيرا مأكسا تبعاً لطول فترة سباق التسليح . ويعتقد هانتينجتون أنه بمواصلة سباق التسليح ينجح نمط التفاعل بين الدول الى قابلية للتنبؤ بأحداثه ويغلب عليه الاستقرار والانتظام . إذ تسفر هذه الحالة عن حدوث موقف من « التوازن الدينامي » فتواصل كل دولة زيادة تسليحها ، ولو أن التوازن النسبي يظل ثابتاً ؛ فمن المحتمل أن تصل الدولتان بمرور الوقت الى تفاهم ضمني مما يساعد على قبول كل طرف للتوازن النسبي . ويختتم هانتينجتون بالقول برجحان كفة أن يؤدي أي سباق تسليح معلق الى حدوث نهاية مسالة أكثر من احتمال الاتفاق نحو النهاية الدموية (٤٨) .

وكما أشار أحد النقاد : لقد اعتمد الكثير مما جاء في حجة هانتينجتون عن الأخطار النسبية لسباق التسليح قصير الأجل وسباق التسليح طويل الأجل على طريقة انتقائه لسباقات التسليح ، وما رآه بخصوص طولها (٤٩) . فمثلا ، لقد صمم هانتينجتون على القول بأن سباق التسليح البحري الانجليزي الألماني قد انتهى ١٩١٢ (بعد أن قبل الألمان الاعتراف بعدم تفوقهم في هذا المجال) وإذا قمنا بدلا من ذلك موعده نهاية سباق التسليح سنتين لكى يصبح ١٩١٤ ، فيستكون هذه الحالة - أول

مثال لسباق تسلح معبر (١٦ سنة) انتهى بالحرب بدلا من انتهائه
بالسلام .

وثمة عامل آخر نعتة هانتيجتون بالأهمية : هل ينظر الى سباق
التسلح من حيث الكيف أم الكم ؟ ويرى أن الحالة الثانية هي الأكثر
لأنها تعنى إضافة أعداد أضخم من الرجال والعتاد لمعدات الحرب . وفي
مثل هذا النوع من سباق التسلح يزداد وجعان التفوق اعتمادا على التفاوت
فى الموارد والتصميم . وهكذا تجنب سباقات الكم الى الحسم باتباع طريق
أو آخر ، ويعتقد هانتيجتون أن سباقات الكم تفرض أعباء أفدح وأفدح على
البلدان المتورطة فيها ، وفى ذات الوقت يتوجب على الحكومات أن تعبى
التأييد الشعبى لمواجهة التفضيحات التى تستلزمها منشآت الأسلحة ،
مما يولد الشك والخوف والعداء نحو الخصم المحتمل :

« وفى نهاية المطاف نصبل الى حالة تزداد فيها التكاليف المتزايدة
والتوترات الشاجمة عن سباق التسلح أسوأ بكثير من تكاليف الحرب
ومخاطرها . فيجوز استثارة الرأى العام ، يصبح من الصعب تهدئته .
وعندما تطول فترة سباق التسلح ، فلا بد أن تصل الى حالة تطالب فيها
أحدى الدول أو الأخرى بانهاائها إن لم يكن عن طريق التفاوض ، فلا بأس
أن يتحقق ذلك عن طريق الحرب » (٥٠) .

ولا يتواءم هذا الرأى هو والرأى الأكبر بأن احتمالية الحرب
تتناسب تناسباً عكسياً هي وسباق التسلح ، ولكنه قد يفسر لماذا ينتهى
سباق التسلح عندما يطول أمده بالحرب .

ومن ناحية أخرى ، فإن التسابق الكيفى فى التسلح، يعنى السباقات
التي تتضمن قرارات باستحداث أسلحة جديدة ، اعتمادا على المبتكرات
التكنولوجية تصنف بقدر أقل من التعريض لخطورة الحرب ، تمشياً مع
ما قاله هانتيجتون . فخلافا لما يحدث فى سباقات الكم فى التسلح ،
فإنها لا تستوجب زيادة فى ميزانية التسلح . إنها تمثل تنافساً للنجبة
من التقنيين وتنافساً لمعامل الأسلحة ، وليس تنافساً بين عامة الناس ،
ومن ثم فإنها لا تفرض أى عبء جسيم على الرأى العام . وبالإضافة الى
ذلك ، فإن السباقات الكيفية تتطلع الى المساواة تبعاً للاتجاه نحو الاختراع
التسائى للتكنولوجيا العسكرية الموازية . ومن الناحية التاريخية ، لم
يسفر الغفلة التكنولوجية فى التسلح العسكرى عن الاهتمام الى حافة
دائمة للمبتكر (٥) ، ومن ثم يستطيع القول أن سباقات التساح فى
ناحية الكيف أكثر استقراراً ، وتفوق فى جنوحها للسلام سباقات الكم .

لعلنا نود أن نضيف الى الحجة العامة التي أوردتها هانتيجتون عن الاستقرار النسبي لسياقات التسليح في الكيف شرطاً خاصاً . فالظاهر أنه عند حدوث ما يدل على توقع تحقيق المتحدى لقفزة في التسليح ، فانه يوجب باقتراحه من احدى النقاط الخطيرة . وكثيراً ما لا ترغب الدولة المتحدية عبور الدول المتحدة لحافة معينة في الكيف . وقد تكون هذه الحافة الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، أو غير ذلك من نوعيات الأسلحة . ولكن بمجرد ادراك اقتراب المتحدى من اختراق الحافة المحظورة ينظر الى الالتجاء للتسلح أحياناً على أنه أمر يستاهل إعادة النظر .

ففي سبتمبر ١٩٦٩ عندما انتهت الصين من اجراء عدة اختبارات نووية ، وعندما كانت تستعد لارسال أول قمر صناعي (لاثبات قدرتها على انتاج أسلحة نووية ذات مقذوفات باليستية) ، بدأ واضعاً أن الاتحاد السوفيتي كان يفكر في اجراء ضربة جراحية مسبقة على المؤسسات النووية الصينية (٥٢) . وعندما ظهر أن الحكومة الليبية قد اقتربت من اكمال مصنع للأسلحة الكيميائية في أواخر ١٩٨٨ ، وفكرت حكومة الولايات المتحدة في اتخاذ اجراء عسكري لتدمير هذه القدرة (٥٣) . وعندما اقرب المفاعل النووي أوسيراك من الاكتمال ، وكان سيؤود العراق بإمكانية انتاج مادة البلوتينيوم ، عملت الحكومة الاسرائيلية الى شن هجوم جوي لتعطيم هذا المرفق . وليس من شك أن استمرار العراق في البحث عن تكنولوجيا الأسلحة النووية كان عاملاً مؤثراً في القرار الذي اتخذته ادارة بوش لارسال قوات الولايات المتحدة لتحرير الكويت من السيطرة العراقية ١٩٩١ . وهكذا ، فالظاهر أن مرحلة الافتراق في سياق التسليح الكيفي لا تختلف في خطورتها عن المرحلة الأولى في السباق الكمي للتسلح .

سياق التسليح والحرب : الدليل التجريبي :

اتجهت عدة دراسات احصائية لبحث العلاقة بين سياقات التسليح والحرب ، وجاءت النتائج متضاربة ، كما جرت العادة . وفي دراسة يكثر الاستشهاد بها قد استعان ميكائيل والاس بمعاملات الارتباط بين بيانات مشروعات الحرب لبحث مشاحفات القوى الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٦٥ . وتركز سؤال بحثه على : « هل تتفوق المشاحفات الخطيرة بين الدول المتشغلة بسباق التسليح في زيادة احتمال تعرضها لحرب شاملة على تلك الدول التي تعرض أنماطاً عادية للتنافس العسكري ؟ » (٥٤) ، وبعد أن

نعرف المؤلف على ما يقرب من مائة نموذج للمشاحنات التي انتهت بوقوع حرب كلية أو شاملة ، واتضح ان من بين ٢٦ حربا كانت ثلاث منها مسبقة بسباق للتسلح ، ومن بين المشاحنات السبع والعشرين التي لم تسفر عن وقوع حرب ، لم يكن بينها أكثر من خمس حالات سبقتها سباقات التسلح ، واستخلص والاس من ذلك أن وجود سباق للتسلح أو عدم وجوده بين الدول المتشاحنة قد أنبأ على نحو صحيح بالحرب (أو عدم حدوثها) فيما هو أكثر من ٩٠٪ من المشاحنات (٥٥) . وإظهار أن سباقات التسلح تثبت وجود اختلاف جوهري في الرد على التساؤل : هل تتصاعد المشاحنة وتتحول الى حرب أم العكس ؟

ولا بد أن ندرك أن والاس لم يتجه اتجاهه مباشرا للتساؤل حول هل تؤدي سباقات التسلح للحرب ، ولكنه بدلا من ذلك ، كان يبحث قضية أصيق من ذلك نوعا سميت افتراض « غلبة القدر » (*) ويتضمن افتراض غلبة القدر القول بأنه بينما لا تؤدي سباقات التسلح بالضرورة لوقوع الحرب بصفة مباشرة ، إلا أنها تلعب دورا وسيطا مهما في تصعيد المشاحنات وجنوحها للحرب ، وبعبارة أخرى ، فإن سباقات التسلح لا تؤدي مباشرة الى اشعال الحروب ، ولكنها تخلق جوا ملتهبا قابلا للاشتعال بين الدول المتسابقة بحيث تكفي شرارة صغيرة في مثل هذا الجو المشحون بالتوتر والعدا لاشعال بحيم من الدخان .

على أن منهج والاس هونج ووصف بأنه أشبه بعملية قرص زهر النرد لصالح الافتراض . واختلف العديد من الباحثين مع والاس ودليله عن سباق التسلح والوسيلة التي اتبعها لتقرير هل يعد مستوى الانفاق على التسلح عند أية دولتين بالفداحة التي تدعو الى استنتاج وجود تسابق فعل على التسلح . ويتم الحصول على الدليل بضرب نفقات التسلح عند الدولتين بعضها ببعض ، وبذلك يصح بالإمكان تسجيل أحد البلدين رقما عاليا في التسلح ، بينما يسجل البلد الآخر رقما متدنيا ، ويكون الناتج مرتفعا الى حد يساعد على استنتاج وجود سباق للتسلح وهذا يعني أن بعض سباقات التسلح التي تعرف عليها والاس لم تكن سباقات متبادلة ، ولكنها كانت مواقف دلت على أن إحدى الدولتين تنفق نفقات طائلة لتعزيز دفاعها (٥٦) .

وأعاد التفكك تحليل بيانات والاس مستعينا بمعيار أدق للتعرف على وجود سباقات للتسلح ، واكتشف أن جميع سباقات التسليح التي صنفت على هذا النحو تؤدي إلى الحرب ١٠ ومن جهة أخرى ، فقد اندلعت عدة حروب أخرى لم تكن مسبوقة بسباقات للتسلح (٥٧) .

٥٠ مشكلة ثانية تتعلق بطريقة والاس في اختيار جميع سباقات التسليح وجميع الحروب . فقد اعتبر هذه المشكلة مشكلة خاصة بطرفين فحسب ٥٠ معنى أنه بدلا من أن يمثل الحرب العالمية الأولى بقضية واحدة أو حالة واحدة ، فانه مثلها يتسع لمشاحنات ، وبدلا من تمثيل الحرب العالمية الثانية بحالتين فانها مثلت بسبع مشاحنات ، وبذلك تم خلق ٢٦ حربا متميزة ، بينما لم تحدث الا سبع أو ثمانى حروب لا غير (٥٨) . ورتب على ذلك زيادة التشديد على الأهمية الإحصائية لسباقات التسليح التي سبقت الحربين العالميتين في القرن العشرين ٥٠ ولما اوشى ويده في عرض تصحيحه لهذه المشكلة إلى إعادة البناء جدول والاس فرتب جميع الثنائيات التي تمخضت عن حدوث حرب واحدة (بينما أبقى مسرحي الحرب الأوربية والحرب في المحيط الهادي منفصلين) وأدى هذا الاجراء إلى اضعاف الارتباط بين سباقات التسليح والحروب إلى حد ما ، وإن ظلت نسبة سباقات التسليح التي تصاعدت إلى الحرب ثابتة (٢٥٪) ، بينما لم تزد نسبة المشاحنات التي لم ترتبط بسباقات التسليح التي تصاعدت إلى الحرب عن ٣٪ (٥٩) .

على أن التحسينات التي جرت بعد ذلك أدت إلى زيادة اضعاف النتائج الأصمية لوالاس ٥ فلقد أعاد بول دل (بكسر الدال) اختبار ما فعا والاس مستعينا بفروض أدق وشروط أكثر تقييدا ، وابتكر دليلا مستحكما لسباق التسليح اعتمسا على المعدل المتوسط للتغير في نفقات الدفاع ٥ واشترط أن تكون سباقات التسليح قائمة على المنفقات المتبادلة التي زاد فيها كلا الطرفين النفقات بمعدل ٨٪ أو أكثر على مدى ثلاث سنوات ، ونظر إلى المشاحنات على أنها متميزة الأطراف بدلا من اعتبارها ثنائية باعتبار هذا التعديل يناظر ما يحدث في الواقع وانتهى الباحثان دل والتفكك إلى الاعتقاد بعدم وجود تنوع مشترك بين سباقات التسليح والحرب ٥ فلا تأثير لوجود أو عدم وجود سباق التسليح على وجود أو عدم وجود الحرب (٦٠) ، كما يبين من الجدول المبين التالي .

الجدول رقم (٢)

مقارنة العلاقة بين سباقات التسلح والحرب

اسماء للعلماء	والاس ١٧٩	وييد ١٨٠	والاس ١٨٢	دل ١٨٣	التلفد ١٨٣
	حرب لا حرب	حرب لا حرب	حرب لا حرب	حرب لا حرب	حرب لا حرب
سباقات التسلح	٢٣ ٣	٦ ٥	١١ ٢	٣ ٩	١١ ١١
لا سباق	٥ ٦٨	٢ ٦٨	٤ ٦٣	١٠ ٦٤	١٥ ١٣

ويتفق معظم المحللين على أنه حتى في حالة وجود غلبة في سباقات التسلح ، فإنها تسوق الى الحرب . فبعد أن استعان جيمس مورو بست مجموعات مختلفة ، انتهى الى قائمة تضم ٣٥ مشاحنة للقوى العظمى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كانت مسبقة باستعدادات عسكرية من كلا الطرفين ، ومن بين ١٧ مشاحنة اهتمت اليها بين مجموعات البيئات الست ، لم تنته الا اربع منها بالحرب (ولم يزد عددها عن ٤ مما جعلته (٣٥) (٦١) .

والقول بأن سباقات التسلح تمهد للحرب مسألة بيئة . اذ كانت الحربان الكبيرتان في قرننا - الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية - مسبوقتين بسباقات للتسلح ، ويتماثل مع هذا الرأي في الوضوح القول بأن الكثير من سباقات التسلح لم تنته بالحرب (٦٢) . اذ يعتمد عدد الحروب التي سبقتها سباقات للتسلح على معيار التعامل الذي نستخلصه لقياس وجودها . ولا بد أن نختتم كلامنا بالقول بأنه بالرغم من أن الدليل النهائي لم يعرف بعد ، الا أنه من المحتمل أن يكون دور سباقات التسلح متواضعا فحسب ، أو دورا ثانويا في الميكنيات العامة للحرب . وكما ذكر أحد المحللين : « إن المشاحنات التي تسبقها سباقات التسلح تنصاعد في كثير من الأحيان وتتحول الى حروب أكثر من غيرها من المشاحنات ، ولكنها لا تلعب دورا اكتسابيا في التجهيز (٦٣) » فهي لا تعد ضرورية أو شرطاً كافياً لاتخاذ القرارات . وبالرغم من ذلك .

فيحتدل أن يكون من الصحيح أن يساعده سياق التسلح على زيادة احتمال
تصعيد أية مشاحنة خطيرة إلى الحرب .

ولما كانت بعض سياقات التسلح تؤدي إلى وقوع الحرب ، بعضها
لم تؤدي إلى ذلك ، فمن المناسب أن نتساءل (مثلما فعل هانتينجتون) عن
أى أنواع سياقات التسلح يرجح أن تسوق إلى الحرب ؟ ، وما هي الشروط
الواجب توافرها حينئذ ؟ . فكلما أشار مورو أن بعض « علب القذح » أكثر
قابلية للاشتغال من البعض الآخر (٦٤) . وجرى بعض أبحاث في هذه
المسائل ، ولكن أجاباتها كانت بعيدة عن الوضوح (٦٥) . وطرحنا عدة
قضايا منافسة كالقول : سياقات التسلح تؤدي إلى الحرب وآء إذا كان سياق
التسلح يؤدي إلى حدوث تحول في التوازن الثنائي للقوى . ب - إذا
انتصرت إحدى القوى « الثورية » في سياق التسلح بدلا من انتصار إحدى
القوى التي تسلم بالأوضاع الراهنة . ج - إذا عجز سياق التسلح عن
تحقيق أى توازن .

وبعد أن استعان جيمس مورو بأحدى النظريات المنفعية المتوقعة
في تحليل دوافع أى بلد للحرب ، انتهى إلى القول بأن سياقات التسلح
التي تسفر عن مجرد الدفع إلى مواصلة التنافس مع قدرات الخصم لا تغير
التوازن النسبي للقدرات ، ومن ثم فإنها لا تغير حسابات أى طرف عن
احتمال النجاح في الحرب . على أن معظم سياقات التسلح لا تنتهي
لا بحدوث توازن متواصل أو توازن مؤقت ، لأن اختلاف معدلات التسلح
تتمخض عن تذبذبات مؤقتة في التوازن النسبي . فعندما تحصل إحدى
الدول على ميزة عسكرية وقتية يحدث تعديل مبهج في حساباتها عن
احتمال النجاح في الحرب . وفي هذه الحالة بالذات يحتمل أن تصاعد
المشاحنات وتتحول إلى صراع ساخر . وكلما زاد التراجع في التفوق
العسكري ازدادت احتمالية الحرب ، ويفقد الاقتتال أشد جاذبية - وقتيا
على أقل تقدير ، لأن هذه الفرصة الأشبه بالثأفة يحتمل أن تغلق فيما بعد
عندما ينتبه الخصم ويسعى لاستقلالها . ويؤكد مورو استعانة ببيانات
مستقاة من ١٦ حالة من القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، كانت فيها
المشاحنات بين القوى الكبرى مسبقة بعملية استعدادات عسكرية ،
مما دفعه إلى التأكيد بزيادة احتمال تصاعد المشاحنات إلى الحرب بزيادة
حجم سياق التسلح (٦٦) .

وتبدو أبحاث العلماء الآخرين وكأنها قد اتبعت نفس الاتجاه .
فلاقد بحث بول دل سياق التسلح في ٢٢ قوة عظمى دائمة التنافس بين

١٨١٦ و ١٩٧٦ ، واكتشف تأخر حدوث الحرب بين هذه القوى المتنافسة .
اذ تسبقها عادة مشاحنتان مصطبقتان بالصيغة العسكرية ، واستخلص
من ذلك القول بأن الاستعدادات العسكرية لها تأثير هين مباشر على تصاعده
التنافس على الحرب ، ولكنها قد توجس بشدة الخطر في حالتين :

(أ) عندما يكون الاستعداد اتحاديا أو اسيمتريا .

(ب) عندما يؤدي الاستعداد الى حدوث تحول في القوى نحو
الازدواجية (في القرن التاسع عشر) أو نحو غلبة العسكريين (في القرن
العشرين) (٦٧) .

ويعتقد الكتاب من أنصار التقليد الواقعي في خطورة سياق التسليح
عندما يؤدي الى حدوث تغيير في ميزان القوى العسكرية بين المتنافسين
أو المحصور ، وإن كان الأمر لا يتوقف عند هذا الحد . فالأهم هو ماهية
الدول التي حصلت على ميزاته نسبية أو التي فقدت بعض الميزات من
جاء هذا التحول ويفترض أن الموقف الأخطر يحدث اذا جرى التحول
لصالح الدولة التي تميل النظر في موقفها بعد عدم شعورها بالرضا عن
النظام الدولي السائد ، واعتقادها أنه يمترض سبيل حالة الأمر الواقع .
وهي فكرة مماثلة لنظرية نقلة القوة التي سنتحدث عنها في الفصل
الثامن . على أن والاس قد اكتشف أن كلا الطرفين لا ينجيان شيئا من أثر
التوازن الذي تسعى لتحقيقه الدول التي تميل النظر في موقفها . كما
لا توجس علاقة بين مراجعة الدولة لموقفها والتفوق في ميزان القوى
والدلاع الحرب (٦٨) .

وهناك صاحب نظريات آخر يستحق لقب أشد المؤيدين لدور سياق
التسليح في اشعال الحرب : لويس فراي ريتشاردسون . ووفقا للصيغة
التي طرحها ريتشاردسون فإن السباقات « غير المستقرة » - يعني التي
أخفقت في بلوغ حالة من الاستقرار يتوقف عندها التثير - ولكنها تعرض
بدلا من ذلك أنشطة أعظم وأعظم ، وتجنب نحو الاستمرار في الاسراف
في الإنفاق على التسليح بغير وجود كايح فعال . أنها هي التي يرجع
تفاقمها وزيادتها للتوتر الدولي وتحفيز العنف (٦٩) : واستعانت تيريزا
كلير ببيئات من سباقات التسليح عند القوى الكبرى والقوى الصغرى
للتعرف على العلاقة المفترضة بين سباقات التسليح غير المستقرة والحرب .
وتوحي نتائجها بأن السباقات غير المستقرة هي بلا جدال الأكثر تميؤا
للحرب أكثر من السباقات المستقرة ، ومما له أهمية خاصة الكشف الذي

أثبت أن سباقات التسليح التي تبدأ في صورة مشددة سرعان ما تتجنب إلى بلوغ حدودها القصوى سياسيا واقتصاديا ، ومن ثم فإنها تخمد وتنهض وضعا مستويا بعد بلوغها حالة من التوازن المستقر (والسلمي) . ومن جهة أخرى ، فإن السباقات التي تبدأ جملة تميل إلى الاشتداد بمرور الزمان ، وتصباعه حتى تبلغ حالة الحرب (٧٠) . وتكاد هذه الكشوف أن تكون متعارضة أشد تعارض هي واعتقاد هانتينجتون الباكر بأنه كلما طال أمد سباق التسليح ازدادت فرصة انتهائه إلى حالة سلام .

وهكذا تكون الأدلة الميسورة (وإن كانت شحيحة) قد أثبتت أن سباقات التسليح الطويلة الأمد التي تتميز بخصائص غير مستقرة وباللاسيمنية تنزع لأن تكون الأقرب احتمالا في إنهاء الحرب . ويتصف هذا الرأي بجانب كبير من المعقولية . ففي هذه السباقات يحدث تارجح مؤقت في تكديس الأسلحة مما يمنح أحد الطرفين أو الطرف الآخر ميزة لم يكن لها وجود من قبل . إن « الغالب » في سباق التسليح يتمتع الآن بميزة مؤقتة تتيح له الفرصة لتعامل الإجراءات العسكرية . وفيما يتعلق « بالخاسر » فإن الفجوة التي انفتحت حديثا قد تولد خوفا جديدا عميقا من الحصر . وتمشيا مع هذه المؤثرات فإن أية دولة من الدولتين ستقرر موقفها من الأقدام على فعل أكثر تطرفا .

وفي الختام ، هناك سؤال أساسي آخر يستحق الذكر : هل تؤدي سباقات التسليح إلى الحرب ؟ أم أن توقعات الحرب هي التي تؤدي إلى سباقات التسليح ؟ قد يكون الرد هو أن البشر لا يخاطرون بالحرب بمجرد امتلاكهم للأسلحة ، ولكن الأرجح أنهم يملكون الأسلحة لاعتقادهم أنه من الضروري أن يحاربوا . وتتضمن هذه الأمثلة الرأي القائل بوجود عدم اعتبار سباقات التسليح أسبابا جارية للحرب ، ولكنها بالأحرى مظاهر لأسباب كامنة أخرى للحرب (٧١) . أن سباقات التسليح تزيد فرصة الحرب لمجرد أنها تزيد مقدار التوتر والعداء والشعور بالتهديد التي يحتمل أن يكون موجودا أو قائما بين البلدان . وبطبيعة الحال ، فإن الانصاف يدعونا إلى القول بأن نظرية التأثير والاستجابة لم تبحث فكرة نسبة السبب الجذري للحرب إلى سباقات التسليح ، واكتفت بالقول بأنها تمثل جانبا من البيئة الشاملة والتوتر والعداء المتبادلين بين البلدان ، وأنها تلعب دورا ضمنيا في عملية الصراع الأعم التي تؤدي إلى الحرب .

متصفحات خاصة بالسياسة : هازق الأمن :

وباختصار ، بوسعنا القول بأن حشدها كبيرا من الدراسات العلمية قد أيد بالدليل نظرية المؤثر والاستجابة في الصراع الدولي ، في علاقة

السوقية بالأمريكان أو في التفاعل التجادل بين الناقد وحلف وارسو ،
أو فينا يتعلق بالشرق الأوسط أو آسيا . فقد استطاعت هذه النظرية
الشعور على أنماط مماثلة للتفاعل . إذ يبدو أن الدول تتجاوب بعضها مع
بعض على نفس النحو الذي تلقاه في معاملاتها المتبادلة . فالتعاون يولد
التعاون ، والعداوة يولد العداوة ، وعندما يستفحل مستوى العداة تتصاعد
الصراعات الحزونية التي قد ينتهي أمرها بالحرب . وقد تكون سباقات
الفسلح محفزاً مهماً في تصميم نية القتل ورد الفعل نحو الحرب ، وإن
كان الدليل المؤيد لذلك أقل وضوحاً في هذه النقطة .

وقبل أن نواصل الكلام علينا أن ننظر فيما يترتب على هذه النظرية
من آثار في مجال الصراع والتعاون في العالم الفعلي ، فلو صحت نظرية
المؤثر والاستجابة ، فإنها تكون قد قضت تحدياً واضحاً خالياً من اللبس
لبعض الأفكار شديدة الرسخ في العلاقات الدولية . وإحدى هذه الأفكار
هي فكرة الربط بين الأمان والقوة ، والاعتقاد بأن أفضل سبيل للاطمئنان
إلى السلام هو الاستعداد للحرب (وقد أشرنا إلى هذه الفكرة أم الأفكار
المرتبطة بها بالنظرية المحافظة أو الواقعية في العلاقات الدولية) . ويتصل
بهذه الفكرة الاعتقاد بأن البلدان الأخرى سبتغل عن السعي نحو
تحقيق مصالحها عندما تواجه بالتهديد . إن صلب السيف يردع
العدوان ويحقق السلام . وعلى عكس ذلك فإن الأفعال التصالحية قد
تدفع الخصوم إلى الاعتقاد بأنك لن تدافع عن مصالحك . ويستشهد
المحافظون هنا بما حثت في ميونخ ، ويقولون إن كل ما فعلته سياسة
المساندة لفرنسا وإنجلترا في الثلاثينات هو أنها فتحت شهية هتلر لالتهام
المزيد من الأراضي وأقنعتهم بأن الغرب لن يقدم على الحرب . ويقال إن
سياسة التهديد إذا اعتبرت على مساندة الإفعال القوية كان بمقدورها أن
توقف هتلر عند حله . ثم يصمم المحافظون من هذه التجربة ويطبقون
الدروس المستفادة من ميونخ - لا تفاوض مع الخصم - على السياسة الدولية
بوجه عام (وسنركز على هذه الفكرة في الفصل التالي عندما نفحص نظرية
الردع) .

« البداية في المرحم » . فإذا صحت نظرية المؤثر والاستجابة فإن
التهديدات والسلوك المستأنس وإقدام البلد « أ » على إنشاء القواعد
العسكرية سيحدث سلوكاً مماثلاً عند البلد « ب » . ولربما ساعد صليب
الفسكوبة على تخفيف الطرف الآخر ، ولكنه لن يسوقه إلى التراجع .

ويرى روبرت جرفيس أنه الفكرة المحورية في العلاقات الدولية ليست البشر ولكنها المأساة (٧٢) . اذ تدور المأساة حول ما يسميه علماء السياسة بمأزق الأمن . ويرجع المأزق الى أنه عندما يسعى بلد ما لزيادة نصيبه من الأمان ، فإنه يخطو خطوات غير مقصودة تثير عند خصمه نوع السلوك الذي يسعى للجيلولة دون وقوعه . وربما ترتب على محاولة زيادة شعورنا بالأمان لسوء الحظ انقاص ما نشعر به من أمان . فثمة علاقة اعتماد متبادل بين السياسات الدفاعية للشعوب . فقد يعنى تحقيق قدر أكبر من الأمان لبلد ما انقاص مقدار الأمان لدى البلدان الأخرى (٧٣) . فالمشكلة كما طرحها جرفيس هي « أن معظم إجراءات الحماية الذاتية تحدث في ذات الوقت تهديدا للآخرين (٧٤) » ويشرح جرفيس هذه الفكرة بقوله :

« عندما تسعى الدول لتحقيق القدرة على الدفاع عن نفسها ، فإنها تجنى الكثير ، وتجنى القليل معا . أما الكثير فلأنها تكسب القدرة على الشروع في مواصلة العدوان . أما القليل فيرجع الى أن الآخرين عندما يتعرضون للتهديد فإنهم يغزبون تسليحهم ، وبذلك يقللون من أمان الدولة الهادئة . فما لم تختلف احتياجات الهجوم عن احتياجات الدفاع من حيث النوعية والمقدار ، فإن قوة الوضع الراهن ستختنق الى وضع عسكري يتشابه هو وضع المعتدى . لهذا السبب ليس بمقدور الآخرين الاستدلال من قواته الدول العسكرية واستعداداتها هل تنصف الدولة بالعدوانية أم لا . ومن هنا تميل الدول الى افتراض الأسوأ » (٧٤) .

وما يترتب على محاولات كل دولة تحقيق أعظم قدر من الأمان لنفسها هو فقدان الجميع للأمان ولا جدال في أن ما يسفر عند ذلك هو اندلاع مستويات حلزونية متصاعدة من الاقتتال عندما تحاول الرد على الأفعال المنسقة للبلدان الأخرى . وفي نهاية المطاف قد تنتهي بالحرب هذه المحاولة لتحقيق أمان أعظم . ومنذ وقت طويل شرح جان جاك روسو (الفيلسوف الفرنسي) المنطق المأساوي لهذا التسلسل سميء الحظ للأحداث .

« يصح القول أنه من الأفضل لجميع البشر أن يظلوا دوما في سلام ، ولكن ما دام من الصعب تأمين هذا القول ، ولما كان لا وجود لأي ضمان لتجنب الحرب ، لذا يتلطف كل شخص للمشروع في هذه الحرب في

(*) ليت إسرائيل تفي هذه المهمة .

اللحظة التي تتواءم مع مصالحه ، ويستيق جاره في الاعتداء • وهكذا وقع العديد من الحروب الهجومية التي تنوعت بكونها احتياطات غير منصفة لحماية ممتلكات المتدني أكثر من كونها وسيلة للاستيلاء على ممتلكات الغير • (٧٥)

املك لاحظت أن روسو (والمدافعين عن نموذج المثير والاستجابة) يعتبرون بمعنى ما قد برروا وجود نوعية من الحروب يمكن أن توضع تحت شعار « لا وجود لحرب خاطئة » • فلا وجود لقولة ترغب في الحرب ، وليس هناك من تسعى لكسب أية أراض ، وإنما الباعث الأساسي للحرب ليس تضخم الذات ، ولكنه الخوف • فالقول تشين الحروب لاعتقادها أن الدول الأخرى سرعان ما تشننها • وفي مثل هذه الظروف ، يقتضى التنصر أن يكون أفضل سبيل للدفاع هو الهجوم ببراعة • وتقتنع كل دولة من تسلسل الأفعال العدوانية وردود فعلها إن تخصبها أو خصومها غرايا عدوانية ، ويتزايد الصراع الحلزوني وتشننه نحدثه كلما حدث رد من أحد الأطراف على استفزاز الآخر ، وقد يطرا طارىء يؤدي الى تجاوز حافة الاقتتال فتندلع الحرب • فلا أحد يريد لها ، وليس هناك من يلام على اشغال لحييها ، ولا أحد مسئول أكثر من الآخر • لقد حدثت والأمر لله !

متضمنات السياسة (جريت) :

ما يترتب - ضمينا - على نظرية المؤثر والاستجابة مثل النزاع الحلزوني ومازق الأمان واضح جلي ؛ فبالمنصور الاستنباط المنطقي لاستراتيجية محددة الملامح للسلام من هذه المتضمنات • فإذا صبح أن الحرب نتيجة لعملية رد فعل لحركة التصاعد الحلزوني ، لذا يتوجب التدخل على نحو ما في عملية النزاع لعكس اتجاه التصاعد الحلزوني ، وإذا اعتبرنا الجانب السيئ هو ما يقع من عدوان وعنف وخصومات وردود فعل من الطرف الآخر ، فإن الجانب المشرق يتمثل في الأفعال التصاعدية والتصالحية فكل ما يحتاج اليه لتحقيق هذه النتائج المتفائلة) هو أن يتخذ أي بلد المبادرة ، وبدلا من اتباع شعار العين بالعين ، فإن عليه أن يدير غده ، ويتصرف تصرفا كريما نحو خصمه •

ولقد ابتكر تشارلز أوزجود استراتيجية تخضع لهذه المواصفات ؛ لتخفيف العداء القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وأسمى

هذه المبادرة « المبادرة المتدرجة المتبادلة لتخفيف التوتر » (٧٦) . ويرى أوزجود أن الأفعال الأحادية الأقطاسب بالاشتراك مع التصريحات الشفوية الواضحة يمكن الاستعانة بها للمبادرة في بدء عملية حلزونية متبادلة لتخفيف التصاعد . فيمقدور الدول عن طريق الأفعال والكلمات مما أن تتعلم الثقة المتبادلة ، ويمقدورها أن تخفف حدة التوتر والحصومة القائمة بينهما . ويقدم أوزجود عدة إرشادات لتطبيق هذه الاستراتيجية (٧٧) :

١ - لابد من التصريح علنا بجميع الأفعال الأحادية الأقطاب قبل تنفيذها ، ويتوجب التعريف بها كجانب من سيامية متصورة لتخفيف أسباب التوتر ويتطلب ذلك تجنبه الرأي العام العالمي مما يساعد على أحداث ضغوط لدفع الآخرين إلى المعاملة بالمثل .

٢ - يعني أن يتضمن التصريح - صراحة - دعوة علنية للخصم بالرد بالمثل على المبادرة المبدئية برد أحادي الأقطاب من اختياره . ولا يلزم أن يكون الرد صورة طبق الأصل من العرض الأصلي ، أو أن يتماثل معه في الكم ، ولكن يجب أن يوضح انبساط شكل ما من أشكال الرد بالمثل .

٣ - لكي يتحقق نقل الالتزام الحق بتحقيق التوتر يجب تقديم الأفعال الأحادية العلنية في صيغة برنامج عمل ، حتى إذا لم يصرح الخصم تصريحاً مباشراً باستعداده للمعاملة بالمثل .

٤ - ينبغي أن تتخذ الأفعال الأحادية صيغة الأفعال السافرة أكثر من اتخاذها صورة العقوبات الموجبة أو السالبة . وبينما قد تكون العقوبات أمراً طارئاً يسبق ما يفعله الآخرون ، إلا أن أوزجود يفضل أن تكون أفعال « جريت » من الأفعال المباشرة ، وليست من الأفعال الطارئة . فلا بد أن تكون واضحة للعيان خالية من التناقض ، ومن الميسور إثباتها . بهذا المعنى تكون الأفعال السافرة أفضل من اللاأفعال أو الأفعال التحتية .

٥ - يمكن تخطيط الأفعال الأحادية وترتيبها في مسلسل متدرج ابتداء من الأقل أهمية (والأقل خطورة) إلى الأهم (الأخطر) ويقترح أوزجود أن تبدأ الأفعال الأحادية بقياس صغير ، وتنتقل من هذه البداية .

Graduated and reciprocated initiative in tension (GRIT) (★)
وتفسير إليها في سياق الكتاب باسم الجريت أسوة بما اتبعناه في حالة
الرام »

ويبدو أن تقابل أفعال المبادر بالمثل يستطاع النظر في الأفعال السياسية بعيدة الأثر .

٦ - من المحتمل أن يكون الأفضل بدء سياسة « الجريت » في مجال آخر غير مجال نزع الأسلحة والتسلح ، ثم ينتقل الى هذا المجال فيما بعد . حينئذ تتوطد الثقة اعتماداً على أفعال المعاملة بالمثل ، فالحالات أخرى . فمبدئياً يجب أن تخطط الأفعال الأحادية في مجال بعيد عن تخفيف قدرة البلد على ردع العدوان . ويتعين ألا تتضمن الجريت أية مخاطر قد تترك البلد عرضة لخطار عدوه . وكلما صغر مجال المعاملة بالمثل قلت مخاطر الأفعال التي يمكن أن تكون مجمل نظر .

٧ - يجب أن تتنوع الأفعال الأحادية بحيث لا تضعف من قدرات أي بلد في أي مجال واحد ، وبالإستطاعة اتخاذ تخفيف التوتر شكلاً تصاعدياً . يضم مجالاً من الأفعال في ميادين شتى : اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وعسكرية .

٨ - يجب مواصلة الأفعال الأحادية في فترة زمنية مناسبة بغض النظر عن حدوث رد مباشر بالمثل ، أو عدم حدوث ذلك . وفي بواكير مراحل الاستراتيجية قد لا تكون سياسة المعاملة بالمثل وشبكة أو في المتناول . ولكن من المهم أن نتابع رغم ذلك برنامجنا الأحادي القطب والهادف الى تخفيف التوتر وهذا أمر ضروري ، لأن أفعالنا الميدانية قد ينظر الخصم اليها على أنها مجرد خدع أو ملاحيب . لأغراض الدعاية فلن يصدق الخصم صحة أفعالنا ونوايانا إلا بمزور الوقت . ومن ناحية أساسية فإن « الجريت » تتضمن جانباً يحتاج الى التعلم والتلقين ، فمن الواجب أن يعرف المبادر خصمه أنه يرغب تحقيق التعاون . رغبة أكيدة ، ويجب أن يهيئ البيئة المناسبة التي تساعد على تعريفه بهذه الرسالة . ومن جهة أخرى ، فإن الخصم سيعرف المبادر في نهاية المطاف أن لديه هو الآخر اهتماماً مماثلاً بالتعاون أكبر من اهتمامه باستغلال كرم المبادر .

٩ - لو حدثت أية تجاوزات أو انتهاكات (يعنى لو استغل الخصم تنازلك الأحادي لكي يلحق بك الأذى) فيجب أن تتعاونها بصلافة . ويجب أن تهدف المقاومة الى حصر رد فعلك على مجال التجاوز وحده ، على أن تستمر تيجركات تخفيف التوتر في المجالات الأخرى . وبعبارة أخرى ، يتحتم ألا يحدث أي ارتباط بين أية حادثة متعزلة دالة على « سوء الخلق » في أحد المجالات ومواصلة التقدم في أي مجال آخر .

١٠ - تمييز « الجريت » بالمرونة ، وإثباتها سياسة تنظم نفسها بنفسها .
فكل طرف يعمل كمؤشر لأفعال الطرف الآخر ، ويجري الاتصال بينهما عن طريق الأفعال ، وإذا لم تتحقق المسااملة بالمثل ، فيالامكان الاستغناء عن السياسة في نهاية المطاف دون حدوث أى أذى للمبادر .

جريت - تقييم :

يبدو أن المشكلة الكبرى التى تعترض تطبيق الجريت تنصب على كيفية الاقدام على الخطوة الأولى فى المبادرة ، إذ تعد التنازلات أحادية القطب من المستحبات لدى زعماء العالم ، مثلما يمشق طلبة السنة الأولى بالجامعة ذكر الأحداث غفلا من تاريخ وقوعها . وفى كلا الحالتين ، تتطلب الخطوة الأولى قدرا هائلا من التسجاعة . فيمجرد شروع أى بلد فى اتباع سياسة الجريت ستظهر عند الخصم بعض المغريات القوية لمسايرتها وبطبيعة الحال ، ستلقى سياسة « الجريت » معارضة فى البلد المبادر . وبالوسيلة الوحيدة لأحتواء المعارضة الداخلية هى إحراز النجاح ، الذى يحقق مبتغاه فيما لسرعة تحقيقه . ويدرك زعماء الدولتين المتنافستين أنها إذا أخفقتا فى تحقيق سياسة المعاملة بالمثل ، فإنهما ستخاطران بمواجهة القوى الداخلية التى ستستشده قوتها فى الدولة المبادرة من قبل من يقفون منهم مواقف العداء . ومن هنا يكون هناك اعتماد متبادل بين الطرفين لاجتاج المحاولة .

وثمة نوع آخر من المشكلة فيما يتعلق بالجريت يجب التعرف عليه ، لاعتماد السياسة القتالية على الجريت على مرونة أعظم وبقدرة أكبر على المناورة السياسية يفوق ما هو معتاد فى السياسات الحكومية . فلا يستبعد أن تؤدى المؤثرات الداخلية وتقليباته السياسية الحزبية والتنظيمية والبيروقراطية الى اقامة عراقيل خطيرة تحول دون نجاح الحكومات فى اتباع استراتيجية الجريت (٧٨) .

وقد يكون رد فعلك للجريت هو كونها تجريبية تحمل جانبا من المخاطرة ، وأنها مصممة لاختبار النظريات الأكاديمية للعلاقات الدولية المعروفة بضيق الأفق ، بالاستمئانة بالعالم الفعل كمعمل أصبحت عملاق . وغنى عن البيان أن الزعماء مطالبون بعدم اخضاع دعاياهم للتجارب الخطيرة ، وإن كانت التجارب بمعناها الصنخيج أمرا لا يمكن تجنبه . ويمكن ملاحظة ما يصح وصف جميع سياسات الحكومات بأنها تجارب معتمدة على نظريات مضمرة عن كيفية سير الأحداث بالعالم .

ولا تخفى صعوبة إعداد اختيارات لتطبيق الجريت في العالم الفعلي وحدثت اختبارات الجريت في البداية في عمليات **Simulation gaming** فاهتمت على سبيل المثال الدراسات التي اتخذت شكل المباريات التجريبية والتي أجراها فريق من علماء النفس تحت إشراف سفين لندسكول من جامعة أوهيو إلى نتيجة اعترفت فيها بالجريت كأستراتيجية فعالة لفرس الثقة والتعاون . وفصلا عن ذلك ، فقد أثبتت الجريت فاعليتها سواء أجريت على الخيارات بصورة متعاقبة أم في ذات الوقت (٧٩) .

وعنناك موقف واقعي أوجه كثيرا ما يشار إليه كمثال لتطبيق الجريت في العلاقات الدولية : انه ما يستحق تجربة كيندي التي بدأت في يونيو ١٩٦٣ . نحنلما صرح الرئيس من جانب واحد انتهاء الاختبارات النووية في البحر وأعلن أن الولايات المتحدة لا تنوى استئناف مثل هذه الاختبارات ما لم تقبل الدولة الأخرى على ذلك ، وردت السوفيت بالمثل ، ثم خطا بعد ذلك نحو كشف الخطوة التالية بعد ذلك بأيام عندما أعلن التوقف عن إنتاج القاذفات الاستراتيجية ، وتوالت التحركات التصالحية الأخاذية التي انتهت بمقد اتفاقيات للتحكم في التسليح ، وانتهت عملية تخفيف التوتر عندما استأنف السوفيت الاختبار ردا على الاختبارات النووية التي أجرتها الحكومة الفرنسية .

وفص جولستين وفريمان في دراستيهما للتفاعل بين الولايات المتحدة والسوفيت والصينيين بين ١٩٤٨ و ١٩٨٩ ست حالات من مبادرات التعاون أقدمت عليها إحدى القوى العظمى عند تعاملها مع القوتين الأخريين (٨٠) واكتشفا نجاح خمس محاولات من ست في خلق تعاون متبادل بين الطرفين . وكان الإخفاق من نصيب محاولة جورباتشوف خلق علاقة تعاون متبادل ثنائي . وفي جميع الحالات ، كان المبادر مضطرا للتغلب على القصور ذي الأهمية في الدول المستهدفة . وهكذا يتضح اعتماد النجاح في كسب التعاون المتبادل على استعداد المبادر للمثابرة بعد تعرضه لردود ميديئة لخيبة الأمل - وأوحى ذلك إلى جولستين وفريمان بأن سياسة الجريت الممتدة أو الاجريت هي السياسة التي يتقدم فيها المبادر بإيماوات من طرف واحد ، متفرقة أو متقطعة (بدلا من تقديمها في صورة متواصلة) في فترة زمنية ممتدة ربما تعتبر السياسة الأفضل لكسب التعاون المتبادل .

وأجرى جولستين وفريمان تجارب كومبيوترية لاختبار تأثير الاستراتيجيات المديدة في الدفع للتعاون . وكانت الاستراتيجيات كما يلي :

١ - جريت واحدة بواحدة (*) تضم حركة مبدئية تعاونية واحدة
ثم يكتفى بالرد بالمثل على الحركة السابقة للمتنافس .

٢ - جريت تصاعدية وتعد أساسا هي نفس استراتيجية جريت
السابق إجمالها وتبدأ بمبادرات محدودة وتتحرك حركة تصاعدية الى أن
تبلغ الأفعال الأكثر أهمية .

٣ - استراتيجية جريت (سناتارد) وفيها لا تتحرك المبادرات
الأحادية من الأصغر الى الأكبر ، ولكنها تحتفظ عوضا عن ذلك بثباتها في
حالة متوسطة .

وانتبت النتائج مرة أخرى تفوق استراتيجيات الملاينة . فبالرغم من
أن جميع الاستراتيجيات قد أثبتت فاعليتها نوعا في تحقيق بعض
التعاون ، إلا أن استراتيجية « الاجريت » واستراتيجية « ميجريت » قد
أثبتتا أنهما أفضل الاستراتيجيات . ولم تنجح أية استراتيجية في التظاهر
بالحفاظ على التعاون على المدى الطويل . وعادت العلاقات السوفيتية
الأمريكية في نهاية الأمر الى حالة التوقف عند الخضومة ، وهي نتيجة تعزى
الى القصور الذاتي السياسي عند الدولتين كليهما ، كما يرى المؤلفان (٨١) .

واستخلص المؤلفان أن أفضل استراتيجية للبحث على التعاون هي
سياسة « السوبر جريت » التي ربما كانت في الأساس سياسية
« أجريت » دائمة ، تتابع فيها المبادرات الأحادية في مستوى يمكن الحفاظ
عليه لمدة من السنوات (٨٢) . والواقع أن المؤلفين يعتقدان أن الرئيس
السوفيتي جورباتشوف قد اتبع هذه السياسة بعينها في اتجاه « نظرتة
المستحدثة » الى السياسة الخارجية ابتداء من ١٩٨٥ . وجرت تنازلات عن
طرف واحد للبحث على التعاون من قبل كل من الصينيين والأمريكان . وفيما
يتعلق بالصينيين ، فإن خطة جورباتشوف في فلاديفوستك ١٩٨٦ ، والتي
أعلنت استعداد السوفيت لمواجهة الأحوال الصينية الرامخة لتحسين
العلاقات قد أثمرت تطبيعا للعلاقات السوفيتية الصينية .

لم يكن كسب التعاون مع الولايات المتحدة أمرا يسيرا . فلقد حدثت
عدة محاولات للمبادرة الأحادية من قبل السوفيت ، ولكنها لم تلق أذنا
صاغية : كتوقف السوفيت عن اجراء التجارب النووية في يوليو ١٩٨٥
وانسحاب السوفيت من أفغانستان في ديسمبر ١٩٨٨ وخطاب

جورباتشوف في هيئة الأمم (ديسمبر ١٩٨٨) وفيه أعلن قرار السوفييت من جانب واحد تخفيض العسكرية السوفيتية نصف مليون من القوات لمدة تزيد عن الستين وتدمير أو التخلص من عدد ضخم من الدبابات ومدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطائرات ، وتمهد مايو ١٩٨٩ بسحب خمسمائة سلاح نووي من أوروبا ، وحتى ١٩٨٩ ، كما يرى جولديستين وفريمان بدا السوفييت وكأنهم يقومون بدور المبادر ودور « المغامر بالمثل » معا ، بينما نادرا ما قدمت الولايات المتحدة أية مساعدة أو معاملة بالمثل ، الا في صورة واحدة ، ولم يحدث تحسن في علاقات السوفييت والأمريكان أساسا رغم شح استجابة الأمريكان . ومع نهاية ١٩٨٨ ، كان كل ما عرضه السوفييت للتعريف بمحاولاته هو اتفاقية القوى النووية متوسطة المدى (*) وهي اتفاقية اعتمدت بصفة أساسية على استعداد السوفييت لتقديم تنازلات جوهرية مهمة للولايات المتحدة .

وغيرت السنتان البالتستان كل ذلك ، بعد أن حدثت سلسلة من الأحداث المبهمة التي قلبت علاقة الأمريكان بالسوفييت (والعلاقات الدولية بوجه عام) رأسا على عقب في فترة قصيرة من الزمان ، وأحدثت صدمة كبرى . فقد يسر استعداد جورباتشوف للتنازل عن مذهب برجنيف والسماح بحدوث تحول ملموس سقوط الشيوعية في سنت دول من الكتلة السوفيتية في أوروبا الشرقية في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٨٩ . وساعدت تنازلات السوفييت أيضا على توحيد الألمانيين في أكتوبر ١٩٩٠ وفقا لشروط الغرب ، كما عزز عضوية ألمانيا في حلف الناتو . وكان من المنطقي أن يعقب هذه الأحداث موت حلف وارسو (والكومينكون) في أبريل ١٩٩١ ، وأيضا عملية انسحاب جميع القوى السوفيتية من المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا . وفي ذات الوقت ، بدأ الاتحاد السوفيتي يتحول من دولة شيوعية ذات حزب واحد الى ديمقراطية غريبة تجري تجارب في رأسمالية السوق .

وحدث هذه الأحداث الى انتصار فكرة المعاملة بالمثل في الغرب ، فوقعت الناتو على معاهدة (القوات التقليدية في أوروبا) (**) ، ووقع السوفييت والأمريكان على معاهدة ستارت لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية في يوليو ١٩٩١ . ووقع السوفييت والدول الغربية عدة اتفاقيات ثنائية الأقطاب أو متعددة الأطراف للتجارة والمنعنة - وازدهرت مؤتمرات القمة الثنائية ومتعددة الأطراف .

INT.
CPE.

(*)
(**)

ثم حدث بعد ذلك في سبتمبر ١٩٩١ وفي أعقاب الانقلاب الاجهاضى،
الذى حاولوا فيه تنحية جورباتشوف من السلطة ، اللقاء الرئيس بوش
خطابا تليفزيونيا مثيرا للدهشة . فاقد أعلن عن جملة اجراءات أمريكية
من جانب واحد تضمنت من بين أشياء أخرى :

(أ) انسحاب جميع الأسلحة الذرية التكتيكية من أوروبا .

(ب) ازالة الصواريخ النووية من بعض أنواع من السفن البحرية .

(ج) رفع حالة الاستعداد القصوى لقاذفات القنابل الأمريكية .

(د) انهاء البرامج الحركية السريعة للولايات المتحدة (*) . وأعلن
الرئيس أن هذه الخطوات ستطبق في حالة اتخاذ السوفيت خطوات مماثلة
أو عدم اتخاذها لهذه الخطوات على حد سواء ، ولكنه تحدى السوفيت
للانضمام الى الولايات المتحدة في اتخاذ خطوات جريئة مماثلة . وهكذا
يكون الرئيس الأمريكى قد تبني لغة واستراتيجية الجريت !

كانت هذه الاجراءات بمثابة أكبر تطبيق مباشر لاستراتيجية الجريت
من قبل زعيم من زعماء العالم . فلم تكن مبادرات جورباتشوف الا مسارا
من جانب واحد مصحوبة باتصالات خالية من التناقض عن توقعات
السوفيت ، ولا بدعوة صريحة للولايات المتحدة للمعاملة بالمثل في مقابل
ما فعله السوفيت عندما فتحوا الطريق المطلق . وعلى الأكثر ، فإن كل
ما هناك هو دعوة الولايات المتحدة للمعاملة بالمثل في مسألة واحدة بالذات
مثل الاحجام عن اجراء تجارب نووية ، ولم يوضع هذا المطلب في سياق
الايماءات السوفيتية التي جاءت فيما بعد في حالة معاملة الولايات المتحدة
بالمثل .

ولم يتأخر وصول رد السوفيت على خطاب الرئيس بوش . ولم
يمض أكثر من اسبوع تقريبا على اعلان جورباتشوف اجراءاته من جانب
واحد . فلقد اقتدى اقتداء مباشر باغلب الاستقطاعات الأمريكية ، بل
وخطا خطوات أعمد بأن علق مرة أخرى التجارب النووية السوفيتية ،
وتعهد بالا تتجاوز الترسانة الاستراتيجية السوفيتية ما لا يقل عن ألف
رأس نووى عن الترسانة الأمريكية ، ثم اقترح اتفاق البلدين على استقطاع
٥٠٪ من الأسلحة الاستراتيجية .

وفي غضون شهور قليلة ، جرى الاستعداد لتقديم اقتراحات أخرى وفقا لمبدأ الجريت . وقدم الرئيس بوش في معرض خطابه الاتحادى فى يناير ١٩٩٢ مجموعة من الاقتراحات تضمنت مبادرات دفاعية من جانب واحد (بعضها قديم والآخر جديد) وتحدى الرئيس الجديد للحكومة الروسية (بوريس يلتسين) لكى يتقدم باقتراحات ماثلة . وجاءت اقتراحات يلتسين فى ذات الوقت (اذ كان التصريح المشترك قد أعد سلفا على نحو لم يخف على أحد) . وهذا تعريف جديد لاستراتيجية الجريت .

من هذا يتضح حدوث عدد من التغيرات المهمة بين ١٩٨٥ و ١٩٩١ مما يوضح التطبيق الناجح لاستراتيجيات الجريت بواسطة القوتين العظميين . والى حد كبير ساهمت مبادرات جورباتشوف المتواصلة من جانب واحد واستعداده لتقديم تنازلات فى غضون فترة من الزمان على تعريف زعماء الولايات المتحدة (والصين) أن انطباعاتهم المسبقة عن دولة السوفيت فى حاجة الى مراجعة وتغيير ، وأن رغبة السوفيت فى التعاون ليست مجرد خدعة . ولكنها رغبة مخلصة ، وبدأت الثقة تحل محل الشك فى علاقة العلوين السابقين وبطبيعة الحال ، فقد لعبت دورا ماثلا أيضا التجربة الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى ، وأدت الى انتهاء سيطرة الشيوعية ، ليس فى ذلك البلد فحسب ، وإنما أيضا فى جميع شرق أوروبا ، مما ساعد على خلق بيئة دولية جديدة الاختلاف وعلينا أيضا ألا ننفل ما حدث على جانبيه ما كان ، يدعى الستار الحديدي . فلقد ارتاح المسكران من الأزمات الطاحنة فى الميزانية التى كانت تنفق على الدفاع . وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية ، فلقد أفسح جو الحرب الباردة للعداء المتبادل والشك والتوتر المجال أمام ادراك الطرفين أن التعاون لتحقيق المصالح المشتركة أمر ميسور . ووفقا لهذه المؤثرات استطاع الرئيس الأمريكى التحرر من القيود السياسية الداخلية التى قبلت صنع السياسة الأمريكية لسنوات طويلة ، وأصبح قادرا للمرة الأولى على إجراء تخفيضات من جانب واحد فى الإنواحي العسكرية دون أن نخشى أية صدمات رجعية سياسية تؤدى الى هزيمته فى الاقتراع . وهكذا غدت سياسة اعلانية فى نهاية الأمر أمرا مقبولا .

ويحاجى جولستين وفريمان اللذان ختما تحليلهما ١٩٨٩ بالقول ان صناع القرار فى القوى الثلاث العظمى قد عملوا فى عشرات السنوات الأخيرة فى بيئة « محبودة التبادل » كان فيها التعاون المتبادل من كلا الجانبين قائما ولكنه محدود . غير أن مازاد صعوبة هو وجود مستويات أعلى فى سياسة التصبور الدائى فى الدول الثلاث (٨٣) . أما البيئة

السيادة الآن فقد غدت من المقومات التي أفسحت الطريق أمام الاندفاع نحو التعاون (على أقل تقدير) فيما يتعلق بالأمريكان والسوفيت •

للحديث بقية :

سنعود فيما بعد لزيادة الحديث عن الجريت ، وإن كنا الآن سننتقل الى الفصل التالى لتفنيد نظريتين أخريين فى التفاعل الدولى : نظرية المباراة ونظرية الردع • فلما كنا قد بقينا فى مستوى التفاعل الثنائى ، فإنكم ستلاحظون عددا من التماثلات المتمايزة فى الأفكار المطروحة • ولا جدال فى أننا سنعاود النظر فى الكثير من التصورات الكبرى المقدمة فى هذا الفصل كالنزاع الحزونى ومازق الأمن وسباق التسلح واستراتيجيات السلام عن طريق القوة ، والسلام من خلال التصلح والتعاون • وسنقدم منظورات بديلة لجميع هذه التصورات •

هوامش الفصل السادس

- The Level of Analysis Problem in — J. David Singer (١)
: James Rosenau International Relations. ضمن كتاب
• Politics & Foreign Policy ص ٢٢
- Fights, Games and Debates — Anatol Rapoport (٢)
Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies انظر
الجزء الثاني ١٩٧٤ ، ص ١٩٢ - ١٩٤
- ١٩٤ ص Goodsell و Leng (٣)
• ٢١٧ - ٢٠٧ ص Goodsell و Leng (٤)
- Three Way Street : — John R. Grooman و Joshua Goldstein (٥)
• (١٩٩٠) Strategic Reciprocity
- (٦) كحل بديل بمقدورنا أن نبتكر مقياسا تفضل فيه الأعمال التعاونية بقيم
موجبة (من ١ - ٤ على سبيل المثال) وتعطي فيه الأعمال اللاتعاونية قيما سالبة .
(من ١ الى ٤) لمعرفة المقارنة بين بعض المفاهيم الثلاثة • انظر مقال :
Reciprocity in Superpower Relations — Joshua Goldstein في العدد ٢٥
من مجلة الدراسات الدولية الفعلية يونيو ١٩٩١ ، ص ٢٠٠
- Regan and the Russian Crisis Bargaining — Russell Leng (٧)
• مجلة العلوم السياسية الأمريكية ٧٨٠ (يناير ١٩٨٤) ، ص ٢٢٨ - ٢٥٥
- Untangle the — Andre Modigliani و William A. Gamson (٨)
Cold War • استشهد بها Michael P. Sullivan في كتاب
International Relations : Theories and Evidence ص ٢٨٦ - ٢٨٧
- Soviet - Dadiv D. Finley و Jan F. Triska (٩)
• (١٩٩١) American Relations
- (١٩٧٢) Escalation and War — Ole Holsti (١٠)
- The Political Economy of War and Peace - Richard K. Ashley (١١)
١٩٨٠ وايضا Michael Don Ward Foreign Cooperation and Conflict in
Policy مجلة الدراسات الدولية الفعلية مارس ١٩٨٢ ، ص ٦٦ الى ١٢٦

- The Verbal Dimension in Sino-Soviet — Frank Mogdis (١٧)
 Relations بحث مقدم الى مؤتمر جمعية العلوم السياسية الأمريكية سبتمبر ١٩٧٠ •
- The Three-Way Street — Freeman Goldstein (١٢)
 خلاصتها الفصل الثالث وايضا Joshua Goldstein — Reciprocity in Superpower Relations
 الذي يتناول العلاقات الأمريكية الروسية وحدها •
- Richard Brody و Robert North و Ole Holsti (١٤)
 • (١٩٦٨) Perception and Action in 1914 Crises
- Goodwill و Long (١٥) نفس المرجع •
- American and Soviet Influence — Jeffrey S. Milstein (١٦)
 • (١٦٢ - ١٢٩) ١٩٧٢ Balance of Power and Arab-Israeli Violence,
- The Road to the six — J. Carriga — Prico, و R. Burrowes (١٧)
 • Day War — جمعية علوم السلام ، ص ٧٤٥ •
- Evaluating Models of Crisis Behavior — J. M. McCormic (١٨)
 • مجلة الدراسات الدولية (يناير ١٩٧٥) ، ص ١٧ - ٤٥ •
- Dale و Virginia Lee Lussier و Jonathan Wilkenfeld (١٩)
 ١٩٦٧ - ١٩٤٩ Conflict Interactions in Middle East — Tahlinen
 • مجلة Conflict Resolution (١٩٧٢) ، ص ١٢٥ - ١٥٤ () •
- (٢٠) هناك ١٥ معاملة لأن المؤلفين لم يعمدوا بعملية عسكرية بالاضافة الى نوعين
 آخرين من النزاعات الخارجية هما "active hostility" و "Verbal hostility".
- A Time Series Perspective on — Jonathan Wilkenfeld (٢١)
 Ratic McGowan Conflict Behavior in Middle East
 بعنوان ، Sage International Yearbook of Foreign Policy (١٩٧٥) ، ص ١٧٧ - ٢١٢ •
- Cooperation and Conflict in Foreign — Michael Don Ward (٢٢)
 Policy Behavior مجلة الدراسات الدولية مارس ١٩٨٢ ، ص ٦٧ - ١٢٦ • ولكن رد
 إسرائيل على الجمهورية العربية المتحدة تصعيدا أيضا فقد ردت على ذلك من الصراع
 والتعاون بنسبة ٧٤ الى ٢١ •
- Influence Strategies, — Hugh B. Wheeler و Russell J. Leng (٢٣)
 Success and War ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٦٢٥ - ٦٨٤ •
- Influence Strategies and Interstate Conflict — Russell J. Leng (٢٤)
 Testing Some Realpolitik Models — Correlates : J. David Singer ضمن
 II of war (من ١٩٤٥ - ١٥٧) • انظر يوجد خاص ص ١٥٤ •
- Dangerous — Charles S. Gochman و Russell J. Leng (٢٥)
 Disputes مجلة العلوم السياسية الأمريكية ، نوفمبر ١٩٨٧ (من ٦٦٤ - ٦٨٧) •

- When Will They Ever Learn Conflict — Russell J. Leng (٢٦)
 Crisis Bargaining وايشا مقال Resolution سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٧٩-٤١٩ •
 مجلة العلوم السياسية الأمريكية سبتمبر ١٩٨٤
 ص ٢٢٨ - ٢٥٥ •
- Nations in Conflict — Robert North و Nazli Chauri (٢٧)
 Lateral وانظر أيضا بحثهما الأحداث من الضغوط الجاذبية في كتاب
 Manas Midlasky Pressure in International Relation ضمن كتاب اشرف عليه
 (١٩٨٩)
- Nations in Conflict — North, Choucri (٢٨)
 ص ٢١٨ - ٢٥٤ •
 انظر بوجه خاص الصفحات ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٤ •
- International System and Foreign Policy — Raymond Tanter (٢٩)
 Approaches دراسات السياسة العالمية • (ربيع ١٩٧٢) ص ٧ - ٢٩ •
 R. M. Siverson Markov Models for Conflict و G. T. Duncan وايشا
 Analysis مجلة الدراسات الدولية الفصلية ١٩٧٥ ، ٢٤٤ - ٢٧٤ •
- A closed and open Model Analysis of — Gordon Hilton (٣٠)
 Expression of Hostility in Crises مجلة ابحاث السلام ١٩٧١ •
 ص ٢٤٩ - ٢٦٢ •
- S. J. Andriole و P. J. Rossa و G. W. Hopple و J. Wilkenfeld (٣١)
 Foreign Policy Behavior وايمدى الى نتائج مماثلة
 Reciprocity in United States-Soviet Relations في كتاب William Dixon
 مجلة العلوم السياسية الأمريكية (١٩٨٦) ، ص ٤٢١ - ٤٤٥ •
- Arms Races : Prerequisites — Samuel P. Huntington (٣٢)
 and Results ١٩٥٨ - ص ٤١ •
- Arms and Insecurity — Lewis F. Richardson (٣٣)
 ص ١٩٦ •
- An Analysis of Arms Processes — W. Ladd Hollist (٣٤)
 in the United States and Soviet Union. مجلة الدراسات الدولية الفصلية
 (سبتمبر ١٩٧٧) ، ص ٥٠٢ - ٥٢٨ •
- Arms Races and the Likelihood of War — Horn Mike (٣٥)
 بحث مقدم الى مؤتمر جمعية الدراسات الدولية باتلنتا ١٩٨٤ •
- Military-Michael Don Ward و Thoms R. Cusak (٣٦)
 Journal of Confliid Spending in the United States: (سبتمبر ١٩٨١)
 ص ٤٢٩ - ٤٦٧ • استمرت دراسات مبيعات التسلح في الشرق الأوسط عن نتائج متضاربة •
 Richardsons ذلك اتبع في بعض عهود وفي بعض الدول نمط رد الفعل الذي جاء به
 ولكن هذه النتيجة لم تظهر صحتها بالنسبة لجميع الدول وجميع العهود - انظر مقال :
 From War to War — Hans Rattinger المجلة الأمريكية للدراسات الدولية
 ديسمبر ١٩٧٦ ، ص ٥٠١ - ٥٣١ •

- Armament, Deterrence and Bureaucracy — Hans Rattiger (٢٧)
 Alternative Explanation • ديسمبر ١٩٧٥ Conflict Resolution مجلة
 of Competitive — W. Ladd Hollist Arms Process
 السياسية ، مايو ١٩٧٧ ، ص ٢١٥ - ٢٤٠
- Nations in Conflict — North و Choucri (٢٨)
 From the Dreadnought to Scapa flow — Arthur و Marler (٢٩)
 • (١٩٦١) ص ١٢١ - استشهدت بها لازلي شكرى ولورث ، ص ٢٠٦
 • North و Choucri (٤٠) ص ٢٠٧
 • North و Choucri (٤١) ص ٢٠٨ و ٢١٨
 • North و Choucri (٤٢) ص ٢١٨
- Explaining Foreign Policy — Lloyd Jensen (٤٣)
 • ص ٢٢٩ - ٢٤٠
- Three Way Street — Freeman و Goldstein (٤٤) ص ٢٦ - ٢٧
 Differential Paths to Parity — Michael Don Ward (٤٥)
 • ص ٢٩٧ - ٤١٣ مجلة العلوم السياسية الأمريكية ١٩٨٤ ،
- Arms Races : Prerequisites and Results — Huntington (٤٦)
 • ص ٦١ - Huntington (٤٧)
- (٤٨) • Huntington ص ٦٥ • أشار نموذج Richardson الى اتجاه
 مختلف بعض الشيء • على الصيغة التي أوردتها ، لم ازداد التسليح بلا حدود مع القليل
 من القيود لتستلحق الحرب في نهاية الامر •
- Theories and Approaches to International — Patric Morgan (٤٩)
 Politics • ص ٣٦٨ ، ١٩٨١
- Huntington ص ٢٥ - ٣١ (٥٠)
 • ص ٧١ - ٧٢ (٥١)
- The Dynamics — Deborah Palmieri و Adelman Jonathan (٥٢)
 of Soviet Foreign Policy • (ص ٢٧٦ - ٢٨٠)
- (٥٣) جريدة واشنطن بوست في ٢٧ ديسمبر ١٩٨٨ صفحات ١ و ٢٧ A •
- Arms Races and Escalation — Michael D. Wallace (٥٤)
 Conflict — Resolution • ص ٧ ، مارس ١٩٧٩
- Arms Races and Escalation — Wallace (٥٥) ص ١٤
- Arms Races and Escalation — Erich Weede انظر (٥٦)
 • Conflict Resolution ٢٤ يونيو ١٩٨٠ ، ص ٢٨٥ - ٢٨٧
- Arms Races the — Paul Diehl و Randolph Silverman ، و

• ۲۰۲۲

Arms Races ? — and Escalation ? — M. Altfield (oV)

• مجلة الدرامات الدولية الفصلية ٢٧ (يونيو ١٩٨٣ - ص ٢٢٥ - ٢٣١)

Peace 11 Arms Races and Escalation — Paul F. Diehl (58)

Walling ١٩٨٢ من ٢٠٦ - ٢٠٧ ، هذه هي المشكلة التي تعرض لها Research

بالذات وحلها جزئيا في دراسة لاحقة. Michael — D. Wallace :

Armaments and Escalation مجلة الدراسات الدولية للصليب الأحمر، ١٩٨٢

• 07 - 27

Arms Races and Escalation : Some — Erich Weede (99)

Some Persisting Findings — Wallace and Some Persistings Doubts

• ٢٩٢ - ٢٨٩ (يونيو ١٩٨٠) Conflict Resolution مجلة

Arms Races and Escalation — Diehl (٦٠) انظر

١١١- وامبوا ميث Lembelet واليس بنده ويدن لدا امية Wallace (أمر اذتلاط

اذا اكتشف علم وجود أي احتمال بين سائر الناس والجنون : اذله

Donc — John Lambert: Do Arms Races Lead to War ?

• (147a) 12 Research

A Twist of Truth : A — James D. Morrow (11)

Conflict Resolution 31-34 Reexamination of the Effects of Arm Races

سیتمبر ۱۹۸۹ء، ص ۵۶۸-۵۶۹

(٦٢) لعل من بين الامتناب التمس جعلت الحروب ليست جميعا مسيئة سياحة التسامح

هو أن جميع الصروب لا تنشب بين طرفين متكافئين ، وبالرغم من أن سبلقات التماس-

نميل إلى تصعيد للشاحنات بين الأطراف المتكاثرة نسبيا إلا أننا قلما قامت بأمر آخر

المباحثات بين الطرفين غير المتكافئة - انظر في هذه النقطة: *The Sling of War*

John Vasquez مجلة السباسبية الدولية ١٩٤٧-١٩٥٠ ١٩٥١-١٩٥٢ ١٩٥٣-١٩٥٤ ١٩٥٥-١٩٥٦ ١٩٥٧-١٩٥٨ ١٩٥٩-١٩٦٠ ١٩٦١-١٩٦٢ ١٩٦٣-١٩٦٤ ١٩٦٥-١٩٦٦ ١٩٦٧-١٩٦٨ ١٩٦٩-١٩٧٠ ١٩٧١-١٩٧٢ ١٩٧٣-١٩٧٤ ١٩٧٥-١٩٧٦ ١٩٧٧-١٩٧٨ ١٩٧٩-١٩٨٠ ١٩٨١-١٩٨٢ ١٩٨٣-١٩٨٤ ١٩٨٥-١٩٨٦ ١٩٨٧-١٩٨٨ ١٩٨٩-١٩٩٠ ١٩٩١-١٩٩٢ ١٩٩٣-١٩٩٤ ١٩٩٥-١٩٩٦ ١٩٩٧-١٩٩٨ ١٩٩٩-٢٠٠٠ ٢٠٠١-٢٠٠٢ ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٢٠١١-٢٠١٢ ٢٠١٣-٢٠١٤ ٢٠١٥-٢٠١٦ ٢٠١٧-٢٠١٨ ٢٠١٩-٢٠٢٠ ٢٠٢١-٢٠٢٢ ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ٢٠٢٥-٢٠٢٦ ٢٠٢٧-٢٠٢٨ ٢٠٢٩-٢٠٣٠ ٢٠٣١-٢٠٣٢ ٢٠٣٣-٢٠٣٤ ٢٠٣٥-٢٠٣٦ ٢٠٣٧-٢٠٣٨ ٢٠٣٩-٢٠٤٠ ٢٠٤١-٢٠٤٢ ٢٠٤٣-٢٠٤٤ ٢٠٤٥-٢٠٤٦ ٢٠٤٧-٢٠٤٨ ٢٠٤٩-٢٠٥٠ ٢٠٥١-٢٠٥٢ ٢٠٥٣-٢٠٥٤ ٢٠٥٥-٢٠٥٦ ٢٠٥٧-٢٠٥٨ ٢٠٥٩-٢٠٦٠ ٢٠٦١-٢٠٦٢ ٢٠٦٣-٢٠٦٤ ٢٠٦٥-٢٠٦٦ ٢٠٦٧-٢٠٦٨ ٢٠٦٩-٢٠٧٠ ٢٠٧١-٢٠٧٢ ٢٠٧٣-٢٠٧٤ ٢٠٧٥-٢٠٧٦ ٢٠٧٧-٢٠٧٨ ٢٠٧٩-٢٠٨٠ ٢٠٨١-٢٠٨٢ ٢٠٨٣-٢٠٨٤ ٢٠٨٥-٢٠٨٦ ٢٠٨٧-٢٠٨٨ ٢٠٨٩-٢٠٩٠ ٢٠٩١-٢٠٩٢ ٢٠٩٣-٢٠٩٤ ٢٠٩٥-٢٠٩٦ ٢٠٩٧-٢٠٩٨ ٢٠٩٩-٢١٠٠ ٢١٠١-٢١٠٢ ٢١٠٣-٢١٠٤ ٢١٠٥-٢١٠٦ ٢١٠٧-٢١٠٨ ٢١٠٩-٢١١٠ ٢١١١-٢١١٢ ٢١١٣-٢١١٤ ٢١١٥-٢١١٦ ٢١١٧-٢١١٨ ٢١١٩-٢١٢٠ ٢١٢١-٢١٢٢ ٢١٢٣-٢١٢٤ ٢١٢٥-٢١٢٦ ٢١٢٧-٢١٢٨ ٢١٢٩-٢١٣٠ ٢١٣١-٢١٣٢ ٢١٣٣-٢١٣٤ ٢١٣٥-٢١٣٦ ٢١٣٧-٢١٣٨ ٢١٣٩-٢١٤٠ ٢١٤١-٢١٤٢ ٢١٤٣-٢١٤٤ ٢١٤٥-٢١٤٦ ٢١٤٧-٢١٤٨ ٢١٤٩-٢١٥٠ ٢١٥١-٢١٥٢ ٢١٥٣-٢١٥٤ ٢١٥٥-٢١٥٦ ٢١٥٧-٢١٥٨ ٢١٥٩-٢١٦٠ ٢١٦١-٢١٦٢ ٢١٦٣-٢١٦٤ ٢١٦٥-٢١٦٦ ٢١٦٧-٢١٦٨ ٢١٦٩-٢١٧٠ ٢١٧١-٢١٧٢ ٢١٧٣-٢١٧٤ ٢١٧٥-٢١٧٦ ٢١٧٧-٢١٧٨ ٢١٧٩-٢١٨٠ ٢١٨١-٢١٨٢ ٢١٨٣-٢١٨٤ ٢١٨٥-٢١٨٦ ٢١٨٧-٢١٨٨ ٢١٨٩-٢١٩٠ ٢١٩١-٢١٩٢ ٢١٩٣-٢١٩٤ ٢١٩٥-٢١٩٦ ٢١٩٧-٢١٩٨ ٢١٩٩-٢٢٠٠ ٢٢٠١-٢٢٠٢ ٢٢٠٣-٢٢٠٤ ٢٢٠٥-٢٢٠٦ ٢٢٠٧-٢٢٠٨ ٢٢٠٩-٢٢١٠ ٢٢١١-٢٢١٢ ٢٢١٣-٢٢١٤ ٢٢١٥-٢٢١٦ ٢٢١٧-٢٢١٨ ٢٢١٩-٢٢٢٠ ٢٢٢١-٢٢٢٢ ٢٢٢٣-٢٢٢٤ ٢٢٢٥-٢٢٢٦ ٢٢٢٧-٢٢٢٨ ٢٢٢٩-٢٢٣٠ ٢٢٣١-٢٢٣٢ ٢٢٣٣-٢٢٣٤ ٢٢٣٥-٢٢٣٦ ٢٢٣٧-٢٢٣٨ ٢٢٣٩-٢٢٤٠ ٢٢٤١-٢٢٤٢ ٢٢٤٣-٢٢٤٤ ٢٢٤٥-٢٢٤٦ ٢٢٤٧-٢٢٤٨ ٢٢٤٩-٢٢٥٠ ٢٢٥١-٢٢٥٢ ٢٢٥٣-٢٢٥٤ ٢٢٥٥-٢٢٥٦ ٢٢٥٧-٢٢٥٨ ٢٢٥٩-٢٢٦٠ ٢٢٦١-٢٢٦٢ ٢٢٦٣-٢٢٦٤ ٢٢٦٥-٢٢٦٦ ٢٢٦٧-٢٢٦٨ ٢٢٦٩-٢٢٧٠ ٢٢٧١-٢٢٧٢ ٢٢٧٣-٢٢٧٤ ٢٢٧٥-٢٢٧٦ ٢٢٧٧-٢٢٧٨ ٢٢٧٩-٢٢٨٠ ٢٢٨١-٢٢٨٢ ٢٢٨٣-٢٢٨٤ ٢٢٨٥-٢٢٨٦ ٢٢٨٧-٢٢٨٨ ٢٢٨٩-٢٢٩٠ ٢٢٩١-٢٢٩٢ ٢٢٩٣-٢٢٩٤ ٢٢٩٥-٢٢٩٦ ٢٢٩٧-٢٢٩٨ ٢٢٩٩-٢٣٠٠ ٢٣٠١-٢٣٠٢ ٢٣٠٣-٢٣٠٤ ٢٣٠٥-٢٣٠٦ ٢٣٠٧-٢٣٠٨ ٢٣٠٩-٢٣١٠ ٢٣١١-٢٣١٢ ٢٣١٣-٢٣١٤ ٢٣١٥-٢٣١٦ ٢٣١٧-٢٣١٨ ٢٣١٩-٢٣٢٠ ٢٣٢١-٢٣٢٢ ٢٣٢٣-٢٣٢٤ ٢٣٢٥-٢٣٢٦ ٢٣٢٧-٢٣٢٨ ٢٣٢٩-٢٣٣٠ ٢٣٣١-٢٣٣٢ ٢٣٣٣-٢٣٣٤ ٢٣٣٥-٢٣٣٦ ٢٣٣٧-٢٣٣٨ ٢٣٣٩-٢٣٤٠ ٢٣٤١-٢٣٤٢ ٢٣٤٣-٢٣٤٤ ٢٣٤٥-٢٣٤٦ ٢٣٤٧-٢٣٤٨ ٢٣٤٩-٢٣٥٠ ٢٣٥١-٢٣٥٢ ٢٣٥٣-٢٣٥٤ ٢٣٥٥-٢٣٥٦ ٢٣٥٧-٢٣٥٨ ٢٣٥٩-٢٣٦٠ ٢٣٦١-٢٣٦٢ ٢٣٦٣-٢٣٦٤ ٢٣٦٥-٢٣٦٦ ٢٣٦٧-٢٣٦٨ ٢٣٦٩-٢٣٧٠ ٢٣٧١-٢٣٧٢ ٢٣٧٣-٢٣٧٤ ٢٣٧٥-٢٣٧٦ ٢٣٧٧-٢٣٧٨ ٢٣٧٩-٢٣٨٠ ٢٣٨١-٢٣٨٢ ٢٣٨٣-٢٣٨٤ ٢٣٨٥-٢٣٨٦ ٢٣٨٧-٢٣٨٨ ٢٣٨٩-٢٣٩٠ ٢٣٩١-٢٣٩٢ ٢٣٩٣-٢٣٩٤ ٢٣٩٥-٢٣٩٦ ٢٣٩٧-٢٣٩٨ ٢٣٩٩-٢٤٠٠ ٢٤٠١-٢٤٠٢

A Glimpse of Truth — Tomorrow (NY)

٥٠٢ هـ A Twist or Truth — marrow (11)

٦٤) نفس المصنف .

(٦٤) أنظر العرض الذي قدمه Silverson و Diei نفس المرحوم من ٢١٤ .

A Twist of Truth — Morrow (17)

(٦٧) هناك شرط ضروري آخر - فيما يبدو - وهو أن ينشأ الخلاف المقصود في

• خطّة: ثلاثة المستوى: مجازة: لأحدى الدولتين المتنازعتين

Sociological Quarterly مجلة Arms Races to War — Paul Die

• ۱۹۷۱ - ۱۳۴۹ هـ

(٦٨). اكتشف Wallace عدم وجود ما يدعم الافتراض القائل بأن المعدلات

سلبية. للزيادة العسكرية مرتبطة باندلاع الحرب ، انظر **Armaments and Escalation**

— Michael, Walla
مجلة الدراسات الدولية الفصلية ١٩٨٢، ص ٢٧ - ٥٦

1. 0.1 0.2 0.3 0.4 0.5 0.6 0.7 0.8 0.9 1.0

(٦٩) Arms and Insecurity L. F. Richardson

(٧٠) Arms Race Instability and War — Theresa Clair .^٤ Smith

مجلة Conflict Resolution يونيو ١٩٨٠ ، ص ٢٥٢ — ٧٨٤ •

(٧١) يومىء بحث Diehl و Kingston بأن زيادة الأسلحة لا تنفع الدول أو أية مجموعة من الدول المتنافسة إلى التورط في المواجهات • وبدلاً من ذلك فالأرجح هو أن المواجهات تُلْغى لأسباب أخرى ثم يشتغل مباح التسليح نتيجة للقوتات الناجمة عن المواجهات المسببة Paul Diehl و J. Kingston — Messenger or Message مجلة السياسة (١٩٨٧) ص ٧٨٩ — ٧٩٩ •

(٧٢) The — Perception and Misperception — Robert Jervis

Spiral of International Insecurity في كتاب تحت إشراف William Olson واخرين Theory and Practice of International Relations ١٩٨٢ ، ص ٢٠١ •

(٧٣) Jervis ص ٢٠٠ •

(٧٤) Jervis ص ٢٠١ •

A Lasting Peace — Jean -Jacques Rousseau (٧٥)

ترجمه عن الفرنسية إلى الانجليزية C. E. Vaughan ١٩١٧ ، ص ٧٨ — ٧٩ •

An Alternative to War or Surrender — Charles E. Osgood (٧٦)

١٩٦٢ •

Graduated Unilateral Initiative for Peace — Osgood (٧٧)

مجلة Conflict Resolution ١٩٧١ •

(٧٨) هذا يطبق أيضا على Tit-For-Tat وهي استراتيجية ستناقش فيما

بعد • وانظر في هذه النقطة Explaining Cooperation — Kenneth Oye

Under Anarchy مجلة السياسة العالمية - أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٦ •

(٧٩) تجبى أعظم تأثيرا من Tit for Tat في البحث على

التعاون المبكر — Steven Linskold و Michael Collins — Inducing

Cooperation by : Groups and Individuals مجلة Conflict Resolution

ص ٦٧٩ — ٦٩٠ •

(٨٠) Three Way Street — Freeman و Goldstein الفصل الرابع •

(٨١) نفس المصدر - الفصل الخامس خصيصاً ص ١٢٤ — ١٣٦ •

(٨٢) نفس المصدر ، ص ١٥٢ •

(٨٣) نفس المصدر ص ١٥٢ •

الفصل السابع

نظرية المباراة - نظرية الردع

تعال يا واطسن تعال : فالمباراة حامية
للوطيس -

سير كوثان دويل

. يدعم الكثير من البلدان نقصة بالحرب ، وما
يغفلها من تفهقر ومهانة أكثر من ركونها
الى المسمود والتمسك بما تعتقد .

رونالد ريجان

نظرية المباراة :

نستطيع تصور التفاعل أو التعامل بين الدول في شكل مباراة ، يعنى
تنافس الدول للحصول على مغنم . ولا تتضمن بعض أنواع المباريات أكثر
من رابع واحد ، وقد يوجد في المباريات الأخرى عدة رابحين أو خاسرين ،
على أن المنصر الأساسى في السيمامية عندما تتخذ شكل المباراة هو ظاهرة
الاعتماد المتبادل بين الاستراتيجيات التي يتبعها كل لاعب (أو كل بلد) ،
فلا بد أن يعمل اللاعب حسابا لمصالح الخصم واستراتيجياته . ويتمقق
أفضل طريق للعمل إذا أحسن كل لاعب توقع ما يفعله الآخر (١) .

وانبثقت نظرية المباراة من الدراسات المنطقية والرياضية للتزويد
بوسيلة لفهم أنواع معينة من المواقف الشبيهة بالمباريات ، وللمساعدة في
تقديم استراتيجيات صنع القرار . وغرضها مزدوج . الفرض الأول عمل
وعمياري لمساعدة صانع القرار على التصدى لمواقف معينة في العالم الواقعي
عن طريق وضع الاستراتيجيات التي تساعد على تفسير لماذا تحدث أفعال
بمعينها في مواقف معينها ، وقد تساعد نظرية المباراة في تيسير فهمها

لغشى التفاعلات الدولية، التي يخططها طرف ما لمواجهة الأفعال واستراتيجيات الآخرين ، كما هو الحال في تفاعلات الأزمات والمساومات الدبلوماسية وسباقات التسليح والردع والتعبئة السابقة للحرب والتنافس الاستعماري وغير ذلك .

وتستند نظرية المباراة مثل جميع نظريات علم الاجتماع على افتراضات مبسطة محددة ، وأهم فرضيات نظرية المباراة هي :

١ - اتصاف البشر بالعقلانية (أو على أقل تقدير اتصاف أغلب البشر بالعقلانية معظم الوقت) وربما اعتقد أن الحكومات عبارة عن كائنات متفردة تعتمد في حساباتها على العقل ، وتعني العقلانية بهذا المعنى تسعى كل فريق لتضخيم مصالحه .

٢ - بالمقصور حساب جانب المنفعة (القيمة أو الربح) في كل نتيجة ، والتعبير عن ذلك بلغة الأرقام . أما باستعمال مقياس مقسم الى درجات ، أو تبعا لمقياس يدل على مراتب المرغوبة . ويساعد ذلك على إيجاد معيار موثوق به في المقارنة العقلانية للاستراتيجيات تبعا لقدرتها في الإسهام في تضخيم مصالحنا .

وغالبا ما يستعين أصحاب نظريات المباراة بقاعدة تصور الخيارات المتاحة لكل لاعب والمائد الذي يمكن توقعه لكل نتيجة محتملة . ولقد عرفنا في النموذج المبين فيما يلي صورة لقاعدة من قواعد المباريات في حرب المصائب :

حرب بين فريقين في حرب المصائب

اللاعب (١)

المصائب

د المواقف	ج المعارك المفلوحة	(١) المباراة في الأوقات
$6 - (6 +)$	$4 - (4 +)$	
$2 + (2 -)$	$9 + (9 -)$	(٢) في المين المحمية

اللاعب (٢)
المصائب

ولكل لاعب استراتيجيتان • فللاعب (١) الاستراتيجيتان أ ، ب ولللاعب (٢) الاستراتيجيتان ج ، د • وقد تكون الخيارات الاستراتيجية المتاحة متماثلة للاعبين ، وقد تكون مختلفة ، وفي المثل التالي الخيارات فلما كان لكل لاعب استراتيجيتان • فلقد رمزنا للنتائج الأربع الممكنة بأربع خانسات في القاعدة • وإذا زاد عدد اللاعبين ، أو زادت الخيارات الاستراتيجية ، فستدعو الحاجة الى زيادة عدد الخانات وتبين الأعداد المدرجة في كل خانة العائد (الربح أو النفع) الذي سيحصل على اللاعب (١) (اللاعب الأفقى - أو الصف الأفقى) وسيشار إليها أولا ، ويشار ثانية لمنافع اللاعب في اللاعب العمودي بين قوسين • ويفترض حدوث الخيارات في ذات الوقت ، وتعتمد النتيجة على الجمع بين الاستراتيجيتين المختارتين •

وعليك أن تلاحظ أن هذه المباراة هي مباراة تمثل حالة صراع بحيث أو غير محدود ، لأن أحد اللاعبين يكسب دائما ، بينما يخسر اللاعب الآخر دوما ، فلا تسمح النتيجة بحدوث كسب متبادل أو خسارة متبادلة • وفوق كل ذلك ، فإن ما يكسبه أحد اللاعبين يناظر تماما ما يخسره اللاعب الآخر ، ومن هنا يكون المجموع في كل خانة صفرا ويسمى هذا النموذج من المباراة (مباراة المجموع صفر) (٣) •

وساعد على ذيوها مارتين شوبيك أحد رواد نظرية المباراة (٢) • ولللاعب (١) قوة من الشرطة ، واللاعب (٢) بعض العصاة في خلايا • حرب العصابات • ويمتدور الشرطة أن تختار إما : أ - دخول الغابة لمطاردة العصاة ، وهي استراتيجية خطيرة ، لأن الغابة هي الوطن الذي يأوى العصاة أو ب - حماية مناطق المدن التي يفترض أنها تزودهم بما يحتاجون إليه من عون • ولدى رجال العصابات الخيار ج - وهو شن معارك مفتوحة على نطاق واسع أو د - القيام بمناوشات على نطاق ضيق يتبع فيها الاختتال تقنيات غير تقليدية ومن منظور الشرطة ، تعد حماية المدينة هي الاستراتيجية المفضلة • فلم أنهم القوماء على مطاردة العصاة في الغابة ، فإنهم سيكونون من الخاسرين في الحالين ، أي سواء أكانوا في معركة مفتوحة أم مشتبكين في مناوشات • فالمسألة إذن مسألة تقدير كمي ، ولدى العصابات أيضا استراتيجية مهيمنة • فسواء أقاتلوا في الغابة أم في المدن فإنهم سيخسرون الموقف الذي يعود بكسب أكبر وخسارة أقل ، إذا قصروا المعركة على المناوشة • وهكذا يكون لكلا الطرفين استراتيجية حاسمة • إنها استراتيجية عليهم أن يحاولوا القيام بها بحيث تتوافق هي وطبيعة الموقف والخيارات

المتاحة لهم والعصاة منها ، وهكذا يكون صالِح كل طرف قد التقى فيه الحانتين (ب) و (د) . في الرُبعة اليمنى السفلى ، وستظل الشرطة في عقر دارها ، وتحمي المدن ، وسيهاجم العصاة باتِّباع تقنيات المناوشة .

ويمثل الحل مر تقعا يصبل بين قمتين ونقطة توازن تلتقي فيها استراتيجية الطرفين . وإذا كان للمباراة مرتفع ، وليست جميعها كذلك ، فإنها تنهي عبادة بوجود حل أدنى وحل أعلى والحل الأدنى يمثل أفضل ما يستطيع كل لاعب أن يفعله عندما يواجه مخططا مرسوما بعقلانية كاملة ، ويمثل أيضا الحل الذي يحاول فيه كل لاعب تصغير خسائره ، إذا قدم الخصم أسوأ ما يمكنه أن يقدمه . وبعد أن يدرك العصاة أن الشرطة ليست بالقفلة التي تدفعها إلى دخول القنابة ، ولكنها ستلجأ عوضا عن ذلك إلى حماية المدن ، فإنهم سيرون أن العقل يدعوهم إلى جعل خسارتهم تقتصر على فقدان ثلاثة إذا اشتبكوا في مناوشات ، بدلا من فقدان تسعة ، كما ستكون النتيجة لو أنهم اختاروا الهجوم في معركة مفتوحة . ومن القواعد البديهية العامة في المباريات التي يشترك فيها شخصان (المجموع صفر) أن تعتمد أفضل استراتيجية لكل طرف على مبدأ الحد الأدنى ، أي أن يحاول كل لاعب تصغير أدنى ربح وتصغير خسارته الكبرى . أنها استراتيجية محافظة ، ويقتصر الاستعانة بها على حالات مباريات المجموع صفر (٣) .

الرعي (٤) :

بيد أن صيغة المباراة المجموع صفر لا تناسب جميع المواقف ، لأن معظم المواقف السياسية تتضمن عناصر تعاون إلى جانب عناصر الصراع . فقد يهدف اللاعبون إلى تحقيق أرباح متبادلة أو تحمل خسائر متبادلة . فهناك جانب المصالح المشتركة للأصعبين إلى جانب السعي للتفوق على الخصوم . وقد تتضمن بعض المصالح المشتركة بين الدول تجنب العائد المبائى المتبادل (كالدعم التوروي وتكاليف سبباق التسلح) بالإضافة إلى تحقيق النفع المتبادل . كالتعاضد التجارية والنجاح المتبادل في استخراج الكونز النفية في أعماق البحار والمحيطات) . ولنتظر في بعض المباريات (التي لا تتبع مباريات المجموع صفر) والتي لا يضاف فيها إلى خانة مجموع الناتج أي شيء بالإضافة إلى الصفر . والنموذج الثاني يصور مباراة اعتيد تنميتها مباراة الكناكيت أو الرعايدة .

اللاعب (٢)

د -

ج -

الانحراف بالسيارة الاندفاع قسما

$(٥ -) ٥ +$	$(٢٠ -) ٢٠ -$
$(٢ -) ٢ -$	$(٥ +) ٥ -$

(١)

الاندفاع

قيما

اللاعب (١)

(ب)

الانحراف

بالسيارة

نموذج ٢ - الرعيدي

فلكل لاعب الخيار بين نفس الحركتين : ١ - اما أن يقود سيارته الى الحارة الوسطى في الطريق بأقصى سرعة في مواجهة السيارة المندفعة بنفسه ، أو ب - ينحرف بسيارته لتفادي الاصطدام بالسيارة الأخرى (وبذلك يكون قد أجرى عملية كتكتية (٥) ، فإذا رفض الطرفان الانحراف بسيارتهما ، فستكون النتيجة حدوث صدام عنيف وتهشم الصلب وتجريح الكروم مع احتمال كبير للاصابة بجراح وموت السائقين ، والعائد من هذه الكارثة المتبادلة قد قدر (- ٢٠) ، ولم يكن من المستبعد أن يصل الى - ٥٠ أو - ١٠٠ ، على أن القيمة المقدرة ليست ذات بال ، فما يهم هو أن الرقم أكبر كثيرا من أسوأ عائد تال ، فإذا عمد أحد السائقين الى الانحراف بسيارته ، بينما أحجم السائق الآخر عن القيام بالمثل (الخانات ب ، ج ، أو ا ، د) في هذه الحالة سيتعرض الحارث للفضب من جراء وصفه بالرعيدي (- ٥) ويلقى الخصم اعجاب عامة الناس (+ ٥) وإذا حرف الاثنان سيارتهما فانهما يتعرضان لبعض الازلال الهين ، ولكن لما كان الاثنان قد اشتركا في الصفة المميزة المريبة بأنهما من الرعايد (فلا عجب اذا تعرض الاثنان للوم (- ٢) ، وبسبب يقى الاثنان على قيد الحياة لكي يرتكبا حوادث أخرى في مناسبات أخرى على الطرق العمومية .

وتتصور الاستراتيجية الأمثل هنا أنك اذا افترضت أن السائق الآخر سيفعل الأسوأ ، فإن الجانب الأنفصل من الشجاعة سيدعوك الى حرف

•Chickenning out

(*)

سيارتك مع التعرض لاذلال لن يدوم طويلا ، ثم تصبح حيا في اليوم التالي ، وبذلك تكون قد خففت خسائرك . واذا سلمنا بالتمسك بالهاتف الذي يدمجه صاحب التيكين الخاطئ ، فانك لن ترغب في تجربة حظك ومواجهة حرف السائق الآخر لسيارته . والاعقل في هذه الحالة هو أن تفترض أنه لن يفعل ذلك . ومن جهة أخرى ، فان اعتقادك أن خصمك شخص منطقي وعادل قد يدفعك الى الاستفادة بخصافته ، وان كان ليس بعيدا عن الخطر . ومع هذا فاذا كان هدفك هو الكسب أكثر من كونه التصدي لموقف سيئ ، فان نظرية المباراة ستزودك ببعض حلول لهذا اللغز .

واذا أردت أن تتاح لك فرصة كسب أية مواجهة من مواجهات مباراة الرعدي ، فان عليك أن تتبع الاستراتيجية المصممة على نحو يدفعك الى الوشوق من أن خصمك سيؤمن أيانا لا يتطرق اليه الشك بأنك لن تنحرف ، ومن ثم فان أسلم سبيل منطقي سيسلكه خصمك هو ألا يعترض طريقك ، ومن هنا تكون الاستراتيجية الرابعة هي التي تساعد على توطيد مصداقيتك ، والرابعون في مباراة الرعدي ينجحون بفضل قدرتهم على التحكم في خصومهم واعتقادهم أنهم ملتزمون باتباع استراتيجية انتحارية ، ويفتقرون الى الرونة في هذه الاستراتيجية . وبمعنى ما ، فان النجاح يعتمد على إثبات أنك لست عقلانيا ، وان كانت اللاعقلانية تعني الموت (- ٢٠) ، ولكنها أفضل في نظرك من الاذلال (- ٥) . واذا أمكن غرس هذا الاعتقاد فسيتكون الاختبار آنئذ متروكا لخصمك لكي يختار الحياة أو الموت لكليهما .

ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على شيئين : أولا : عليك أن توطد مصداقيتك ، يعني أن تدفع خصمك الى الاعتقاد بأنك ستفعل على وجه الدقة ما حددت بفعله . ويمكن اجراء ذلك (على ضوء ما ذكرنا بالمثل) بأن تثبت العجلة حتى تمنعها من التحرك من جانب لآخر والجل البديل هو أن تخرج يدك من النافذة علامة على أنك لن تستطيع وضعها على العجلة في الوقت المناسب لتحريكها ، بيد أن هذه الأفعال ستعرف السائق الآخر عدم وجود بديل آخر أمامك غير الاستمرار في المضي قدما . ثانيا : عليك أن توطد مصداقيتك قبل أن يحاكي خصمك استراتيجيتك ويفعل الشيء عينه . وأول من يتبع هذه الاستراتيجية يتمتع بميزة ، لأن عبء الاختيار بين الحياة والموت سيقع على عاتق الخصم .

والمشكلة المحورية هنا هو أن ما يمد خيرا لاثنى الأول سيكون خيرا للذكر الأول (ولعل هذه العبارة من الأمثلة السائرة في اللغة الانجليزية)

خلو كان أفضل سبيل لكسب أية مواجهة في الأزمة هو الاحتماء بدرع من الفولاذ في المضي قدما، فسيكون من المقبول آنئذ الزعم بأن هذه الوسيلة هي التي ستتبع متأنية من كلا الطرفين ! وبذلك تغدو هذه الاستراتيجية درعا من الفولاذ يساعد على الاندفاع نحو التهلكة . واكتشف سيندر وديزنج أن التكتيكات التهديدية غالبا ما تكون مؤثرة في مواقف عالم الواقع (الرعديفة) بين الدول ، وبخاصة في مواجهة ضعاف الخصوم . غير أن مثل هذه التكتيكات تتعرض لمخاطر جمة في حالة الخصوم ممن يتمتعون بقدرات مكافئة ومصالح مكافئة (٥) .

وفي حالات المباريات (الرعديفة) المستمرة ، أو التي تتكرر بلا انقطاع ، قد يختار كل سباق القيادة (الدغرى) بدلا من الانحراف بالمسيرة (التعاون) تمشيا مع الزعم بأن هذه الوسيلة ستحدد الخصم ، وتدفعه الى الانحراف مستقبلا . فربما سعى الطرفان لاكتساب الصيت بأنه لا صلب للعود لا يلين ولا يثنى ولا يحيد عن طريقه (٦) .

ولقد رثيت صلاحية مباريات الرعديفة في حالات علاقات الردع وأزمات المواجهات ، بما في ذلك أزمات حافة الهاوية وسبق أن رأينا أنه كثيرا ما تؤدي هذه المواجهات الى الحرب ، وبخاصة إذا أدرك زعماء إحدى الدول أن استراتيجية اللا انحراف التي يتبناها الخصم إنما هي من قبيل الخدعة أكثر من كونها التزاما حقا . وفي مثل هذه الحالات فإن نقطة الصهوة في الانحراف ضد الانحراف يتعذر بلوغها بالنظر الى سوء ادراك التزام الخصم . ولا يخفى أنه قد يصيب بلوغ نقطة الصهوة عند العدو ، إذا رأى أحد الطرفين أن العائد من الانحراف ، سيكون قاسيا بحيث يبدو الاذلال مساويا للموت أو مفضلا عليه .

قد يمترض على ذلك بأن بعض التسامعات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إبان أزمة صواريخ كوبا اتخلت مظهر مباراة الوعدي ، إذ لحمت الولايات المتحدة بأنها على استعداد لاستخدام القوة (بما في ذلك استعمال الأسلحة النووية) ضد الاتحاد السوفيتي لو أنه لم يرفع صواريخه من كوبا ، ومن ثم تكون قد وطلت مؤقتا موقعا ضلbia بعيدا عن الانحراف وكان يمتلور السوفيت أن يمضوا قدما بلا تردد ولكن الولايات المتحدة كانت قد أثبتت بالفعل مصداقية استعدادها للاندفاع إذا اقتضى الأمر ، وجاء التعبير عن هذه المصداقية بالكلمات (في تصريحات الرئيس كينيدي) والأفعال (الحصار البحري لكوبا واتخاذ قوات الولايات المتحدة وضع الاعتماد) . وعلى الرغم من أن مصداقية الأمريكان للقتال في هذه

المشكلة كانت قد توطلت ، الا أن مصادقية السوفيت للقتال لنصرة حليفها كروبا لم تكن قائمة . وأدرك السوفيت ذلك ، وكان أفضل طريق امامهم هو التخفيف من خسائرهم والانسحاب بشرف .

ان وعد كينلدى بالاحجام عن مهاجمة كروبا الى جانب امكانية سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا قد جعل عائد التنازل (الانحراف) أكثر استساعة من اتباع الطريق الآخر ، ويمكن اعتباره مثلاً حسناً لكيف يمكن أن يساعد تغير العائد الطرف الآخر الى تحقيق الغدالة .

مازق الجيوسين :

وننتقل الآن الى أكثر مباديات « المجموع صفر » تعرضاً للتحليل انها مازق الجيوسين ، كما صورة نموذج المباراة المذكور فيما بعد : اثنان من المشيوعين قبضت عليهما الشرطة بتهمة ارتكاب إحدى الجرائم . واقترح المظن العام في المحافظة اتباع خطة دالة على الدهاء وسعة الخيلة ، فرفض السماح لأي مشيوع منهما بالاتصال بالمشيوع الآخر ، وسجنهما في زنزانة متباعدتين ، واستجوبهما كل على انفراد ، ودار الاستجواب على الأخير الآتي :

١ - لو أنكما رفضتما الاعتراف ، فستعاقبان بالسجن ٩٠ يوماً بتهمة التشوّد (+ ١١ لكل) .

٢ - لو اعترف أحدكما وورط الآخر ، فسيطلق سراح المبلغ (بضم الجيم وكسر اللام) ويسجن الشريك مدى الحياة (+ ٢٠ - ٢٠) .

٣ - لو اعترفتا سوياً بالجريمة ، فستوقع عليكما عقوبة السجن لمدة خمس سنوات (- ١٠ لكل منهما) .

الأنصب (٤)

		ب النتجلى عن الآخر / التقارن الالتزام الصمت	
		أ (التخلي / الاعتراف)	ب (التقارن الالتزام الصمت)
النتجلى	أ	١٠ - (١٠ -)	٢٠ + (٢٠ -)
	ب	٢٠ - (٢٠ +)	١٠ + (١٠ +)

لما الذي سيفعله ؟ وكما يحدث دائما : انه هذا يعتمد على ما تعتقد ان السجين الآخر سيفعله . فاذا كنت السجين (١) \$\$\$ واعتقدت ان اللاعب (٢) \$\$\$ سيتعاون معك ، فانك ستفترق معه في خداج الشرطة ، ويكتفى في هذه الحالة بمعاملتك معاملة الشريك في الجريمة ، او بقدورك ان تتخلى عنه فيخلى سبيلك ، تاركا زميلك للتفكك . واذا نظر لهذه المسألة بمنظور المصالحة الفردية البحتة فسيفقد التخلي هو الحل السلي ، اذا اعتقدت ان المشبوه الآخر سيتعاون (بالتزام الصمت) . ومن جهة اخرى ، فان اللاعب (٢) \$\$\$ قد يقرر الاعتراف . فاذا اعترف فسيتكون من الحق اللوذ بالصمت ويحكم عليك بالسجن مدى الحياة . واذا تخليت انت ايضا فستدال عقوبة خمس سنوات ، ومن هنا يكون التخلي حلا مجزيا بصرف النظر عن اعتقادك بان اللاعب الآخر سيتخلى عنك او سيتعاون معك . فيفضل النظر عما سيفعله فان افضل رد لك هو التخلي عنه ، وان تضمن لنفسك افضل عائله . ولما كان اللاعب الآخر ليس معتمدا تماما ، فانه سيتهدى الى نفس التقدير الذي قدرته ، يعني سيتخلى عنك ايضا . (ويعترف) ولذلك يكون التخلي هو الاستراتيجية الحاكمة لكل لاعب ، ويكون الحل الناجم عن ذلك هو الصهولة في ا ، ج (- ١٠ - ١٠) في الرבעية اليسرى العليا التي تمثل التخلي المتبادل .

وما يثير الاهتمام في هذه المباراة هو محاولة كل طرف اداء الأفضل . ولو اتبع التعاون المتبادل فانهما كانا سيهتفان الى حل مقبول . ولما رفضا الوشاية كل منهما بالآخر ، واستطاع الاثنان الحصول على + ١٠ التي تمثل الحظ الموفق النسبي للحكم بالسجن لمدة ٩٠ يوما بتهمة التفرد . وهو ما يمثل الاختيار الثاني عند كل لاعب ، بينما كان الصهولة عند كليهما في واقع الامر الاختيار الثالث ولا جدال ان كل لاعب منهما يفضل + ٦٠ على - ١٠ والممازق يمثل في انة عندما اختار ما اعتقد انه آمن حبيب والحل اللئيم يمثل اقصى قدر من المنفعة الفردية فانهما مساهما على السواء في الاهتمام الى نتيجة اقل ارضا - نسبيا - لكليهما مما كان بالمقدور بلزغه .

فلماذا يصعب تحقيق التعاون المتبادل والكسب المتبادل ؟

اولا : اذا اريد تحقيق التعاون المتبادل فلا بد ان ينبل كل لاعب العائد الاكبر الذي بمقدوره الاهتداء اليه عن طريق التخلي من جانب واحد . فعلى الرغم من وجود مجزيات للتعاون المتبادل في مباراة مازق المحبوسين ، فان الاتعاون من جانب واحد يحقق اعظم مكافاة او عائد .

ثانيا : ليس لدى اللاعبين أية معرفة مسبقة باختيار الطرف الآخر .
وليس يتبادرهما الاتصال أو الالتقاء قبل اصدار قرارهما ، مما يصعب
صوغ استراتيجية متبادلة للتعاون .

ثالثا : الثقة التي تعدّ من أهم مقومات التعاون غير موجودة .
وهكذا ففي غياب الثقة وغياب الاتصال الذي قد يولد مثل هذه الثقة ،
يضمحى كل فريق مرغبا على اتباع سبيل يضر الطرفين معا .

وأخيرا ، تعتمد القدرة على التعاون على عدد مرات لعب المباراة ، ففي
هذا المثل الكلاسيكي لم تتح للمشيوهين غير فرصة واحدة للعب على أنه
في حالة المباراة المتكررة التي يتواصل فيها اللعب يتسنى للمتنافسين المام
كليهما بما يضره الطرف الآخر ، وإذا لم تلعب المباراة غير مرة واحدة
ولا تتاح الفرصة لادراك اللاعبين أي خيار سينتازه مناسفهم في المرة
التالية ، بيد أن معرفة حدوث العديد من التفاعلات بينهما في المستقبل
ستساعد على توحيتهما وتزييفهما وعدم كسب أي منهما أي شيء من
الاتعاون المتبادل ، فعندما يدرك اللاعبان أن الخيارات التي يجريها أحدهما
اليوم ستؤثر في تحركات المنافس في الغد ، سيتعلبان أهمية التعاون
ويدركان أن الخيار التعاوني في الحاضر قد يفرى بالتعاون التبادل في
المستقبل (V) .

مباريات مازق المحبوسين وتطبيقاتها

على العلاقات الدولية :

تنطبق مباريات مازق المحبوسين على نطاق واسع على جميع أنواع
مواقف العلاقات الدولية ، فمثلا ربما أمكن تطبيق مباراة المازق على جالة
تعبئة الجيوش قبل نشوب الحرب وأيضا على حالة تشكيل الأحلاف
والتنافس الامبريالي على المستعمرات ، أو على المواجهة بين سياسة حرية
التجارة وسياسة الحماية الاقتصادية . ويتشابه تكوين هذه المواقف هو
ومباريات مازق المحبوسين في كونها جميعا مواقف يخطى فيها مبدأ الكبح
المتبادل بالافضلية ، ولكن ربما كانت أفضل سياسة هي معاناة القيود
وتفادي الظهور بظهر الخفي ، وإذا رفض الآخرون جناح مطالبهم .
وتعرف اكسيلرود على مثل آخر مثير للاهتمام المازق المحبوسين . وزعم
أن الجنود في الحرب العالمية الأولى وضعوا سياسة أوروبية شعارها « عش
ودع الآخرين يعيشون » في خنادق غرب أوروبا . وبذلك تحاشت كتابات
الجنيش تحطيم العدو في ظروف خاصة مقابل المعاملة بالمثل من الطرف
الآخر . والنقطة المهمة عند اكسيلرود في حرب الخنادق هي :

• • • • • لقد كانت الوحدات الصغرى تواجه كلاً منها الأخرى في قطاعات سبائكة لفترات ممتدة من الزمان ، وساعدته هذه الحالة على تغيير طابع المباراة من مباراة حركة مازق المحبوسين التي يعد فيها الارتداد هو الاختيار الغالب الى مباراة مازق محبوسين متكرر يستطاع فيه اتساع استراتيجيات مشروطة (أ) •

وترتب على التفاعل المعلق بين الوحدات امكان اتاحة الفرصة للتعاون المتبادل المستند الى المعاملة بالمثل ، وأدرك الجنود أن لأفعالهم عواقب غير مباشرة ، شريطة أن يكون الضيق عند الأعداء مجرد حركة لف ودوران تنتهي بتوفير الراحة لهم (٩) ، وبينما كانت غللات المدفعية الموجهة ضد مواقع الأعداء كان من المحتوم أن تتسبب في تساقط النيران من هؤلاء الأعداء ، فإن كبح الجناح كان من المرجح أن يقابل بالمثل •

وأخيرا ، فإن تقييد التسلح يعد - في أغلب الظن - المثل الكلاسيكي لمازق المحبوسين • ولنتأمل ما جاء في النموذج التالي للمباراة الذي يمثل ما يحدث في حالة التحكم في التسليح •

(٢) اللاعب

		اللاعب ١ (تسليح)	
		لا تسليح	تسليح
اللاعب ٢ (تسليح)	لا تسليح	$20 + (20 -)$	$10 - (10 -)$
	تسليح	$10 + (10 +)$	$20 - (20 +)$

لربما اتخذ هذا السيناريو مظهرا شبيهاً بما يأتي : عندما بلغت الحرب الباردة أوجها جمع الرئيس الأمريكي ورئيس السوفييت خيرة خبراءهما الاستراتيجيين والسياسيين لمناقشة التطورات الأخيرة ، واستقر رأي علماء البلدين على أن الوقت قد أصبح مناسباً (الآن) لظهور - أو استئصال ؟ - ملاح استراتيجي بعيد الارتقاء • بيده أنه الشئ الذي سيدفع في مقابل ذلك سيكون باعظا ، واكتشفت استخبارات كلا البلدين أن القوة الأعظم الأخرى تواجه نفس الموقف التكنولوجي • فلعلها هي الأخرى ستقرر انشاء ونشر مثل هذا السلاح الجديد • وفهم أيضا إمكان

تأثر كل بلد بتقييمه لما يتوقع أن يفعله البلد الآخر وعلى الرغم من إمكان استخلاص المزايا المتبادلة (كامهال سيباق التسليح والتخفيف من الأعباء الاقتصادية الداخلية المصاحبة لهذا السباق والحد من التوتر العالمي) إلا أن أعظم ما يهتم به الطرفان هو شطب البرنامج ، ثم اكتشاف اقدام الطرف الآخر على تنفيذه . وهكذا يتميز على أية رغبة لاتباع التعاون المتبادل أن تراعى إمكانية افراد الخصم أو المنافس بالتصرف مستغلا سداحتها ومن جهة أخرى ، فانك ستتمكن من تحقيق التفوق العسكري عن طريق الانشاء ، بينما يكون الطرف الآخر قد اتبع سياسة الكبح من جانب واحد . وبطبيعة الحال ، اذا اختار الطرفان الانشاء فلن يكون لأى طرف اليد العليا ، لأن الاعتمادات الباهظة ستكون قد اعتمدت ، وتكون الموارد التى كان بالاستطاعة انفاقها فى مشروعات أجدى وأنفع ، قد استنفدت فى دورة أخرى غير مجدية من دوراته سيباق التسليح .

لسوء الحظ ، ينزع قرار « الانشاء » للخضوع لطبيعة الموقف فاذا كنت غير قادر على الوثوق فى الجانب الآخر ، فانك ستفضل الخيار الذى يهون من إمكانية حدوث خسارة جمة والمتضمن ميزة اضافية تمنحك التفوق العسكري اذا اتبع الجانب الآخر موقف الكبح الذى ، على أن اتباع الصالح الفردى يؤدى الى حدوث كارثة متبادلة ، لأن التسليح سيفقد الاستراتيجية المهمة على كلا الطرفين .

ومن حسن الطالع أن عمليات الحصول على الأسلحة لا تخضع لأى قيود رسمية تسير مباريات مآزق الحبوسين . اذ يجرى الاتصال بين اللاعبين فى العالم الفعل اعتمادا على الكليات والاتصال مما يزيد زيادة كبرى من فهمهما للتحركات المستقبلية لخصومهما . ثانيا : ليست سباقات التسليح من المباريات التى تحسم من طلقة واحدة ، ولكنها تتألف من سلسلة من القرارات المتعددة التى تتجبع مرور العديد من السنوات . انها قرارات تخص الاختيار والبحث والتطور وتغير العديد من مختلف أنظمة الأسلحة وتعديلاتها . وبعبارة أخرى ، انها مباراة متواصلة تتضمن عددا لا نهاية له من التفاعلات ، يعنى هم مباراة « متكررة » ، وتحدث معرفة تواصل المباراة ولا نهاية تأثيرا على أسلوب نظرة اللاعبين للمباراة (١٠) .

وفى مثل هذه المواقف ، يكون للفريقين المام بمسلك خصمهما فى المياضى ، ويقدران لبعي تأثير موقفهما الحاضر على مسيلك خصمهما فى المستقبل . وهذا يسر للاعبين (الدولتين) تعلم كيفية التعاون .

وبطبيعة الحال سيبقى السؤال : أية استراتيجية هي الأفضل للاعتناء الى التعاون المتبادلي وكيف يستطاع الحيلولة دون استغلال الخصم للموقف اذا أحس برغبتك في التعاون ؟

حل مازق المحبوسين : واحدة بوحدة (*) :

ابتكر روبرت أكسيلرود طريقة فريدة لاختبار مختلف الاستراتيجيات للعب المباريات المتكررة لمازق المحبوسين ، فقرر اجراء مسابقة كومبيوترية ودنى منطلو المباراة من شتى الأنحاء ومن مختلف الدراسات الأكاديمية لاختراع « قواعد القرار » ، يعنى البرامج الكومبيوترية التى تتضمن استراتيجية أو قاعدة تقرر ماهية ما يتخذ من قرارات فى كل دورة من الدورات المتعاقبة للمباراة . ورتبت خطوات المباراة ترتيبا زوجيا (بالنسبة لبرنامج مؤلف من سلسلة عشوائية من الخيارات) وتوضع القاعدة الحاكمة بالرجوع الى الفائز الذى يحصل على أعلى الدرجات فى جميع المباريات (١١) .

واقامت مسابقتان كومبيوتريتان . وفاز نفس البرنامج فى كلتا المسابقتين ويهد برنامج « واحدة بوحدة » قاعدة شديدة البساطة . اذ تمجده أول تحركاته على التعاون ، ويهاجم فى ثامى تحركاته محاكاة دقيقة ما فعله اللاعب الآخر فى الدورة السابقة . ويكافئ المبتلىك التعاوني ويعاقب المسلك العدواني لما الذى ساعد على تحقيق النجاح لقاعدة « واحدة بوحدة » ؟ لقد اكتشف أكسيلرود فى قاعدة واحدة بوحدة وغيرها من المسابقات الناجحة عدة خصائص متشابهة (١٢) :

أولا : ان التحل بالفضل له جزاؤه الطيب . والقاعدة الحسنة هي القاعدة التى يستبعد أن تكون البادئة بالحلل . وأثبتت القواعد الحسنة أنها حققت نجاحا فى كلتا المسابقتين .

ثانيا : تتصف أفضل القواعد أيضا باستفزازيتها ، يعنى أنها تعاقب الخصوم عقوبة فورية عندما يحققون اختراقا غير جيد . ويختل من القواعد الاستفزازية بمجرد هزيمة الخصم . واذا لم تتكرر أية قاعدة على هذا النحو فإنها غالبا ما تستغل من قبل أية قواعد غير حسنة : لمهى تمود بالنفع اذا اتصفت بصلاحياتها ولكنها لا تمود بالنفع اذا اتصفت بالتلفى مماحمتها .

ثالثا : تتميز أفضل القواعد بأنها غفورة ، يعنى ميلها للتعاون بعد اقتضاح فشلها « فواحدة بواحدة » لديها الاستعداد للصفح عما سلف ، والاستجابة باستئناف التعاون على الفور . وبمباراة أخرى ، انها تشارك فى العقوبة قصيرة الأجل ، ولكنها تعود للتعاون اذا منح الخصم لذلك . وتمثل « واحدة بواحدة » أفضل صورة لتصورات الحسنى والصفح والاستغفارية : « فهى لن تكون البادئة قط بالتخلى أو الوقوع فى الخطأ . وتصفح عن أى خطأ مفرد يقع بعد الاستجابة المفردة ، ويستثار استغفارها عند ظهور أى عيب يفسد النظر عن خيرية التفاعل » (١٣) .

رابعا : تنتفع واحدة بواحدة من اتصافها بالبساطة والوضوح اللذين ييسران تعرف خصومها عليها . اذ يشعر - عادة - من يتتبعها من أول خطواتها بتقدم التعاون فى مقابيل المعاملة بالمثل ، ولكنها أيضا تقابل الاساءة بالإساءة . ولما كانت استراتيجية « واحدة بواحدة » تتميز بالوضوح ، فلا غرو اذا شعر الخصم بأن أفضل سبيل الاستجابة فى واحدة بواحدة هو التصاون المتبادل ، وتمثل قاعدة واحدة بواحدة استراتيجية حسنة للتعاون مع مازق المحبوسين المتكررة ، لأنها - تبعاً لما يقوله أكسيلرود - بفضل حسنها تحول دون الوقوع فى متاعب لا ضرورة لها . ويؤدى طابعها الاستغفارى الى تثبيط ميل الطرف الآخر الى الاصرار على العناد عندما يتعرض لأى خلل ، ويساعد طابعها الصفي على استعادة التعاون كما يساعد وضوحها على جعلها مفهومة للاعب الآخر ، مما ييسر تحقيق تعاون طويل الأجل (١٤) .

قد يضاف الى ذلك عدم اقتضار قاعدة واحدة بواحدة على تحقيق حييدة عند اخضاعها لعملية المحاكاة الكومبيوترية ، ولكن التجارب المحاكاتية التى أجريت للبشر قد أثبتت أيضا أن استراتيجية واحدة بواحدة قد انتزعت قدرا كبيرا من التعاون من الخصمين المتنازعين (١٥) . ولعل الأهم هو ما أظهرته تحاليل الصلاقات بين الخصوم فى حالة الدول فى ميدان العلاقات الدولية من نتائج أفضل من الاستراتيجيات البديلة ، لا سيما عندما تكون الدول متكافئة عند عقد مقارنته فيها . فمثلا اكتشف لنج وويلر أن استراتيجية المعاملة بالمثل قد أثبتت فاعليتها بوجهه خاص فى مواجهة الخصوم الذين يتبعون استراتيجية الاستئساد (١٦) .

وعلى الرغم من الاعتراف العام بقاعدة واحدة بواحدة كأفضل استراتيجية متفردة للعب المباريات المتكررة للآزق المحبوسين (١٧) ، الا أنه بالامتناع - فيها - يحتمل - تطبيقها أيضا فى مباريات « الرعدي » .

فمثلا لاحظ: كينيت ان استراتيجية المعاملة بالمثل في مثل هذه الموافق قد تعوض التأثيرات العكسية للاستراتيجيات غير القابلة للانحراف المعنفة لتوطيد سمعة الخشونة (١٨) .

وما من شك أن « واحدة بواحدة » ليست بالاستراتيجية الكاملة ، ولعل أهم مشكلة متفردة لها هي أنها أثبتت عدم فاعليتها في الحصول على التعاون المتبادل عند استعمالها في حالات النزاع الطويل . ففي الصائم العقل تنصف أغلب العلاقات بتواصلها . فإذا كان الطرف الآخر قد أقدم على فعل لا تعاوني ، فإن قاعدة واحدة بواحدة تتطلب المعاملة بالمثل ، والرد بعمل لا تعاوني مماثل ، وبذلك تنحصر أفعال الطرفين في عملية تنافسية متكررة . في هذه الحالة ، يتحتم على علماء الاستراتيجية الذين يلعبون مباراة واحدة بواحدة الانتظار حتى يبادر الخصم بالتعاون وبعبارة أخرى ، قد لا تنصف واحدة بواحدة بقدر كاف من الصفع الذي يقرى بالتعاون (١٩) .

وبالمقدور تعديل قاعدة واحدة بواحدة بعض الشيء للتخفيف من هذا الميل للانحصار في العدوان المتبادل . فإذا افترضنا أن اللاعبين ليسا آزاء اختياريين متطرفين بين التعاون أو التخلي ، ولكن ما يواجههما هو تدرجات من الحدين ، في هذه الحالة سيكون لدى اللاعبين « مستمر » من الخيارات بدءا بالتعاون الشامل الى التخلي الشامل . وهناك استراتيجية (*) (واحدة بواحدة بواحدة) مقابلة واحدة كبيرة) تستجيب لأي خلل يحدثه الخصم بالرد بمسلك أقل درجة من الحركة الأصلية للخصم . والواقع أن هذه الاستراتيجية المعدلة قد حققت نجاحا في مسابقة كومبيوترية من اعداد ثيودور تد مما جعل قاعدة واحدة بواحدة تحتل المرتبة الثانية (٢٠) ، وتسمح استراتيجية (واحدة صغيرة مقابل واحدة كبيرة) للخصمين بالخروج بمقدار أقل من المساوىء ، ولكنها تحول دون تصاعد العقوبة التي تؤدي الى الانحصار في تحركات متبادلة التنافس ، ومن هنا كان الأفضل من توازن القدرة على استعادة التعاون المتبادل . عندما يبدأ التعامل بعدم تعاون متبادل . واكتشف باحثون آخرون أنه عندما يحاول أحد الخصوم الاستغلال ، فإن أكثر السبل فاعلية للحث على التعاون هو الاتجاه للنار المعتمد بدلا من النار القوي أو اللأثار (٢١) . وساعدت هذه الكشوف التجريبية على تعزيز وصية أكسيلرود بأن يكون رد الفعل تسعة أعشار واحدة بواحدة .

هناك مشكلات أخرى تتعلق باستراتيجية واحدة بوحدة واحدة يتعين ذكرها بإيجاز ، ولقد أشار روي بير الى احتمال أن تكون واحدة بوحدة استراتيجية غير مناسبة للاعتناء الى بعض الأهداف - فمثلا ، لقد كان الهدف من مسابقات أكسيلرود هو اصباية أكبر قدر مستطاع من النقاط . وحقت قاعدة واحدة بوحدة هذه الغاية على نحو رائع . ولكن اذا تغير الهدف وتحول الى محاولة للفوز على أكبر عدد مستطاع من الخصوم ، فإن قاعدة واحدة بوحدة ستفشل فشلا ذريعا . ففي مسابقة من هذا القبيل أعدنا بير عجزت قاعدة واحدة بوحدة عن تحقيق أى فوز ضد أية استراتيجية معارضة (٢٣) ، وكان الفوز من نصيب استراتيجية فيلد وجوس - وهما استراتيجيتان لا تتصفان بحسنهما لأنها حاولتا استغلال المعارضة إعتيادا على ما حدث من تخطى لم يرتكن الى أى استفزاز في نسبة ما من الزمان . وغنى عن البيان ، أن من يرغب في التفوق على الخصم في النقاط عليه أن يكون مستعدا للتعرض للتخيل أكثر من الخصم ، ومن ثم فإن قاعدة واحدة بوحدة لن تحقق بهذا المعنى أى فوز ، وما يسمى بير لانياته هو أنه في بعض المرات يكون الحاق الهزيمة بالخصم أهم من تضخيم عائدا ، ولا تناسب « واحدة بوحدة » هذه الحالات .

وتتأثر استراتيجية واحدة بوحدة أيضا بالقيم المذكورة في استراتيجيات تصفية الحسابات (٢٤) . ففي الحة الأدنى ، ولكي تثبت واحدة بوحدة فاعليتها يجب أن يفوق عائده كل طرف في حالة التعاون ما يحصلان عليه عند اختيار عدم التعاون (تخيل) . ويجب أن يتكفنا بما سيجري من تصاعلات أبعده في المستقبل (٢٥) ، فإذا ظهر الجزء (أو الجزء المتوقع) للتخيل المتبادل ، فسيكون بمقدورنا أن نوقع أن يقل احتمال مبادرتهم بالتعاون في المسابقات الكومبيوترية ، كما هو الحال في الحياة الفعيلة ، وأيضا لإزدياد احتمال استجابتهم لأوجه نقص الخصم .

وصور مبتغني فإن أخيرا هذه النقطة يان أوضح كيف ادت اسامة ادراك الزعماء الأوروبيين لازمة ١٩١٤ الى تعريف قوام المائد ، وقبلوا الاية ، مما أدى الى عجز استراتيجية واحدة بوحدة عن اثبات فاعليتها في الميلولة دون وقوع الحرب العالمية الأولى (٢٦) . وبوجه عام يمكن القول بأن اعتقادات الزعماء الأوروبيين عن فاعلية استراتيجيات الامتنع باد واعتقادهم أن هذه السياسة ستدفع الآخرين الى التراجع ، مما يستدعي ويستوجب التعبئة السريعة ، واعداد العدة للاستراتيجيات الهجومية لإيلائهم بالمزايا الموجهة للحرب بعد ادراكهم لنيات الآخرين العدوانية .

كل هذا قد أدى الى ظهور حالة تصفية حسابات لم يكن مجتمعا اغراؤها بالتعاون ، وبخاصة :

(أ) عندما تضخم العائد من عواقب التعاون مقابل التخلي والجزء الذى سيعود من اتباع التعاون مقابل التخلي ، مما أدى الى ازدياد جاذبية انتهاية التخلي والتخلي الدفاعي .

(ب) بعد تضيق فجوة الاختلاف بين التعاون والنتائج التعاونية والنتائج الناجمة عن التخلي ، تضاءلت جاذبية التعاون من الجانبين .

(ج) بعد ازدياد الخشية من أن يجنى الرد على التعاون بالتخلي ، ازداد اغراء التخلي .

(د) بعد تزايد الأمل فى أن يجنى الرد على التخلي بالتعاون ، فانهم جعلوا التخلي أشد جاذبية (٢٧) .

وفى مثل هذه الأحوال ، كان ثمن اتباع استراتيجية الحسنى غاليا للغاية ، ولم يكن مستبعدا أن يحدث عجز فى استخلاص المسلك التعاونى من الخصم أيضا .

مقارنة بين قاعدة واحدة وبوادة والجريت ؟

ربما قيل ان النموت التى أنجحت قاعدة واحدة بوادة (النجاح والحسنى والاستغزازية والصالح والوضوح - هى ببينا استراتيجية الجريت) وفى الحق ، فان « واحدة بوادة » والجريت تمثلان استراتيجيتين متماثلتين للتعامل مع مواقف ملأق المبهوسين . بكلتاها مخططة لحفز المسلك التعاونى عن طريق التواصل بين النوايا التصالحية - وكلتاها تجمع بين نظرة الجزرة والمصا التى تكافئ التعاون وتعاقب التخلي ، على أن أن هناك فروقا مهمة عديدة بينها :

اولا : ببينا تمتبه قاعدة واحدة بوادة على الاتصال اللامضى فان الجريت تتميز بقدرتها على الاعتماد على اتصالات جريئة فى محاولة حفر المتعاون .

ثانيا : بعض المنظر عن التلميح بالتعاون الفنى تنسبه حركة وإجدة بوادة الى الحركة الأولى ، فان الفريق الآخر هو الذى يتولى المبادرة ، ويكتفى بالاعتداء ، ولكن اللاعبين اللذين يتبعون استراتيجية الجريت هم

بأنفسهم الذين يتخذون المبادرة • واكتشف لنسج وويلر أن أغلب الاستراتيجيات الناجحة التي يعتمد عليها المتنافسون الدوليون لم تكن استراتيجيات من نوعية المعاملة بالمثل فحسب كما هو الحال في قاعدة واحدة بواحدة ، ولكنها كانت استراتيجيات تضمنت مبادرات من جانب واحد للمصالحة (٢٨) •

ثالثا : لقد اشتركت قاعدة واحدة بواحدة هي والجريت في طريقة الرد على التخل ، وإن كان لاعب الجريت كانوا يتخلون دوما الصدارة في الرجوع الى التعاون ، بينما تلجأ استراتيجيات واحدة بواحدة الى التخل عندما ينزع الخصم الى اتباعها مما يؤدي الى احتمال اطلالة مدى عملية التار الحلزوني •

رابعا : في الجريت لا يتوقع الحدوث المباشر لعملية المعاملة بالمثل • فلا بد أن يكون المبادر مستعدا للمخاطرة ببعض الاعلانات والاستقلالات ، دون التجاه للتار ، بينما لا تسمح « واحدة بواحدة » بأى تخل بغير تار •

خامسا : تعد استراتيجيات الجريت أساسا خاصة بالمباريات التي تتضمن خيارات متعاقبة للخصوم ، بينما ينظر الى واحدة بواحدة على أنها تنطبق على المباريات التي تتضمن خيارات متباعدة ، وهكذا يحتمل أن تعكس الجريت على نحو أدق العالم الحق لصنع القرار السياسي •

ولقد أجريت عدة اختبارات للفاعلية المقارنة لواحدة بواحدة والجريت وأثبتت الجريت في التجارب التي حاكت الشخصية الانسانية أنها الأكثر فاعلية في حفز التعاون من قاعدة واحدة بواحدة ويعزى الى قدرة اللاعبين على الاتصال الشفوي الكثير من أسباب تفوق الجريت على استراتيجيات واحدة بواحدة في مثل هذه التجارب (٢٩) ، وأجرى جولدستين وفريدمان عدة تجارب محاكاة كومبيوترية على أربعة أجيال من بيئات التفاعل بين السوفيت والأمريكان لاختبار فاعلية واحدة بواحدة وثلاث صيغ من الجريت في حفز التعاون المتبادل • واستخلصا أنه بينما نجحت جميع الاستراتيجيات الأربع الى حد ما ، إلا أن واحدة بواحدة كانت الأقل فاعلية، وأثبتت الجريت مع اختلاف درجة تصاعدها (*) أنها الأنجح (٣٠) • ويرجع ما حققته هذه الاستراتيجيات من قدرة الى استعدادها للصوص في التنازلات المستمرة من جانب واحد بغير معاملة بالمثل كوسيلة لحفز التعاون المتبادل •

ولما كانت استراتيجية واحدة بوحدة لا تناسب غير مثل هذه المبادرة من جانب واحد ، لذا فإنها تميل الأقل مقبولة على التغلب على أحجام الهدف من التعاون .

نقد نظرية المباراة :

وقبل أن ننهي الكلام عن نظرية المباراة ربما كان من الحكمة ذكر بعض من أوجه قصورها .

أولا : ربما شعرنا بالشك في الافتراض الذي قامت عليه النظرية . فكما رأينا مما كتب عن صنع القرار ، فإن مسألة قدرة صناع القرار على الانشغال بالقرارات العقلانية كل الوقت مسألة جديرة بالفتور . ومن المسائل المثيرة للشك أيضا إمكان طرح قيم حافلة بالمعنى على مجموعات من الأهداف ، وإمكان تخصيص أوزان عددية دقيقة للنتائج الافتراضية تبعا للمدى مرغوبيتها . ومن الصعب بوجه خاص محاولة تخمين تقييم النتائج المتوقعة للخصم إذا سلمنا بالصعوبة العامة لقراءة أفكار الغير . وأيضا بالمشكلات العامة لاساءة ادراك أهداف الخصم واستراتيجيته .

ثانيا : والأهم ، فمن المسائل المثيرة للجدل التساؤل حول هل بمقدور نظرية المباراة أن « تفسر » تفسيراً فعلياً لماذا تحدث أحداث ومساك بعينها ، وهل هي حقاً قادرة على تفسير سبب أى مسلك . فمثلا من المحتمل أن تكون قد أسرفنا في تقدير مدى صلاحية نظرية المباراة للتطبيق إذا قلنا ان سباقات التسلح تجري لأن تكوين موقف بلدين صاقيهما إلى اعتبار أنفسهما في تكوين مآزق المحبوسين ، وبالمثل قد يكون من الصعب القول ان الحروب تحدث من جراء ما يسبقها من مواقف أشبه بموقف الكتاكيت أو الرعادي . ولذا فليس هناك ما يبرر القول بوجود نظرية للمباراة في الحرب وفي العلاقات الدولية .

لعل الأفضل هو تصور نظرية المباراة كوسيلة تشخيصية تساعد على تحري الحقيقة أكثر من كونها نظرية تجريبية . فهي مجرد وسيلة تحليلية تزودنا بالاستنباطات والمائلات التي تعيننا على فهم لماذا تحدث الأحداث ، ولكنها لا تشير بالفعل إلى العلاقات السببية بين المتغيرات (٣١) . ومع هذا فحتى رغم هذا الدور المحدود بأن بمقدور هذه النظرية اثبات تفهنا كمرشد لصناع السياسة يساعد على جلو أفكارهم عن السبل البديلة للعمل ، ويساعدهم على النهوض بأفضل الاستراتيجيات للاهتمام إلى أغراضهم .

تفسير الردع :

تتفق نظرية المثير والاستجابة واستراتيجية جريت واستراتيجية واحدة بوحدة على القول بأن طريق تحقيق السلام يعتمد على الاستعداد للزيادة بالهجوم والمسايرة في هذا السبيل . وثمة نظرية بديلة سبق التنويه عنها . انها مكبسة في عبارة لاتينية شهيرة (*) ترجمتها اذا سمعت للسلام فلا تنس ان تستعد للحرب أيضا . هذا هو لب نظرية الردع .

ويشير تصور الردع الى القدرة على الحيلولة دون اقدام شخص آخر (أو بلد آخر) على فعل شيء ما غير مستحب أو يضر بمصالحنا (٣٢) ، كما يحدث على سبيل المثال في حالة علم رصاصك من سرقة شخص آخر لما فتملكه ، وغد سوفقتك على مهاجمة بلد آخر لبلدك أو بلاد حلفائك . وهناك سينفان نموذجيتان للحيلولة دون وقوع ذلك - الدفاع والردع .

وليفذا بالتكلم عن الدفاع : افترض أنك تملك مجموعة من الجواهر النفيسة ، فلكي تحوّل دون سرقتها ربما فكرت في تكليف أحد أصحاب المضلات المتولة من ماركة رامبو المزودين بما يشبه المدفعية الثقيلة بحماية ممتلكاتك لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا ، (وبلغت الأفلام السينمائية فالفه تصف في هذا الموقف باستئجار فريق مؤلف من سبعة من الغول من أمثال كليفت استود وأرفوله شواتستجر وناج كلود فان دون وسلفستر ستافوني وداني جلوفر وبيبل جيبسون وسيجورتي ويفر للاضطلاع بهذه المهمة) والفروض أن هذا الإجراء سيصعب - من الناحية المادية - اقدام أي نفس على سرقة ظالمك ، بعد أن غدت ممتلكاتك تحت حراسة يصعب على خصك ، بل ومن زابع المستحيلات ، تحقيق هدفه . ويشمار أحيانا الى هذا الإجراء بأنه استراتيجية الردع (٣٣) .

وتنحو استراتيجية الردع منحى مختلفا نوعا . فربما لا تسند حماية مجوهراتك الى حراس أشداء ، ولكنك تعرف الجميع بأنك وكلت إستود ورفساقه بهذه المهمة . ولو تجرأ أحد ومس ممتلكاتك الشخصية فانه حينئذ يكون الويل لمن يقدم على هذه الفعلة ومع هذا ، فبالرغم من أن الردع والدفاع من الناحية التحليلية يبدوان أمرين مختلفين ، الا انها متصلان من الناحية العملية اتصالا كاملا ، كما يقول بائريك هورجان . واذا توافرت

Si vi Pacem para bellum.

Denial,

(*)

(**)

القدرة على الدفاع الجبهة والرفض لأية دولة تكون قد عززت جانب الردع
تتبعها (٣٣) .

ويستند الردع على علاقة سببية بين شعيل أو بلدان ١٠ إذا يحاول
« أ » أن يفرس في ذهن « ب » الاعتقاد بأنه إذا ارتكب « ب » فعلا ما في
المستقبل ، فإن « ب » سيتعرض للعقاب ، يعنى تهديد « ب » بالنار ،
ولكن ينبع طبع لهذا الاعتقاد عند « ب » فلابد أن يدفعه الى تصور شيئين :

١ - توافر القدرة عند « أ » على النار الفعال .

٢ - توافر النية أو الإرادة للنار عند « أ » ، إذا تعرض للتهديد .

فلو توافرت القدرة والإرادة معا ، فإننا سنقول حينئذ ان تهديد أ
يتبع بالمصادقية ، وأنه بالاستطاعة تصديق ما قال . وليس من شك في
ضرورة أن تكون العقوبة التي يهدد « أ » باستعمالها شيئا يخشاه « ب »
بالفعل .

فلو كان تهديد أ يحتمل التصديق ، فحينئذ في هذه الحالة من
- أو ردع « ب » - عن الأقدام على أى فعل . ولذا اعتقد « ب » بالفعل أن
ايستورد وبطائفة سيئاته سيئاته بوعثية من قبيل النار أو فعل شيئا
ما ضد « أ » ، فإن يكون من ضلعه شرقة متفكات « أ » ، لأن الحقائق المتوقعة
ستفوق أية مكاسب متوقعة . وفي الردع خلافا لما يحدث في الدفاع ،
ليس الهدف هو قتل العدو عندما يمتد ، وإنما الهدف هو اقناعه بأنه
سيتمنى على للكل إذا أقدم على الاعتداء .

وإذا دأبنا تبسيط تعريف نظرية الردع ، فسقول أن وسيلة الحفاظ
على السلام هو العرض على اتباع تهديدات مقبولة ضد خصمنا . وفي
نهاية الأمر ، لابد أن يعتقد الخصم أنه في ظل ظروف معينة معينة فإنك
ستحاربه ، وأن أقبالا بنينها ظروفنا ، وأنك على استعداد للتحاربة إذا
تجاوز حدود ما هو مسموح به من أفعال ، ويخون التهديد بالحرب دون
وقوعها ، وعلى العكس ، فإن الحرب ستنتج إذا أخفق قبول التهديد
بالتصديق ، يعنى إما أن يصدق « ب » أن « أ » يتمتع بالقدرة على الرد
ردا فعلا ، أو لا يصدق « ب » أن « أ » يملك الإرادة بالفعل لتنفيذ ما حدد
به ، أو كليهما .

لعل أفضل الحجج الممنعة بشأن نظرية الردع والسياسة الخارجية المستندة عليها قد جاء بها جيمس بين (٣٤) . وربما كان من المفيد النظر في الحجج التي أوردها ببعض التفصيل . ويرى « بين » أن أهم وسيلة تلجأ إليها الدولة لتحريم العدوان هي التهديد بالحرب ، ولكن التهديدات يجب أن يتعرف عليها الخصم في صورة تقبل التصديق ، والكلمات هي التي تنقل عبارات التهديد ، وإن كانت « الكلمات لا تكلف شيئا » . وتعد اتفاقيات المعاهدات الرسمية وسيلة أفضل نوعا ، وإن كان أفضل سبيل للتعريف بتهديدنا الوداع فهو إعمالنا السابقة ، خصوصا من خلال تنفيذ التهديدات . إذ يمثل تنفيذ التهديدات استعدادا بتحمل التضحيات والمخاطر للوفاء بالالتزامات .

ويتوجب على الدول أن تولى مسألة جعل تهديداتها مصدقة قدرًا كبيرا من العناية . وفي هذا المقام ، يهاجم « بين » الشعار الذي ينسب إلى مورجنتاؤ الذي يدعو الأمم إلى عدم وضع نفسها في موضع يصعب التراجع عنه دون فقدان ماء الوجه (٣٥) . ويؤيد بين الاتجاه عكس ذلك ، ويرى أن من الضروري أن تضع نفسك في موضع يصبح فيه في غير مقدورك التراجع عنه تراجعا مشرفا . ففي هذه الحالة فقط سيوقف الخصم بصله مطلقة أنك جاد في تهديدك ، وإذا أمكنك أن تتراجع تراجعا مشرفا آنئذ لن تكون بحاجة إلى الالتزام بكلمتك . أما إذا لم يتيسر لك ذلك ، فإن الخصم سيعتقد في هذه الحالة أنك لا تنوى ذلك (٣٦) . ويعتقد بين أن التهديدات ستكون مصدقة بمقدار يمكنك من حرمان نفسك من حرية الفعل والاختيار . ولو أمكن تحقيق ذلك ، فسيعتقد خصومك أنك مقيد آليا بتنفيذ التزامك ؟

لو بدأ هذا الأمر مألوفًا فسيصبح ما قاله بين ، وكانت هذه بالضبط النصيحة التي قدمت كنتيك رابع في مباراة « الرعدي » : اقنع خصمك بحجزك عن اختيار الانحراف ، وأنك ملتزم بالسير قدما حتى لو عني ذلك تعرضك للتهلكة ، ومن ثم ينتقل الاختيار إلى خصمك ، ويكون الحل المعقول بالنسبة له هو التراجع ، وبذلك تتسائل استراتيجيات الردع هي واستراتيجية الرعدي على النساء مهمة ، فكلاهما يحتاج إلى إعلان صريح بالتهديد . وكلاهما يحتاج إلى تعريف التهديد للخصم بصورة تحل قدرًا كبيرًا من المصادقة . بطبيعة الحال ، فإن مشكلة النظر إلى الردع على أنه مسائل لمباراة الرعدي ترجع إلى احتمال تقديم كلا الجانبين لالتزامات لا رجعة فيها ، والتجديد في موقفين غير متوافقين ، وبذلك تحدث الكارثة التي حاول كلاهما تفاديها .

وفي أحد الأبحاث البصيرة عن علاقة عوامل المستوى الفردي بعوامل التفاعل التنسائي ، لاحظ لوكهارت أن رجال الدولة المتصلبين والصقور يجنحون (ربما بتأثير أساليب تعاملهم) الى النظر لمنازعاتهم مع الدول المنافسة على أنها نزاعات رعادية تحتاج في مواجهتها الى أفعال قوية ، لكي نوميء بالالتزام والمصدقية . ومن ناحية أخرى ، فإن « الزعماء المعتدلين » ، أو فريق الحثائم أميل الى النظر الى هذه المواجهات على أنها مباريات مازق المحبوسين ، التي تتطلب اتباع استراتيجيات تعاونية وتصالحية (٣٧) .

ومن بين النماذج المحورية لنظرية الردع (ولما جاء به بين) أزمة ميونخ ١٩٣٨ واندلاع الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بسنة واحدة . وربما كان لذكر الأحداث التي سبقت هذه الأزمة باقتضاب بعض النفع هنا ، ففي ١٩٣٦ ، أعاد هتلر إرسال قواته العسكرية الى حوض نهر الراين منتهاكاً معاهدة فرساي ، واحتجت بريطانيا وفرنسا ، ولكنهما لم تتخذا أية إجراءات أبعد من هذا الاحتجاج . وفي مارس ١٩٣٨ ، أزهب هتلر الزعمامة النمساوية وأرغمها على قبول الاحتلال الألماني العسكري والاندماج في الرايخ الثالث . وللمرة الثانية لم تتخذ فرنسا وبريطانيا أي إجراء . وفي خريف ١٩٣٨ ضغط هتلر على حكومة تشيكوسلوفاكيا لكي تضم مقاطعة السوفيت الى ألمانيا ، وعلى الرغم من أن التشيك كانوا قد وقعوا ميثاق دفاع مشترك مع كل من فرنسا وروسيا ، إلا انهما كانتا على غير استعداد لمحاربة ألمانيا ، على أرض تشيكوسلوفاكيا . وفي مؤتمر ميونخ في أكتوبر ، وافقت بريطانيا على وجوب تنازل التشيك عن السوديت . وفي مارس ١٩٣٩ زحفت القوات الألمانية دون أن تلقى أية مقاومة فيما بقي من تشيكوسلوفاكيا . ورفض البريطانيون والفرنسيون اتخاذ أي إجراء فوري ، ولكنهما رأتا (فرنسا وبريطانيا) تهديد هتلر وإنذاره اذا هاجم بولاندة فانهما ستباددران بمساعدتها . وكما يعرف الجميع ، لم يذعن هتلر لتهديد الحلفاء وهوجمت بولاندة في خريف ١٩٣٩ ، وأعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب وبدأ اشتعال الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين .

لما الذي استخلصه « بين » من هذا السيناريو ؟ وما هي « الدروس المستفادة من ميونخ » ؟ الدرس الرئيسي هو أن البلدان التي تسمح لخصومها بالعدوان عليها تحبل التعرض للمزيد من العدوان (٣٨) . اذ تؤدي سياسة المهادنة الى تخفيف المناعة من تهديد الدولة ويؤدي التسامح والعدوان الى آنية حدوث عدة نتائج غير مستحبة ، فيشعر الخصم بالانتهاج بعد أن نجحت أول محاولاته للتحدي والعدوان ، ويشعر باغراء يدفعه الى الاعتقاد بأن المزيد من التحركات سيقابل بسلبية مماثلة . فلقد سبأ

نجاهل المعتدى للإشارات المحذرة للبلدان الأخرى • وبالإضافة إلى ذلك ، سيفرض النجاح الميداني للعدوان معسكر الصقور في الداخل ضد معسكر الحمام بعد أن حذر وطالب بكبح جماح العدوان في الماضي • لجميع هذه الأسباب هناك احتمال كبير في ازدياد عنوان الخصم بدلا من انكماشه •

ويؤدي التسامح في وجه العدوان إلى نتائج داخل البلد المسالم أيضا • فليس بالاستطاعة الحفاظ على المهادنة إلى ما شاء الله • إذ ستؤدي صيحات الشعور بالحزى والجبن التي سيجهر بها تقاد النظام في الداخل في آخر الأمر إلى الإلزام على أحداث تغيير إما في سياسة الحكومة أو الأشخاص أو النخبين معا • ويستندى الصقور لتولي زمام السلطة كجانب من رد الفعل للسياسات الفاشلة في الماضي ، وينتهي الأمر بتطبيق سياسة جديدة للسلم معتمدة على القوة ، وتنطلق تهديدات جديدة ، وما يترتب على ذلك هو رجحان أمر الحرب • فمن جهة ، يعزل المعتدى (على أساس ما وقع في الماضي إلى تجاهل تهديدات المسالم باعتبارها بلاغة جوفاء • غير أن السياسة الداخلية في البلد المسالم سترغم الآن على اتخاذ موقف متشدد • وسيقدم المعتدى على اتخاذ خطوة أبعد ستقابل هذه المرة بالقوة •

ومن ثم استخلص بين القول بحديث الحرب لافتقار تهديد أي بلد لقدرة كاف من المصدقية لردع الخصوم • والحل المنطقي لذلك هو وجوب صد العدوان بقوة في مراحله المبكرة حتى لو عني ذلك الحرب • فمن الأفضل شن حرب بسيطة الآن بدلا من شن حرب على نطاق أوسع فيما بعد • وبالإضافة إلى ذلك ، فلعله من الآمن مواجهة العدوان في مراحله المبكرة ، لأن المعتدى في هذه الحالة سيكون غير مؤمن - فيما يحتل - من رد فعل الخصم ، ويكون أكثر تهيؤا لفرض الاشتباك عندما يتعرض للمواجهة • ولطالما ساد الظن بأن بريطانيا وفرنسا - على سبيل المثال - كانتا ستجبحان في وقف العدوان الألماني لو أنهما اتبعتا موقفا قويا من البداية •

وناقش بين أيضا موقفا أكثر معاصرة أدى فيه الافتقار إلى مصداقية التهديد إلى حفز العدوان • أنه الموقف المتعلق بأزمة صواريخ كوبا ١٩٦٢ (٣٩) والتساؤل الذي دار في خلد بين هو : لماذا صمم السوفييت على اتباع لعبة خطيرة كنصب الأسلحة النووية في كوبا ؟ وجاءت إجابته على ذلك بأن الولايات المتحدة أخفقت في الحفاظ على فاعلية تهديدها • أولا : لقد سمح الرئيس الجديد كينيدي بالانحسار لأرهاب خروتشوف في

قمة فينا ١٩٦١ • ثانيا : لقد تعرضت الولايات المتحدة لاهانة الهزيمة في أزمة خليج الخنازير عندما فشلت في المخاطرة وتحمل التضحية في سبيل تقديم العون للعصابات المناهضة لكاسترو في مؤامرة كانت وراء اشغالها . ثالثا : اختار كيندي التفاوض حول حل وسط مع الشيوعيين في لاوس ، ورجع هذا الحل على استئصال القوة العسكرية لمساندة الحكومة حتى رغم التزامه بالانسحاب في سيباتو (*) . رابعا : لم تحاول الولايات المتحدة التصدي ضد انشاء صور يرلين ١٩٦١ . خامسا : اعتذرت الولايات المتحدة عن ارسال قوات برية الى فيتنام الجنوبية فرفضت في هذا الموقف الوفاء بالتزام كبير نحو احد حلفائها • سادسا : لقد سمحنا للسوفيت بالاسهام في بناء قاعدة مسلحة في كوبا ذاتها ، ومن ثم فاننا من خلال سلسلة من الردود الضعيفة على التحديات الموجهة لمصالحنا ، سمحنا للسوفيت بالاعتقاد باننا لن نرد على أية استفزازات لاحقة • وما ترتب على ذلك هو شدة اقتراب القوتين العظيمين من الحرب •

وانتقد بين انتقادا اقرب الى الحدة نظرية المؤثر والاستجابة التي اسماها نظرية التهيج (***) (٤٠) ولعلك تذكر أن نظرية المؤثر والاستجابة قد صورت الحرب كنتيجة لاهمال نجم عن اساءة التقدير واساءة الفهم • فقد كانت النوايا الحقة للجانبين مسألة ، ولكن من خلال نزاع حلزوني متصاعد اقلت الزمام وتندر التحكم فيه ، فاندلعت الحرب رغم عدم رغبة الطرفين في اشغالها أو التخطيط لها ، وما يستخلص ضمنا من ذلك هو نشوب الحرب نتيجة لاختراق احد الطرفين في كسر الحركة المتصاعدة الحلزونية للمنف • وكان بالامكان احداث ذلك عن طريق الأفعال التعاونية والتصالحية كرد على عملية الاستفزاز التي أحدثها الطرف الآخر •

ويستبعد بين نظرية المؤثر والاستجابة ، باعتبارها لا تستند الى أي أساس تجريبي ، وباعتبارها دليلا خطيرا للسياسة ، ويرى أن مصطلحي التعاون والتصالح مجرد كلمتين وهميتين للدلالة على المهادنة • فلم تؤد المهادنة الى السلام ، ولكنها ربما أدت الى زيادة احتمال وقوع الحرب ، وسخر في أول طبعات كتابه ١٩٧٠ من نظرية التهيج أو ما يدعى بنظرية المؤثر والاستجابة :

South East Asia Treaty Organization Sento .

(*)

Excitation.

(***)

« ننصحنا نظرية التهيج أو ندير الحد الآخر بدلا من الرد بحزم .
فمثلا تبين الصين كانها بلد محب للحرب وخطر . غير ان نظرية التهيج
تري ان سر ميل الصينيين للحرب هو ارتياهم في نوايانا . فهم يشعرون
أنهم مطوقون ومهددون . ومن ثم فاذا أردنا تخفيف عداء الصين ما علينا
الا ان نلقى معاهدات الدفاع الجماعية ، ونسحب من فيتنام ، ونضم
الصين الى هيئة الأمم ونعيد الأسطول السابع الى أمريكا » (٤١)

وما ان أرسلت الطبعة الأولى للأسواق، اتضح أن هذا بالضبط ما فعلته
الولايات المتحدة ! فلقد سحبت ادارة نيكسون جنود الولايات المتحدة من
فيتنام ، ووقعت على معاهدة السلام في باريس ، ويسرت انضمام الصين
الى هيئة الأمم ، واحتلت مقعلا في مجلس الأمن ، ووضعت ترتيبات لعدد
قمة احتفاء بنصرها مع زعماء الصين في بكين . وعززت ادارة كارتر هذه
العلاقة المستحدثة بأن ألغت ميثاق الدفاع المشترك بينها وبين جمهورية
الصين (تايوان) ومنحت اعترافها الرسمي بجمهورية الصين الشعبية ،
وترتب على ذلك توثق العلاقة بين الصين والولايات المتحدة ، وازدياد
التعاون بينهما ، الذي اشتمل أيضا على محاولة اقامة تعاون عسكري
واستخباري موجه ضد الاتحاد السوفيتي ! . وفي ذات الوقت ، فاننا
لم نعد نعثر على هذه الفقرة المثيرة للاهتمام والتي تنبأت بسداجة الغيب
في الطبعة التالية المزينة المنقحة لكتاب بين التي صدرت ١٩٨١ .

والمشكلة الثانية المتعلقة بنظرية المثير والاستجابة كما يراها بين هي
أنها تضمنت الحكم بعدم توجيه اللوم لأحد عندما تقع الحرب . فلا وجود
لدولة في كامل وعيها ترغب الحرب أو تخطط لها . ومع هذا فان التقليديين
من أصحاب نظرية الردع مثل «بين» يرون أن الدول تحصل على الحد الأقصى
من الكسب عندما لا تتوانى عن السعي وراء نوافذ الفرص المتاحة التي
تستطيع النفاذ منها لجنى الكسب من الآخرين . وليس بمقدور أحد غير
تهديدات المصداقية والرد بالمثل وغير ذلك من الشعارات التي يروجها
الدافعون عن الوضع الراهن ابقاء هذه النوافذ مغلقة (٤٢) ، وفي نظرية
«بين» (التي عفا الزمان عليها الآن بعد ان أصبحت كتلة الاتحاد السوفيتي
في قمة التاريخ) ، (وانتهى أمر الحرب الباردة ذاتها) الزعم بأن العالم
مؤلف من أختيار وأشرار ، وأن التفرقة بين النوعين ليست بحاجة الى بيان .
فالولايات المتحدة والعالم الحر هم الأخيار باعتبارهم ملتزمين بالدفاع
وبالأوضاع الراهنة . ومن الساعين لتحقيق السلام في العالم . أما بلدان
الاتحاد السوفيتي والمسكر الشيوعي ، فانها تقوم بدور الأشرار لكونها
عنوانية ودولا توسعية ترغب في أحداث اضطراب في الأوضاع الراهنة .

ويزعم بين أيضا وجود وضع راهن دولي مجدد المعالم والملازم يمثل
توزيعا للحقوق والأراضي بين الدول وتتعرف به جميع الأطراف .

و « الوضع الراهن » بصفة أولية مكانى وجغرافى ، ولكنه يستند
أيضا الى الأيديولوجية . فمن ناحية أساسية ، فإنه يشير الى توزيع الأرض
ويقسمها الى « أرضنا » و « أرضهم » . ففي عشرات السنين الأخيرة ، كان
جانبنا يتألف من أراضي الولايات المتحدة ذاتها وأراضى حلفائنا والبلدان
الواقعة فى مناطق نفوذنا . ويتألف « جانبهم » من أراضى الاتحاد السوفيتى
وحلفائه والبلدان الواقعة فى منطقة نفوذه ، فكان أمرا واضحا لمن ينتهى
إلى شئ ؟ تمشيا مع ما يقوله « بين » (ولهذه الصيغة من صيغ الوضع الراهن
أساس واضح مستمد من الحرب الباردة بالرغم من أن تصور الوضع
الراهن ما يرح مستعملا بوجه عام فى الحقبة التالية للحرب الباردة) .

وتمثل صيغة الوضع الراهن مكانة مهمة فى النظرية العامة للردع
عند « بين » . إذ يؤدى انتهاك الوضع الراهن الى الاستفزاز للحرب ،
ويعزز الحفاظ عليه السلام . والاشتراك فى معسكره واضح كالبور ،
لأن الدول المتعادية تعلم علم اليقين أين تتوقف ، ومتى ، اذا كانت لا تريد
الحرب . ولكن عندما يقرر أى بلد خوض الحرب ، فإن مطلبه مستجاب ،
إذا تحدى الوضع الراهن ، فليس بالمقدور حدوث اسامة تقدير ، لأن
المحروب لا تخضع للمصادفة ، ولكنها قرارات واعية يقررها زعماء الدول
المتعدية .

ولما كان بين لم يكتف بوضع نظرية تجريبية خاصة بسبب الحرب،
ولكنه وضع أيضا نظرية معيارية تتعلق بالحرب ، وتبين أفضل السبل
لتسيير السياسة الخارجية الأمريكية ، لذا وجه جملة أسئلة متصلة
بالسياسة ، من أهمها : « متى وأين يتوجب علينا الرد بالقوة على تحديات
المصالح الأمريكية ؟ ومن الردود التى يسود الاعتقاد بها على نطاق واسع
القول بأن الولايات المتحدة يجب أن ترد بالقوة دفاعا عن البلاد ذات القيمة
الاستراتيجية (٤٤) ، وربما كانت القيمة الاستراتيجية مستندة الى وجود
صفة ما قد تساهم اسهاما ذا بال فى القدرة العسكرية لأى خصم من القوى
العظمى اذا وقعت بين يديه ، يؤدى الى حدوث تبدل فى ميزان القوى
العسكرية ، وما يترتب على ذلك - بطبيعة الحال - هو القول بأن الدول
التي لا تملك أى مصدر من هذه المصادر الاستراتيجية لا مانع على الإطلاق
يحول دون التضحية بها . فليس هناك ما يوجب الدفاع عنها .

ويرى بين وجود سياسة بديلة • اذ يعتقد أن على الولايات المتحدة أن تتصدى لآى تحرك لاية قوة عظمى أخرى ، أو لأصدقائها ، لتغيير الوضع الراهن ، لا لكون هذا الاجراء سيغير القوى العسكرية فحسب ، ولكن لأن الاخفاق فى تحقيق هذا الهدف قد ينتقص من مصداقية تهديدنا • ومن هذا المنظور يعد اشتراك أمريكا فى فيتنام أمرا جديرا بالثناء • وعلى الرغم من أن فيتنام الجنوبية لا تتمتع بأية قيمة استراتيجية إلا أنه كان من الضروري أن تدافع الولايات المتحدة عنها حتى يتسنى لها الدفاع عن مصداقية تهديدنا حتى نستطيع التصدى للعدوان الموجه ضدنا وضد حلفائنا •

والشيء المثير للسخرية المترتب على ذلك ، لو صح ما قاله بين هو أن الحرب مطلوبة للحيلولة دون حدوث حروب لاحقة • وبذلك تغدو الحرب وسيلة للسلام • فالردع يحتاج الى مصداقية ، وتحتاج المصداقية فى نهاية الامر من أى بلد أن يستعرض قدرته واستعداد للاشتباك فى صدام مسلح •

الردع وبحث تجريبي :

على الرغم من وقرة ما كتب عن نظرية الردع - وبخاصة عن ردع الحرب النووية - الا أن ما أجرى من بحث تجريبي عن الردع التقليدى كان شحيحا نسبيا حتى وقت قريب •

وحلل الكسندر جورج وريتشارد سمول فى كتابهما الكلاسيكى محاولات الردع للولايات المتحدة فى حقبة الحرب الباردة بين ١٩٤٥ و ١٩٦٢ (٤٥) ، واستعانوا بمنهج الدراسات المقارنة ، فحص ومقارنة ١١ حالة من التهديدات الرادعة للولايات المتحدة فى محاولة للتعرف على كيف يشبل الردع ، وكيف يحقق النجاح • فما الذى يدفع أى مبادر باستعمال القوة • لتكثيف التحدى وتحويله الى ردع ؟ « الظاهر أن أهم عامل هو منظور المبادر بالقوة للمخاطر الكامنة فى تحدى المدافع • فقيما يقرب من جميع الحالات ، اكتشف المؤلفان أدلة تبين أنه قبل الاقدام على أى فعل ، استخلص المبادر أن مخاطر ما اختار من خيار يمكن تقديرها والتحكم فيها على نحو يؤكده امكان قبول المخاطر ، وبدا مثل هذا الشعور من ناحية المبادر فى نظر جورج وسمول شرطا ضروريا - ولكنه غير كاف - مثل اصدار القرار بتحدى الردع • ومن ناحية أخرى ، فبعد الاعتقاد فى امكان تقدير مدى الخيارات الميسورة والتحكم فيها ، شرطا كافيا فى العادة لنجاح

الردع (٤٦) • فلقد تبين أن صناع القرار في الدول المتحدة من معارضي المخاطرة من أنصار الاقلال من الحسائر أكثر عددا من المرحبين بالمخاطرة وممن يطمعون في تضخيم ما يجتونه منها .

وثاني عامل رئيسي هو نظرية المبادر في العلة الملتزمة بالمدافع • فخلافا لما يتوقع ، اكتشف جورج وسمول أن الالتزام الأمريكي في ذاته غير كاف لردع أي مبادر محتمل • فلو امتلك الخصم خيارا لتحدى الوضع الراهن ، فسيكون من المرجح تحقيقه لفرضه وتكبدته ثمنا مقبولا ، في هذه الحالة لا يستبعد أن يفشل الردع حتى في حالة توافر المصدقية للولايات المتحدة • واستخلص المؤلفان أن ادراك المبادر لوجود التزام للمدافع قد يكون شرطا ضروريا لنجاح الردع ، ولكنه ليس شرطا كافيا (٤٧) .

وتعرف جورج وسمول الى أنماط ثلاثة متميزة لاختراق الردع : النمط الأول وصف بأنه من نوعية فرض الأمر الواقع باغتباره يتضمن افعالا مصممة لقلب الوضع الراهن بسرعة قبل أن تتاح الفرصة للمدافع لكي يقرر الالتزام بعكس التغير • وتحدث أنماط الأمر عندما يعتقد المبادر في عدم وجود التزام فعلي للمدافع • وبطبيعة الحال ، اذا صحت وجهة نظر المبادر وتبين عدم وجود أي التزام ، فإننا لن نستطيع القول بوجود اختراق في الردع لأن المدافع في المقام الأول لم يلتزم على الإطلاق • ويتواءم تدخل السوفييت في المجر ١٩٥٦ بكل تأكيد مع هذا النمط • إذ كان المقصود من التدخل السوفيتي هو فرض الأمر الواقع على الغرب ، ولكن بالتأكيد أيضا فإن الولايات المتحدة لم تلتزم قط بالرد بالمثل ضد الاتحاد السوفيتي على أي عدوان هناك • وأحيانا قد يوجه الالتزام رغم اعتقاد الخصم غير ذلك ، ويحتمل أن يكون هذا الموقف هو ما حدث عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية ١٩٥٠ ، وأيضا عندما هاجمت العراق الكويت ١٩٩٠ .

وإطلاق اسم جس النبض المحدود (*) على النمط الثاني من اختراق الردع الذي اكتشفه جورج وسمول • وتحدث مثل هذه الحالات عندما يعتقد المبادر أن التزام المدافع غير مؤكد أو متناقض • في هذه الحالة فإنه يبادر بإثارة أزمة تخضع لسيطرته للتيقن من التزام المدافع • وأغلب الظن أن هذا النمط يتبع شعار لينين المشهور : « اذا اكتشفت أنك طرقت خفيًا صلبا انسحب ، وإذا طرقت شيئا ليئا ، فانطلق قلعا » • وربما تضمنت أمثلة هذا النمط المرحلة الهندية لحصار برلين ١٩٤٨ وأزمة كيمبوي

١٩٥٩ (٤٩) ، وتعقب مرحلة جس النبض المحدود في الأغلب مرحلة ثانية أطلق عليها جورج وسمول اسم الضغط المحكوم (*) . فإذا اكتشف المبادر وجود تصلب في الالتزام المدافع ، فإنه قد يواصل محاولة شق طريق يعمل حركة التفاف لو استطاع ، وأن يحافظ في الوقت ذاته على خياراته الخاضعة لتقديراته وتحكمه ، وتتضمن ردود الضغط المحكوم استراتيجيا ذات مخاطر معينة لا تتطلب أكثر من الحد الأدنى من القوة . وتصور المرحلة الأخيرة من حصار برلين وأزمة كيموي هذه التقنية (٥٠) .

ويستخلص جورج وسمول أن تهديدات الردع التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد خصومها ممن يتبعون استراتيجيات قليلة المخاطر كثيرا ما انصفت بعدم فاعليتها ، وكثيرا ما يقدر المبادرون عدم احتمال أن يكون المدافعون على استعداد للدفاع بكفاية ضد الانتهاكات المتدنية للوضع الراهن . وتبدو حقيقة امتلاك المبادر لعدة خيارات لانتهاك الوضع الراهن عاملا حاسما في تقرير هل يتوقع أن يخاطر المبادرون بتحدى الردع (٥١) .

ورببت تحديات الوضع الراهن في النمط الثاني والنمط الثالث ترتيبا مسلسلا تصاعديا من الخطوات الصغيرة ، ويمكن عكسها إذا اقتضى الأمر ، مما حث أحد المعقبين على كتابة ما يأتي :

« ليس مثارا للدهشة أن توصف فاعلية الردع بأنها أقرب الى الهزل في الهوامش ، وأن تتميز بصعوبة الحفاظ عليها عندما يحدث التحدي في مستويات متدنية في مواضع ذات أهمية محدودة بخصوص مسائل لا تمس المصالح القومية الحيوية . ومن عجب أن تكون هذه الحالة هي بالضبط الشكل الذي تظهر فيه أغلب التحديات » (٥٢) .

وهناك عالم آخر اهتم بنظرية الردع . انه بروس راسيت ، ومن بين أبكر الدراسات المستندة الى بيانات عن الردع مقالته : « حساب الردع » (٥٣) . وتشابه راسيت هو وجورج وسمول مركز على الردع الممتد المباشر ، يعنى المحاولات التي تقسم عليها إحدى الدول (المدافع) للردع المباشر للقوة العسكرية من قبل دولة أخرى (المهاجم المحتمل) ضد دولة ثالثة صديقة (الدولة المحمية) . وعنى راسيت بوجه خاص باكتشاف ما الذي يقرر هل أخفق التهديد بالردع أم أصاب النجاح ، ودفعه استقصاء هذه المسألة الى فحص بيانات ١٧ حالة ردع بين ١٩٣٥ و ١٩٦١ ، حاولت فيها إحدى القوى العظمى الحيلولة دون مهاجمة إحدى الدول

المحمية الصغرى • ومثلت الحالات السبع عشرة جميعا مواقف كان من المحتمل أن تقدم فيها الدول المعتدية على عملية اعتلاء على الدولة التابعة •

وانساق راسيت وراء تحليله فاهتدى الى بعض النتائج المثيرة للاهتمام :

أولا : لم يبد أن الهجمات المحتملة ضد الدول التابعة الأهم قد حققت نجاحا في الردع يفوق النجاح ضد الدول التابعة الأقل أهمية • والواقع أن جميع حالات الردع الناجحة قد تضمنت دولا تابعة أقل أهمية نسبيا (من حيث ضخامة انتاجها القومي وعدد سكانها) • وبعبارة أخرى، لم يبد هناك أى اتصال بين الردع الناجح وتتمتع الدول التابعة بأية قيمة استراتيجية •

ثانيا : اكتشف أن أى التزام ضريع من القوى العظمى المدافعة ليس ضمانا لنجاح الردع •

ثالثا : لم يبد التفوق المحلي أو التفوق العسكري العام عند القوى العظمى المدافعة ضمانا للرد الناجح، وردد هذا الاكتشاف الأخير اكتشافا مماثلا في محاولة بحث بكرة أخرى • إذ استخلصت دراسة راؤول نارول للردع في القرون العشرين الماضية أن التفوق في القوة وحده ليس كافيا للردع الحربي ، لأن استعداد الدول الدفاعية لا يؤدي الى تجهيز قوات متفوقة من احتمالات السلام، واكتشف نارول أن التسليح يمنع الى ترجيح حدوث الحرب (٥٤) •

إنها نتائج مثيرة للاهتمام ، لأن نظرية الردع توحي بأن القدرة العسكرية المبتعة للمعاملة بالمثل بالاشتراك مع الالتزامات الصريحة لابد أن يترتب عليها تهديد موثوق به يسفر عن محاولة ردع ناجحة • فإذا لم تؤد هذه العوامل الى عملية ردع ناجحة ، فما الذي يستطيع تحقيق ذلك ؟

واكتشف راسيت أن أفضل ما يشير بحدوث ردع ناجح هو وجود ارتباطات وثيقة ، عسكرية واقتصادية وسياسية ، بين المدافع والدولة التابعة ، ففي جميع عمليات الردع الناجحة ، كان التعاون العسكري القوى قائما ، وكان المدافع يزود الدولة المحمية بالأسلحة والخبراء • لفقر أربع حالات من ست من عمليات الردع الناجحة ، كانت هناك روابط سياسية وثيقة • وفي خمس حالات من سبت ، كان هناك ارتباط اقتصادي جوهري

متبادل بين المحمي والمهاجم ، كما يبين من احصائيات التبادل التجاري الثنائي (٥٥) . اذ يدل اتساع وتكثف العلاقات بين المدافع والمتابع على توثق الصلة بين التزام المدافع والدولة المحمية مما يساعد على تضخيم احتمال الردع الناجح .

وتعرض المؤلف الباكر لراسيت عن الردع الآن للزيادة من التوسع . فلقد تعرف راسيت وبول هوث على ٥٤ حالة من الاتساع المباشرة في الردع بين ١٩٠٠ و ١٩٨٠ (٥٦) . ويعد أن استعانا بنموذج النفع المتوقع للردع، فانهما افترضنا امكان انجاز الردع اذا اثبت حساب تكاليف المنفعة عند المهاجم أن النفع المتوقع من أية عملية هجومية سيكون أقل من النفع المتوقع من الاحجام عن الهجوم . ولا بد من الناحية المنطقية أن تتضمن حسابات الهجوم المحتملة تقديرات لقدرة المدافع على الدفاع عن المحمي والتزامه واستعداده للتهوض بهذه المهمة . وابتكر راسيت وهوث مؤشرات لاستخلاص البيانات الآتية : التوازن العسكري النسبي بين المهاجم والمدافع والمحمي ، والروابط الاقتصادية والعسكرية التي تربط المدافع بالمحمي والقيمة الجوهرية (أو الاستراتيجية) للمحمي والمسلك السالف للمدافع في مواقف الردع (سمعته) .

واكتشفنا نجاح الردع في ٣١ حالة من بين ٥٤ حالة . اذ حققت محاولات الردع أعظم نجاح عند توافر روابط اقتصادية (تجارية) وسياسية (مثل بيع الأسلحة) بين المدافع والمحمي ، وعندما كان التوازن العسكري المحل لصالح المدافع المحمي . والظاهر أن الروابط الرسمية لا تزيد من فرص نجاح الردع . والأمر بالمثل فيما يتعلق بمسلك المدافع السابق في الالتزام ، بل وحتى امتلاك المدافع للأسلحة النووية (٥٧) .

ثم واصل هوث وراسيت مراجعة ما حصلنا عليه من بيانات وتوسعا في الدراسة حتى ضمت السنوات من ١٨٨٥ - ١٩٨٤ ما زاد من حالات البحث الى ٥٨ حالة تمثل الردع الممتد الفوري ، وأكد تحليل هذه العقبة أن التوازن الفوري قصير الأجل له تأثير مهم على نجاح الردع . وإن كان لا توازن القوى الطويل الآن أو امتلاك الأسلحة النووية يضعلمان بالدور الرئيسي . والظاهر أن صناع القرار لا يبادرون بالنزاع وهم يقصدون اشغال حروب منهكة طويلة الأمد ، ولكن الأمل يحملهم الى الكسب السريع وفرض الأمر الواقع الذي لا يستطيع المدافع قلبه ، ومن ثم فإن أكثر ما يهم هو قدرة المدافع على الميولولة دون حدوث مثل هذا النصر السريع . اذ يبدو الردع اعتمادا على حرمان الطرف الآخر من تحقيق كسب فوري أهم من أي تهديد موقوف للعقوبة على المدى الطويل (٥٨) .

ولعل المآزق الذى واجهه البريطانيون ١٩٣٩ يفيد فى معرفة الاختلاف .
ويذكر آلان الكسندر وريتشارد روزكرانس أنه بالرغم من أن بريطانيا
حاولت اتساع استراتيجية ردع طويلة الأمد ضد هتلر بالتهديد بكسب
حرب الانهك ، إلا أن الاستراتيجية الوحيدة التى كان يوسعها الحيلولة
دون مهاجمة هتلر لبولانده كانت التهديد الموثق بحرمان الألمان من القدرة
الفورية على الاستيلاء على بولانده ، وكان بالإمكان تحقيق ذلك بغير تعاون
البريطانيين والفرنسيين مع الاتحاد السوفيتي (٥٩) .

وفحص هوث وداسيت أيضا مصداقية تهديد المدافع مستعينا
بالنمط الذى اتبعه فى المحادثات الدبلوماسية فى مواقف الردع السابقة
واستراتيجيته للتصعيد الاستراتيجي (سلوكه التساومي) فى الأزمة وأثبتت
كشوفها قدرتها على التنوير . فلقد اكتشفا أن أية استراتيجية من نوعية
واحدة بوحدة التصعيد العسكري من المرجح أن تحقق تأثيرا رادعا ناجحا
أكثر من سياسة الرد بقوة أعظم على الفعل الخصم (سياسة القوة)
أو سياسة الرد فى مستويات أدنى من الفعل العسكري (سياسة الحذر) .
وبالمثل فإن الاستراتيجية البديلة للدبلوماسية (التى تجمع بين الحزم
والرونة) تحقق تأثيرا أعظم للمدافع يفوق استراتيجيات التخويف
أو المصالحة (٦٠) ، لأن السجل السابق للتهديد أو المصالحة (التراجع)
يقلل من فرص الردع الناجح ، وأحيانا يكون للتهديد دور فعال فى مواجهة
أى مهاجم محتمل شديد الضعف ، ولكنه يعد استراتيجية وادعة حافلة
بالأخطار ضد أية دولة تملك قدرات عسكرية ماثلة (٦١) .

وكما هو متوقع ، فإذا كان المدافع قد سبق ازغامه على التنازل من
قبيل نفس المهاجم ، فإن تهديد المدافع سيفتقر الى المصدقية فى الأزمة
التالية . مما يتسبب فى حدوث أخطاء فى الردع . على أن مسلك الاستسداد
الذى يتخذ المدافع فى المواجهة السابقة مع نفس المهاجم قد يقلل من فرص
نجاح الردع فى المستقبل . فبمجرد تعرض المهاجم المحتمل للتهديد فإنه
سيكون أقل ميلا للتراجع وتحمل خسائر. أفدح لسحته ومكانته
ومن المثيرات أن يكون بمقدور نجاحات الردع ضد نفس المهاجم المحتمل
تقليل فرص النجاح مستقبلا اعتمادا على زيادتها للشعور بالضيق عند
الخاسر (٦٢) ، وفى المدى البعيد فإن التورط فى أزمات سابقة يبدو آمن
من أى موقف يضطر فيه المدافع الى التراجع أو التهديد لاحتراز النجاح .
والواقع أن التورط كان هو المسلك الوحيد فى الماضى فى دراسة هوث
وداسيت الذى لم يرتبط بعملية أخفاق الردع (٦٤) .

وازدادت حداية أصحاب نظريات الردع بأن نجاحه يستوجب اعتقاد المتحدى بنصداقية تهديدات المدافع ، وأيضاً ألا تساعد أفعال الردع ذاتها على زيادة خوف المهاجم المحتمل من أية أفعال عسكرية وقائية مما يحفز التصعيد للحرب (٦٥) . وليس من المستبعد أن يخفق الردع في استئثات الدول التي تسعى لتحقيق تهديدات موثوقة لحدوث نزاع حلزوني (٦٦) . ويتوجب على صنعاء القرار في مواقف الردع أن يراعوا شدة حساسية خطواتهم ، فإذا تظاهروا بفرط الحشونة فإنهم يخاطرون باستفزاز المتحدى المتوقع ، وأقدامه على رد فعل عنواني سافر ، بينما كان هذا المتحدى ملتزماً مسبقاً بعدم المخاطرة بالحرب ، وإذا لم يكشفوا عن قدر كاف من الصلابة ، فإنهم قد يشجعون المفكرين الجائمين عند المهاجم المتوقع على الاعتقاد بأن المدافع لن يفي بعهده ، والتزامه (٦٧) . فعلى الزعماء التزام الحذر ضد المهادة والاستفزاز على السواء .

تبدو دراسات هوث وراسميت وكأنها قد بينت احتمال نجاح الردع أحياناً ، وإخفاقها في أحيان أخرى ، وإن كانت طبيعة الردع الناجح والفاشل تقع ضمن توقعات نظرية الردع . فبالقدور ردع المتدئين المحتملين بتهديدات موثقة بالشار من قبل المدافع ، وبخاصة لو كان المدافع يتمتع بسميزات عسكرية محلية مباشرة ، وإذا كان بالقدور اكتشاف التزام المدافع نحو المحمي بوضوح من روابطة الاقتصادية والعسكرية والسياسية بالمحمي ، وتبدو الألفاء الرسمية الشكلية عديمة الأهمية للدلالة على مدى التزام المدافع ، ولكن بالإمكان تفسير هذا الالتزام بالرجوع الى نوايا المهاجم المحتمل تجاه الأفعال لا الاقوال أو المعاهدات . وتبدو سمعة المدافع في الوفاء بالتزاماته مهمة ، وإن كان هذا يتعلق بنفس المتحدى المحتمل فحسب ، وقد ينسب الفشل في الردع الى القدرات العسكرية التي لا تصل الى درجة المصدقية وإلى الالتزامات عند الدول المحمية التي تفتقر الى الكثير من التحديد والوضوح . وقد تنبأت نظرية الردع بجميع هذه الاحتمالات .

تسند بحث الردع ونظرية الردع :

كما تستطيع أن تتخيل ، لم تستطع هذه الدراسات الافلات من التحدى . فمن بين الأسباب الأساسية للخلاف بين علماء السياسة فمن درسوا الردع كيفية اختيار الحالات الفعلية للردع . ومن بين الانتقادات التي أثرت في الأصل ضد الدواصة المبدئية لراسميت ، وإن كانت تنطبق بوجه عام على معظم دراسات الردع المختلفة هي القول بأننا إذا اقتصرنا على الحالات التي تعرضت فيها الدول للتابع للتهديد ، فإننا لنتخذ ألبح

حالات الردع ، يعنى تلك التى كان بوسع المدافع فيها أن يبرز تهديدا رادعا هائلا يدفع الخصوم الى الاجسام عن النظر فى اتخاذ أى إجراء ضد الصنيع (*) (٦٨) .

وهناك انتقاد آخر يتساوى فى الأهمية ، اذ يحتاج قيام حالة من الردع الممتد المباشر الى وجود مهاجم محتمل معنى عناية جادة بالاستعمال المباشر للقوة العسكرية ، ووجود مدافع يتورط بالفعل فى محاولة جادة لردع مثل هذا الاستعمال للقوة . ويتهم النقاد راسيت وهوث (وأيضاً الآخرين) بانهم :

(أ) ارتكبوا خطأ الاستعانة بحالات لم يفكر فيها المهاجم المحتمل فى استعمال القوة العسكرية ضده دول تابعة ، مما أدى الى الانطباع الخاطى . بحدوث نجاح رادع ، أو

(ب) لم يبدل المدافع أى جهد جاد لردع المهاجم ، مما أعطى الانطباع الخطأ باخفاق الردع (٦٩) .

فمثلا ، استخلص ريتشارد ندليو وجانيس جروس ستين بعد الاستعانة بتعاريف أدق لوقوع الردع الممتد الفوري أن من بين ٥٤ حالة من البيانات الأصلية التى جاء بها هوث ورامبيت لم يتواءم أكثر من ٩ حالات مع التعريف فلم يهتموا الى أكثر من عشرة أمثلة للردع الممتد فى المجموعة الأخيرة المؤلفة من ٥٨ حالة (٧٠) ، ولم يتعرفوا من بين ٩ حالات للردع فى القرن العشرين على أكثر من ثلاث حالات اعتبرت ناجحة ، وفى المدى القصير فحسب (ميونخ وردع مصر للهجوم الاسرائيلى على سوريا فى مايو ١٩٦٧ والردع الأمريكى للهجوم التركى على قبرص ١٩٦٤) . ولاكتشفوا أن النجاحات الرادعة المباشرة أمر ، غير مألوف وجزافى وغير مستند الملامح (٧١) . ان فحص هذا الاختلاف البين المتعلق بالحالات الموائمة يبدو متريا للدعشة . فهو يبين الصعوبة النظرية للتعرف على حالات الردع ، ويبين أيضا وجوب التزام الحذر عند التعامل مع نتائج أى تحليل احصائى مستند على مجموعة جزئية من الحالات .

ولا تقتصر المشكلات على تحديد وجود محاولات الردع، ولكنها تخص أيضا تحديد أى المحاولات أصابها النجاح ، وأياها منيت بالفشل . ولقد سبقت الإشارة الى أن بعض الحالات التى تظهر وكأنها تمثل حالات الردع

الناجحة ربما كانت إما حالات لم يخطر ببال الخصم قط فعل أى شيء حيالها ، ومن ثم فانه لم يكن بحاجة الى التعرض للردع أو ٢ - حالات كان فيها الخصم - يرفيه رغبة أكيدة فى تجنب الوضع الراهن ، ولكنه أحجم عن اتخاذ أى إجراء عسكري ليس لخشية من التكاليف المتوقعة التى قد يفرضها عليه المدافع عندما يرد بالمثل ، وإنما مراعاة لاعتبارات أخرى - أيديولوجية وسياسية وأخلاقية وقانونية (٧٢) .

ولا يعنى عدم حدوث الهجوم أن تنسب السلام الى الردع الناجح . فكما أشار مورجان فإن التعرف على حالات الردع الناجح يتضمن اثبات لماذا لم يحدث شيء ما . وهي مهمة أشبه بالكابوس المنطقي (٧٣) . وربما ساعدت التكتية القديمة عن فلاح أو هيرو على تنويرنا . فالظاهر أن أحد الفلاحين الطيبين قرىعى الأطوار قد نصب فى عصره أحد الأسام عمودا شديد الضخامة وسط الحوش الخلفى لمزرعته . وعندما لمح جاره هذه الحلية المتكررة سأل عن سبب نصبها فى حوشه الخلفى ، وبخاصة لأنها كانت على شكل عمود مفرط فى الطول ينصب عادة للنباتات المتسلقة ، فأجاب الفلاح بأن هذا العمود يساعد على حماية المكان من اقتحام الغيلة . واعترض الجار على هذا اللغو بالقول بعدم وجود فيلة فى تلك المنطقة . وهنا رد الفلاح منهشاً ومزحوا بانتصاره : « هل رأيت أن هذا يثبت جدوى نصب هذا العمود ! » . ولعل الردع من نفس نوعية هذه الظاهرة .

ولقد سبق أن لاحظنا أكثر مما لاحظته عدة علماء أن عدد نجاحات عمليات الردع التى اكتشفها هوث ورأسيت أقرب الى التضخم أو الانتفاخ ، وأن عدد اخفاقات الردع أكبر بدرجة ملحوظة . والواقع أن بعض أصحاب النظريات يحتاجون بالقول بأن عدد اخفاقات الردع كبير للغاية ، وأن كيفية فشل الردع تتعارض الى حد كبير هى والنظرية العقلانية للردع ، التى هى بحاجة الى اصلاح وتعديل رئيسى .

وعليك أن تذكر أن نظرية الردع لم تحاول القول بأن محاولات الردع تنجح دائما ، لأن الردع سينطق اذا اختفت عملية المعاملة بالمثل ، أو كانت غير معقولة أو « أقل قيمة من المثوبة » . وإذا كانت محاولات الردع لم يحسن تطبيقها أو تطبيقها ، فإن هذا لن يحتاج الى قول آخر لاثبات ذيف نظرية الردع (٤٧) ، فإن ما قد ينقص النظرية هو غلبة المواقف التى يصادف فيها المدافع احتياجات النظرية ، ولكن المهاجم يوجه ضرباته كيفما اتفق ؟ وبعبارة أخرى :

(أ) عندما لا يعرف المدافع التزامات هذه النظرية تعريفا خاصا
به فحسب .

(ب) عندما ينقل هذه الالتزامات الى المهاجم المحتمل .

(ج) عندما تتوافر له قدرات عسكرية كافية لتنفيذ التزامه .

(د) عندما يكشف عن استعداده لتنفيذ هذه الالتزامات ، وينقل
المهاجم يبادر باتخاذ الاجراء العسكري في هذه الحالة يكون هناك خطأ في
شيء ما ، أى يكون تصرف المتحدى على نحو لم تقتبأ به النظرية .
ويرى بعض النقاد انه بالإمكان التعرف على العديد من هذه الأمثلة ،
وكثيرا ما تعرضت نظرية الردع العقلانية للنقد من علماء ممن فحصوا حالات
الردع بالاستعانة بدراسة الحالات المقارنة . فمثلا تعرف ليبو عن ثمانى
أزمات من أزمات حافة الهاوية ، توافرت لها أربعة من الشروط المتعاقفة
عليها للمدافع ، ولكنها أسفرت عن الفشل في ردع المهاجم المحتمل :
لأشمودة ١٨٩٨ وكوريا (١٩٠٣ - ١٩٠٤) وأغادير ١٩١١ و يوليو ١٩١٤
وكوريا ١٩٥٠ وأزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢ والنزاع الصيني الهندي
١٩٦٢ والنزاع العربي الاسرائيلى (٧٥) . ويحاجى الناقد بأنه في كل
حالة من الحالات الأنفة تميزت التزامات المدافع وقدراته بالصلابة ، ولكنها
لم تدرك بالضرورة على هذا النحو من قبل صناع القرار في الدولة المتحدية .
فالمهم هو أن المتحدى أدرك وجود ضعف في قدرات المدافع والتزاماته .
ولكن هذا الضعف لم يكن قاسما بالفصل ، وتعتمد العوامل المصرفية في
المستوى الفردي للتحليل ذات اثر حاسم . فلقد أدى المتجز عن التقدير
الصحيح لقدرات الدولة الحامية والتزاماتها الى اخفاق الردع رغم توافر
شروط كان بالاستطاعة التنبؤ بها بكل ثقة (٧٦) .

وحلل جانيس جروس سستين ميت حالات حاولت فيها الولايات
المتحدة تطبيق الردع المتمد الفوري في الشرق الأوسط في الستينات
والسبعينات (٧٧) ، وانفقت ست محاولات ، وفي المحاولتين الأخيرتين
تراجع المتحدى ، ولكن كان من الصعب التقرير القاطع فهل يميز ذلك الى
التهديد الرادع للولايات المتحدة ، وفي كل حالة من الحالات ، كان الارتباط
بين الولايات المتحدة والدولة المحمية (اسرائيل والأردن والعربية
السامودية) واضحا وجوهريا . وهكذا فشلت الردع حتى رغم مغزلة
المتحدين لقوة الروابط بين المدافع والهدف . ولم تكن السبعة بالأهمية التي

تنبأت بها نظرية الردع . فحتى بالرغم من اتخاذ الولايات المتحدة « موقفا صلبا » فى خمس حالات من الست ، الا ان الردع فشل فى ثلاث حالات من خمس (٧٨) .

وترى ستين أن المعرض الأول للمتحدى فى كل حالة كان ادراكه فداحة ثمن اتباع الموقف السلبى . اذ كان زعماء الدول المتحدية عرضة لضغوط داخلية دولية زادت من تحريضهم على تحدى الوضع الراهن . واستخلصت ستين القول بأنه بالنسبة للمتحدى الذين استحدثتهم حالة ضعفهم فى الداخل كانت استراتيجية التصالح هى الأقدر على ردع المسالك غير المرغوبة أكثر من استراتيجية مصادقية التهديدات :

وتمثل هذا الاتجاه فى حالتين خضع فيهما المتحدى لتحذير الاجراء العسكرية التهديدى . وتخص الحالتان تورط الأمريكان فى محاولات ردع التوسع بالتدخل السوفيتى المباشر فى الحروب الجارية فى الشرق الاوسط (١٩٦٧ و ١٩٧٣) . وتحقق النجاح فى هاتين الحالتين للجمع بين الاجراءات الردعية للولايات المتحدة ، واعتراف الأمريكان بمشروعية المصالح السوفيتية ، ومحاولة اعادة توكيدهم بإمكان الاستجابة لمطالبهم . وفى الحالتين ضغطت الولايات المتحدة على اسرائيل (مضطرة) للتوقف عن اعمالها العسكرية ضد الحليفتين المهددين للسوفيت سوريا ومصر . ويختتم ستين بالقول بأن الممارستين المتأيتين للردع وإعادة التوكيد لهما أثر فعال يفوق أثر الالتجاء الى الردع وحده .

وباختصار ، فان نقاد نظرية الردع يقولون ان النظرية التقليدية للردع يشوبها النقص فى ناحيتين أساسيتين :

أولا : لأنها تزعم اتباع العقل ، وهو شرط قد لا يتوافر فى الموافقة الفعلية فى العالم ، وفى العديد من الحالات يحقق المدافع جميع الشروط الأساسية التى طرحها النظرية ، ولكن عملية الردع تظل فاشلة . ويرجع ذلك أساسيا الى عوامل فى المستوى الفردى مثل اساءة الادراك وتشويه المعلومات الحاسمة عن نسبة النفع والتزام المدافع أو النتيجة المرجحة لحدوث مواجهة ، ومن ثم فلا بد لاية نظرية فعالة للردع أن تعمل حسابا لعنصر اللامعقولية (٧٩) .

ثانيا : وحتى عندما يدرك المهاجم المحتمل قدرة المدافع العسكرية والتميزاته ادراكا دقيقا ، ويدرك احتمال تدخل المدافع ، واحتمال اخفاق هجومه ، فان المهاجم المحتمل قد يقوم بالمبادأة رغم ذلك على أى نحو اعتمادا

على عوامل لم تتعرف عليها نظرية الردع ، وتجعل مكانة الصدارة بين هذه العوامل للقيود الداخلية والتعرض للأخطار التي تجعل ثمن اتباع موقف سلبي غير مقبول سياسيا ، وغالبا ما يبادر المتحدون باتخاذ اجراء عسكري لخشيتهم العواقب الداخلية ، لاتباع موقف سلبي ، مما يؤكد القول بأن الردع المستند على التهديد غير كاف ، ومن غير المرجح بخاصة (٨٠) .

وكثيرا ما يطرح قرار أنور السادات بالمبادرة بالحرب ضد اسرائيل ١٩٧٣ وقرار الحكومة اليابانية بمهاجمة ميناء بيرل هاربور ١٩٤١ كمثالين لهذا النوع من المواقف . وبالمقدور ذكر مثل آخر يخص وقوع قرار جونتا في الأرجنتين بالتهور وشن حرب الفوكلاند ١٩٨٢ . ولو كان عامل توازن القوى هو العامل الأساسي كما تزعم نظرية الردع التقليدية، لكان من واجب القادة العسكريين في الأرجنتين أن ينتظروا سنة أخرى قبل شن تحديدهم ، ولكن ما كان سيواجههم آنئذ هو انتقال ملكية الباخرة انغنسبل (*) الى الأسطول الأسترالي واختفاء الباخرة هرمس وبيع الباخرتين انترينيد (**) وفيرلس في سوق الخرقة ! ومن المفارقات أن يكون قادة الجيوش البرية والبحرية المسيطرين على الأرجنتين أقل اهتماما بالاحتياجات العسكرية من اهتمامهم بالأخطار المحدقة بهم سياسيا في الداخل . (مما عجّل بالتدخل) (٨١) .

الردع - خلاصة :

ما الذي بوسعنا أن نستخلصه عن الردع كوسيلة لمنع الحرب ؟
أولا : انه سهل الفهم بحيث يستطيع الأبله فهمه ، وغالبا ما يفشل .
ثانيا : فحتى ان ظهر تفوق المدافع العسكري المحل كعامل مساعد أساسي للردع الناجح ، الا أنه لا يضمن تحقيق النجاح . والواقع كما نستطيع أن نخمن من نظرية المؤثر والاستجابة فإنه ربما زاد الأمور سوءا !

ثالثا : تعد المصدقية مهمة لو أريد نجاح الردع . اذ لا يعتبر الالتزام الشعوري الصريح والضمانات المكتوبة كافية . فلابد أن يثبت المدافع التزامه بوسائل أصرح ، خصوصا عن طريق الروابط الميثية والسياسية والاقتصادية بالدولة الصنعية . وليس من شك في أن التعهد بمساندة التهديد الذي يقوم عليه أحد الأطراف لا ينبغي أن يظهر في مظهر غامض

(*) Invincible بمعنى من لا يقهر .

(**) Interpid (الجسورة) .

أو غير مؤكد للآخرين . ولكن وحتى اذا بدت المصدقية واضحة فان احتمال فشل الردع ما زال قائما . وأخيرا فلا بد أن يواجه المعتدى المحتمل المخاطر جمة في حالة مبادرته بالعدوان . فإذا واجهته مخاطر متدنية المستوى فانه قد يبادر بجس نبض الأفعال التي قد ينبثق منها صراع مسلح على نطاق واسع .

وجدير بالذكر أن أغلب الأقوال المصممة لتضخيم الردع تؤدي الى مخاطرة بالاستقرار والتصعيد والتحول الى حرب غير مقصودة . ولقد كشف فحصنا لنظرية المؤثر والاستجابة أن مآزق الأمن ومشكلة الصراع الحلزوني ينطبقان على مواقف الردع . فلا بد أن يوازن الزعماء في الدولة الرادعة بين الحاجة لتعزيز المصدقية والحاجة لاثارة المخاوف والحفز لرد فعل معاد مغالى فيه من الخصم . ولقد حذرنا فحصنا لنظرية المباراة من نجاح الاستراتيجيات المخططة لتعزيز المصدقية ، رغم اتصافها بالخشونة وعدم التعاون ، لأنها مشجونة أيضا بالمخاطر ، وقد تتحول مباريات « الرعدية » المتكررة بين خصمين متساويين الى صراع حلزوني عندما يحاول كل لاعب اظهار مصداقيته للطرف الآخر .

لقد ناقشنا الردع كظاهرة موجودة أساسا في مستوى التفاعل من التحليل ، وإن كان نقاد الردع قد ذكرنا بارتباط الردع بعوامل في المستوى الفردي ومستوى المجموعة الصغيرة ومستوى الدولة .

وعليك أن تذكر أن الردع تصور سيكولوجي يعتمد نجاحه أساسا على ادراك حلف التهديدات الموجهة ضده . وهذا ينقلنا نقلا مباشرا الى المستوى الفردي للتحليل . وأشار مورجان اشارة حكيمة الى أن للتهديدات آثارا مختلفة على مختلف الأفراد تختلف باختلاف شخصياتهم . والواقع أن التهديدات قد تحفز للاقدام على ردود متطرفة بعيدة عن العقل (عليك أن تذكر عجز التهديدات عن اقناع صدام حسين عن اصدار الأوامر لجيشه بالانسحاب من الكويت) . ونحن نعرف أيضا جنوح مواقف الأزمات الى انقاص دور العقل في حياة البشر . وبطبيعة الحال فلطالما أشرنا الى العجز المتفشى عند الأفراد عن ادراك اتجاهات الآخرين ، وأفعالهم ادراكا صحيحا . ولسوء الحظ ان هذه الظواهر مجتمعة تحول دون المعنى الحق للتهديدات الرادعة ، وربما لا تحفز بالردود المنطقية الكاملة المرغوبة . واجمل روبرت جرفيس محاولة الردع في عبارة واحدة : « فيما يكاد يكون معظم الحالات لم يحدث في أي تعامل أن فهم طرفان حلف كل منهما ومخاوفه ومعتقداته ووسائله وغاياته ومدركاته » (٨٣) . وفي مثل هذه الظروف تكون احتمالات الردع واهية نسبية .

ولما كانت التهديدات الرادعة قد قصد بها التأثير في صناعات قرارات الحكومة ، فإن عمليات صنع القرار في المجموعات الصغيرة تضغط بدور أيضا كموامل في المستوى الفردي للتحليل ، فكيف يكون تأثير التهديد الرادع على الزعماء القوميين في ظل سيطرة أعراض التفكير الجماعي ؟ يرى مورجان أن عملية التفكير الجماعي لا تتواءم على خير وجه هي وتجاه الردع .

فقد تعمل المجموعة المتلقية وهي خاضعة لوهم المناعة ضد أي خطر ، وتتسلط عليها فكرة التفوق المعنوي . وقد تكون مغالية في روحها المتفائلة ، وتقديرها لقدرتها على التصرف في النزاع من خلال حافة الهاوية . وقد تجنح للميل إلى المخاطرة في مواقف تحرص على إخفاؤها عادة في تصرفاتها الفردية (٨٤) . وعلينا أن نرى أيضا تأثير السياسة البيروقراطية على تقبل الحكومات للتهديدات ، التي تعزز عادة تأثير المتشدد ضد المهلدين . وكما رأينا ، فإن العوامل السياسية الداخلية تلعب دورا مهما في حسابات المهاجم المحتمل .

بطبيعة الحال ، فإن الردع يتأثر أيضا بعوامل من المستويات الأعلى من التحليل كطبيعة النظام الدولي . ويشير تحليل كلنتون فينيك لدراسة راسيت للردع إلى أن معظم حالات الردع الناجحة في دراسة راسيت يمكن الإعتداء إليها فيما بعد الحرب العالمية الأخيرة . إذ يوحى حدوث سبع حالات من ١١ قبل ١٩٤٠ بأن النظام الدولي قد يكون عاملا مهما . وتمثل الحرب العالمية الثانية حدا فاصلا بين عهدين . فبعد انتهاء الحرب ، ساعد النظام الدولي على جعل النقلة من النظام المتعدد الأقطاب إلى نظام يتسم بثنائية الأقطاب المحككة على شق العالم إلى شقين ، على رأسهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتواجههما من الحلفاء وترتب على ذلك أنه غدا الردع بالمثل مزدوج الأقطاب، وأضحت القوتان العظميان ملتزمتين بمساندة تهديداتها الرادعة ضد كل منهما للآخر . وبذلك أصبح الوضع الراهن - مع استخدام مصطلح « بين » واضحا ومحدد المعالم بالمقارنة بتهديدات الماضي المتعدد الأقطاب ، ويفترض في هذه الحالة أن يكون الردع قد غدا أيسر مثلا .

وبعد ذكر هذه الملاحظة الأخيرة لعله من المناسب أن ننقل بانتباهنا إلى طبيعة السياسة العالمية في حقيقتها . وسنركز انتباهنا في الفصلين الأخيرين على المستوى الخامس والأخير للتحليل : النظام الدولي .

هوامش الفصل السابع

- (١) The Strategy of Conflict — Thomas Schelling (١٩٦٣) (ص ٩ ،
ص ١٠) .
- (٢) نلا عن Martin Shubik الذي اشرف على كتاب بعنوان Game
Theory and the Study of Social Behaving (١٩٦٤) (ص ١٥ - ١٧) .
- وأيضا كتاب James Dougherty and Robert Pfaltzgraff : Contending
Theories of International Relations. (١٩٨١ - ص ٥١٥ ، ٥١٦) .
- (٣) Dougherty و Pfaltzgraff ص ٥١٦ .
- (٤) نفس المرجع ٥١٤-٥١٧ .
- (٥) Glenn Synder و Papi Diesing في كتاب Conflict Among
Nations (١٩٧٧) ، ص ١١٨ - ١٢٢ .
- (٦) Explaining Cooperation under Anarchy — Kenneth Oye (١)
مجلة السياسة العالمية (أكتوبر ١٩٨٥) ، ص ١٤ .
- (٧) انظر Robert Axelrod للتعرف على أهمية التفاعلات المتكررة
في حازق المعبوسين ١٩٨٤ ، ص ١١ - ١٢ .
- (٨) Axelrod ، ص ٧٧ .
- (٩) Axelrod ، ص ٨٤ .
- (١٠) اكتشف Murnighan و Roth أنه بزيادة احتمال اللعب المستمر
لتأرييات بمعنىها يزداد أيضا التعاون . انظر : J. Keith Murnighan
Expected Continued Play in Prisoners Dilemma Games — Alvin E. Roth
مجلة Conflict Resolution يوليو ١٩٨٢ ، ص ٢٧٩ - ٣٠٠ .
- (١١) خصص نموذج Axelrod نقطة واحدة لكل لاعب نظير التخلي المتبادل
وثلاث نقاط لكل لاعب نظير التعاون المتبادل . وبذلك يكون ناتج خانات التخلي/والتعاون
اما لا نقاط أو خمس نقاط . انظر Axelrod في كتاب The Evolution of
Cooperation ص ٨٠ .
- (١٢) انظر الكتاب السابق وأيضا مقال نفس المؤلف بعنوان : Effective
Choice in the Prisoner's Dilemma مجلة Conflict Resolution

مارس ١٩٨٠ العدد ٢٤ - ص ٣ - ٢٥ وأيضا مقال آخر في نفس المجلة بعنوان
More Effective Choice في العدد ٢٤ (سبتمبر ١٩٨٠) . ص ٤٠٢-٤٠٣ .

More Effective Choice in the Prisoner's Dilemma — Axelrod (١٢)
ص ٣٩٤ .

(١٤) لنفس المؤلف The Evolution of Cooperation . ص ٥٤ .

Effects of Programmed Strategies on — S. Oskamp (١٥)
Cooperation in Prisoner's Dilemma مجلة Conflict Resolution ١٩٧١ .
ص ٢٢٥ - ٢٢٩ .

Influence Strategies — Hugh — B. Wheeler, Russel J. Leng (١٦)
Success and War مجلة Conflict Resolution ديسمبر ١٩٧٩ . ص ٦٥٥ - ٦٨٤
وأيضا Reagan and the Russians — Leng مجلة العلوم السياسية الأمريكية
يونيو ١٩٨٤ . ص ٢٢٨ - ٢٥٥ و Bruce Russett و Paul Huth
Failure and Crisis Escalation الدراسات الدولية الفصلية (مارس ١٩٨٨) .
ص ٢٩ - ٤٥ .

(١٧) انظر على سبيل المثال Raymond Dacey و Norman Pendergraft
The Optimality of Tit for Tat في مجلة International Interactions
١٩٨٨ . ص ٥٢ .

Oye — يعتقد Martin Patchen ان TFT ستكون فعالة
حتى في مواقف الدجاجة Chicken أكثر من ملاقي الحبوسين ! لأن التناقص
سيعرض لأعظم قدر من الضرب إذا عمل عدم تعاونه بالمثل : انظر Martin Patchen
Strategies for Eliciting Cooperation from an Adversary
مجلة Conflict Resolution مارس ١٩٨٧ . ص ١٧١ .

Patchen (١٩) ص ١٧٦ - ١٧٧ أثبت Leng أيضا الأهمية الحادة
للمبادرة في التعامل بإجراء تعاوني ، فبغير مثل هذه الاستراتيجيات البدئية سيصبح
لا محذور من انحصار الطرفين في عملية متصاعدة قد تؤدي إلى الضرب ويعزى Leng
هذا التصعيد إلى الاقتراعات real politiks للاستراتيجيات التنافسية . انظر :
Russell J. Leng في مقال Crisis Learning Games مجلة العلوم
السياسية الأمريكية (مارس ١٩٨٨) . ص ١٧٩-١٩٤ .

More Realism in Prisoner's Dilemma — Theodore To (٢٠)
مجلة Conflict Resolution ١٩٧٢ . ص ١٦٢ - ١٦٤ .

Elicitation of Cooperation — R. J. Dulak و C. L. Grunder (٢١)
by Retaliatory and Man retaliatory Strategies in a Mixed — Motive
Game مجلة Conflict Resolution ١٩٧٣ . ص ١٦٢ - ١٧٤ .

The Evolution of Cooperation — Axelrod (٢٢)
ص ١٢٨ .

- Conflict مجلة Nice Guys finish Last — Roy Behr (٢٢)
 • Resolution يونية ١٩٨١ ، ص ٧٨٩ - ٢٠٠
- (٢٤) Oye و Decey and Pendegrift ص ٤٥ - ٥٢ و ص ١ - ٢٤
 • (يتأثر لجاح TFT أيضا بعدد اللاعبين)
 • Patchen ، ص ١٧٦ (٢٥)
- Why Cooperation Failed in 1014 — Steven Van Evera (٢٦)
 • مجلة السياسة العالمية ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٨٠ - ١١٧
 • Van Evera ص ٩٩ (٢٧)
- Influence Strategies Success and War — Wheeler و L. Leag (٢٨)
- Inducing — Michael Collins و Svernn Linds Kold (٢٩)
 Conflict Resolution مجلة Cooperation by Groups and Individuals
 • ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٦٧٩ - ٦٩٠
- Three Way — John B. Freeman و Joshua S. Goldstein (٣٠)
 • Street ، الفصل الخامس ، ١٩٩٠
- (٣١) على سبيل المثال - محاولة Jack Levy لاعادة اشاء قائمة
 الانشائية بين الزعماء القوميين في النمسا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصرب في
 أزمة ١٩٩٤ ، فهي تساعد على تفسير من استعالة الاعتماد الى حل تعاوني لما قبل
 الحرب العالمية الأولى - انظر : Jack Levy
 International Security Choices مجلة شتاء ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ص ١٥٩ -
- (٣٢) حرف George و Smoke الردع بأنه « اقلع الضموم بأن ثمن
 المخاطر لعمل ما قد ترجح كذا المنافع » انظر مقال : Alexander L. George
 Deterrence in American Foreign Policy بعنوان Richard Smoke
 • ص ١١ ١٩٧٤
- Deference : A Conceptual Analysis — Patrick Morgan (٣٣)
 • ص ٢٠ ١٩٧٧
- (٣٤) The American Threat — James L. Payne ١٩٧٠ والطبعة
 • الملحق لنفس الكتاب ، ١٩٨١
 • Payne ١٩٧٠ ، ص ١٧٢ (٣٥)
 • نفس المرجع ، ص ١٣٩ (٣٦)
- Problems in the Management and — Charles Lockhart (٣٧)
 Resolution of International Conflicts مجلة السياسة الدولية أبريل ١٩٧٧ ،
 • ص ٢٧٨ - ٤٠٣

- (٢٨) القسم التالي مبني على ما ذكره Payne ١٩٧٠ ، ص ١ - ٢٢ .
- (٢٩) Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٢ - ٦٨ .
- (٤٠) انظر بوجه خاص Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٢ - ٦٨ .
- (٤١) نفس المرجع ، ص ٦٣ - ٦٤ .
- (٤٢) يصف نقاد نظرية الردع هذه النظرية « بنظرية الفرصة » . انظر :
 Richard Ned Lebow *Windows of Opportunity* مجلة *International Security*
 صيف ١٩٨٤ ، ص ١٤٧ - ١٨٦ وأيضا مقال Janis Gross Stein
 بعنوان *Extended Deterrence in the Middle East* مجلة *المسياسة العالمية*
 أبريل ١٩٨٧ ، ص ٣٢٩ .
- (٤٣) Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٨ .
- (٤٤) نفس المرجع ، ص ١١٢ - ١٢٦ .
- (٤٥) *Deterrence in American Foreign Policy* : Smoke و George (٤٥)
- (٤٦) نفس المرجع ٥٢٧ و ٥٢٩ .
- (٤٧) نفس المرجع ، ص ٥٣١ ، من بين العوامل الأخرى التي تلعب دورا ثانويا
 في تقرير نجاح أو اخفاق الردع : ١ - ادراك المبادرة بكفاية وأهلية قدرة المدافع
 العسكرية ٢ - ادراك دوافع للدافع ٣ - ادراك أن القوة هي وحدها التي تحقق
 التغيير المنشود ٤ - الاستعداد لقبول التعويض في موضع آخر كبديل لتحدي المدافع
 (George و Smoke ٣٣٠ - ٣٣١) .
- (٤٨) انظر في هذه النقطة Morgan — *Deterrence* ص ١٤١ - ١٤٢ .
- (٤٩) George و Smoke ٥٤٠ - ٥٤١ .
- (٥٠) نفس المرجع ٥٤٢ - ٥٤٤ .
- (٥١) نفس المرجع ، ص ٥٠٨ - ٥٢٢ .
- (٥٢) *Deterrence — Morgan* ص ١٤٢ .
- (٥٣) *The Calculus of Deterrence* — Bruce Russett (٥٣)
 James Rosenaur في كتاب تحت اشرافه بعنوان *International Politics and Foreign Policy* ١٩٦٩ ، ص ٥٣٩ - ٣٦٩ .
- (٥٤) *Deterrence in History* — Raoull Naroll (٥٤)
 و Richard Snyder في كتاب *Theory and Research on the Causes of War* ١٥٣-١٥٢ (١٩٦٩) .
- (٥٥) *The Calculus of Deterrence* — Russett (٥٥) ص ٣٦٤ - ٣٦٨ .

What Makes Deterrence Work — Bruce Russett و Paul Huth (٥٦)

مجلة السياسة العالمية ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ٤٩٦ - ٥٢٦ .

(٥٧) نفس المصدر ٥١٦ - ٥١٨ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War مقال Paul Huth (٥٨)

مجلة العلوم السياسية الأمريكية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٤٢٢ - ٤٤٣ وايضا Huth و Deerrance Failure and Crisis Escalation — Russett .

لم تتمكن الدراسة التحليلية للردع في هذه الفترة الممتدة لتأكيد الاكتشاف الأيكر بأن الروابط الائتمانية والسياسية القوية بين المدافع والصنيع تزيد من تأثير نجاح النولة موضع الردع . فلك نسبيا هذه للناحية الى انضمام ٦ حالات جديدة في الحقبة السابقة لسنة ١٩٠٠ . إذ كان التحول في التسليح في هذه الحقبة البارزة أقل شيوعا وأقل ارتباطا بالعلاقات السياسية والعسكرية . بين أية دولتين . انظر في هذه المسألة كتاب Huth Extended Deterrence and the Out break of War

ص ٤٣٦ .

Deterrence in 1989 : Richard Rosecrance و Alan Alexanderoff (٥٩)

مجلة السياسة العالمية أبريل ١٩٧٧ ، ص ٤٠٤ - ٣٢٤ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth (٦٠)

ص ٤٣٦ .

Deterrence Failure and Crisis Escalation — Russett و Huth (٦١)

ص ٣٩ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth (٦٢)

مجلة السياسة العالمية ، يناير ١٩٨٩ ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .

Deterrence Failure and Crisis Escalation — Russett و Huth (٦٤)

ص ٣٩ .

Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth (٦٥)

ص ٤٣٦ .

Rational Deterrences Theory and Evidence — Jervis (٦٦)

ص ١٩٢ .

Deterrence Failures : A Second Look مقال John Orme (٦٧)

مجلة International Security (شتاء ١٩٨٦ - ١٩٨٧) ، ص ١٧ . تعتمد فكرة احتمال دفع المهاجم الى مهاجمة أية دولة صنيعة على الاعتقاد بأن المهاجمين لديهم دوافع دفاعية ومجهولية ، ذات الوقت . يتعين ضم هذه الناحية الى نظرية الردع . انظر : Extended Deterrence and the Outbreak of War Huth ص ٤٢٤ .

More Calculations About Deterrence — Clinton Fink (٦٨)

Conflict Resolution ١٩٦٥ (ص ٥٤ - ٦٦) .

- (٦٩) هناك مشكلة أبعد من ذلك تمثيلاً مع ما ذكره George و Smoke
 تلك عرف Russett الردع الناجح بأنه ١ - الحيلولة دون مهاجمة دولة خسيفة .
 ٢ - استبعاد الهجوم دون حدوث ضراع بين القوة المهاجمة والوحدات القتالية النظامية
 للقوة العظمى المدافعة وتوقع تضمين النقطة الثانية Russett إلى اعتبار بعض
 الأمثلة نماذج للناجح أو اعتبار أمثلة أخرى نماذج للأخفاق ، كما حدث على سبيل
 المثال في فشل الهجوم الفرنسي الإنجليزي على مصر ١٩٥٦ ، وحصار السويس لبرلين
 ١٩٤٨ ، ويستخلص جوردج سموك من ذلك أن راسيت قد أملى بذلك الاختلاف بين
 الردع الناجح والردع الفاشل . انظر : George و Smoke في كتاب Deterrence
 in American Foreign Policy ص ٥١٦ - ٥١٧ .
- (٧٠) Richard Ned Lebow و Janice Gross Steins — Deterrence
 the Elusive Dependent Variable مجلة السياسة العالمية ، أبريل ١٩٩٠ ،
 ص ٣٦٦ - ٣٦٩ .
- (٧١) Lebow و Stein نفس المرجع ، ص ٢٤٨ .
- (٧٢) Alexander George و Richard Smoke — Deterrence
 in American Foreign Policy ص ٥١٦ - ٥١٧ .
- (٧٣) Deterrence — Morgan ص ٢٢ .
- (٧٤) Christopher H. Achen و Duncan Snidal — Rational Deterrence
 Theory and Comparative Case Studies مجلة السياسة العالمية ، يناير ١٩٨٩ ،
 ص ١٥٢ .
- (٧٥) Richard Ned Lebow — Between Peace and War ١٩٨١ - ص
 ٨٢ - ٨٧ .
- (٧٦) يتعين التنبؤ بأن يباحث آخر قد أعاد تحليل هذه الحالات الثماني واستخلص
 توائمين اختلافات هذه الروايع مع نظرية الردع بدلا من أن تنحصرها . فلقد اكتشف
 John Orme وجود مشكلات خطيرة في كل حالة من هذه الحالات لتصل بمواقف
 المدافع ، فاما ترجع إلى ضعف الالتزام ، أو الضعف في القدرات العسكرية التي
 أغرت خصما عدوانيا من المفرمين بالمشاطر ، ولكن لا يلزم أن يكون عن الفهم
 اللامعقلانيين . انظر : Deterrence A Second Look — Orme Failures
 ص ١٢١ - ١٢٢ .
- (٧٧) Extended Deterrence in the Middle East — J. G. Stein
 لم تحدث أية محاولة من هذه المحاولات الرادعة لردع أى هجوم تهديدى ضد أحد صنائع
 أمريكا . لأقلب هذه المحاولات كان المقصود منها ردع تصعيد الحروب الجارية في المنطقة .
- (٧٨) تمثيلاً مع نظرية الردع ، اكتشف Stein في ثلاث حالات من أربع
 من الحالات التي تعرضت للأخفاق أن استراتيجية الردع قد اتصفت بضعف الإفصاح
 عنها ، ولكنها استخلصت أن هذا الإفصاح الخفي لم يكن في ذاته تفسيراً كافياً
 للأخفاق .

- (٧٩) هذه هي رسالة كل من Robert Jervis و R. N. Lebow و J. G. Stein
في كتاب Psychology and Deterrence (١٩٨٥) .
- (٨٠) بالمقبر تحليل الزعماء أو القاعدة بواسطة الفرقة والتعرض للخطر على
السواء في ظروف مختلفة أو في ذات الوقت فليس الحافزان متعارضين إلى حد يستبعد
فيه وجود أحدهما الحافز الآخر . انظر Achen و Snidal Rational: —
Deterrence Theory and Comparative Case Studies من ١٤٨ — ١٤٩
وأيضا Stein Extended Deterrence in the Middle East — من ٢٢٩ — ٢٢٤ .
- (٨١) انظر R.N. Lebow Miscalculation in the South Atlantic —
Psychology and Deterrence — Stein, Lebow و Jervis من ١٧٢ في كتاب
Deterrence — Morgan من ١٤ ، من ٥٠ .
- (٨٢) Rational Deterrence : Theory and Evidence — Jervis من ١٩٨ .
- (٨٤) Deterrence — Morgan من ٦١ — ٦٢ .
- (٨٥) More Calculations about Deterrence — Fink

الفصل الثامن

النظام الدولي : الفوضى والقوة

ترجع مشكلة توازن القوة لا لأنها بلا معنى ،
ولكن لوفرة ما لها من معان .

ايونيس - ل' كلود المصطفى

وصلنا الى المستوى الأخير من التحليل : النظام الدولي . وفيه نسلط الضوء على الصورة الكبرى ، أى على طريقة تكوين العالم وطريقة تفاعل الدول كجانب من النظام العالمى . وتزعم محاولات إنشاء النظريات فى المستوى الدولى ان العالم يسوده بعض النظام ، وما يقال عن أنه عشوائى ومفكك الأوصال غير صحيح الا من جانب من التركيبة الكبرى المنتظمة التى لا تدرك الا القياس الكبير (١) . وينظر الى مسالك الأمم على أنها تحتوى على تماثلات^(٢) ذات مغزى ومجموعات موحدة القياس من أنماط التفاعل . وبعبارة أخرى أنها تدل على وجود نسق أو نظام للعالم .

ولقد اشتهرت تعريفات النسق بفوضوها ، ولكن بالنسبة للمبتدئين فإننا نكتفى بالقول بأن النسق (٣) يعنى أية مجموعة من المتغيرات تتفاعل بعضها مع بعض ، فتؤدى تغيرات أحد أجزاء النسق الى حدوث تغير فى باقى الأجزاء . ويتخذ هذا التفاعل شكلا نمطيا ، ويعاود الحدوث بعد أن يتأثر ويؤثر فيما يجرى من تفاعلات أخرى . اذ تؤثر التغيرات التى تطرأ على أى جزء من أجزاء النسق فى الأجزاء الأخرى ، وبالإضافة الى توتر علاقة نمطية فى بعض الوحدات ، فإن جميع الانساق أو النسق (بضم التون) لديها قواعد وقيم وحدود محددة ، وتنظيم يستطاع التعرف عليه ، وتكوين ومجموعة من الخارج والمداخل .

System.

(٤)

والمفروض أن الوحدات التي تتألف منها الأنساق أو الأنظمة الدولية تتمتع أساسا بالسيادة وتشارك في تنظيمات الدول (كالأحلاف والكتل الاقتصادية والتنظيمات السياسية كالأمم المتحدة) ولكن هناك أيضا قوة فعالة خارج نطاق السيادة السياسية كالهيئات المتعددة الأمم وجمعيات المصالح المشتركة بين الأمم ، بل والأفراد . وأدت التفاعلات بين القوى الفعالة الكبرى في النظام إلى ظهور انتظام عبر الزمان يتواءم والقيم الشرعية الدولية وأيضا إلى ظهور قيم أقل اتصافا بالصفة الرسمية تقدمت بفضل الأعراف . ولكل نظام حدود تفصل بين النظام وما يتأخه من أنظمة أخرى . ووصف علماء نظريات العلاقات الدولية - تاريخيا - النظام الدولي بأنه أشبه بنظام القوى النووية العظمى باعتبار الدول غير الأوروبية تمثل البيئة الخارجية للنظام ، وشبها فشيئا ، تحول النظام الدولي إلى نظام يمثل الكرة الأرضية تمثيلا حقيقيا ، مما أدى إلى إصابة أصحاب النظريات بالحرج لمجهزم عن الاهتمام إلى بيئة خارجية حقة تتجاوب هي والنظام .

وللنظام الدولي تكوينات شتى . وأول مظهر أساسي لتكوين النظام هو افتقاره لتنظيم سياسي سلطوي يتمتع بالقدر على إصدار الأوامر وتطبيقها . وبعبارة أخرى ، فإن النظام الدولي يتصف بالفوضى (*) ، أي أنه نظام سياسي يفتقر إلى الحكومة . ومن المفاوضات أننا نحاول تخيل نسق له نظام دون وجود « من ينظمه » (٢) . ولكن وحتى وإن كان النظام الدولي فوضويا ، إلا أنه قد يتصف بقدر ما من التقسيم الطبيعي والهرمي (الهراري) كالاقرار الدولي بوجود مراتب سياسية مختلفة (الهرمي) . وأهم مظهر لتكوين النظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية . وإن كانت هذه الظاهرة محل جدل بين الوحدات التي يتكون منها . والواقع أن تنوع توزيع القدرات قد بدأ لعلماء كثيرين الصفة المحددة لمختلف أنواع الأنظمة السياسية الأحادية القطب والثنائية القطب والمتعددة الأقطاب .

ويتميز كل نظام أيضا بمجموعة من المدخلات والمخرجات (**) . فقد تؤدي مختلف المدخلات (أو المؤثرات) من البيئة الداخلية للنظام ، أو من بيئته الخارجية إلى أحداث اضطراب في استقرار النظام أو توازنه ، ويضطر النظام آنئذ إلى الرد بطريقة فعالة (بالمخرجات) التي تهدف إلى استعادة التوازن والاستقرار ، وقد تعاود المخرجات الدخول مرة أخرى في النظام كمدخلات من خلال العملية المسماة التغذية الراجعة (***) التي تدور دورة

Anarchy
Outputs و Inputs,
Feed back.

(*)
(***)
(***)

متواصلة • وربما نظر الى النظام الدولى على أنه يتوسط عملية موازنة مستمرة ، اذ يفترض أن كل نظام يرد على المشوشات على أنهاء تساعد على الحفاظ على تكوينه الأساسى ، وتوطيد دعائمه ، وربما نظر الى الحرب على أنها وسيلة للحفاظ على التكوين الرأى للنظام ، أو كوسيلة يتم من خلالها تحطيم التكوين أو تحويله بعنف على نحو يساعد على خلق نظام جديد كلياً (٣) •

وتحتوى معظم الأنظمة على أنظمة أصغر بداخلها (أنظمة فرعية) وقد ينظر الى الأنظمة على أنها مهيئة لكى تتداخل بعضها فى بعض كمجموعة من اللعب الصينية ، وأسمى روبرت نورث هذه الظاهرة بالتعشيش (٤) •

فإن نظام الكرة الأرضية يتألف من العديد من الأنظمة الفرعية المتولدة عما يحدث من المشكلات المنيقة من علاقة مختلف الأنظمة الفرعية فى العديد من الدول والقوى الفعالة الأخرى ، وتحتوى كل دولة فى داخلها على عدد كبير من صناعات القرار من جملة أفراد ، ويعد كل فرد مجموعة من الأنظمة الفرعية المتفاعلة فيزيائياً وعاطفياً • • وهلم جرا •

وفى المستوى النسقى من التحليل يعد الافتراض المحورى هو هل يلعب تكوين النظام الدولى أهم دور فى تقرير مسلك الأمم (٥) ؟ • ان طبيعة الدولة وزعمائها عديمة الأهمية نسبياً • فما ينحكم فى مسلك الدول أساساً هو مكانتها فى النظام الدولى (النظام الفرعى الاقليمى) (٦) ، وتتنصرف مختلف الدول فى نطاق نفس النظام الدولى تصرفاً متشابهاً رغم اختلاف صفاتها القومية (٧) ، وتفرض طبيعة النظام الدولى ذاته ومكانة الدولة داخل النظام حدوداً معينة على مسلك الدول ، وترغها أو تعرضها لأفعال محددة ، ويرى إيفان ليارد أن النظام الدولى يشكل طابع ومسلك الوحدات المكونة له ، بحيث تتخذ صيغة متشابهة فى دوافعها ووسائلها وأدوارها ومعاييرها ومؤسساتها ، بل وتكويناتها الداخلية • ولعل الأهم هو تعليم « المجتمع الدولى أبناءه النزاع وتعريفهم متى يتنازعون ، وما الذى يتوجب أن يتنازعوا عليه ومع من » (٨) •

ووصلت الحرب بأنها متصلة بنوع خاص من النظام الدولى ، الذى يخلقه توزيع خاص لقيم معينة داخل النظام (كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والمكانة السياسية) أو مكانة الدولة ضد هذا التكوين الكلى • وكما تستطيع أن تتخيل هناك جدل ملحوظ حول نوعية النظام الدولى الأكثر استعداداً أو ميلاً للحرب • ولنبداً بحثنا فى مستوى العلاقات الدولية بالكشف عن مشكلة الغوضى •

الفوضى الدولية :

استعان الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو بالتشبيه الذى شاع وصية الأيل ، للكشف عن الكوامن السياسية الاجتماعية للفوضى . ويتضمن التشبيه الآتى : « يقال ان خمسة رجال أصابهم الجوع ، وكان يكتفى اتهامهم خمس (يضم الحاء) مخلوق تمس كالأيل لكى يشنعروا بالبيع ، ومن ثم اتفقوا على التعاون لصيده . ولو أن الجوع داهم شخصا واحدا لكان يكتفيه صيد أرنب واحد ، وسيتترك الأيل حرا دون مبالاة بما يلحق اقرانه الأربعة الذين قد يموتون من الجوع » (٩) .

ولما كانت هذه الحنوة مجرد تشبيه ، فان علينا أن نتصور الرجال كممثلين لخمس دول فى النظام الدولى ، ولكن ما الذى يصوره هذا التشبيه ؟ أولا - تمثيل موقف يتغلب فيه الصالح المباشر لأحد الأفراد على المصالح المشتركة للجماعة . فما فعله صائد الأرنب قد عاد بالخير عليه ، وكانت فعلته معقولة لا غبار عليها . وعلى الرغم من أن المنطق علمه أنه على المدى الطويل ، فان الحفاظ على علاقة عملية قوامها التعاون مع جيرانه أمر ضرورى ، الا أنه على المدى القصير أدرك أنه اذا أفلح شخص آخر غيره بالامساك بالأرنب فانه سيتعرض بدلا منه للجوع (٩) ، فالدول تجرى وراء مصالحها القومية ، وكثيرا ما تفعل ذلك على حساب الدول الأخرى ، وعلى حساب مصلحة المجتمع الدولى . وكما لا بد قد خطر ببالك من هذا الحديث فان تشبيه صيد الأيل يعد امتدادا بالضرورة لمازق المحبوسين ، أى يتضمن العديد من الدول ، وليس مجرد دولتين .

ثانيا - النظام الدولى وفقا للتعريف نظام سياسى فوضى ، لأنه يتألف من دول مستقلة ذات سيادة تجرى وراء مصالحها الخاصة . فلا وجود لحكومة دولية تكبح جماح أفعالها ، وترغمها على التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة . ولما كان بوسع أية دولة رفض التعاون ، لذا يتوجب على الدولة أن تستعد دوما لاتخاذ إجراءات طلب العون . ولكى نتوسع فى التشبيه ، ولما كانت أية دولة قد تلجأ لاستخدام القوة ، لذا يتحتم على جميع الدول أن تكون بدورها على استعداد لاستخدام القوة . وكما يذكرنا كينيث وولش ، ليس بمقدور شخص بمفرده فى حالة الطبيعة (أو أية دولة بالمثل) أن تبدأ التصرف بحكمة ما لم يتأكد (أو تتأكد) من أن الآخرين لن يلحقوا به الضرر (١١) .

ان غياب الحكومة العالمية القادرة على ضبط المنازعات عنصر بنوى أساسى فى النظام الدولى . ويعنى الافتقار الى الحكومة العالمية عدم وجود

اختلاف بين المجتمع الدولي والمجتمع الذي حدثنا عنه هوبز ، « والذي تنتسب فيه جرب الكل ضد كل انسان » ، أو كل دولة ضد كل دولة . ويترتب على الفوضى الدولية حدوث حالة من الشك الدائم والافتقار الى وجود ما يحول دون وقوعها (١٢) . ولا يرجع الصنف الكامن في النظام الى طبيعة الدولة بالذات ، ولكنه يرجع الى طبيعة النظام الدولي . وصدق روسو في تحليله الشهير عندما قال :

« لا جدال ان بقاء البشر في حالة سلام دائم هو الأفضل ، ولكن ما دام لا وجود لما يضمن حدوث ذلك ، أو لما يضمن تجنب الحرب ، فلا غرو اذا تطلعت الكفاية الى بدء الحرب في اللحظة التي تناسب لمصالحها ، ومن ثم ، فان كل انسان يعمل على استباق جاره بالعُدوان مما جعل الكثير من الحروب ، حتى الحروب الهجومية تبدو في طبيعتها ، على الأرجح ، كأنها احتياطات مجنفة لحماية ممتلكات الممتلئ أكثر من كونها وسيلة للاستيلاء على ما يملك الآخرون » (١٣) .

الفوضى الدولية وذيلها وسبل القضاء عليها :

اتصف روبرت جرفيس بالحكمة عندما لاحظ أن هناك حجتين منفصلتين عن طبيعة البشر تتوافقان هما وتصور الفوضى الدولية ، ولكنهما تدفعان المنظر الى اتباع طريقين مختلفين تماما (١٤) . فمن ناحية قد يسود الاعتقاد بانصاف البشر (والدول بالتبعية) بالشر ، وبأنهم تواقون الى كسب القوة أو التسلط . فلا عجب إذن اذا رعت الفوضى المعتدين وأتاحته لهم فرصة الانحراف في مسلكتهم . وتنتج الحرب من جراء اخفاق حكومات الدول في ردع أو كبح جماح الأفعال العدوانية للدول . ويدل هذا الطريق الأول على نموذج الردع المألوف . ومن جهة أخرى ، يفترض أن البشر « والدول بالتبعية » مسالمون ومتعاونون بطبيعتهم . وفي هذه الحالة يؤدي الافتقار الى حكومة عالمية تفرض التعاون بين الدول الى حدوث العدوان خشيبة الخوف من المنافسين ، وعدم وجود كواح تكبح جماحهم ، وتتمخض الفوضى الدولية عن مأساة تحدث فيها الحرب رغما عن النوايا الدفاعية لجميع الجهات المعنية . ويعد هذا الطريق الثاني ممثلا لنموذج النزاع الحلزوني ، أو مآزق الأمن بعد صوغه في صورة موسعة . ولكن أيا كان الطريق الذي تبدأ منه ، فلا بد من القول بأن النظام الدولي الفوضوي يؤدي الى الحرب .

ففي كلتا الحالتين ؛ الظاهر أن الحل هو انشاء نوع ما من الحكومة العالمية التي تملو على كل الأمم ، وتتمتع بالقدرة على تقييد أفعال أعضائها

وفرض التعاون ، فما دامت المشكلة هي غياب الحكومة فمن ثم ، يكون الحل المنطقي هو انشاء حكومة مسئولة عن سائر أنحاء المعمورة (١٥) .

الفوضى والحرب : نقد :

نظر النقاش الأنف الذكر الى الفوضى الدولية على أنها مؤثر دائم على العلاقات الدولية . وليس من شك أنها ربما ساهمت بدور في السماح بوجود العنف بين الدول . غير أن الثوابت لا يحتمل أن تمكننا من التعرف على أسباب غلبة الميل للحرب في بعض عهود التاريخ أكثر من بعض العهود الأخرى . وإذا أردنا التعرف على لماذا لا تعد الحرب ذاتها من الثوابت ، فإننا سنحتاج الى التعرف على المتغيرات في بناء النظام الدولي ، التي تتغير بتغير معدلات الحرب . ورأى المنظرون كوسيلة للتحرر من هذا المأزق إما أن يكون النظام الدولي ليس فوضويا حقا ، أو تختلف درجة الفوضى اختلافا ملحوظا بمرور الزمان . بطبيعة الحال ، من الميسور أيضا أن يكون لمتغيرات من مستوى نسقي آخر دور أكبر في إشعال الحرب يفوق دور الفوضى .

وصادفت جوانب عديدة من تكوين النظام الدولي عناية وثيقة خاصة . فلقد بذل علماء العلاقات الدولية جهودا كبيرة في بحث مؤثرات الأوضاع الاجتماعية ، وبخاصة ألتفاوت في الأوضاع على السلوك ، بيد أن علماء السياسة انتزعوا أشجار غابات بأكملها لكي يصنعوا من لبابها أوراق أبحاثنا الأكاديمية المتعلقة بتوزيع السلطة داخل النظام . وبالمثل ، لقد أريق الكثير من المداد عما طرأ من تغير في توزيع السلطة داخل النظام ، ان هذا لا يعنى إن عشرات السنين التي انقضت في البحث قد انتهت الى الإجماع في الرأي حول الصلة بين هذه المتغيرات النسقية والحرب . والأمر على عكس ذلك ، إذ اتسم الجدل في هذا المستوى من التحليل بمستويات عليا من الاختلاف ، ويقدر لا بأس به من الاضطراب .

التفاوت في الوضع :

تستند نظرية التفاوت في الوضع (والمعروفة أيضا بعدم التوازن في المرتبة) على التصور الاجتماعي للهرم الطبقي ، والذي يمكن تعريفه بأنه تنظيم الوحدات التي يتكون منها النظام الاجتماعي في شكل « هيرارشية من الأوضاع التي تتسم بما فيها من تفاوت في السلطة الملكية والتقييم الاجتماعي (و - أو) الاشباع النفسى » . والوحدات التي يتألف منها النظام الاجتماعي من الأفراد والجماعات والدول تضطلع بأدوار مختلفة

في التقسيم الاجتماعي للعمل ، وبالإستطاعة ترتيبها هرميا وفقا لجملة
معان مختلفة أو أبعاد مختلفة (١٧) . والافتراض الأساسي هو الحكم بالدور
الذي يلعبه وضع الفرد في البناء الطبقي في تقرير مسلكه .

ولما كان كل نظام اجتماعي بغض النظر عن حجمه يقبل اتخاذ شكل
طبيقي ، إذ بالإستطاعة تصور حتى نظام الكون كنظام اجتماعي طبقي ، فإن
الدول يمكن ترتيبها وفقا لعدد كبير متنوع من مختلف المعايير كالقوة
العسكرية والاستقرار الاقتصادي التكنولوجي والسمعة الدبلوماسية
والقدرة على الإنتاج وامتلاك الأسلحة النووية . وهم جرا . ويفضل
موريس إيست اختصار هذه المعايير في ثلاثة أركان: تناظر المقولات
الكلاسيكية لعالم الاجتماع ماكس فيبر : الطبقة (القوة الاقتصادية) والقوة
(القوة العسكرية) والمكانة (النفوذ) (١٨) .

وباستطاعتك أن تتخيل على سبيل التبسيط إمكان ترتيب الدول
في مرتبة من مرتبتين : عالية وواطية بناء على ضوء هذه المعايير الثلاثة :
القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والمكانة ، وإذا اصطالحنا على تسمية أعلى
مكانة (باللي فوق) (*) وأدنى مكانة (باللي تحت) (**) ، فسيؤاخر لنا عدد
محدود من الأوضاع المحتملة . ومنطلق ف ف ف عندما يكون تقييمنا ف
لكل مظهر من المظاهر الثلاثة (الاقتصادية والعسكرية والمكانة) ومنطلق
على جملة اللي تحت ت ت ت .

ويوصف هذان النوعان بأنهما متوازنان في المرتبة لأن مراتبهما في
جميع المعايير واحدة . ومن ناحية أخرى ، فإن الدول التي يجيء توصيفها
بأنها ف تحت و تحت و تحت و تحت و تحت و تحت ، تعد دولا
لا متوازنة المرتبة ، لعدم وجود توافق بين تقدير مرتبة مقوماتها على
الاطلاق ، وكما يختلف مظهر الدول الفردية ، كذلك يختلف المظهر الدولي
لكل دولة اختلافا بينا . فقد تتألف بعض الأنظمة الدولية من دول متوازنة
تماما ، لا وجود فيها لدول متفاوتة في ترتيب طبقاتها . وقد يضم نظام
آخر نسبة كبيرة من الدول ذات المظهر المتفاوت في المرتبة .

فإذا ضلنا بهذه المواقف ، فسنكون في حضرة مجموعتين مترابطتين
من الافتراضات : المجموعة الأولى في مستوى دولة المدينة ، والمجموعة

(*) اختار المؤلف كلمة هاريجة هي Topdog للتعبير عن عالية القيم ، أو ما
يسميه نحن في مصر بلفظنا العامة اللي فوق ، كما اختار Underdog للتعبير عن
اللي تحت . وسنقتصر اللي فوق في ف ف ، واللي تحت في د د .

الثانية فى المستوى الدولى • ويعتقد جوهان جالتونج أن الدول المتفاوتة فى المرتبة أجمع فى احتمال اشتراكها فى الحرب من الدول المتوازنة فى المرتبة • وافترض إيست أنه كلما زاد التفاوت الراهن فى المرتبة فى النظام الدولى ازدادت فرصة التعرض للحرب (١٩) •

فلماذا يؤدي التفاوت فى المرتبة الى الحرب ؟ وما هو التفسير النظرى لذلك ؟ يعتقد هؤلاء العلماء أن مسلك الدولة مرتبط ارتباطاً سبباً بنتيجة إمكاناتها الهراشية الدولية • اذ تنصف الدول التى تتبوا القصة فى شتى المناهى بالمسألة نسبياً ، لأنها قد اهتمت الى معظم ما تصبو اليه من مزاييا ميسورة فى النظام ، ومن ثم فإن أبنائها يشعرون بالرضا والاطمئنان فى المجتمع • ومن جهة أخرى ، فإن دول القاع قد تنصف بالحرمان مما يؤدي الى شعورها بالامتناس ، ولكنها تفتقر الى الموارد الضرورية للارغام الناجح على التغيير • ومع هذا فإن الموقف مختلف بالنسبة للتفاوت فى المرتبة فى حالة الدولة ، التى تعاني من المعاملة المتباينة • فبينما تخطى بالتقدير بفضل منجزاتها فى الميدان المسمى على سبيل المثال ، الا أنها تلقى التقدير المناسب لتدخلها الاقتصادى • وتحدث المعاملة المتباينة ضغوطاً تؤدي الى عدم الاستقرار عندما تحاول الصعود • وتنتظر دول التفاوت فى المرتبة الى الدول القوية على أنها المرجح والقوة ، وتطلع الى تقليدها • وإذا لم تتيس القنويات المسألة ، فإنها قد تشق طريقها الصاعد عن طريق العنف • ويتائل زعماء الدول هم والأفراد العاديون فى كونهم ينظرون الى العدوان على أنه رد طبيعى على الاجبات (٢٠) •

وتنصف دول التفاوت فى المرتبة بالحرمان النسبى (ومن هنا يجيء شعورها بعدم الاطمئنان وعدم الارتياح) ، ولكنها خلافاً لأبناء عمومتهما من دول القاع تتمتع بقدرات تدفعها الى تصور محاولة الدفعة للصعود عملية واقعية ميسورة • فلديها القومات المشجعة ، ولديها الموارد ، ويلاحظ جالتونج أن علينا ألا نتوقع اقدام دول التفاوت فى المرتبة على المبادرة بأعمال الحرب لتغيير مكانتها ومرتبته فى النظام الدولى ما لم يحدث الآتى :

(١) تكون قد حدثت محاولات أخرى لبلوغ مكانة القوية الشاملة ، ولم تنجح •

(ب) أن يكون للثقافة أثر فى الحىض على العنف العدوانى (٢١) •

وربما بدلت التفاوت فى المرتبة شديد التطورة اذا تخلفت المكانة وراء البعد المسمى (و - أو) الاقتصادى • ان هذا هو الموقف الكلاسيكى

الذى ترتقى فيه المولة الى ذرى معينة. ولكن أقرانها يحرمونها من المكانة التى تستحقها . ومن المرجح أن تشعر هذه الدولة « المتفوقة الانجاز » انها تستأهل معاملة أشد انصافا أكثر من الدول المتفاوتة المراتب والمتخلفة الانجاز ، التى تنسب اليها مكانة سامية رغم تدنى انجازها فى المجالين العسكري والاقتصادى . ويوجه المتفوقون فى الانجاز اللوم للنظام الذى يكبح جماحهم . ومن ناحية أخرى ، فقد جرت العادة على ادراج « المتخلفين فى الانجاز » فى مكانة من يتوجب عليه الدفاع عن مكانته فى مواجهة الصاعدين من المتفوقين فى الانجاز - ويا له من موقف يتسم بما يحمله من بشائر العنف ١ (٢٢) .

وفىما يتعلق بتكوين النظام الدولى بالذات ، يذكر إيست أن الأنظمة التى تجمتع بقدر عال من التوافق فى المرتبة تنزع الى روح المسالمة بدرجة تفوق الدول المتفجرة الى هذه الميزة . ويعتمد استدلاله على الاعتقاد بأن التطابق فى المرتبة يرتبط بالمسلك الأقل تناقضا ، ويساعد بقدر كبير على ايجاد أدوار محسوبة المعالم ، ويقلل من دوافع التغير الاجتماعى (٢٣) . فليس لعملية الدول منوى رغبة حينة لتغيير النظام ، كما لا يتوافر للقاع الموارد والتطلعات على السواء التى تدفعه للتغيير الاجتماعى : « ويقتصر وجود المحفز اللازم للمبادأة بأحداث التغير الاجتماعى على من يملكون البواعث والمهارة للاقتداء بأنفسهم فى الأنظمة ذات التساوت فى المرتبة » (٢٤) .

ولا ينظر لعدم التوازن فى المرتبة - بالنسبة للدول أو النظام الدولى - فى شموله - كشرط ضرورى للحرب . فقد تنشبت الحرب عند أولئك الذين لا يشاركون فى التفاوت فى المرتبة ، كما أن التفاوت فى المرتبة ليس شرطا كافيا ، وأن الأنظمة المتفاوتة فى المرتبة والدول المتفاوتة فى المرتبة لا تتورط دوما فى اشغال الحروب . وما تعنيه النظرية هو القول بأنه اذا توافرت مستويات عليا من التفاوت فى المرتبة للأنظمة أو الدول بمفردها ، يزداد احتمال وقوع العدوان (٢٥) .

على أنك قد تسأله عن نوعية مستوى التحليل الذى نتناوله فى هذا الفصل ؟ يشير المنظرون فى مسألة التفاوت فى المكانة الى المتغيرات السيكولوجية الفردية ، كما تتمثل فى رغبة زعماء البلاد فى الانجاز وادراكهم للاحتباطات المرتبطة بعدم التوازن فى الهيرارشية فى دولتهم . ومن المؤكد أن هذا الرأى قد تركز على طبيعة دول بعينها سواء أكانت من الدول المتفاوتة المراتب ، أم لم تكن كذلك . ومع هذا ، فمن المحاور الاساسية

لِلنظرية الافتراضى بأن الزعماء القوميين سيقومون برد فعل لموقف التفاوت فى المرتبة على نحو متماثل ، بحيث تقدمو شخصيات الأفراد بلا أهمية (٢٦) . وبالمثل فيغض النظر عن الاختلافات بين الدول ، فان من يشغلون مراتب متماثلة داخل النظام سيتصرفون على نحو متشابه . وأخيرا ، سواء أكانت الدولة من الدول ذات المراتب المتفاوتة أم لم تكن كذلك ، فان هذه المسألة لا يمكن حسمها الا بالمقارنة بدول أخرى فى سياق النظام الدولى . وفى نهاية المطاف فان النظرية قائمة فى المستوى الدولى .

التفاوت فى المكانة ومضمّناته :

ولنفترض ههنا أن لهذه النظرية بعض المزايا . فما هى الفاتيج التى تقدمها لامكانية السلام ؟ بوجه عام تتضمن النظرية الاعتقاد بوجوب توجيه الزعماء انتباههم الى تحقيق قدر أعظم من العدالة الاجتماعية فى النظام والحفاظ عليه . وينبغى التعرف على الطرق المسألة نحو التحركية (٢٧) ، واتساعها . وكحد أدنى يتعين على الدول ذات القدرات الاقتصادية أو العسكرية أن تكافأ بمنحها نفوذا سياسيا أكبر ، وأقامة الفرصة لها لكى تتبوأ المكانة التى تعكس منجزاتها المادية . فمثلا ، لقد أمكن الحفاظ على السلام فى حقبة مؤتمر فينا بعد السماح لفرنسا بالرجوع كمضو كامل الأهلية فى نظام القوى الكبرى بعد الحروب النابليونية . ولو حدث غير ذلك لترتب على هذا الاجراء خلق دولة دائمة الاشمئناط . ومن جهة أخرى ، فقد يرجع عدم الاستقرار فى آسيا - من جانب - الى أنه بينما بزغت جمهورية الصين الشعبية كقوة عظمى بعد انتصار الشيوعية ١٩٤٩ ، إلا أنها اضطرت للانتظار أكثر من عشرين سنة حتى تحصل على مقعد فى الأمم المتحدة ، وعلى مكانتها الجديرة بها فى النظام الدولى :

التفاوت فى المكانة : التليل التجريبي :

هل هناك أى دليل يؤيد التفسير الذى يرجع الحرب الى التفاوت فى المكانة ؟ نسو" الحظ ، ليس هناك دليل قوى يمكن العثور عليه لتأييد ذلك . ولقد استقصى ايبست الارتباط بين التفاوت فى المكانة (بين الترتيب فى المكانة الاقتصادية والعسكرية من جهة والنفوذ الدبلوماسى من جهة أخرى) ونشوب الحرب فى النظام الدولى بين ١٩٤٨ و ١٩٦٤ مستعينا ببيانات مستقاة من ٢٠ بلدا ، وتمكن من اثبات صحة افتراض المستوى النسقى ، ولكنه لم يعثر على أكثر من معاملات ارتباط متواضعة وراء تخلف

متغيرات. النزاع مستنبتين عن التفات في المكانة من قوة الصلابة الى حد ما (٢٧) * واستقصى ميشيل والاس عهد أطول قليلا من ١٩٢٠ - ١٩٦٤. واكتشف مرة أخرى ارتباطا ملحوظا نوعا بين مستوى التفات في المكانة في نظام: الدولي والفواجع المترتبة. على المارك (وأيضاً ارتفاع مستويات التسليح) ، واكتشف - مثلما فعل إيست - اتسام العلاقات بالقوة عندما تكون البيانات الخاصة بالحرب متخلفة ، وكانت في هذه المرة متخلفة بمقدار ١٥ سنة تقريبا: (٢٨) *

وتمخضت أبحاث جيمس لي راي وتشارلز جوشمان عن اكتشافات - لعلها أكثر تواضعا - وعن تفسيرات متناقضة الى حد كبير (٢٩) * وربما يرجع ذلك - من جانب - الى الاستمالة بمؤشرات مختلفة ، ولكن لعل ذلك يرجع أيضا الى كون دواستهم: قد انحصرت في النظام الأوربي * وقصر جوشمان بحثه على النظام الفرعي للقوى العظمى من ١٨٢٠ حتى ١٩٧٠ * وهي فترة زمنية مناسبة للغاية ، ولكنها اقتصر على المجالين السياسى والمكانى * فلم تضم غير ٩ دول بعد اختلافيها في القدرات والمكانة محصورا على الأقل عند مقارنته بالاختلاف في باقي العالم * فمثلا لم تغير الولايات المتحدة جزءا من النظام الفرعي للقوى العظمى حتى ١٨٦٩ * وكان هذا مقياسا للرأى التاريخى ، استند على الانتصار الأمريكى على إحدى القوى العظمى الأوربية (أسبانيا) * ولو أنهم ضمو أمريكا قبل ذلك بسنة واحدة الى معسكر القوى الكبرى ، كان يوسع جوشمان الاهتمام الى مثل آخر لقوة متنافسة في المكانة مساعد اشترائها في الحرب على تحسين موضعها في النظام الدولي !

وما يستخلص من ذلك هو أن نظرية التفاوت في المكانة تبدو مناسبة لهذه النوعية من المواقف فحسب ، بمعنى عندما تكون أية دولة خارج القوى العظمى قد حققت قوتها الاقتصادية والعسكرية دون أن تحصل على ما يصحب هذه الميزات عادة من مكانة سياسية واقتصادية ، ثم تشتبك بعد ذلك في عمل عدواني آخر يسفر عن حصولها على هذه المكانة أى على ما كانت تسعى اليه بالتمام والكمال * وبعبارة أخرى ، فإن نظرية التفاوت في المكانة تبدو مناسبة في حالة البلدان التي تحتل مكانة هامشية سياسية في النظام ، وترغب في الانضمام الى متلفى القوى الكبرى * ولا جدال في أن جوشمان قد اكتشف أن « نموذج المجحف » أنسب في التطبيق على القوى النامية في الهامش (كالولايات المتحدة والصين واليابان) ، ولكنه لا يفي بالفرض تماما في تفسير مسلك الحرب في الدول القوية الأوربية والتقليدية (كفرنسا وألمانيا والنمسا - والمجر وإيطاليا وروسيا ثم الاتحاد السوفيتى) *

وأخيرا ، فلعل التفاوت في المكانة مجرد عامل ثانوي من بين أسباب الحرب . فليست جميع الحروب مرتبطة بالتفاوت في المكانة ، وأيضا ليست جميع مواقف التفاوت في المكانة مؤدية الى الحرب . وحتى في تلك الحروب التي اتصف فيها المشاركون بالتفاوت في المكانة ، فإن المرء يرى أن من التعسف استخلاص القول بأن التفاوت في المكانة بالذات كان السبب الأساسي للحرب . ومع هذا ، وكما سنرى فيما بعد ، فغالبا ما يكون التفاوت في المكانة متصلا بمتغير آخر في مستوى الأنظمة الدولية .

الاستقطابية والاستقطاب : تعاريف :

لعل موضوع توزيع القوة بين أعضاء النظام الدولي هو أكثر موضوع دار حوله للنقاش على نطاق واسع . وبالمقدور اكتشاف الفكرة التي تدور حول التأثير المهم لتوازن القوى داخل أى نظام على مسلك الدول . منذ زمان بعيد كتاريخ توكوديد للحرب البلوينيزية . وهي من التصورات التي يمتاز بها أبناء المدرسة الواقعية للفكر . فمنذ الستينات حاول علماء الاجتماع اخضاع الافتراضات الواقعية التقليدية عن العلاقة بين توازن القوى والحرب للاختيارات التجريبية (٣٠) . وأسفرت المحاولات عن ظهور تيار مستمر من الدراسات التي تفتت على مستنقع ضخم من مجادلات تعريف التصورات ، وكيفية تفاعل المتغيرات والنتائج التفسيرية المتضاربة . ولو صح الاعتراف بوجود مساحة من البحث في الحرب يمكن أن توصف وصفا صحيحا بالمستنقع ، فانها هذه المساحة ! والآن بلد أن اثبتنا هذا التحذير فلمنض قلما على بركة الله !

ولقد تم الجمع برباط مهلهل بين توزيع القوة العسكرية داخل النظام الدولي وتصورات الاستقطابية والاستقطاب . ومن أسف أن هذه المصطلحات كثيرا ما استعملت للدلالة على أشياء مختلفة اختلافا بينا من قبيل مختلف العلماء ، ولفرق دافيد جارنهام بين أربعة من معاني الاستقطاب (٣١) .

ويطلق الاستقطاب في معرض الكلام عن النظام الدولي ، ويستعمل بعض العلماء المصطلح في التفرقة بين عدد من القوى العظمى والقوى الأخرى . ويستعمله آخرون للتفرقة بين عدد من الاقطاب . ويدل مصطلح « قطب » دلالة غامضة على مراكز القوة التي تتمتع بالاستقلال الذاتي ، تتألف اما من دول مفردة ، أو بدلا من ذلك من عتد من الأخطاف والكتل والروابط . وتصنف الأنظمة الدولية بمد ذلك على أنها إما أحادية القطب أو ثنائية القطب أو متعددة الاقطاب ، تبعا لعدد القوى الكبرى أو عدد من يلتف حولها (٣٢) .

٢ - استقطاب القوة (وأحيانا يعرف بتوزيع القوى) ، ويدل على تركيز القوى أو نشرها داخل النظام . وعلى الرغم من اعتياد الاعتقاد بأن القوى القومية تعد أساسا قوى عسكرية ، إلا أنه من المعترف به أيضا أن للقوى القومية شعورا أوسع يتضمن أيضا عناصر أو مقومات اقتصادية وتكنولوجية وديموقراطية . وإذا توخينا الدقة قلنا أن استقطاب القوى يدل على درجة تركيز القدرات في قيضة حنة صغيرة من الدول في مقابل درجة انتشارها بين عدد من الدول . ومرة أخرى ، بالاستطاعة تصنيف الانظمة الدولية كاحادية القطب أو ثنائية القطب أو متعددة الأقطاب . وتميز الانظمة الدولية أحادية القطب بغلبة القوة . أو تتركز القوة في يدى دولة بمفردها . وتميز الانظمة ثنائية القطب ومتعددة الأقطاب (كما يفترض) بتكاثر القدرات ، ففيها تتوزع القوة بقدر متساو الى حد ما بين قوتين عظميين (ثنائية القطب) أو بين ثلاث أو أكثر من القوى العظمى (متعددة الأقطاب) .

وفي بعض التحليلات تصعب التفرقة بين الاستقطاب المرتبط بالحجم بين أ ، ب (استقطاب القوة) وعلى الرغم من أن بعض العلماء قد زعموا وجود تناسب طردي بين ازدياد عدد الأقطاب ، وزيادة انتشار القوى من خلال النظام ، إلا أن اليمض الآخر أثبت الاستقلال النسبي لعدد الأقطاب عن توزيع القوة داخل النظام (٣٣) .

ويدل مصطلح الاستقطابية (ويعرف أيضا بالاستقطاب المعنوي) على نمط خاص من روابط التحالف . فهو يشير الى الحالة التي يقترب فيها الائتلاف بين الدول من تكوين كتلة فعالة تسودها روح الود داخليا ، وتحيط بها علاقة عدوانية خارجية . ومن مستلزمات الاستقطابية توثق العلاقة (التي تعتمد على درجة تماثل روابط التحالف داخل المعنود) وتحدث الاستقطابية عندما توجه عدة روابط تحالف داخل المناقيد ، ولا توجه روابط أفقية بين أعضاء المعنود . ويمثل المثل الأعلى للنظام الاستقطابي عندما تلتزم جميع دول النظام في حلف من حلفين وعندما لا ينتمي عضو الحلف « أ » الى الحلف (ب) . وأحيانا يطلق على هذه الحالة الاستقطابية الثنائية وربما اختفت التكتلات داخل النظام الذي يفترق الى الاستقطابية ، أو قد يتألف من جملة تكتلات وعضويات متشابهة . ولا تعدد التكتلات آتخذ منزلة امزالا متبادلا (٣٤) . وقد توصف الانظمة الاستقطابية بأنها عناقيد متعددة الأقطاب (ولكنى تزداد المياه توحلا اعتقد بعض العلماء أن توزيع القوة يعين أن يمثل جانباً من تعريف الاستقطابية . وبعبارة أخرى : ينبغي وجوب الجمع بين الشعورين) (٣٥) .

٤ - وأخيرا اعتبر الباحثون أحيانا أن توزيع القوى من ناحية حجم التزامات التحالف ، يعنى عدد الملتزمين بالتحالف داخل النظام أو النسبة المثوية للبلدان المشتركة فى النظام والالتزام بالتحالف .



لما كان التصور الثانى (استقطابية القوة) والتصور الثالث (الاستقطابية المنقودية) هـذا انصبب التصورات من الناحية النظرية لذا سنركز الكلام عليهما وعلينا أن نبدأ بملاحظة أن الأنظمة التى تتصف بالاستقطابية المزدوجة المنقودية ، لا يلتزم أن تكون استقطابية ثنائية للقوة أو عكس ذلك . وبالمثل ، فإن الأنظمة التى تعد عنقودية متعددة الاستقطابية ليس من الضرورى أن تكون متعددة الاستقطابية أو عكس ذلك (٣٦) .

جدول يمثل أنماط النظام الدولى المستندة على

الجمع بين الاستقطابية المنقودية والقوى المنقودية (٣٧)

توزيع التكتلات أو الأحلاف :

توزيع القوى العسكرية	المنقودية الاستقطابية المزوجة	الاستقطابية المتعددة المنقودية
القوى المتعددة الاستقطابية	• ما قبل الحرب العالمية الأولى ١٩٠٠ - ١٩١٤ الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ - ١٩٤١	أوروبا الحقة التالية للثانيون ١٨١٣ - ١٩٠٠ أوروبا ما بين الحربين العالميتين ١٩١٩ - ١٩٣٩
القوى ثنائية الاستقطاب	الحرب الباردة فى بواكيرها ١٩٤٧ - ١٩٦٢	ما بعد التساقط الصين عن السوفييت ١٩٦٢ - ١٩٨٩

وقبل أن نعرض للبيسلة فلننظر فى التصنيف الرباعى الأبعاد المذكور فى الجدول السابق : وبمقدورنا أن نعرف منه على الأنظمة الدولية التى تشمل جميع الأنواع الأربعة المحتملة . إذ كان ميزان القوى الكلاسيكى فى القرن التاسع عشر فى أوربا ما بعد نابليون يجمع بين كل من الاستقطابية المنقودية المتعددة والقوة المتعددة هو وكثير من القوى العظمى المماثلة له فى القوة التى انتظمت فى شكل تنظيمات متحالفة معقدة . واتسمت

فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات التي سبقت بصفة مباشرة الحرب العالمية الأولى بما فيها من قوى عظمى عديدة متساوية نسبياً (متعددة الاستقطابية) التي انتظمت في حلفين مستقطبين وثيقى الارتباط . أما عهد الحرب الباردة في يواكفها والذي أعقب مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية فكان ثنائي الاستقطابية في القوة وعلى رأسها قوتان عظيمتان مسيطران عسكرياً ، بالإضافة الى الثنائية الاستقطابية العقنودية والنظامين التحالفيين الوثيقي الارتباط اللذين أحاطا تشكيلهما بكل من القوتين العظميين . وبحلول ١٩٦٢ ، كان النظام ما زال استقطابياً معتدلاً على القوة ، ولكنه لم يعد ثنائي الاستقطابية العقنودية ، بعد أن نجح التكتل السوفيتي الى التصنوع عقب اقتراع يوجوسلافيا منه ١٩٤٨ وانقسام ألمانيا التدرجي الى معسكر الصين واستقلال رومانيا (على الأقل في سياستها الخارجية) وابتعاد بكين عن موسكو . وتعرض التكتل الغربي للانحلال أيضاً بعد ارتداد الفرنسيين من القيادة المؤخذة للناو . واستمرت القوتان العظيمتان تحتان بالهيمنة العسكرية ، ولكن تكتلاتهما تعرضت للوهن ، وبرزغت دول غير متحاذا كالهند . وأثبت البحث التجريبي تدهور الاستقطابية إبان فترة الحرب الباردة بحد حدوث انحدار متساجي بين ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، وانحدار آخر بين ١٩٧٠ و ١٩٧٢ (٣٨) .

الاستقطابية المزدوجة والاستقطابية متعددة الأقطاب :

مناقشة نظرية :

تركز الجدل النظري بين علماء السياسة حول دور القوة في النظام الدولي والمميزات النسبية للأنظمة المزدوجة القطب في مقابل المتعددة الأقطاب (٣٩) . وبدأ هذا الجدل في الستينات عندما تصدرت التفرقة النظرية بين الازدواجية العقنودية وازدواجية القوة أو السلطة . وترتب على ذلك أنه عندما ناقش المنطرون الازدواجية الاستقطابية والمتعددة الاستقطابية ساد قدراً من الاضطراب عن معنى هذه المصطلحات ، وتضمن النقاش مشكلات الاستقطابية الثنائية والاستقطابية متعددة الأقطاب أيضاً حجم النظام .

ويحتمل أن يكون الأحكم هو النظر الى ما دار من مجادلات حول الازدواجية الاستقطابية والمتعددة الأقطاب ، وكان الازدواجية تعني الازدواجية العقنودية . وأيضاً ازدواجية القوة ، وأن نتصور المتعددة الانستقطابية على أنها تعني كلا من المتعددة العقنودية والمتعددة القوى . وبعبارة أخرى ، أن ننظر اليها على غرار ما حدث عند مواجهة نظام الحرب

الباردة لنظام توازن القوى الكلاسيكي في القرن التاسع عشر . وبعد
حراة ذلك فلمتنص قلما .

ويتضمن هذا الجدل مسألتين مترابطتين : ماهية النظام الذي يتميز
بالاستقرار ؟ و ماهية النظام الأكثر جنوحا للسلام ؟ ولا اختلاف بين هذين
السؤالين . اذ يدل الاستقرار على قدرة النظام على الاستمرار عبر الزمان ،
والبديل هو أنه يتعرض النظام للتبدل والتحول الى نوع مختلف من النظام
الدولي كالتحول من نظام ثنائي الاستقطابية الى متعدد الاستقطابية
أو أحادي القطب . على أن مثل هذه التحولات يعتقد بوجه عام أنها من
العوامل المساعدة على نشوب الحرب العامة المؤدية الى ابتعاد بعض القوى
الفاعلة الأساسية ، وتحول دول صغرى الى دول كبرى بفضل ما تكتسبه
من أرض أو استيعاب . كما أنها قد تصيب دولا أكبر وإمبراطوريات أعظم
بالتصدع والتفتت الى العديد من الوحدات الأصغر ، الأضعف . وهكذا
تؤدي الحروب الكبرى الى حدوث تحولات في الأنظمة ، ولذا فإن ما يعنيه
المنظرون بكلمة الاستقرار هو هل يستطيع النظام الحفاظ على نفسه بمرور
الزمان دون خوض حروب كبرى (٤٠) . وبذلك يتخذ السؤالان الكيران
الصفة الآتية : أى الأنظمة ، هو الأقدر على تفادى الحرب ؟ وأى الأنظمة
هو الأفضل لتجنب الحروب الكبرى ؟ وبطبيعة الحال فإننا سنساق بعد
ذلك الى التساؤل عن الاستدلالات المنطقية المستخلصة لتفسير الاختلاف
بين النظام الثنائي القطب والمتعدد الأقطاب ؟

الحجج المؤيدة للتعديدية الاستقطابية :

طرحت جملة تفسيرات لتبرير الاستقرار المزعوم للأنظمة متعددة
الأقطاب (٤١) :

١ - بإزدياد العاملين في النظام (خصوصا في الأنظمة الكبرى)
يزداد تبعا لذلك عدد الامكانات المتاحة للتفاعلات التعاونية ، وتترتب على
ازدياد عدد التفاعلات أيضا عملية ضغوط ولأية تقاطعة أو اعتراضية
بين العاملين . ويقلل هذا التناقض من احتمال أن تصبح أية علاقة منفردة
قادرة على الاضطلاع بدور المعارضة المنيدة . والأرجح بدلا من ذلك أن
يتحول خصم احبى الدول في مشكلة ما الى صديق لها في مشكلة أخرى ،
ويترتب على ذلك ظهور نظام متعدد الأقطاب من العلاقات المتعددة التي تحول
دون حدوث اقتباسات واستقطابات حادة ، مما يخفف من احتمال أن تؤدي
المنازعات الى نشوب الحرب .

٢ - بازدياد عدد العاملين إلكبار يزداد عدد الأحلاف المحتملين والافتراض الكامن وراء ذلك والمستند الى الفكر الواقعي هو أنه في أى نظام متعدد الأقطاب تتبع الدول سياسة توازن للقوى يتفق من خلالها على الوقوف في وجه محاولة تقدم عليها دولة ما أو مجموعة من الدول لزيادة قوتها . وهكذا فكلما زاد عدد القوى العظمى سيزداد مقبلة الردع في النظام (وليس من شك أن الردع قد يخفق مما يستوجب المشاركة في حروب محدودة للحيلولة دون سيطرة احدى الدول أو ائتلاف من الدول) .

٣ - بازدياد عدد الفاعلين يزداد عدد الوسطاء المحتملين القادرين على حل المنازعات .

٤ - تساهم تعددية الأقطاب على امهال معدل الزيادة في سباق التسلح ، وبذلك يخف التوتر والعدوان . ولو اقتصر الأمر على وجود قوتين كبيرين في النظام وزادت القوة أ من قواتها المسلحة من ٢٠ فرقة الى ٢٣ فرقة ، فستضطر الدولة ب الى زيادة قوتها بنفس المقدار . ومع هذا فإن كان هناك العديد من القوى العظمى وزادت الدولة أ عدد فرقها ثلاث فرق فإن الدول ب وج وف ستكتفى آنئذ بزيادة جيوشها فرقة واحدة لكي تتكافأ مع الدولة أ .

٥ - في الأنظمة المتعددة الأقطاب تنجز الدول عن الانشغال في مشاحنة مع خصم واحد . اذ يفرد من الصعب تخصيص مستويات كافية من الاهتمام لأية دولة مفردة حتى تقرر شن الحرب عليها . والمفروض أن أية دولة تحتاج الى تخصيص حد أدنى من الاهتمام لدولة من الدول الأخرى لكي تقرر الحرب مع هذه الدولة . ويقتدر دويتش وسنجر هذا الحد بمشرة في المائة من اهتمامات الدولة بالسياسة الخارجية (٤٢) . وبازدياد عدد العاملين في النظام يزداد بوجه خاص عدد (كبار العاملين) ، وتزايد صعوبة تخصيص مستوى من الأشياء لأى عامل بمفرده يكفى لجمل الحرب أمرا ميكننا .

٦ - في النظام المتعدد الأقطاب تقل أهمية منازعات القوى الكبرى ، لأن العداء يتفرق على النظام في جملته ، بينما يتركز العداء في أى نظام ثنائي الأقطاب، وتتردد صدى في النظام يرمته بحكم استقطابيته المزعومة .

٧ - ولعله من الأهم أن نذكر أن الأنظمة متعددة الأقطاب حافلة بالنقاش واللايقين ، وتعذر التنبؤ بنا يحدث فيها من تحركات بحكم زيادة

عدد العاملين وتعقد الاتصال بينهم • فإذا سلمنا بالإنظمة التي تعترض سبيلها ، فسيصعب التنبؤ على وجه الدقة بمن سينضم إلى صفوف من ، إذا اندلعت الحرب ، ومن ثم سيتعذر التنبؤ بنتيجة هذه الحرب • وإذا سلمنا بالإفتقار إلى التيقن أو إمكان التنبؤ في النظام ، فإن الدول ستضطرب إلى مراعاة الحيطة في تصرفاتها •

٨ - وأخيرا ، فإن أنصار تعددية الأقطاب يحتاجون بالقول بأن السجل التاريخي قد بين أن مثل هذه الأنظمة قد تميزت بمستوى متدن من شدة النزاع ، وربما نشبت حروب صغيرة في الأنظمة المتعددة الأقطاب ، وإن كانت الحروب الكبرى نادرة الحدوث • ولتلك تلاحظ ما سبأ العالم من سلام نسبي طويل خلال ما يقرب من القرن من الزمان (بين مؤتمر فيينا ١٨١٥ و الحرب العالمية الأولى ١٩١٤) •



إن الدعامة النظرية لحجج تعددية الأقطاب مستمدة جزئيا من معتقدات توازن القوى التقليدية ، التي طرحها المدرسة الواقعية في الفكر ، والتي سادت العلاقات الدولية في الولايات المتحدة من الأربعينات حتى الستينات ، والتي روجت لها بعض الكتابات المستنيرة لهامش مورجنتاو وجورج كينان . وهنري كيسنجر • وتحتوي النظرة الواقعية على عناصر من كل من النظرية المعيارية والنظرية التجريبية ، وتستند أساسا على دروس الدبلوماسية الكامنة في البيئة متعددة الأقطاب في القرن التاسع عشر في النظام الأوروبي •

ويحتاج الواقعيون بالقول بأن المصالح القومية للبلاد قد تقودها إلى القيام برد فعل ضد أية محاولة للدول للنافسية لتغيير ميزان القوى • وبالمقننر جيلوت ذلك من خلال مجموعة من الوسائل التقليدية الميسورة ، ولكنها تحقق أساسا عن طريق انقضاء حلف مضاد للتوازن وعن طريق الحرب ذاتها في نهاية المطاف • وليسيت عملية توازن القوى ببسيطة الاختلاف عن السوق الاقتصادية التي حدثنا عنها آدم سميث عندما قال انه من خلال سعي كل دولة لصالحها - يعني الحفاظ على بقائها وتضخيم سلطاتها - يتحقق الاستقرار وتصبأ حقوق الجميع بعد الحيولة دون سيطرة أية شخصية فعالة أو تكتل ، وبذلك يتحقق الحفاظ على جميع القوى الفعالة الأساسية ، ويصأ السلام •

وفي نظر الواقعيين الجدد من أمثال والتز لا مفر من أن تمتد جنود توازن القوى إلى النظام الدولي بالذات (٤٣) • وإذا سلمنا بتكوين الفوضى

الدولية • والقوة النسبية للوحدات ، فسرى أن الدول مرغبة على التصرف على أنحاء بعينها • إذ تدفع طبيعة النظام الدولي إلى اتباع أنواع معينة من السياسات والتصرفات ، لأن بعض الأفعال تتميز بكونها أكثر عقلانية من الأفعال الأخرى معه اقتراض وجود سياق للموقف الكوني وبمعد توازن القوى مجرد نتيجة منطقية للنظام الكوني يستند إلى مبادرة الفوضى (٤٤) •

ويتفق الواقعيون هم واتباع المذهب الواقعي الجديد على أن من بين الثوابت الرئيسية المتعارف عليها للنظام الدولي الصراع على الفوز بين الدول ، وإن نزاع الواقعيون إلى القاء اللوم في هذه الناحية على طبيعة النظام (فوضيته) وسواء أكان سبق الظهور للندجاجة أم الببضة ، فإن ما يترتب على ذلك هو اعتبار المنظم الرئيس للنظام الدولي هو آليات توازن القوى • إذ يستطاع كبح جماح العدوان مقسما اعتيادا على إجراء تنظيمي للقوى المتكافئة ، وميزان القوى بالضرورة نظام رادع يستطاع الاعتماد عليه لمنع وقوع الحروب الكبرى •

وهناك مزاعم ترى أن التوازن أساسا توازن متكافئ ، ومن ثم فإن ترك الغلبة لبلد بمفرده أو تكتل بمفرده أمر خطه • وكما قال (أو قالت) «إينيس كلود» : « ينشأ الخطر عندما تحدث موازنة بين قوة وقوة أخرى ، ولكن هذا الخطر يشتهد عندما تقف القوة في مواجهة الضعف » (٤٥) • ومن المتوقع أن تكون القوى القوية عدوانية بالنظر إلى أن الواقعيين يزعمون أن جميع الدول تحاول زيادة قوتها المطلقة لو أمكنها ذلك ، وأن الوسيلة الوحيدة التي تحول دون حدوث هذه الحالة هي احتمال الهزيمة • ويسمى إنشاء أحلاف متكافئة القوى أنه ليس بمقدور المعتدلين المتوقعين أن ينتظروا الحصول على أي مكسب مقابل ثمن زهيد (٤٦) • ويؤكد أن المساواة في القوة بين القوى العظمى لها أثر فعال في زرع الحرب ، على الأقل بين القوى العظمى ، بالرغم من أنها قد لا تحقق السلام بين القوى العظمى والدول الأقل شأنًا (٤٧) •

الصحيح المعارضة للتمدية الانقلاب :

يعترض نقاد نظرية التمدية وتوازن القوى على الاستدلالات السابقة وأوردنا فيما على ما هو مقبول من بعض الصحيح المضادة (٤٨) :

١ - تؤدي أية زيادة في عدد القوى الفاعلة إلى زيادة عدد الفرص المحتملة للنزاع ، وأيضا الفرص المحتملة للتعاون • وفيه قانون المتوسطات • ما يقال عن وجود صلة بين شدة النزاعات وازدياد فرص التفاعل •

٢ - كلما زاد عدد القوى العظمى ، ازداد احتمال اتصاف النظام بتنوع الاهتمامات والمطالب أكثر من الميل الى التعاون .

٣ - تزعم حجة مستوى الانتباه وجود إيجابية للانتباه بوسع الدول اتبناها ، وان اتصفت قدرتها بالمجدودية في محاولة إعادة توجيه الانتباه الى الدول الأخرى في النظام . وهذا الافتراضان محصوران للغاية .

٤ - يؤدي ازدياد اللاتيقن الذي تتصف به الأنظمة المتعددة الاقطاب الى ازدياد احتمال اسامة الادراك واسامة التقدير ، مما يزيد من أرجحية النزاع للحرب . فضلا عن ذلك ، فان التناقض يغري المعتدى بالمغامرة بدلا من أن يحفره الى التزام الحذر .

٥ - لو قبلنا مقولة : أن المساواة في توزيع الموارد بين القوى الكبرى أكثر تشجيعا على اقامة علاقة مسالمة على اللامساواة فان الامكانات الحسابية تبين أنه كلما ازداد عدد الدول في النظام أصبح المرجح ألا يتم توزيع الموارد بالتساوي ، وتعد هذه النقلة من المساواة الى اللامساواة حرجة بصفة خاصة ، لأن النظام يتحول من دولتين الى ثلاث ، وقد يؤدي ازدياد عدد القوى العظمى ، بالاضافة الى حدوث تدني في الموارد الثمينة (كمعدن الدول الصغرى غير المنحازة) الى ازدياد سريع في اللامساواة والاستقرار (٤٩) .

٦ - وأخيرا يقول النقاد ان حجة توازن القوى تتطلب من الدول المخاطرة بالابتعاد والمخاطرة بالقبول في ذات الوقت ، وتزعم أن المعتدين المحتملين لن يخاطروا بفتح الحرب عندما يواجهون باحتمال حدوث ائتلاف بين خصومهم . ومن جهة أخرى ، تزعم نظرية توازن القوى أن بعض الدول تجنح الى تضخيم رقمتها ، ولديها استعداد للمخاطرة بقلب الأمر الواقع .

الحجج وثقافة القطب :

تتناول من حيث الصرامة التفسيرات التي طرحت لتأييد الاستقرار المزعوم للأنظمة ثنائية القطب هي والحجج المؤيدة لمتعددية الاقطاب . وربما ساعدت النقاط التالية على تعريفك بما دار حولها من جدل (٥٠) .

٢ - لما كانت القوتان العظميان لهما مصالح في شئتي الأنحاء ، لذا ينشأ توازن للقوى يصعب رجحان كفة التوازن ويحول دون وقوع النزاع .

٢ - لما كان هناك استقطاب في النظام ، ولدى القوى العظمى مصالح في شتى أنحاء المعمورة ، فإنه إذا نشبت حرب في أى مكان فإنها تتحول الى حرب عالمية * ويحفز هذا الخوف من حدوث حرب عالمية وإدراك شدة الخطر في أى نزاع على التزام الحذر في شتى الأنحاء .

٣ - يزداد اليقين والحذر اعتمادا على سهولة الانحياز في أى نظام ثنائى الأقطاب ، ويقل ذلك من فرصة الحرب التى تنجم عن إساءة الإدراك وإساءة التقدير .

٤ - بمقدور القوى الكبرى أن تفرط على حلفائها المتطرفين أو أية دول صغيرة لدفعها الى التزام الاعتدال في مصلحتها .

٥ - نظرا لاتصاف بنيسان التحالف بالجمود ، و بروز مشكلات القوى العظمى ، فليس أمام الأنظمة المزدوجة الأقطاب سوى طريقتين تستطيع الحرب شق طريقها من خلالهما ، مما يخفف كثيرا من احتمال الحرب بعكس الأنظمة المتعددة الأقطاب التى قد تندلع فيها الحرب من خلال أى صراع بين دولتين من الدول المديدة .

٦ - ان توازن القوى أسهل في التحقق في النظام الثنائي الأقطاب * ففيه يتم التوفيق والتوازن تلقائيا ، والواقع أن آليات التوازن تتخذ شكلا منتظما ، وتطور القوى العظمى و تبنينيات للتعامل مع الأزمات ، بل ويسمح تماقبات الأزمات للقوى العظمى بضبط نفوذ تقنيات التحكم في المنازعات .

٧ - لن تكون التحولات في الانحياز بين الدول الصغرى مصدر تهديد ذى بال لتوازن القوى نظرا الى الغلبة الكاسحة للمناحية العسكرية عند القوتين العظميين * ولما كان توازن القوى آمنا ، قلن يكون للتغير في الانحياز أثر فعال في تحفيز وقوع الحرب .

٨ - من المناحية التاريخية ، لقد ساعدت الأنظمة ثنائية القطب المحكمة - مثلما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية - على تدعيم استقرار النظام الدولى .

الحجج المعارضة للاستقطابية الثنائية :

قدم نقاد هذه النظرة العديد من الحجج المعارضة :

١ - يعد مستوى العدوان في مثل هذا النظام الشديد الاستقطاب بالغ الشدة * ففيه تواجه الاعتداءات بضعة تلقائية باعتداءات مماثلة .

والواقع أن النظام الثنائي الاقطاب يمثل ميسارة كبرى من ميساريات « المجموع صفر » ، التي تسفر عن حصول أحد الطرفين على مكسب ما - أيا كان حجمه - على حساب الطرف الآخر . وبصرف النظر عن هل يؤدي التحول في الانحياز الى أحداث تغيير فعلى فى ميزان القوى ، الا أن الجانب الخاسر سيدرك - يقينا - خسارته كشيء حيوى .

٢ - ينتقر النظام الثنائي الاقطاب الكامل الى وسطاء ربما قاموا بدور فعال فى التوسط لتخفيف النزاع بين الكتلتين .

٣ - لما كانت مصالح القوى العظمى معرضة للخطر فى شتى الاتجاهات ، فإن أى نزاع ينشب فى أى مكان قد يؤدي الى اشعال حرب عامة . ويتعرض العالم لموقف حافة هاوية الحرب فى مثل هذه الحالات . ولا بد أن تحقق قدرات التحكم فى الأزمات للقوى العظمى فى أية لحظة .

٤ - من المفارقات أن تؤدي المآزق التى تقع فيها القوى العظمى - عسكريا - الى مواقف يتفاوض فيها زعماء الكتل عن منازعات المصالح الثالث لخسيتهم أن يؤدي التدخل الى حدوث مواجهة مباشرة .

٥ - قد لا يكون وضوح التقدير وبقينها مجديا . فلربما انساق الدول للحرب عندما يزداد اطمئنانها للبيئة الدولية أكثر مما يحدث لو افتقرت الى هذا الاطمئنان . فقد يؤدي الافتقار الى التضارب الى زيادة الحرب بدلا من الإقلاص منها .

الاستنتاجية : متضمناتها :

قبل أن يفيب عن خاطرننا وانتباهنا ، فلنوجه على عجل السؤال الذى الجحنا فى ترديده عن النظريسات التى ناقشناها : كيف تساعد الاستبيصارات المستقاة من هذه النظريات فى زيادة توقعات السلام ؟ ولا بد أن يكون أنصار ثنائية الاقطاب وتعديدية الاقطاب قد ردوا بالضرورة الحجة ذاتها : توازن القوى هو الذى يحافظ على السلام . وكل ما هناك هو اختلافهم التعلق بنوعية النظام الدولى الأقدر على تحقيق الحفاظ على السلام واستقراره . ويحاجي العسكريان لتأييد السياسة التى تحقق التوازن المتكافئ . ويعتقد بعضهم أن تحقيق هذه الغاية أيسر فى أى نظام لا يوجد فيه غير قوتين عظميين والعديد من الدول الأصغر . ويعتقد العسكري الآخر أن هذه الغاية ستكون أيسر عندما تتوافر عدة دول تتمتع جميعا بقدرات قوية على عدم المساواة . أما ما غاب عن دفاع المنظرين فهو بذل أى جهد لتغيير أحد الأنظمة الى النظام الآخر ، فمثلا لا يرى منظور الثنائية

الاستقطابية انه خلال عهود الاستقطابية المتعددة يتعين علينا أن نقلل عدد القوى العظمى الى قوتين ! ونحن جميعا نعرف ما يصحبه الانتقال من أنظمة متعددة الاقطاب الى أنظمة ثنائية الاستقطاب (أو العكس) من حروب كبرى في أغلب الأحيان . ومن هنا ينظر الى سياسة توازن القوى على أنها وسائل للحفاظ على النظام لأطول فترة ممكنة سواء أكان هذا النظام ثنائي الاستقطاب أم متعدد الاستقطاب .

الاستقطابية : بحث تجريبي :

هل اكتشف علماء السياسة في دراساتهم للاستقطاب والاستقطابية أي دليل على وجود اتصال بين تكوين النظام الدولي والحرب ، فلنتناول أولا بالبحث الاستقطاب أو الاستقطابية العنقودية .

لقد اكتشفت دراسة فرانك وإيمان لحروب القوى الكبرى ان الاستقطابية العنقودية المتعددة في القرن التاسع عشر (بمعنى الانتقال الى الاستقطاب) قد أدت الى الحرب . إذ بدا أن التحالف كان يتفكك قبيل اندلاع الحرب . وكشف القرن العشرون عن نمط مخالف . إذ أدت الاستقطابية المتعددية العنقودية الى السلام . واتجهت أنماط الاختلاف الى التحول الى استقطابية ثنائية قبيل اندلاع الحرب . ولما كانت حروب القرن العشرين أقسى وتستمر مدة أطول ، لذا كانت الاستقطابية العنقودية الثنائية في أعلى صورها مصحوبة بحروب قاسية (٥١) .

واكتشف بروس بونودي مسكوتيا أنماطا مماثلة نوعا بالنسبة للنظام الدولي في شموله . وتماثل هو ووايمان في اكتشافهما وجود اختلافات أساسية بين القرنين . وعلى الرغم من أنه لم يثر على أية علاقة بين الاستقطاب وحروب القوى الكبرى ، إلا أنه اكتشف أن التغيرات في التكثف (الاستقطابية) قد سبقت الحريين بين القوى الكبرى والحروب بين الدول بوجه عام ، وإن كان هذا لم يحدث إلا في القرن العشرين ، وتبين أن ٨٤٪ من حروب القرن العشرين بدأت في السنوات التي أعقبت خمس سنوات مزدهرة من التكثف النسقي . وليس من شك في ارجاع ذلك الى تكوين الاخلاف وهي عملية لها تأثير بالغ على عدد فرص التعامل ، وكانت قد أحدثت اضطرابا في أنماط العلاقات فيما مضى فالحرب لا تحدث قط في عهود تدهور التكثف طبقا لما أعلنه بوتز دي مسكوتيا ، ولم تحدث أية حروب متعددة الاقطاب خلال فترات تدهور التكثف (٥٢) .

وأثبت ميشيل والاس بعد أن استعان بمؤشر مختلف للاستقطابية وجود علاقة منحنية بين الاستقطاب واتساع نطاق الحرب وشدها (٥٣) ، واستند المتغير المستقل لوالاس (الاستقطابية) على الاشتراك في الأحلاف والتنظيمات داخل الحكومة (٥٤) ، والروابط الدبلوماسية . واشتركت هذه العوامل في دليل له أهمية روعيت فيه القدرات العسكرية لكل بلد وهكذا جمع الدليل بين الاستقطابية المنقودية والاستقطابية السلطوية . واكتشف أن الأنظمة التي يتوافر لها إما مستوى مرتفع من الاستقطابية أو مستوى منخفض منها عرضة لأعظم قدر من احتمال التعرض لحروب ضارية . إذ تقلل المستويات المعتدلة من الاستقطابية من احتمالية الحرب . والظاهر أن القرن العشرين يؤيد تأييدا قويا هذا التنبؤ بخلاف القرن التاسع عشر الذي يؤيده تأييدا وإهنا . واستنتج والاس أنه في حالة عدم وجود أحلاف، تسقط البلدان الضعيفة وغير المحمية ضحية للأقوى منها ، وعندما تكون هناك استقطابية مرتفعة تزداد شدة التنافس وتنتهي بحدوث حروب كبيرة متعددة الأقطاب . إذ تؤدي الاستقطابية المستفحلة إلى دفع جميع الأعضاء إلى الحرب (٥٤) .

وقدم التحليل التاريخي لجاك ليفي لحروب القوى الكبرى بين ١٩٧٥ و١٩٧٥ العون والارتياح للرأي المعارض . فلقد أثبت أنه خلافا لما يتضمنه افتراض توازن القوى ، فلقد جاءت في أعقاب ما يقرب من جميع العهود التي أظهرت فيها أحلاف فائقة المرونة (مما جعلها لا استقطابية) مستويات عليا نسبيا من الحروب (٥٥) ، والاستثناء الوحيد لذلك هو النظام البسمباركي (١٨٧١ - ١٨٩٠) الشهير . فخلافا لما جرى في العديد من الأنظمة الاستقطابية الأخرى ، اتسم هذا النظام الاستقطابي بنسق ساكن من الروابط المعقدة والمتقاطعة أكثر من اتصافه بالائتلافات السريعة التغير ، واستنتج ليفي أنه بالرغم من أنه بالمقدور الاعتداء إلى أمثلة لأنظمة الأحلاف الشديدة الاستقطاب التي تسبق الحرب ، إلا أننا نستطيع أن نصادف أيضا أمثلة لأنظمة ترتب عليها عهود سلام شديدة الاستقرار (كالتحالف الذي تركز على معاهدة أوجسبورج ضد فرنسا على عهد لويس الرابع عشر بالمقارنة بالاستقطاب الذي جاء فيما بعد بين الناتو وحلف وارسو) وبإمكاننا العثور بالمثل على أمثلة متباينة لأنظمة استقطابية مهلهلة .

لعل الشيء الوحيد الذي يقدورنا استخلاصه ببعض الثقة من هذه الدراسات هو أن الصلاقة بين الاستقطابية والحروب لا تتبع في خطها: البيانى خطأ مستقيماً ، ولا تنقسم بالاستقرار عبر الزمان (٥٦) . ومع هذا فالظاهر أن هناك دليلاً ما على أن تزايد الاستقطابية وحشود الأحلاف قد أدت إلى الحرب ، فى القرن العشرين على أقل تقدير .

البحث التجريبي : الأحلاف :

لأقضى البحث فى الاستقطابية ، وعلى الأنص كشف بيسونو دى مسكويتا ووايمان بعض التأييد من الباحثين فى مقدار أهمية التزامات التحالف . بطبيعة الحال يصح التنويه بأن تجمعات الأحلاف شئ والاستقطاب شئ آخر . فلا تماثل بينهما . وعلى الرغم مما يبدو منطقياً بأن الأحلاف من تأثير ما يعترضها من تضائل فى فرص التفاعل وحرية الاختيار قد تزيد الاستقطابية ، إلا أن الأحلاف يمكن أنشاؤها بغير زيادة كبيرة فى درجة استقطاب النظام . وبدلاً من ذلك ، ربما تمكن انشاء الأحلاف على نحو يساعد على زيادة التمسك والضغط الاعتراضية فى النظام عوضاً عن الاقلال من هذه الجوانب . ولئن استطاع زيادة الاستقطاب إذا اقصفت الأحلاف بتنفعها (أى عدم سماحها بأشراك دول أخرى الا وفقاً لتقيد خاصة) وتضاربها وإذا راعينا ذلك ، فلنحاول الآن التركيز على البحث فى طريقة تجميع الأحلاف .

يفترض سنجر وسمول أنه من المحتمل أن تخفف الأحلاف من الضغوط الاعتراضية وفرص التفاعل وعدد العاملين غير الملتزمين ، لذا يمد من المعقول توقع أنه كلما زاد عدد الأحلاف ازدادت فرصة نشوب الحرب . وبينت أبحاث سنجر وسمول أنه فى القرن العشرين - على أقل تقدير - قد ارتبطت الزيادة فى عدد الأحلاف بملق اتساع رقعة الحرب وضراوتها ، وإن كان ذلك لا يصل إلى درجة شئ الحرب ، وبعبارة أخرى فهناك صلة بين تجمعات الأحلاف والحروب الكبيرة فى القرن العشرين ، ومع هذا فإن هذا الرأى لا ينطبق على القرن التاسع عشر . إذ كانت الأحلاف آنئذ متصلة بالسلام . وفيما يتعلق بالحقة فى جملتها اكتشف سنجر وسمول ارتباطاً هنا بين تشكيل الأحلاف ومقدار ما يشن من حروب (٥٧) . ولاحظ بعض المؤرخين أنه لو امتدت دراسة المؤلفين إلى ما بعد ذلك (لأنهما توافقاً عند ١٩٤٥) لما كان من المستبعد اكتشافها عكس اتجاهها الأبرك الذى كان يرى وجود علاقة سلبية قوية بين تجمعات الأحلاف والحرب (٥٨) .

وبين تحليل تشارلز أوستروم وفرنسيس هول المحقة بين ١٨١٦ و ١٩٤٥ أنه بعد ثلاث سنوات من تشكيل الحلف ، وبعد أن ازدادت المحاللات الثنائية زاد أيضا عدد الحروب الثنائية . وبعد ثلاث سنوات اختفت هذه الصلة مما يوحي بأن خطر الحرب لم يستمر باقيا إلا في أعقاب تشكيل الحلف ، ثم تراجع بعد ذلك (٥٩) . ويرى آلان ند صابروسكي بعد أن استند إلى حالة واحدة من دراسة الحرب العالمية الأولى أنه إذا طالت فترة تجمع الحلف حول نفس مركز القوة، فسيكون النظام الدولي أكثر ميلا للحرب (٦٠) ، وإذا غرضنا النظر عن التوقيت ، فسيبين لنا أن هذه الدراسات تتوافق هي وكشف بيونو دي مسكويثا التي اعتقدت في اتصال أي تغير في أحكام النظام بالحرب .

وكتشف تحليل جاك ليفي لحروب القوى العظمى من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين أيضا بعض الأنماط المثيرة للاهتمام . واكتشف ليفي أنه باستثناء القرن التاسع عشر فإن أغلبية الأحلاف كانت متبوعة في مدى خمس سنوات بحرب اشتركت فيها دولة على الأقل من دول الحلف . والواقع أن جميع أحلاف القوى العظمى في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر والقرن العشرين قد أعقبتها حروب في غضون خمس سنوات وكانت أغلب هذه الحروب حروب قوى عظمى . ومع هذا ففي القرن التاسع عشر ، لم يعقب سوى حفلة صغيرة للغاية من الأحلاف حروب للقوى العظمى . فمن بين ١٤ حلفا للقوى الكبرى ، لم تنشأ أية حرب بعد خمس سنوات من عقد التحالف اشتركت فيها دولتان من الحلفاء . ونشبت حرب واحدة في أعقاب عقد التحالف اشتركت فيها إحدى الدول المتحالفة (٦١) .

فما الذي يمكن أن يقال في تفسير الاختلاف بين القرنين ؟ هناك عدة إمكانيات قائمة ويرى ليفي أن الهدف من الأحلاف قد تغير بعد ١٨١٥ ، وصرح بأنه قبل ١٨١٥ كانت معظم أحلاف السلام هجومية في طابعها ، وتركزت المعاملات بضقة خاصة على مساعدة الحرب . وبعد ١٨١٥ ، أصبحت معظم الأحلاف بطابعها الدفاعي واعتمادا على اجراء عسكري على حدوث هجوم من أحد المشتركين في الحلف . وكانت الأحلاف الباكرة تقام لغرض خاص محدد، وتؤلف كتهديد مقصود للحرب ومع هذا، فقد كانت أحلاف القرن التاسع عشر دائمة أكثر من كونها بنت ساعتها ، وقصد بها الحفاظ على الوضع الراهن وزيادة الردع (٦٢) . وتغير طابع الأحلاف مرة أخرى في نهاية القرن التاسع عشر ، وإن كان هذا قد حدث على أنحاء لم تفهم فيها كاعلا .

والظاهر أن ميشيل والاس يتفق على القول بأن القصد من الحلف .
 ربما كان عاملا مهما في تفسير الاختلافات بين الأنماط التي تصادف في
 مختلف القرون ، وصرح بأن أحلاف القرن التاسع عشر كانت آليات
 توازنية . إذ كان بالإمكان تشكيلها ثم فضها دون حدوث تهديد خطير لأمن
 أي بلد . ومن جهة أخرى ، فقد هددت أحلاف القرن العشرين - بوجه
 عام - إلى انشاء تآلفات طافرة في حالة الحرب . وترتب على ذلك حدوث
 رد فعل تمثل في صورة تسابق على التسليح في كلا المعسكرين مما زاد من
 حدة العداء ومن احتمال الحرب (٦٣) . وربما صح القول أن طبيعة أحلاف
 القرن التاسع عشر اختلفت عن طبيعة ما سبقه من قرون وما جاء بعده ،
 ولكن وصف ليغي لها بأنها كانت دائمة ، ووصف والاس لها بأنها تميزت
 بالرونة يسوقنا إلى إعادة ترديد قول كيندي وتتساءل هل قصد هذان
 العالمان (ليغي والاس) نفس القرن ؟

حتى الآن عطينا أساسا بالدراسات التي بحثت في التساؤل حول .
 احتمال نشوب الحرب في أعقاب الأحلاف . ونحن بحاجة أيضا إلى تحديد
 مقدار سبق الأحلاف للحروب ، وكان هذا هو ما فعله ليغي ، فلقد اكتشف
 أن الأحلاف سبقت الحروب في أقل من $\frac{1}{3}$ الزمان في القرن السادس عشر
 وفي أقل من $\frac{1}{4}$ الزمان في القرن السابع عشر وأقل من نصف الزمان في
 القرن الثامن عشر . وغنى عن البيان أن الأغلبية العظمى من الحروب لم
 تكن مسبقة بالأحلاف ، ومن هنا يستنتج ليغي أن الأحلاف ليست سببا
 ضروريا للحرب (٦٤) ، وعلى الجملة فإن العلاقة بين تشكيل الأحلاف والحرب
 (مجتمعة في مدى عشر سنوات) سلبية ومتدنية نسبيا ، مما يتعارض
 وفرضية أنه كلما زاد عدد الأحلاف في أية حقبة معلومة ازداد احتمال
 ما ينشعب فيها من حروب . ومن جهة أخرى ، فيبدو واضحا أيضا أن
 الأحلاف لا تحول دون حدوث الحرب ، ولا تفرز السلام .

ويجأ جون فاسكويه بالقول بأن الربط بين التحالف والحرب
 يمكن أن يعزى إلى أن انشاء الأحلاف يؤدي إلى انشاء أحلاف مضادة ،
 مما يدفع إلى زيادة تزعزع الاستقرار وازدياد عدم الثقة بالنظر إلى احتمال
 تهرب بعض المتحالفين من التزاماتهم (٦٥) . ويستخلص من ذلك :

« لما كان هناك في كثير من الأحيان فترة زمنية فاصلة بين التحالف
 والاندلاع الحرب ، فمن المشروع الاستدلال بأن الأحلاف لا تسبب الحرب
 بصفة مباشرة ، ولكنها تساعد على تعزيز صفو الموقف مما يرجح احتمال
 الحرب » وقد يحدث ذلك على نحوين :

٢ - يخلق جو يتسبب في استقطاب النظام .

٢ - بالتشجيع على سباقات التسليح (٦٦) .

ويحذر ليفي من أن هذه الصلات الموجبة بين انشاء الأحلاف ونشوب الحرب قد تكون زائفة ، بمعنى بالرغم من حدوثها في ذات الوقت تقريبا ، إلا أنه لا توجد صلة سببية مباشرة بينهما . وعوضا عن ذلك ، فإن الصلة وربما لا تزيد عن انعكاس حقيقة تولد الأحلاف والحروب من نفس العوامل الكامنة (٦٧) ، والحق أنه حتى في حالات سبق الاستقطابية للحرب فإن السببية المباشرة قد لا تكون موجودة ، وربما لا يزيد انشاء الأحلاف وما يترتب على ذلك من أعراض عن أعراض تعكس سببها للحرب أكثر . قاعدية . . فالأحلاف لا تسبب الحرب . وكل ما هناك هو أن الدول تنشئ الأحلاف لأنها تعتقد أن الحرب أصبحت وشيكة الوقوع .

★ ★ ★

من بين الأنماط القليلة التي يبدو أن الباحثين اتفقوا عليها أنه بمجرد اشتعال الحرب ، فإن التحالف يساعد على توسيع نطاق ما يجري فيها . ودفعها إلى الامتداد إلى دول أخرى (٦٨) ، لأن الأحلاف تقوم بدور نقل آليات العدوى للحرب ، وإن كان التحالف ليس الآلية المعدية الوحيدة . فهناك آلية أخرى كالعدوى الجغرافية (٦٩) .

يبين من دراسات الاستقطاب وتشكيل الأحلاف أن انشائها عندما يؤدي إلى الاستقطاب يتسبب في اشتعال الحروب أحيانا (وليس دوما) على نطاق واسع ومهول يستمر أمدا طويلا ، لأن الاستقطابية تزيد من ادراك التهديد والتوسع العسكري . كما أنها تركز على الانتباه إلى المشكلات التي تفرق بين الدول بدلا من تركيزها على جوانب الربط بينها ، وتقلل من فاعلية الضغوط المارضة ، وعدد الوسطاء الفعالين ، وربما أججت سباق التسليح . على أن هذه الحالة ليست النمط الأوحيد ولكنها إحدى السبل التي يمكن أن توصل إلى الحرب .

الاستقطاب . . بحث تجريبي :

أسفرت دراسات توزيع القوى في النظام الدولي عن نتائج بعيدة التنوع والتضارب . فلقد زعم بعض المحللين أنهم اهتموا إلى نمط من الميل للحرب عند نوع ما من توزيع القوى ، واكتشف بعض آخر علاقات تتغير بتغير البلد موضع البحث ، واكتشف آخرون عدم وجود أية علاقة البتة بين توزيع القوى والحرب .

وركزت الدراسات التي طالما استشهد بها سنجر وبريم وستاكي عن الحقبة الواقعة بين ١٨٢٠ و ١٩٦٥ عن حجم الحرب في النظام الدولي (كما بين من عدد الأشهر التي استغرقتها البلدان في الحرب) أكثر من تركيزها على عدد الحروب أو الشروع فيها . وكان المتغير المستقل في هذه الدراسة عبارة عن إحصاء أطلق عليه مصطلح « كون » ويدل على درجة تركيز القدرات العسكرية والصناعية والديموقراطية في أيدي قلة من دول النظام ، أو بالأحرى درجة انتشاره بين دول النظام (٧٠) واكتشف المؤلفان أن توزيع القوى في القرن التاسع عشر كان مصحوبا بمقدار خفيض من الحرب ، وكان التركيز العالي للقوى مصحوبا بمقدار من الحرب ، وجاء نعت القرن العشرين على نقیض ذلك تماما . وفي عهد متأخر كانت الأنظمة ذات التوزيعات المركزة للقوى (أى التي تغلب عليها القوى) مصحوبة بدرجة متدنية من الحرب ، بينما ارتبط توزيع القوى (أو التوازن) بدرجة عالية من الحرب .

وأعاد بروس دى مسكويتا تحليل دراسة سنجر - بریم - ستاكي بعد أن نظر الى وجود الحرب أو عدم وجودها على أنها المتغير المستقل بدلا من مستوى الحرب ، واستنتج علم وجود اتصال بين توزيع القوى ووقوع الحرب في القرنين على السواء (٧١) . إذ بدأ عدم وجود اختلاف بين تركيز القوى في النظام وبين التغير في تركيز القوى . واستعمل وايمان في تجربة مستنسخة أبعد من « كون » بالإضافة الى إحصاء موضع خلاف سماه « كون ٢ » ، يمثل النسبة المئوية للقدرات القوى الكبرى المقبولة من أقوى دولتين في النظام . واكتشف وايمان أن السنوات التي كانت متعددة الاستقطاب في القوى (أى التي انتشرت فيها القوى بدلا من تركيزها) كانت أقل اعتمادا للحرب بدرجة هيئة ، ولكن الحرب التي اندلعت في هذه الأنظمة كانت هائلة ، إذ كانت ثلاثة أرباع الحروب في مثل هذه الأنظمة حروبا من الدرجة العالية . ومن جهة أخرى ، فإن ثلاثة أرباع الحروب في الأنظمة ثنائية الاستقطاب (أى الأنظمة التي تركزت فيها القوى الى أبعد حد) كانت متدنية الضخامة . والظاهر أن العلاقات اللذين استند إليهما الاستقطاب الثنائي قد تمكنا من التحكم في النزاع في هذه الأنظمة وحالا دون استيعابهما في النظام (٧٢) .

وركز التحليل التاريخي لميدلارسكي على النقلة من الأنظمة ثنائية الاستقطاب الى الأنظمة التي تضم عددا أكبر من القوى العظمى (٧٣) ، وتضمنت الحجة النظرية التي استند إليها القول بأن أية زيادة في عدد

القوى الكبرى بالإضافة الى نقصان مقدار الموارد ذات الشأن فى النظام قد تترتب عليها زيادة سريعة فى اللامساواة ، وعدم الاستقرار تبعاً لذلك .
ولاحظ ميدلارسكى أن حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨) بدأت كنقطة من نئسانية الاستقطاب (الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية فى أوروبا) الى استقطاب ثلاثى (يضم دولا كاثوليكية ولوثرية وكالفانية) كانت جارية فى أوروبا .

وبدأت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية بعد أن نقصت الموارد (من الدول المستقلة الصغيرة والمناطق المستعمرة) بينما حدثت فى ذات الوقت زيادة معتدلة فى عدد القوى الكبرى (كبروز دور الولايات المتحدة واليابان على سبيل المثال) .

وبحث جاك ليفى نظام القوى العظمى لفترة تاريخية أطول (١٤٩٥ - ١٩٧٥) بتصنيف ذاتى لمصنوع منتقاة تمثل الاستقطابية المتعددة والاستقطابية الثنائية والاستقطاب المطرد (٧٤) . وتركز اهتمامه على الحروب بين القوى العظمى والحروب التى اشتركت فيها قوى واحدة على الأقل ، واستنتج نفس استنتاج وإيمان أنه بالرغم من غلبة وقوع الحروب فى جميع الأنظمة ، إلا أن الحروب فى الأنظمة ذات الاستقطابية المتعددة تجنح الى الاتصاف بخطورة أشد . وفى مقابل ذلك اكتشف عدم حدوث حروب عامة ، كبيرة فى الأنظمة ثنائية الاستقطاب ، وإن كانت الأنظمة ثنائية الاستقطاب قد خاضت غمار حروب أقل ضراوة وضخامة . وتبدو الأنظمة ثنائية الاستقطاب ومتعددة الأقطاب متساوية فى استقرارها من ناحية عدد السنوات النسبية التى نعت فيها بالسلام والأنظمة أحادية الاستقطاب كانت الأميل الى حد بعيد للحرب ، وحدثت الحروب العامة بصورة غالبية فى المهود أحادية الاستقطاب .

وقلبت نتائج دراسات كل من ليفى ووايمان الحكمة الواقعية التقليدية رأساً على عقب ، عندما تضمنت القول بأن الأنظمة متعددة الأقطاب تشيع فيها الحروب، وإن كانت هذه الحروب أقل خطورة، بينما ظهر أن الحرب فى الأنظمة ثنائية الاستقطاب أقل شيوعاً وإن كانت الأكثر خطورة . ويوحى هذا البحث باحتمال منحة عكس هذا الرأى .

فما الذى يوسعنا استخلاصه من هذه المحاولات ؟ أولاً - يحتمل أن تتغير العلاقة بين توزيع القوى والحرب بمرور الزمان - ثانياً - تتمخض محاولات البحث عن نتائج مختلفة عندما تعتمد على مؤشرات مختلفة

للاستقطاب والاستقرار والحرب - ثالثا - يبدو أن توزيع القوى بالرغم من ضعف ارتباطه في بداية الحرب ، إلا أنه يكون مصحوبا بأنواع ما من الحرب . فعندما تقع الحرب قد يكون لتوزيع القوى أثر كبير على نوعية الحرب التي تحارب (٧٥) ، رابعا - الحرب تقع في الأغلب في جميع أنواع الأنظمة ، فليس هناك نظام يمكن أن ينسب إليه فضل الإسهام في صنع السلام . وإذا سملنا بالمناهج المختلفة المستعملة وبالنتائج المتباينة التي اهتمت إليها محاولات هذه الأبحاث ، فلا بد أن نستخلص القول بأن العلاقة بين التوزيع والحرب بعيدة تماما عن أن تكون قد فهمت فهما كاملا .

الآثار مجتمعة والاستقطاب والاستقرار :

لما كانت لا تصورات استقطاب القوى واللا استقطاب العنقودي قد اثبتا نفعهما بدرجة كاسحة ، فلمل الحل هو الجمع بين التصورين . فقد تتعرض محاولات التركيز على عامل واحد للبلبل أو التشوش ، أو تكون مختلطة بنتائج العامل الآخر . ويفضل وإيمان الجمع بين تصوري الاستقطاب والاستقطابية حتى يتسنى تصنيف الأنظمة الدولية على أساس المخطط الرباعي المبين في اللوحة السابق ذكرها . ويبين من بحثه أن الأنظمة الأمل للحروب الخطيرة هي الأنظمة التي جمعت بين الاستقطابية العنقودية والمتعددة أقطاب القوى ، يعني الأنظمة المؤلفة من عدد كبير نسبيا من الدول المتساوية في القوة ، التي انحازت الى كتلتين متنافستين . أما الأنظمة التي كشفت عن شدة تمسكها بالسلام (في القرن العشرين على أقل تقدير) فقد جمعت بين حالة الاستقطابية العنقودية المتعددة وثنائية الاستقطاب والقوى (٧٦) .

ويرى وإيمان أن مؤيدى القطبية الثنائية قد أصابوا عندما اعتقدوا في استقرار الثنائية والاستقطابية ، كما أصاب انصار الاستقطابية المتعددة فيما قالوه عن استقرار الأنظمة المتعددة الأقطاب ما داموا يعنون بذلك الاستقطاب العنقودي .

ولا بد أن يراعى أن متغيرات أخرى قد تتدخل مع الاستقطاب والاستقطابية على نحو يقلل أو يزيد من احتمال الحرب . ويرى ستول وشامبيون أن النتائج المختلفة في أبحاث الثنائية الاستقطابية والاستقطابية المتعددة قد تمزى الى القوى الراضية في النظام (٧٧) . فلا بد أن يتمحض عن تصنيف الدول الى دول راضية ودول متمتعة مسالك مختلفة . ولقد افترضنا أنه عندما تتوافر للدول الراضية نسبة متدنية نسبيا من القدرات

النسقية ستوجد علاقة موجبة قوية بين تركيز القدرات (غلبتها) والحرب •
واسفر اختبار الافتراض عن تأييد معتدل (بالرغم من استعانة العالمين
بعدد الحروب التي دارت كل شهر كمتغير مستقل بدلا من الاعتماد على
المبادأة بالحرب ، ووصفها حالة الرضا أو الامتناع عند أية دولة بالابتعاد
عن التصلب) • واعتقد أنه عندما ترغب أية قوة عظمى بمتعضة تغيير الأمر
انواق ، سيكون بمقدور أى توزيع قوى متكافئ أنثذ الحفاظ على السلام •
وليس من شك أنه عندما يرتفع مستوى الرضا داخل النظام، فإن الاستقطاب
يكون أقل ارتباطا •

والظاهر أن الاختلاف بين دول الأمر الواقع والدول الراغبة في
مراجعة الأوضاع الراهنة له أهمية • ولا جدال في أن الفرق عظيم الارتباط
بنظرية التفاوت في المكانة ومرتبطة أيضا بالنظرية التي سنبحثها في التو
عن انتقال القوة •

نظرية انتقال القوة :

بحثنا حتى الآن التغيرات النسقية على نحو يتسم باستاتيكية (أى
باعتبار الحياة ساكنة) ، وركزنا على النسق في زمان محدد سواء تميز
بكونه استقطابية ثنائية عنقودية أو تعددية استقطابية في القوى ، أو بعدم
التوازن في الوضع • غير أننا لاحظنا أيضا الأهمية التي نسبها بعض
العلماء إلى التغير في بعض هذه المتغيرات • وقدم أوجانسكي نظرية في
الحرب تستند أساسا على التفسيرات في توزيع القوى في النظام
الدولي (٧٨) •

ويتحدى أوجانسكي فكرة توازن القوى التقليدية التي تعتقد أن
المساواة في التوازن تساعد على تحقيق الحفاظ على السلم • واستندت هذه
الفكرة على حجة ترى أن المساواة في القوة تكفي للتحذير من المخاطرة(*) ،
بينما يعد التفوق من نصيب من يملك القدرة على كسب القوة على حساب
الآخرين • فما دام هناك توازن في النظام ويخلق توازنا لقوة ضد أخرى ،
فإن ردع الحرب سيفقد أمرا ميسورا • ولكن وكما أوضح اينيس كلود
إذا عني بالتوازن احتمال خسارة أحد الجانبين ، فانه سيعنى أيضا أن
أحد الجانبين سيكون من الفائزين ، مما يفرض الجانبين بالمبادأة بالحرب(٧٩) •
هذه هي النقطة التي بدأ منها أوجانسكي •

ويحتاج أورجانسكى بالقول بأنه فى كل عصر من عصور التاريخ تتولى دولة واحدة الهيمنة عادة على النظام الدولى باعتبارها رأسا لتكالف من القوى الراضية عن الأوضاع (بعد النظر الى النظام الدولى لا على أنه فوضوى ، ولكن على أنه يتبع الى حد ما نظاما هرميا) . وما دام متزعم هذا التآلف القائم على الوضع الراهن يتمتع بغلبة القوى ، فإن السلام سيسود . ان عدم المساواة فى توزيع القوى بين المسيطر وأول المتحدين له ، بالإضافة الى تأييد حلفاء المسيطر للوضع الراهن هو الذى يصون السلام . فى ظل هذه الظروف ، يكون من الحقيق أن يبادر المتحدى بشن الحرب ، ولن تجنى الدول المهيمنة أو تخشى الا القليل ، ومع هذا فعندما يتجه المنافسون المحتملون الى التصنيع والعصرنة ، فإن الزعيم القديم يتعرض للتحدى ويخلق موقفا غالبا ما يؤدى الى الحرب . وهكذا يتضح ان مصدر الحرب هو الاختلاف فى حجم ومعدل نمو المنتمين الى النظام .

ويزداد رجحان كفة النزاع عندما تكون ثقل النفوذ والقوة وشيكة التحقق . ويوجد فى صميم هذه التحولات الزيادات الآتية فى الانتاج المتصلة بالتصنيع وزيادة القوى البشرية التى ترجع الى النمو الديموجرافى وزيادة قدرة النخبة من الساسة على تعبئة الموارد القومية . وتحدث التغيرات الميافغة فى القدرات القومية اضطرابات فى التوزيع المسبق للقوة . وعلى وجه الخصوص ، يقال ان احتمالات الحروب الكبرى تزايدت عندما يلحق المتحدى بالدولة المسيطرة ، ويرغمها على نوع ما من « صدام الحطوط الخلفية » . ويزعم أورجانسكى وكوجلر أن المتحدى الأضعف هو الذى يبادر بشن الحرب على الدولة المهيمنة الأقوى . اذ لا تقسم الدول القوى الراضية عن الأوضاع على بدء الحرب . انها تمثل المنتفع الأول من النظام القائم ، وليست لها مصلحة فى حدوث أى تغيير ، ومن جهة أخرى ، جرت العادة أن يكون المتحدى مستجدا فى الانضمام الى معسكر الأقوياء ، ومن ثم لا تتوافر له عادة المزايا التى تناسب قدراته . انه من المتعصين الساخطين على الوضع الراهن بوجه عام وعن وضعه فى النظام الدولى بصفة خاصة ، ومن ثم فانه يرغب فى إعادة تخطيط القواعد بحيث تتواءم وبمشتهايات . ربما بدا هذا الكلام مألوقا اذ يد جانبا من البنطق التفسيرى لنظرية انتقال القوة منقولا على أية حال عن نظرية التفاوت فى الوضع (٨٠) .

ويرجع أورجانسكى وكوجلر فى افتراضهما الحروب الكبرى الى حد كبير الى ما يحدث عندما يكون توزيع القوى بين الدولة المهيمنة والمتحدى متقاربا على وجه التقريب . ويمتد بوجه خاص أن المتحدى يحتمل أن يبادر بشن الحرب قبل أن تتعصف المساواة بالفعل ، وان كان هناك خلاف حول هذه النقطة (٨١) .

وينضى النظر عن التوقيت الدقيق المتضمن هنا ، فإن النظرية ترى أنه كلما ضاقت الفجوة، يحتمل أن تنظر كل دولة إلى الموقف على أنه مصدر تهديد ، إذ تزداد لهفة المتنافسين على الموقف وتزداد حساسيتها للتغير في توزيع القوى ، وتخشى الدولة المهيمنة أن يتجاوزها المتحدى في القوة ، وأن يعزف عن قبول مكانة ثانوية في النظام الدولي ، وأن يتحداها على الزعامة ، ويحاول تغيير قواعد النظام ، ولهذا الأسباب قد تشرع الدولة المهيمنة في توجيه ضربة مباغتة ضد المتحدى آملة في الحيلولة دون وقوع ما لا مفر من وقوعه . ومع هذا فإن الحرب يزداد احتمال حدوثها عندما تجرى محاولة من قبل المتحدى للتعجيل بالنقلة قد تعزى في أغلب الظن إلى الإفراط في الثقة الناجم عن سرعة النمو ، والإغراء باستغلال الفرصة لاحتراز نصر فوري كامل ، ويخلق الافتقار إلى الوضوح في ميزان القوى موقفا يحتمل أن يرى فيه الزعماء القوميون إما فرصا أو تهديدات في البنية الخارجية .

والظاهر أن العنوان السابق لأوانه خطأ استراتيجي يقع فيه المتحدى، وعادة ما يكون تحالف الدولة المسيطرة هو الأقوى ، وكثيرا ما يكون ما أغرى المتحدى هو استبعاده حصول المسيطر على العون ، مما يجعله عرضة لمواجهة تآلف متفوق من المتحدى وكتلته ، ومع هذا ففي المدى البعيد يستعيد المتحدى قوته في فترة يقدرها أورجانسكي بخمسة عشرة سنة أو ثمانى عشرة سنة ، بل وربما تفوق في هذه الأثناء على بعض أعضاء التآلف المنتصر . وأسمى أورجانسكي هذه الظاهرة « تقابل العنقاء » ، لأن الحروب لا تحول دون صعود المتحدين في المدى البعيد ، وقد تصاب محاولات إيقاف مكاسب الدول السريعة النمو بالانخفاق .

وكلما زادت سرعة معدل النقلة ازداد احتمال الحرب ، فإذا كان معدل النمو بطيئا نسبيا ، فسيتمتع المتحدى بفترة تحذير أطول ، وتتوافر الفرصة للدولتين للاستعداد للمستقبل على نحو أكثر اتصافا بالمعقولة والواقعية . وبالمقدور أعداد ترتيبات نافعة من كلا الطرفين بين المتحدى والمسيطر تساعد على التباحث حول تسوية الخلافات والتعويضات والحلول السلمية . ومن جهة أخرى ، إذا كان معدل نمو المتحدى سريعا فمن غير المحتمل أن تكون البلدان على أهبة الاستعداد للنقلة ، ويزداد احتمال حدوث أساءات في التقدير ، ووقوع أحداث طائشة وعناء .

نظرية انتقال القوة : بحث تجريبي :

حاول أورجانسكي وكومر اختبار نظرية انتقال القوة بعد ما دار من حروب من القوى الكبرى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كالحرب

الفرنسية البروسية (السبعينية) والحرب الروسية اليابانية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، واكتشفا وقوع الحرب في حالتين متباينتين :

١ - عندما يتساوى المسيطر والمتحدى في القوة .

٢ - وأيضا عندما لا يتساويان في القوة (واستماتا بالنتائج القومي كمؤشر للقوة) .

ومع هذا ، ففي كل حالة حدثت فيها الحرب بين طرفين متساويين في القوة كان انتقال القوة أمرا واردا . ولم توجد أية حالات للحرب بين بلدين متساويين لم يلمح فيها أحد الطرفين الطرف الآخر ، ومن ثم استخلصنا القول بأن الحروب العظمى التي تقع بين خصمين متنافسين لا تقع الا عندما يكون انتقال القوة وشيك التحقق ، ومن هنا يعد انتقال القوة أمرا ضروريا ، ولكنه ليس شرطا ضروريا للحرب ، واكتشفا أيضا أهمية سرعة الانتقال في افتراضهما (٨٣) .

ولاحظ عالمان هولنديان (هنك هادولنج وجان سيكاما) أنه بينما اختبر أوردجانسكي وكوجلر مسألة هل تسبق حرب القوى العظمى ثقلات القوة ، إلا أنهما لم يبحثا هل تكون ثقلات القوة متبوعة دوما بالحروب . وبعد أن استعان هادولنج وزميله بقياس أرحب للقوى القومية ضمن عناصر تتضمن حجم الدولة ومدى تقلصها وإطارا زمنيا أوسع وقائمة مستوفاة بالحروب التي وقعت ، واكتشفا أن ثقلات القوة مؤشرات نبوية مهمة عن اندلاع الحرب . وبفضل اكتشافهما للعلاقة القوية بين المساواة في القوة لتوازن القوى التي ظنت أن المساواة مفتاح السلام (٨٤) .

واتفق ريتشارد ستول وميخائيل شامبيون بعد استعانتهما بمؤشرات كاو (٨) المختلطة عن القدرة النسبية على أن جميع حروب ألمانيا مع القوى الكبرى قد حدثت بعد التكهّن بوقوعها اعتقادا على نظرية انتقال القوة . فلقد اتلمعت الحرب النمساوية البروسية والحرب الفرنسية البروسية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية في غضون خمس سنوات من التشابك بين التمددات الألمانية وقدرات منافستها من القوى الكبرى

آنثد • وبذلك أيدت الفرضية القائلة بأن التكافؤ يؤدي الى الحرب ، ولكنهما لاحظا عدة ثقلات لم تسفر عن وقوع الحرب • فلم تتكشف دلائل الحرب الا عندما فاقت قدرات الولايات المتحدة قدرات القوى الأوروبية ، كما أن تفوق الألمان على الروس في سبعينات القرن التاسع لم يكن عاملا حاسما في اشعال الحرب (٨٥) • وقد يمزى عدم حدوث الحرب المقترن بهذه الثقلات الى حالة الرضا النسبي للتحدي الصاعد ، وبوسعنا - يقينا - تفسير الحالة الأخيرة (مثلما فعل أوجانسكي) على هذا النحو •

ويبحث تشارلز جوشمان الصراع الذي دار بين القوى الكبرى وخصوصها من غير القوى الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٩٠ (٨٦) ، وأيد تحليله بوجه عام فرضيات انتقال القوة واكتشف زيادة احتمال حدوث الحرب بين كل من القوى الكبرى ومتنافسها من غير القوى الكبرى المساوية لها في الامكانات (الديموجرافية والصناعية والعسكرية) • بيد أن التكافؤ وحده لا يكفي للتحفيز للحرب فلا بد من حدوث ثقل في القوة تمهد لذلك • واكتشف جوشمان أن كلا من ثنائيات القوى العظمى وثنائيات القوى غير العظمى ، من المرجح تورطهما في الحرب عندما تكونان مسرعتين في التقارب نحو التكافؤ (أو في التباعد عنه) ، وأن كان هذا الاكتشاف ليس مائلا في قوته • واعتقد أن القوى الكبرى تكون مهينة بوجه عام للاشتباك في الحرب عندما "تزداد قهراتها الشاملة زيادة سريعة" ، ولكنها لا تكون كذلك عندما تتناقص هذه القدرات وتتوافق هذه النتيجة هي ونظرية أوجانسكي عن اصطدامات المؤخرة أو الصغوف الخلفية • ويختتم جوشمان رأيه بالقول :

« تسفر التحولات السريعة في القوة النسبية للعاملين عن حالة من عدم اليقين تتعلق بالنوايا أو الامتعاض من توزيع المميزات التي لم تتح للمستوليين فرصة ضبطها ، بينما يؤدي التغير التدريجي الى التزويد بامكانات أكبر للتكيف أو التوافق مع ما يستجد من حقائق » (٨٧) •

قبل أن نشعر بالسأم من صعوبة الاعتراف بصحة أية نظرية من النظريات التي أوردناها في هذا الفصل ، يتعين التنويه بدراسة حديثة العهد من اعداد وسانج كيم زدوتنا بأدلة لها قيمتها لتأييد عكس ما جاء في هذه النظريات(٨٨)، فلقد فحص كيم نظرية أوجانسكي بعد استعائته بقائمة وافية للحروب ومؤشر القدرات المختلطة مثلما فعل مستول وشامبيون ، واستند بالاضافة الى ذلك على مجموعة مختلفة من الاختبارات الاحصائية ، واكتشف أن دعائم أغلب فرضيات أوجانسكي واحدة مما جعل

من الصعب توحيدها ، وانفسح له أن توزيع القوى بين دولتين قليل
التأثير على حدوث الحرب . ففي الواقع أنه ليس هناك ما يؤيد الفرضية
التي ترى أن « المساواة في القوة مفتاح الحرب » ، ولا فرضية تهديد الغلبة
بين أية دولتين للحرب . وفضلا عن ذلك ، اكتشف كيم وجود علاقة سلبية
بين تقلات القوة والحرب ، التي تبدو أقل احتمالا في الوقوع عندما تتفوق
دولة ما على الدولة الأخرى ، والظاهر أن سرعة النمو القومي عديمة
الأهمية . وأسبق هذا النقد عن محتوى ما ذكر عن النمو القومي المتفاوت
في نظرية أوجانسكي . وما زال المحققون يتداولون للحكم على هذا
الرأى الأخير .

لعل الوقت قد حان الآن للتنويه بشيئين لايد أن يكون القارىء قد
تنبه إليهما . أولا - ليست نظرية انتقال القوة بالنظرية العامة للحرب .
فقد اقتصر دورها على تفسير حالات استثنائية محدودة كالمواجهات الكبرى
بين أقوى دول النظام الدولي (٨٩) ، ومن جهة أخرى ، وكما بين
جوشمان فانها أثبتت قدرتها على التعميم بحيث استطاع تطبيقها على جميع
الدول في أى نظام سواء أكان نظاما مركزيا أم نظاما فرعيا اقليميا .
والظاهر أنه ليست هناك أسباب نظرية اجبارية تفسر لماذا يقتصر تطبيقها
على المتصارعين على التسديد ، والواقع أن أوجانسكي وكوجلر قد طبقا
هذه النظرية على الحزب الروسية اليابانية .

ثانيا : اذا توخينا الدقة فسنقول ان نظرية انتقال القوة لا تتبع
نظريات المستوى الدولي عن الحرب ، لأنها تصلح للتطبيق في حالات
الفصل الثنائي بحكم اهتمامها بالعلاقات المتبادلة بين أية دولتين (دولة
مسيطرة ودولة متخدية) أنها صورة من التوزيع النسقي للقوة بمقياس
مضغر ، ويرجع ذكرها ضمن هذا الفصل الى أنها تناولت أساسا مشكلات
توازن القوى ، لأنها جزء لايتجزأ من نظرية عن تكوين النظام الدولي ،
عندما يكون خاضعا لزعامة قوة مهيمنة وما يحفظ فيها سلام النظام
الدولي هو غلبة من يتزعم النظام .

وبعد مراعاة هذه النقاط علينا أن نلاحظ بعض محاولات البحث
الغلبية التي ركزت لا على تقلات القوة بين دولتين ، وإنما على توازن القوى
بين دولتين وعلاقة ذلك بالحرب . اذ تنزع هذه الدراسات الى تأييد حجة
أوجانسكي (المساواة بين القوى مفتاح الحرب) ، وإن كان التأييد
الكامل غير قائم ، فلقد بينت دراسة اريك ويد للثنائيات الأسبوية من
١٩٥٠ الى ١٩٦٩ ودراسة دافيد جارنهام لثلاثين ثنائية (من ١٨١٦ الى

١٩٦٥) " أن التفوق هو العامل الأكثر احتمالا في تحقيق السلام ، بينما يكون التكافؤ مصحوبا الى درجة كبيرة بالحرب (٩٠) . وأيد المؤرخ جوفري بيليني أيضا تأثير التفوق على السلام عندما قال ان الانتصارات الحاسمة في الحروب الكبرى هي التي أطالت فترات السلام ، لأنها مثلت بوضوح التفوق المطلق للضالِب ، بينما أدت الحروب التي افتقرت الى نهايات حاسمة الى الاستتبال في حروب لاحقة ، لأنها تركت النظام الدولي في موقف تكافؤ نسبي ، فيه يحتمل أن تسوق اسامة ادراك توازن القوى الحق جميع الدول الى الظن بأن التوازن كان لصالحها (٩١) .

ومع هذا وكما توجد اختلافات مهمة تتعلق بالعلاقة بين توزيع القوى في الحرب في مستوى النظام الدولي ، فإن الأمر بالمثل فيما يخص المستوى الثنائي . وجاء أفضل تأييد مقنع لفرضية المساواة مفتاح السلام من دراسة وين فريس . فلقد اكتشف تحليله لاثنتين وأربعين حربا (بين ١٨٥٠ و ١٩٦٥) أن ٣٤ منها (٨١ ٪) قد كشفت عن وجود تكافؤ في القوى (بين ١٩٤٥ و ١٩٠) أو أكبر من ذلك بين الثنائيات المتصارعة . واختتم الدراسة بالقول : " لقد رثي أن عددا قليلا من الحروب قد نشب عندما اقترب طرفا النزاع من المساواة في قدرات القوى (أقل من معمل ١٩٤٥) ، وبعبسرد تجاوز هذه الحافة ، تزايد عدد أحداث الحرب زيادة ملحوظة (٩٢) . " فالظاهر أن التفوق يسوق الى الحرب . ويعتقد سيوم براون أيضا أنه بينما قد تؤدي تحديات توازن القوى القائمة (اللاتوازن) الى اشغال الحروب ، فإن التفوق في العلاقة الثنائية قد يسوق الى الحرب أيضا ويحاجي بالقول بأنه في حباله وجود علاقة عداة شديدة بين دولتين وخلي كبير في التوازن العسكري ، فإن هذه الحالة تفرى أية دولة متفوقة حانقة على تصعيد النزاع حتى يتحول الى حرب ، ومن أمثلة ذلك ، هجوم اليابان على الصين ، واعتداء هتلر على أوروبا وهجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية وهجوم الهند على باكستان ١٩٧٣-٩٣) ، فعمل مفتاح الرأي اذن هو القول بأن القوى المتفوقة عسكريا مسيرة الى الشعور بالامتعاض ، بينما يفترض أوجانسكي وكوجلر عكس ذلك .

ثلاثاء القوة والمساواة : خلاصة :

بينما لم تثبت نظرية انتقال القوة صحتها على أى نحو ، الا أنها تظهر كواحدة من أقوى المحاولات لتفسير حرب القوى الكبرى ، ولا يخفى أن المساواة الثنائية (أو ما يقرب من المساواة) هي القوة لا تؤدي دوما

الى اندلاع الحرب بين المتنافسين . وواضح أيضا أن نقلات القوة لاتتمخض دائما عن وقوع الحرب ومع هذا فان التوافق بين نقلات القوى والتكافؤ الثنائي يبدو. مهما . فالظاهر أن التفورات السريعة فى قدرات القوة ، خصوصا تلك التى تؤدى الى حدوث تكافؤ ثنائى تجعل الحرب بين القوى العظمى والقوى غير العظمى أمرا محتملا . ومن المرجح أيضا أن تكون نقلات القوة نحو المساواة مقترنة بعوامل أخرى مثل القوى النسقية للامركزية وسباقات التسليح وإدراك التهديد . وهى عوامل تزيد الاسهام فى احتمال الحرب .

ان نظرية انتقال القوة يمكن أن تلقى قبولا اعتمادا على المجلس ، فهى تتوافق مع احساسنا بما يحتمل الوقوع ، ولها منطق باطنى ، وتتميز بشعها ، فهى غير مؤيدة بالكثير من الأدلة ، ولها ارتباط بعوامل مهمة فى مستويات أخرى من التحليل . تبسأهم أيضا فى اشعال الحرب . اذ يبدو أن التحولات الكبرى فى التوازن النسبى بين الدول جانب مهم من مضلة الحرب . وعلى الرغم من دراسات كيم وفريس ، فان هناك مقدارا مهما من الأدلة يوحى بوجود أن يخامرنا الشك فى فرضية توازن القوى التقليدى ، وأن التكافؤ فى القوة يؤدى الى السلام (٩٤) .

فلنواصل فحصنا للعلاقة بين التفوق فى القوة والسلام (وبين المساواة فى القوة والسلام) بأن نوجه انتباهنا الى نظريات النظام الدولى ، التى ركزت على الصعود والسقوط الدورانى للزعامات المسيطرة على العالم والعلاقة بين هذه الدورات والحرب .

هوامش الفصل الثامن

- International Relations : Theories — Michael Sullivan (١)
 • ١٤٤ and Evidence ، ١٩٧٦ ، ص ١٤٤
- (٢) يعتبر Kenneth Waltz اللغوى أو الهيروارشية المبدأ الأساسى لترتيب
 الأنظمة الدولية - انظر كتاب Theory of International Politics ، ١٩٧٩ ، ص ٨٩ •
- Contending — Robert L. Pfaltzgraff و James E. Daughtery (٣)
 • ١٢٧ Theories of International Relations ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٧
- (٤) War peace, Survival — Robert North (٤)
 • ١٠ ، ص ١٠
- (٥) معرفة النظرية المضادة الثالثة بعدم وجود دور للأنظمة الدولية فى تحديد الدور
 انظر : War, Peace, Survival — North
- (٦) تزعم نظرية الأنظمة الدولية أن التغيرات فى المستويات الأخرى للتحليل لها
 اثر عشوائى على مسلك الدول International Relations Sullivan Theories
 and Evidence • ١٥٢ ، ص ١٥٢
- ٧٧ Theory of International Politics — Waltz (٧)
 • ١٩٨٦ War in International Society — Evan Luard (٨)
- ٢٨٥ Types of International Society انظر ايضا كتاب • ١٩٧٦
- (٩) ذكرت فى كتاب A Discourse on the Origin of — Rousseau
 Inequality ضمن كتاب Contract and Discourses ترجمه الى الانجليزية
 • ٢٢٨ G. D.H. Cole ، ١٩٧٠ ، ص ٢٢٨
- (١٠) Man, the State and War — Kenneth Waltz (١٠)
 • ١٦٩ ، ص ١٦٨
- (١١) نفس المصدر ، ص ٢٦ ، ص ٧ •
- (١٢) نفس المصدر ، ص ١٨٨ •
- (١٣) A Lasting Peace Through the — Jean-Jacques Rousseau
 Federation of Europe ترجمه من الفرنسية الى الانجليزية Vaughan ، ١٩١٧ ، ص ٧٩-٧٨ •

- (١٤) Perception and Misperception in — Robert Jervis (١٤)
International Politics ١٩٧٦ (٥٨ - ١١٢)
- (١٥) للتعرف على النقد الكلاسيكي للحكومة العالمية انظر كتاب : Inis Claude
• ١٩٦٢ Power and International Relations
- (١٦) Social Stratification — Melvin, Tumin ١٩٦٧ ، ص ١٢
- (١٧) A Structural — Johann Galtung Theory of Aggression
• ١٩٦٤ Peace Research مجلة ، ص ٩٦
- (١٨) Status Discrepancy and Violence in the — Manrice East
James Rosenau ضمن كتاب International System
واشرين بعنوان
• ١٩٧٢ The Analysis of International Politics ، ص ٢٠٠
- (١٩) A Structural Theory of Aggression — Galtung
Status Discrepancy and Violence
East : وايضا
- (٢٠) Galtung ص ٩٩ و ص ٩٦ ، يبدؤ بناء على البيانات المستقاة من
لرسمات المستوى الفردي أن الحاجة تقتصر وجود قدر لا بأس به من التماثل قبل وقوع
العنوان ، انظر : Status Discrepancy and Violence-East
- (٢١) نفس المصدر ، ص ٩٩ ، لما كان من المستبعد أن يفتي العدوان كرد مباشر
على الفروق في المرتبة ، فمن المحتمل وجود تخلف زمني وراء ذلك . انظر نفس المصدر
ص ١٠٥
- (٢٢) نفس المصدر ، ص ١٠٣
- (٢٣) East ص ٢٠٣
- (٢٤) نفس المصدر
- (٢٥) ثمة جانب حثيث للاهتمام في النظرية يتمثل في كونها قد سلكت بوجود
محاذاة بين مستويات عدة من التعطيل (المستوى الفردي - ومستوى دولة اللينة .
(النظام الدولي) بعد الربط بين كل مستوى منها بالتفاوت في المرتبة والدوان ، ومن
ثم يوجد احتمال في ارتباط هذه المستويات برباط سببي . فبالقدر أن يؤدي التفاوت
في أحد المستويات الى تفاوت في مستوى آخر . انظر Galtung ص ١٠٦
- (٢٦) Sullivan ص ١٧٧
- (٢٧) East . نفس المرجع
- (٢٨) Status and Formal Organization — Michael Wallace
Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War وايضا :
• ١٩٦٤-١٨٢٠ جاء ذكرها في كتاب اشراف عليه Bruce Russett بعنوان
Peace War and Rank — Michael Wallace
• ١٩٧٢ among Nations

- Status Inconsistency and War Involvement — James Lee Ray (٢٩)
 ١٨١٦ - ١٩٧٠ - جمعية علم السلام - البحث ٢٢ ، ١٩٧٤ ، ص ٦٩-٨٠
- Status Capabilities and Major Power : Charles S. Gochman وايضا
 of War The Correlates J. David Singer عليه Conflict،
 ١٩٨٠ ، ص ٨٢ - ١٢٢ .
- ١٩٨٢ ، The Power of Power Politics — John Vasquez انظر (٣٠)
- The Causes of War — David (٣١) هذا التصنيف مقتبس من كتاب
 ١٩٨٠ Polarity and War — Alan Ned ضمن كتاب Garnham ، ص ٧ - ٢٢ .
- Stability — James Brecher و Patric James انظر مقال
 and Polarity مجلة أبحاث السلام ٢٥ ، ١٩٨٨ ، ص ٢١ - ٤٧ .
- The Polarity of the System and International — Jack S. Lev (٣٢)
 Stability ضمن كتاب اشرف عليه Sabrosky — Polarity & War ، ص ٤٧ .
- (٣٤) عرف Levy الأنظمة إلا استقطابية بأنها الأنظمة التي تتميز بوجود
 عدد من الحلفاء وشباب تجميعين محددي العالم ويتوافر اما ١ - مجموعة من التحالفات
 المتعارضة او ب - بشركاء من الحلفاء المتكلمين . انظر Jack S. Levy Alliance
 Formation and War Behavior مجلة Conflict Resolution العدد ٢٥ ، ١٩٨١ ،
 ص ٦٠٧ .
- Polarization : Toward a Scientific — Michael Wallace (٣٥)
 Conception جاء نكرها في كتاب Sabrosky — Polarity and War
 ص ٩٥ - ١١٢ .
- (٣٦) اثبت Frank Wayman أن استقطاب القوة والاستقطاب المتقوى
 جانبان غير مرتبطين بعضهما ببعض والمتصلين من الناحية التجريبية . انظر :
 Bipolarity, Multipolarity and the Threat of War في كتاب :
 Sabrosky : Polarity and War ص ١١٥ - ١٤٤ . انظر أيضا :
 Jeffrey Hart Symmetry and Polarization in the European International,
 System 1870-1879 مجلة بحوث السلام ١١ (١٩٧٤) ، ص ٢٢٩ - ٢٤٤ .
 وايضا Jeffrey Hart في كتاب Sabrosky المذكور انفا ، ص ٢٥ - ٤٠ .
- (٣٧) لمة تصنيف مشابه لوما - انظر : Seyam Brown — The Causes
 and Prevention of War ، ١٩٨٧ ، ص ٧٢ .
- (٣٨) David Rapkin وآخرون Bipolarity and Bipolarization in the
 Cold War مجلة Conflict Resolution العدد ٢٢ يونيو ١٩٧٩ ، ص ٢١١ - ٢٩٥ .

(٣٩) يدعى عدة محللين أن الانظمة البديلة التي تضم عناصر من كل من الاستقطابية الثنائية والاستقطابية التعددية بمقدورها أن تزود بأعظم قدر من الاستقرار .
 فعلا قام Richard Rosecrance بفحص نظام الاستقطابية الثنائية ، وفند Manus Midlarsky نظام التوازن الهيرارشى ويشاطر نموذج Midlarsky في التوازن الهيرارشى في بعض ملامح نموذج Morton Kaplan الثنائي الاستقطابي التحرر - انظر : Variants on Six Models : Morton Kaplan
 of International System Rosenau International Politics ضمن كتاب and Foreign Policy من ٢٩١ - ٢٠٢ .

(٤٠) انظر كتاب A World Restored — Henry Kissinger ١٩٦٤ .

(٤١) Karl W. Deutsch و J. David Singer Multipower Systems and International Stability في مجلة السياسة العالمية ، العدد ١٦ (١٩٦٤) من ٣٩٠ - ٤٠٦ . وايضا Lloyd Jensen Explaining Foreign Policy — ١٩٨٢ ، من ٢٥٥ .

(٤٢) Deutsch و Singer نفس المرجع .

(٤٣) الواقعية الجنبية محاولة لاعادة تحديد التطورات على نمو أوضح واعتمادا على فرضيات يمكن برهنتها . ومازالت القوة هي المصباح المنير للواقعية . وان كان التركيز قد انتقل من مستوى دولة الامة الى النظام الدولي وبعد Waltz اول نصير لهذا الاتجاه . وان كان بوسعدا ادراج اسم Robert Gilbin كصغير آخر .

(٤٤) Theory of International Politics — Waltz . ان هذا لا يعنى ان تكوين النظام هو الذى يحدد مسلك الدولة . فكل ما هناك هو انه يحدث تأثيرا كابها قويا . وفي مقابل ذلك فان وحدات النظام هي التي تشكل تكوين النظام . ويؤكد الواقعيون الجدد ان الدول في مختلف التباينات الدولية مستصرف تصرفات مختلفة . وتعرف Walte على ثلاثة جوانب عن التكوين الدولي تعد ذات أهمية في هذه الناحية : ١ - البيئة الذي يعتمد عليه النسق في تنظيمه (الفوضى ام الهيرارشية) ٢ - تخصيص ادوار الوحدات - انظر Theory of — Waltz International Politics من ٨٢ .

(٤٥) Claude من ٦٢ .

(٤٦) Jack Kugler و A. F. K. Organski The power Transition .
 ضمن كتاب الحرب عليه Midlarsky Handbook of War — ١٩٨٩ ، من ١٧٦ .

(٤٧) Michael Sullivan و Randolph Siverson في The Conflict Resolution مجلة Distribution of Power and the Onset of War ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ ، من ٤٧٧ .

(٤٨) من بين النقاد الكلاسيكيين لمحجة Deutsch و Singer من استقرار الاستقطابية : التمددية ما جاء في كتاب Richard Rosecrance Bipolarity and the Future Multipolarity وإعادة ذكرها James Rosenau في كتاب اشرف عليه بعنوان International Politics and Foreign Policy ١٩٦٩ (٢٢٥ - ٢٢٥) .

Hierarchical Equilibria and the — Manus Midlarsky (٤٩)
Handbook War Long Run Stability of Multipolar Systems .
Studies من ٦٤ - ٧٤ .

(٥٠) يمكن العثور على الصيغة الكلاسيكية المؤيدة للاستقطابية الثنائية في كتاب International Structure, National Force and Balance — Kenneth Waltz of World Power (من ٢٠٤ - ٢١٤) .

(٥١) Woyman نفس المرجع .

Systematic Polarization and — Bruce Bueno de Mesquita (٥٢)
Conflict Resolution مجلة the Occurrence and Duration of War
(يونيو ١٩٧٨) ، من ٢٤١ - ٢٦٧ .

Conflict مجلة War and Rank among Nations — Wallace (٥٣)
Resolution العدد ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ ، من ٥٧٦ - ٦٠٤ .

(٥٤) اكتشف نتائج مماثلة عالمان اخران : Charles Kegley
في Gregory Raymond في مقال Alliance Norms and War مجلة
الدراسات الدولية الفصلية العدد ٢٦ (ديسمبر ١٩٨٢) . لقد امتدوا الى الرأى التالي
بان الاحلاف المفرطة للزونة تصحبها عادة لدرجة عالية من ضراوة الحرب .

Alliance Formation and War Behavior — Jack S. Levy (٥٥)
من ٦٠٨ .

Polarization : Toward Michael Wallace في كتاب Scientific Conception من ١١٠ .

Alliance Aggregation — Melvin Small و J. David Singer (٥٧)
and the Onset of War 1815-1945 . ضمن كتاب اشرف عليه Singer بعنوان
Quantitative International Politics ١٩٦٧ - من ٢٤٧ - ٢٨٦ .

(٥٨) Daugherty و Pfaltzgraff من ٢٥٢ .

Alliance and War — Francis Hoole و Charles Ostrom (٥٩)
Revisited مجلة الابحاث الدولية الفصلية ، العدد ٢٢ يونيو ١٩٧٨ ، من ٢١٥ - ٢٣٦ .

(٦٠) From Bosnia to Sargievo — Alan Ned Sabrosky
Conflict Resolution العدد ١٩ مارس ١٩٧٥ ، من ٢ - ٢٤ .

- (٦١) Alliance Formation and War Behavior — Levy
 (٦٢) نفس المرجع ، ص ٥٩٠ و ٦٠٥ .
- (٦٣) Polarization Toward a Scientific Explanation of — Wallace
 of Correlates مجلة السياسة العالمية ، العدد ٤٠ (أكتوبر ١٩٨٧) ، ص ١٢١ .
- (٦٤) Alliance Formation and War Behavior — Levy
 (٦٥) نفس المرجع .
- (٦٦) The Steps to War — John Vasquez
 مجلة السياسة العالمية ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٢١ .
- (٦٧) نفس المصدر ، ص ١٢٣
- (٦٨) انظر على سبيل المثال Joel King Randolph Siverson
 في Alliances and the Expansion of War ضمن كتاب Singer :
 To Auger Well : Early Indicators in World Politics ١٩٨٢ .
 ص ٢٧ - ٤٩ . وايضا : Siverson — Harvey Starr ، في
 Willingness and the Diffusion of War ١٨١٦ - ١٩٦٥ . مجلة العلوم
 السياسية الأمريكية ، مارس ١٩٩٠ .
- (٦٩) Diffusion Reinforcement, — Harvy Starr Benjamin Most
 في Geopolitics and the Spread of War مجلة العلوم السياسية
 الأمريكية العدد ٧٤ (ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٩٤١ - ٩٤٤ .
- (٧٠) Capability Distribution Uncertainty : Singerv وآخرون
 and Major Power (١٨٢٠ - ١٩٦) ص ١٩ - ٤٨ ضمن كتاب :
 Peace, War and Numbers — Bruce Bussett
- (٧١) Measuring Systemic Polarity : Bruce Bueno Mesquita
 مجلة Conflict Resolution العدد ١٩ يناير ١٩٧٥ (ص ١٨٧ - ٢١٦) .
- (٧٢) Wayman نفس المصدر .
- (٧٣) Midlarsky ص ٧٠ .
- (٧٤) The Polarity of the System and International — Levy
 Stability ص ٤١ - ٦٦ .
- (٧٥) انظر في هذه النقطة John Vasquez The Steps to War ص ١٢٨ .
- (٧٦) Wayman ص ١٢٨ - ١٢٩ . على أن بحث Waymann
 لم يتمكن من تأكيد الصلة بين الاستقطابية المنظومية والسلام في القرن التاسع عشر .
- (٧٧) Stoll و Champion نفس المصدر .

- World Politics — A. FK Organski (٧٨) (١٩٥٨ - ١٩٦٨) وأيضاً
 Jack Kugler و Organski في كتاب The War Ledger . ١٩٨٠
 Claude (٧٩) ص ٥٦ .
 (٨٠) لاحظ أيضاً أن نظرية Organski تهيئ بوجود خلفية في الحرب .
 فيقال أن الدول التي تتمتع بمرتبة عالمية في القوة أكثر تورطاً في الحرب .
 انظر في هذه النقطة Henk Houwelling و Jan Siccama ;
 Transitions as a Cause of War في مجلة Power Conflict Resolution العدد
 ٢٢ (مارس ١٩٨٨) ، ص ٨٧ - ١٠٢ .
 (٨١) انظر Succession Crises in the Global — William R. Thompson
 Political System Crises in the World ضمن كتاب A. L. Bergeson
 System ١٩٨٢ .
 (٨٢) يمتد Organski بأن نظرية توازن القوى قد تثبت صحتها في الحقبة
 السابقة للصناعة ولكن في القرن العشرين بعد أن أحدثت حركة التصنيع تحولات كبيرة
 في الحالة ، لم يعد هناك التوازن الذي يساعد على الحفاظ على السلام .
 (٨٣) Organski و Kugler نفس المرجع .
 (٨٤) Houwelling و Siccama نفس المرجع .
 (٨٦) Charles Gochman — Capability Driven Disputes ص ١٤١ -
 ١٥٩ ضمن كتاب المؤلف بالاشتراك مع Sabrosky بعنوان Prisoners of War
 (٨٧) Gochman — Capability — Driven Disputes ص ١٥٧ .
 (٨٨) Woosang Kim — Power Alliance and Major Wars ١٩١٦ -
 ١٩٧٥ ، مجلة Conflict Resolution العدد ٢٢ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٢٥٥ - ٢٧٢ .
 (٨٩) Sullivan و Siverson نفس المرجع .
 (٩٠) في دراسة Weede للثنائيات الآسيوية عرفه القلق بأنه يعنى الفارق
 الكاسح الذي يصل الى عشرة أمثال وعرفت المستويات الأقل بأنها تعنى المساواة .
 انظر مقالة Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition ١٩٥٠ -
 ١٩٦٩ مجلة Conflict Resolution العدد ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ .
 (٩١) Geoffrey Blainey — The Causes of War ١٩٧٢ ، ص ١٠٨ -
 ١٢٤ .
 (٩٢) Wayne Ferris — The Power Capability of Nation States
 ١٩٧٢ - ص ٧٦ .
 (٩٣) Brown ص ١٠٢ - ١٠٥ .
 (٩٤) Michael Tennetoss, Randolph Siverson — Power Alliance
 and the Escalation of International Conflict ١٨١٥ - ١٩٦٥ مجلة العلوم
 السياسية الأمريكية ، العدد ٧٨ - ١٩٨٤ ، ١٠٥٧ - ١٠٦٩ .

الفصل التاسع

النظام الدولي : النظريات الدورانية والنظريات البنيوية التاريخية للحرب

النظام الإقليم يتغير لمسحا الطريق للنظام
للجديد •

لورد ألفرد تيلسون •

وجهت عدة نظريات انتباهها الى التطور التاريخي للنظام الدولي ،
لاسيما ما حدث من تقلب في تركيز القوة ، مثلما انعكس في ظهور
وأقول متزعم النظام والحروب التي رافقت هذه الظواهر • ويمتد أنصار
هذه النظريات البنيوية التاريخية أن فهم البنية الخارجية للنظام الدولي
يتطلب معرفة كيف تطور هذا النظام تاريخيا ، لأن النظام الدولي في أواخر
القرن العشرين يمثل من جملة نواح مجرد تعديل في بنية النظام الدولي ،
وتياراته التي كانت قائمة في القرن السادس عشر على سبيل المثال ،
وبالمقدور فهم الكثير من أنماط الميليات الدورانية (بما في ذلك دورانيات
الحرب) الموجودة الآن بعد فحص أصولها وما أصابها من تطور بالرجوع
الى الأنظمة الدولية السالفة • فملينا إذن أن نوجه انتباهنا الآن الى العديد
من نظريات الحرب التي تناولت دورات الحرب بين الدول المهيمنة ومن
عمدوا الى تحديثها • والمجادلون الرئيسيون الذين سنستمع بهم هم
روبرت جيلبين ونظريته في الحرب السياسية ، وجورج موديلسكي ونظريته
عن الدورة الطويلة وإيمانويل فالرستين ونظريته عن النظام الرأسمالي في
العالم وتشارلز دوران ودورة القوة النسبية •

نظرية حرب الهيمنة لجيلبين :

لخص جيلبين نظريته في كتاب الحرب والتغير في سياسة العالم (١) ،
وتتمثل نظريته هي ونظرية انتقال القوة لأورجانبسكي ، لأنها ليست

نظرية عامة في الحرب ، ولكنها نظرية متوسطة المدى تتحدث عن الحروب التي حوربت بين القوى الكبرى لتزعم النظام الدولي - حروب الهيمنة . وتمائل جيلين أيضا مع أوجانسكي في كونه قد ركز انتباهه على الدولة المهيمنة في النظام وسماها بالهيجيمون . ومن الناحية التاريخية ، كان ما حرك زعامة هذه الدول نحو الزعامة هو النصر العسكري . إذ اعتمدت الزعامة على الهيمنة العسكرية والاقتصادية المتآنية ، وعلى القدرة على التزويد بجانب من الخير العام لأبناء النظام كالأمان العسكري ورأس المال الاستثماري والعملة الدولية والبيئة الآمنة التي تبسر التجارة والاستثمار ومجموعة من قواعد المعاملات الاقتصادية وحماية حقوق الملكية ، والحفاظ على الوضع الراهن . ويتلقى المهيمن مقابل توفيره لهذه المنافع دخلا وميزات أخرى (٢) . وكما بقصدورك أن تتخيل بأن قواعد النظام وتوزيع القيم في النظام تعكس مصالح الدولة المهيمنة .

وجيلين معنى أساسا بالحروب التي حوربت من أجل السيطرة في النظام الدولي . إذ تعد حروب السيطرة مشاحنات مباشرة بين القوى المهيمنة وبين متحد منتفض ضد الحكام وزعامة النظام الدولي . والحرب تنشب في رايه نتيجة لعدم توازن متزايد بين التنظيم السياسي للنظام من ناحية ، والتوزيع الفعلي للقوى من ناحية أخرى ، وعندما تتعرض السيطرة المهيمنة للدولة تدريجيا لفقدان ما احتلت يوما من الأيام من مكانة اقتصادية وعسكرية مهيمنة ، يفقد توزيع الجاه وتوزيع القوة ارتباطها الذي طالما اشتهر بالتوقع . وترجع هذه الحالة الى حد كبير الى قانون النمو المتقطع ، الذي يؤكد بالفعل أن توزيع القوى في النظام سوف يكون بعيدا عن الاستقرار ، ويترب على تقطع معدل نمو القوى القومية حدوث دورة نمو وانحلال لجميع الدول ونمو وانحلال آخر للقوى المهيمنة .

ويتمائل الى حد ما تصور جيلين لقانون النمو المتقطع هو ومنظور لينين لقانون التقدم المتقطع الذي أعلن فيه تكهنه بوقوع حرب بين الدول الرأسمالية ، على أن جيلين بوصفه من أتباع المذهب الواقعي الجديد . يعتقد أن الصدام بين القوى الكبرى لايعزى أساسا لأسباب اقتصادية ، ولكنه صدام بين المصالح الاستراتيجية والقومية ، انه صراع على السلطة وليس صراعا اقتصاديا (٣) . والمهم هنا هو النمو المتقطع للقوة والسلطة ، وليس التقدم المتقطع للاقتصادات القومية . ويدرك جيلين أن هذا النمو في القوة والسلطة من صنع ما حدث من تغير في وسائل النقل والاتصالات وتقنيات الصناعة والسكان والأسعار وتكتل رأس المال ، بالإضافة الى تقدم التكنولوجيا العسكرية والاستراتيجي .

ويشدد جيلين: بقدر مماثل على انحلال القوة المهيمنة ونهوض
 المتحدى . اذ يصد انحلال المكانة النسبية للسيطر أمرا لا مندوحة
 من وقوعه ، ويرجع الى عدة عوامل : أولا - فلاحه ثمن الحفاظ على الهيمنة
 في النظام بما يضم من نفقات عسكرية ومساعدات للأحلاف وتزويد
 بالسلع الاقتصادية الجماعية الضرورية للمحافظة على اقتصاد العالم ،
 ثانيا - فقدان الزعامة الاقتصادية والتكنولوجية وانتقالها الى دول أخرى
 من تأثير المعدلات المتقلبة في النمو وتضاؤل المستحدثات والمخاطر التي
 يقدم عليها المسيطر ، وميل الدولة المسيطرة الى التركيز على الاستهلاك على
 حساب الاستثمار . ثالثا - « ميزة التخلف » ونشر التكنولوجيا العسكرية
 والاقتصادية بعيدا عن المركز . رابعا - تقلص موارد المسيطر . خامسا -
 نزوع السلطة الى الانتقال من المركز للمحيط بعد أن يتهك الاقتتال بين
 الدول مراكز قواها جميعا .

وبعد أن طعم جيلين نظريته بنموذج اختيار عقلا في ذكر أن الدول
 ستحاول تغيير النظام الدولي ردا على ما سيحدث من تحسن في معدل
 الثمن والمنفعة كبحاوله لتغيير الوضع الراهن ، ويستمر الميل للمبادرة
 بالتغيير في النظام الدولي الى أن يتم الاحتواء الى حالة توازن بين التكاليف
 والمنافع (٤) . ويظل النظام الدولي ينعم بالاستقرار مادام لا وجود لدولة
 تدرك أن صالحها يقتضى تغييره ، ومن ناحية أساسية ، فإن هذا يعني أن
 الاستقرار مرهون بشعور الدول الأقوى بالرضا عن التوزيع السائد
 للحقوق والمنافع . ويعدل تغيير القوى النسبية تكاليف تغيير النظام
 الدولي بمنحه بعض الدول حافزا قويا للسمي نحو أحداث التغيير . وعندما
 تتزايد القوة النسبية للبلدان الصاعدة الناهضة ، فإنها تحاول تغيير
 قواعد النظام ، وتقسيم دوائر النفوذ وتوزيع المناافع والأراضي ، وإن كان
 هذا لا يحدث إلا عندما يدرك تجاوز المنافع المتوقعة لتغيير النظام ما يتوقع
 من تكلفة .

وكانت الحرب - بطبيعة الحال - تاريخيا أول السبل لحل مشكلة ،
 عديم التوازن بين بنيان النظام الدولي وتغيير توزيع القوة والسلطة .
 فمن هو الذي بدأ هذه الحرب ؟ في نظرية جيلين من المتوقع أن يكون
 المتحدى الصاعد هو المتهم الأكثر احتمالا ، عندما حاول تضخيم نفوذه حتى
 يتواءم وقدراته المستحدثة ، ولكن جيلين يعترف بأن المهيمن بالذات قد
 يحاول اضعاف أو القضاء على المتحدى بالمبادرة بشن حرب وقائية ، ويرى
 جيلين عدم وجود أمثلة عديدة من الناحية التاريخية لقوى مهيمنة ، على
 استعداد للتنازل عن سيطرتها على النظام الى المتحدى الصاعد سعيا وراء

تجنب وقوع الحرب (كما لا توجد أمثلة كثيرة أيضا للدول الناعضة التي لا تفضل في السعى عن مصالحها (٥)) .

وليس الاستقطاب الثنائي الا الاستقطاب التعددي بالضمان الكافي للسلام ، تبعاً لما يراه جيلبين . فليس العامل الأهم هو توزيع القوة ، ولكنه دينامية علاقة القوة عبر الزمان . وفي الأنظمة الاستقطابية الثنائية والاستقطابية التعددية تؤدي التغيرات في القوة النسبية لصاحب أو أصحاب الدور الرئيسي في الحياة السياسية الى الحرب والتغيير (٦) . (وبغير أن يعبر جيلبين عن هذا المعنى في العديد من الكلمات ، أثر شرح حروب الهيمنة بالرجوع الى ثقلات القوة) (٧) . وذكر بطريقة مضمرة في نظرية الحرب والتغيير عنه جيلبين أن هناك تناسباً عكسياً بين قوة المسيطر واحتمال الحرب . فاعتبرت الأنظمة أحادية القطب (التي ينفرد فيها الحاكم بالسيطرة) بأنها الأكثر استقراراً ، بينما يصاحب عدم الاستقرار انحلال التفوق العسكري للمسيطر ، وإن كانت الحافة التي يفترض حدوث ذلك عندما لم توضح . وتمشياً مع ما قاله جيلبين فقد ازدهر السلام والاستقرار إبان المهود التي فهمت فيها هيرارشية الهيمنة والنفوذ كمسألة مسلم بها ، ولم تتعرض للتحدي ، وينجم عن إضعاف هيرارشية الهيمنة وتزايد التناقض النظام على طريق الحرب (٨) .

أبرز ما فهم ضمناً من نظرية جيلبين هو أن نصف القرن الذي سادته السلام منذ ١٩٤٥ ، يعزى الى الهيمنة المتواصلة للولايات المتحدة ، وإن كان انحلال التفوق الأمريكي قد يبشر باقتراب عصر جديد من الحرب العالمية (٩) . ومن جهة أخرى ، يجادل جيلبين بالقول بأنه ليس هناك ما يحول دون تحقق التغير في العلاقات الدولية بغير حرب هيمنة . ولا يعني أن هذه الحالة ليست لها أية سوابق تاريخية ، وأنه قد حكم علينا الخضوع لهذا النمط ، فلا يستبعد أن تظهر بدائل أخرى غير الحرب .

حروب الهيمنة : بحث تجريبي

اقتصر ما فعله جيلبين على الاستشهاد بأمثلة تاريخية ، فلم يجر لنظريته أي اختبار تجريبي ، وتناسى إثبات إرجاع حروب الهيمنة جميعاً الى افتقار التوازن الذي تحلت عنه ، ولم يثبت أيضاً أن جميع حالات عدم التوازن في العلاقات الدولية قد أدت الى حدوث حروب هيمنة . وأجرى ادوارد سبيزو (١٠) اختباراً قريب المهد لافتراض جيلبين حول وجود علاقة بين انحلال الهيمنة والحرب ، ولما كان خلق النظام الدولي الحديث ١٦٤٨ بعد عقد معاهدة وستفاليا ، لذا - وكما يقول جيلبين - فقد اقتصر

ظهور الحكومة المهيمنة على مرتين : الأولى عند الانجليز (١٨١٥ - ١٩٣٩)
والثانية عند الولايات المتحدة (من ١٩٣٩ حتى الوقت الحاضر) (١١)
ولما كانت الدورة الأمريكية لم تكتمل حلقتها ، لذا يعد عهد الهيمنة
البريطانية هو الحالة الأصلح للاختبار . ويحاول سبيزيو أن يكتشف
هل كانت هناك علاقة عكسية بين القوة العسكرية عند الانجليز والوضع
الاقتصادي ، يعنى هل كانت للحرب القلبية اثناء عهد تدخول الهيمنة أكثر
من حالتها فى عهد تبزؤها لعرش الهيمنة . وانتهى الى القول بأن نظرية
جيلين لها ما يؤيدها بوجه عام ، وإن كانت العلاقة ليست فورية بوجه
خاص . فهناك بعض انحرافات خطيرة عن النظرية .

وكما جاء فى الفرضية ، فإن غلبة النزاع الدولى كانت متناسبة
تناسبا عكسيا هي والقوة النسبية لبريطانيا خلال الدورة الكاملة للزعامة.
ومع هذا ، رغم وفرة ما حدث من حروب ، أبان فترة تدخول بريطانيا وفاق
عدها عدد الحروب التى خاضتها اثناء ائتمانها عرش الهيمنة ، الا أن
الاختلاف لم يكن كاسحا (٥٤ ٪ : ٤٥ ٪) اذ حدثت الحرب بوفرة فى
المرحلتين ، ومما هو جدير بالتنويه أن عشرة من بين ١٢ حربا (تورطت
فيها قوة كبرى مع أحد الأطراف أو مع الطرفين) قد حدثت اثناء مرحلة
الصعود وتجمعت حول السبعينات ١٨٤٥ - ١٨٦٠) ، التى تمثل ذروة القوة
النسبية لبريطانيا فى نظام الدولة المهيمنة . ومن ناحية أخرى ، فلم تبدأ
أغلبية الحروب التى خاضتها القوى الكبرى فى كلا الجانبين ، أى نوع
الحروب الوثيقة الصلة بالنظرية الا اثناء مرحلة تدخول بريطانيا ، ومع
هذا يستخلص سبيزيو القول بأنه فى نهاية المطاف ليس بالمقنن النظر
الى درجة قوة الهيمنة كمحدد أولى لحروب الحرب .

نظرية الدورة الطويلة لموديلسكي :

طرح جورج موديلسكى وليم طومسون نظرية فى العلاقات الدولية
والحرب أسمياها نظرية الدورة الطويلة (١٢) . وجاء فى النظرية
ثلاث بنيات فى نظام العالم : البنية الأولى النظام السياسى العالمى ،
والبنية الثانية النظام الاقتصادى العالمى ، والبنية الثالثة نظام لم يكتمل
لثقافة العالمية . وليس النظام السياسى العالمى فوضويا كلية ، ولكنه يملك
شكلا من أشكال الحكم اللامركزى يفتقر الى السلطة المهيمنة (١٣) .
وأحيانا تختفى إدارة النظام اختفاء تاما ، وكثيرا ما تكون مشتركة بين
جملة دول ، ولكن من آن لآخر تقع عملية إدارة هذا النظام العالمى -
الذى تتبادل مكوناته الاعتماد بعضها على بعض - فى قبضة وحدة مفردة ،
ومتهمين هذه الدولة - التى سماها موديلسكى قوة العالم - على الحفاظ

على النظام عن طريق احتكارها للموارد العسكرية وكانت قوة الدولة قبيل ١٩٤٥ تعتمد - طبقا لما رآه موديلسكى وطومسون - بصفة أساسية على القدرات البحرية . وسأهم هذا العامل اسهاما كبيرا في امتداد سلطة الدولة بحيث شملت جميع أنحاء المعمورة (١٤) ، ويسرت غلبة القوة العالمية لهذه الدولة التزويد بالخدمات العامة كالأمن العسكرى والتنظيم العالمى ومجموعة من قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية .

ومنذ سنة ١٥٠٠ تعاقبت القوات العالمية التى شكلت النظام العالمى واتسم طابع نهوض زعماء العالم وسقوطهم بالدورانية ، فرأينا كل دورة تبدأ بحرب عالمية تقرر كيفية تكوين النظام ، وأى القوى العالمية ستملكه القدرة على تسيير النظام . وتساعد الحرب على الحفاظ على شدة تركيز القدرات العسكرية (وبخاصة القوة البحرية) - مؤقتا على أقل تقدير - فى قبضة فاعلية واحدة ، وتملك هذه الفاعلية - مؤقتا أيضا - النظام العالمى الرائد . وفى نهاية المطاف تتدهور قوة هذه الدولة وشرعيتها السياسية ، وتجتلب منافسين ، ويفسخ النظام الطريق للغوضى ، ويتخلل تركيز القوى عن دوره للامركزية . وهكذا يكون هناك أربع مراحل « للدورة الطويلة » : الحرب العالمية - والقوة العالمية ، والتجريد من الشرعية واللامركزية ،

فالدولة القوية المهيمنة على العالم هى التى يقرن اسمها بالسلام والاستقرار ، لأن أنصار الدورانية الطويلة يعتقدون ، مثلما فعل قبلهم جيلبين وأورجانبسكى أن تركيز القوة فى من يتزعم العالم يقترب باستقرار النظام ، وإن كان هذا الاستقرار لايلوم . اذ لا تستغرق زعامة العالم فى الدورة الطويلة أكثر من مائة عام ، أى ثلاثة أجيال . وتتولى القوة العالمية أمن النظام وحدها فى الفترة المبدئية من هذه الدورة ، ولكن النظام لا يظل موحد القطب بعد اضمحلال شرعية زعيم العالم وقوته ، ومن ثم تتحول الأنظمة من وحدة القطب الى ثنائية القطب ، وتمددية الأقطاب ، ويزعم منظرو الدورة الطويلة أن النظام الدولى قد أتم أربع دورات كاملة وجزءا من الدورة الخامسة كما يبين من الجدول الآتى :

الدورات الطويلة للزعامة

الدورة الطويلة	القوة العالمة	الحرب العالمة
١ - ١٤٩٤-١٤٧٩	البرتغال	حروب المحيط الهندي وإيطاليا ١٤٩٤ - ١٥١٦
٢ - ١٥٨٠-١٦٨٩	البلاد الواطئة	الحروب الأسبانية الهولندية ١٥٨٠ - ١٦٠٩
٣ - ١٦٨٩-١٧٩٢	بريطانيا	حروب لويس الرابع عشر (١٦٨٨ - ١٧١٣) وحروب التحالف الكبير
٤ - ١٧٩٢-١٩١٤	بريطانيا	حروب الثورة الفرنسية ونابليون ١٧٩٢ - ١٨٥٤
٥ - ١٩١٤-٢٠٠٠	الولايات المتحدة	الحرب العالمية الأولى والثانية ١٩١٤ - ١٩٤٥

فلمن ينسب موديلسكى الطبيعة الدورانية لزعامة العالم ؟

أولاً - إن كل دورة تولد أثناء إحدى الحروب . وهذا موقف لا يعد أفضل
المواقف للدفع نحو خلق نظام عالمي مستقر . ثانياً - يعد احتكار القوة
العالمية سلاتها ذا حدتين ، لأن الاحتكار يخلق المنافع ، والمنافع تجذب
المنافسة . والاحتكار مكلف ، لأنه يتطلب أعباء إدارة النظام التي تحتاج
لانفاق أموال طائلة ، ومن المؤثرات المهمة التي تؤدي الى تدهور القوى
العالمية ، وبخاصة في بواكير عهود الزعماء العالميين (١٥) ، زيادة القروض
والعجز عن تأمين السبل المنتظمة غير المتقطعة لتسيير الأمور . ثالثاً - ثمة
ميل للقوة العالمية للرد على التحديات بالدفاع عن المواقف الثابتة والحدود
القصية . رابعاً - لقد جنح التحالف الذي أنشئ لكسب الحرب العالمية
السابقة نحو التصدع . ويلاحظ طومسون أنه في كل دورة طويلة تبادل
أحد أعضاء التحالف المنتصر الموقع مع أحد أعضاء التحالف المغلوب بعبء
الحرب ، وتحول الى أول المتحدين فيما أعقب ذلك من صراع على
الخلافة (١٦) .

وتعنى نظرية الدورة الطويلة بصفة أساسية بالحروب العالمية ،
أي الحروب التي يترتب عليها اختيار قوة عالمية جديدة (أو تعزيز القوة
العالمية السابقة) . ولقد استمر بقاء كل قوة عالمية مدة طويلة نسبياً .

وشغلت مكائنها في فترات دامت قرابة مائة عام ، وكان لكل منها طبقا لما ذكره موديلسكى مقومات ومميزات في السيطرة على البحار والمحيطات (١٧) . وعلى الرغم من أن النظرية تركزت أساسا على الحروب العالمية ، إلا أن ما حدث فيها من تفكك للقوة متصل أيضا بحروب أصغر مهدت للحروب العالمية الأشد هولا (١٨) . ويرى أتباع نظرية الدورات الطويلة أن بالإمكان الاستدعاء الى سبب الحرب في عمليات النظام وديناميته ، وعلى الأخص في تغير توزيع القوة الذى ينسب الى تقطع معدلات النمو عند أعضاء النظام الدولى ؛ وتؤيد أبحاث منظرى « الدورة الطويلة » رأى أورجانسكى بأنه قبل الاندلاع المباشر « للحرب العالمية » تكون قدرات المتحدى في حالة صعود بينما تكون قوى العالم متجهة نحو التدهور ، وإن كان موديلسكى وطومسون قد اعترضا على ذلك بالقول بأن هذا لايعنى بالضرورة اقدم المتحدى المستاء على مهاجمة القوة المتزعمة .

وجرت العادة أن تبدأ بمبادرة النزاع لا بمواجهة مباشرة بين المتحدى والمسيطر ، وإنما بمحاولة من المتحدى للتوسع في القارة الأوربية فيما كان في البداية نزاعا محليا . وهى محاولة كثيرا ما تحدث قبل أن يكون المتحدى قد تجاوز بالفعل قدرات قوة المسيطر مع مراعاة استثناء واحد (فقبل حروب الفرنسية) ، كان الموقف العالمي مثلث الأركان ، وواجهت القوة الأوربية المساعدة قوتان بحريتان (أحدهما كانت القوة العالمية ذاتها) . وعندما ينفذ الغبار في نهاية الحرب العالمية ، يهزم المتحدى ، وتبرز القوة البحرية الأخرى كخليفة لخليفتها في تزعم القوة العالمية الجديدة (١٩) . ويشرح طومسون هذا الرأى قائلا :

« كسنة لا تتغير يبدو المتحدى كأنه يعمل والأمل والايان والزعيم الخاطيء يحدوه للاعتقاد بأن واحدة أو أكثر من القوة المتطلعة للعالمية لن تعترض توسعه في القارة ، وربما اختلطت هذه الاسماء ، الادراك بالعجلة والافراط في الثقة المنبثقة مما جرى لقدرات المتحدى من تحسن سريع ، ومن تشجيع نظام يتصف بالتدهور ، وأبضا من تزايد الصراعات ، ولكن في شتى الأحوال تجتبع الحروب العالمية الى البدء في صورة خلافات ذات طابع محلى نسبى ، ولا تتحول الى العالمية في أبعادها الا عندما تقرر القوى المتطلعة للعالمية المشاركة (٢٠) » .

إن نزوع الحروب العالمية للاستهلال كتلافات محلية ، يشبه احتمال ألا يكون المتحدون قد قصدوا الكشف للجميع عن تحديهم للوضع الراهن

مما يثير التساؤل حول هل تصد الحروب العالمية لتزعم النظام العالمى
أو أن تكون أمعلا متصدة (٧١) .

سواء أكانت الحروب العالمية متعمدة أم لا ، فإن النتيجة واحدة ،
والواقع أن أنصار نظرية الدورة الطويلة قد كشفوا عن نمط اكتشفه جميع
منظري الدورات الطويلة ، إذ يخسر المتحدى دوما فى صراعه العسكرى مع
المنيطر ، وكثيرا ما تنتقل الزعامة العالمية عن طريق التعاون والود ،
وغالبا ما يظهر الزعيم الجديد من بين تآلف الأحلاف المحيطة بالمهيمن
القديم (٧٢) . ولعل أحداث النصف الأول من القرن الحالى تؤيد ذلك .
فلقد تصاعدت التحديات الألمانية قبيل الحرب العالمية الأولى والحرب
العالمية الثانية ، وقبل أن تلحق بكل من بريطانيا أو الولايات المتحدة فى
الميدان الاقتصادى ، ولكن المهم بصفة خاصة هو افتقارها الى القوة البحرية
النسبية بالمقارنة بكل من الدولة المسيطرة الفازية (بريطانيا) أو القوة
الدولية الجديدة الوارثة لهذه الزعامة (الولايات المتحدة) ، وبذلك
حدث من « مدى ما ستحققه فى الميدان العالمى » ، مما جعلها عرضة
للعصارات البحرية (٧٣) . وبمهد الحرب العالمية الثانية ، انتقلت الهيمنة
برفق من بريطانيا المتزعمة المتحكمة فى العالم الى شريكها فى الائتلاف :
الولايات المتحدة .

الدورات الطويلة : البحث التجريبي

لعلك تذكر أن نظرية الدورة الطويلة لموديلسكى قد افترضت أن
الأنظمة أحادية القطب هى التى تنعم بالاستقرار والمسألة ، وتلبها فى
الترتيب الأنظمة ثنائية الاستقطاب ، بينما تتصف المتعمدة الاستقطاب
بأنها أبعد الأنظمة عن الاستقرار . وبذلك يكون مستوى الاستقرار
(والنظام) مرتبطا بصفة مباشرة ببيان القوة فى النظام الدولى ، واختبر
طومسون هذه المجموعة من الأحكام بالاستعانة بمؤشر خاص بالاستقطاب
مستند الى توزيع القوى البحرية .

واكتشف طومسون - أنه رغم وجود استثناءين - الا أن توزيع
القوى أحادى القطب ، أو ما يقرب من أحادية القطب فى توزيع القوة ،
يبرز من عهود الحروب العالمية (٧٤) . وتنسم هذه العهود بتساؤل
ما فيها من حروب عما هو متوقع بحكم المصادفة . ويتضاد شيوع الحروب
المؤدية الى عدم الاستقرار فى الأنظمة أحادية القطب ، وعندما يتزايد توزيع
القوة فى النظام ، يقل بصورة متزايدة تركزها ، وتزداد الحرب من حيث
الكم ، بحيث تصبح الأنظمة المتعمدة الاستقطابية أقل الأنظمة

استقراراً (٢٥) . وانحرفت الفترة من ١٨١٦ - ١٩٤٥ الى حد ما عن هذا النمط بعد أن تمخضت ثنائية الاستقطاب في هذه الفترة عن ظهور نسبة عالية من الحروب الهائلة ، وكانت الثنائية الاستقطابية للبريطانيين والالمان هي الأكثر جشوعاً للحرب بوجه خاص ، بينما لم يتصف بالخطورة التنافس الثنائي الاستقطابي (البريطاني الهولندي) في القرن السابع عشر ، والبريطاني الفرنسي في القرن الثامن عشر والبريطاني الألماني في بواكير القرن العشرين ، وهكذا يعتمد التنافس النسبي للأنظمة ثنائية الاستقطاب على عوامل لانسقية (٢٦) ، وتظل هناك نقطة مهمة وهي أن الأنظمة أحادية القطب - كما عرفها أقطاب نظرية الدورانية الطويلة - هي الأكثر مسالة .

وبحث طومسون أيضاً الاتصال المحتمل بين نظرية انتقال القوة لأورجانسكي ودورة الحرب للهيمنة ، بعد أن فحص خمس حروب دورات طويلة (اعتمدت على القدرات البحرية) واكتشف أن كل حرب عالمية قد سبقها تدهور في قدرات الدولة المهيمنة يتناسب والحجم الأولي في المستوى الثنائي ، وبذلك يكون قد أثبت - من جانب - صحة نظرية أورجانسكي عن الحروب العالمية الخمس ، واستخلص القول بإمكان وجود اتصال ما بين العمليات التسيقية والثنائية . فاذا حدثت دورة النظام السالم وانتقال القوة في وقت متأن ، فلربما أدت الأزمات المحلية الصغيرة الى اشتعال فتيل أية حرب عالمية (٢٧) .

ولقد عرفنا من نظريات أورجانسكي وجيلبين وموديلسكي أن تدهور قوى الدول - ولاسيما الدول المهيمنة ، يؤدي الى حدوث مواقف خطيرة . ومع هذا فإن تدهور القوة لا يؤدي دوماً الى الحرب . ومن المفيد أن يعرف متى يحدث ذلك ، ومتى لا يحدث . وطرح المنظرون شروطاً شتى ، وقيل ان القوة المتدهورة تسوق الى الحرب ، عندما : ١ - تكون النقلة سرعية ومتجهة نحو حالة التقارب في المساواة : ٢ - زيادة حجم التحول . ٣ - عندما تفتقد الصداقة التقليدية بين المتنافسين . ٤ - شعور المتحدي بالاستياء من الوضع الراهن ، ٥ - أن تتمتع القوى المهاجمة بميزة نسبية على القوة المدافعة ، ويظهر احتمال متوقع بإقدام العدو على الشروع في المبادرة ، ٦ - أن يكون هناك احتمال للفوز في حدود تكاليف بالاستطاعة تحملكها ، ٧ - أن يكون زعماء دولة المبادرة من المرشحين بالمخاطرة ، أما هل يلزم توافر جميع هذه الشروط ، أم مجرد بعضها ، وكيفية الجمع بينها فمسألة غير واضحة .

الدورات الطويلة : متضمنات .

أما فيما يتعلق بالموقف الحاضر ، فبالقصور تفسير السلام الطويل منذ ١٩٤٥ بالرجوع الى الشرط البنيوي للنظام الدولي . فبالنسبة لأغلب السنوات الخمس والأربعين الماضية (١٩٤٦ - ١٩٦٨) طبقا لما ذكره طومسون ، فإنها كانت تتبع مرحلة القوة العالمية الخاضعة بكل وضوح للسيطرة الأمريكية . ومنذ ١٩٦٩ ، دخل السلام الطويل مرحلة ثنائية الاستقطاب بعيدة عن الشرعية ، وإن ظلت الولايات المتحدة قادرة على تزويد النظام بأنظمة سياسية وعسكرية واقتصادية . ولا جدال في أن طومسون قد أثبت تمتع الولايات المتحدة بمكانة أقوى نسبيا من القوى العالمية الأخرى في إحدى النقاط التي تقبل المقارنة في الدورة الطويلة تبعا لمؤشرات التركيز البحري ، وأيضا مؤشرات القطاع الاقتصادي الرائد (٢٩) . وتدعمت مكانة الولايات المتحدة بفضل الموقف الموارب الذي تزعمت فيه دول مختلفة التنافس الاقتصادي (الولايات المتحدة واليابان على التوالي) وفي السنوات العديدة الماضية تداعى التحدي السوفيتي العسكري بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي ، وهكذا وأصلت الأحوال البنيوية للنظام الدولي إثبات همة الحرب العالمية ، ومع هذا ، فربما تزايد احتمال الحرب العالمية بصفة أساسية في السنوات الأربعين القادمة (٣٠) .

ويقول أصحاب نظرية الدورات الطويلة - انه لا وجود لكوامن في منطق الدورات الطويلة تتطلب البدء بالحروب العالمية ، فبالاستطاعة حل مشكلات عدم توازن النظام الدولي اعتمادا على التغيير المسالم ، والمثبور على آليات بديلة لنقل الزعامة العالمية . واتضح بكل بساطة أن منسوب الجرب في العالم المعاصر هو الافتقار الى آلية بديلة لاتخاذ قرارات عالمية تخص الزعامة السياسية (٣١) .

الدورات الطويلة : نفسه

تحدي النقاد ينمضا من تحليلات أصحاب نظرية الدورة الطويلة . وتركز اعتراض جاك ليفي - على سبيل المثال - على مشكلة تصنيف الحروب العادية ، وحذف منظرو الدورات الطويلة عدة حروب كبرى لها نتائج مهمة للنظام الأوروبي ، كبدء المرحلة الثانية من حروب شارل الخامس الإيطالية مع فرنسا (١٦٧٢ - ١٦٧٨) في وقت مبكر من أول دورة حروب عالمية ، واندلاع حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨) أثناء مرحلة القوة العالمية في الدورة الثانية ، والحرب التي دارت بين يكتن وإيرل (*) على خلافة

النمسا (١٧٣٩ - ١٧٤٨) وبدأت بما يقرب السنة بعد نهاية مرحلة القوى العالمية في الدورة الثالثة الطويلة ، ومما يصعب نقتنا في النظرية وقوع مثل هذه الحروب الكبرى الممتدة خلال نفس المهود ، التي يقال انها الأكثر تمتعا بالسلام في رأى نظرية الثورة الطويلة (٣٢) .

وثاني المسائل موضع الاهتمام هي مسألة التركيز على القوة البحرية على حساب القوة العسكرية البرية ، وعدم التركيز على أهمية الموقف العسكري المهيمن للقارة الأوروبية ، ويجمل ليفي رأيه بالقول :

« ان السبب الرئيسى للحروب الكبرى في الماضي كان ادراك معظم القوى العظمى أن احدى الدول تهدد لكسب مكانة مهيمنة في أوروبا . ولقد أدركت القوى العظمى دوما أن أخطر التهديدات انما تجيء من القوى البرية الكبرى في أوروبا ، التي قد تهدد وحدة أراضيها ، ويفوق تهديدها تهديد القوى الأخرى (الأغنى) البحرية والتجارية . وهذا يفسر لماذا تكونت دألها التحالفات العسكرية الأوروبية ضد تهديدات القوة الأوروبية أكثر من توجيهها ضد القوى البحرية المتزعمة (٣٣) .

٥-الرستين واتجاهه الاقتصادي العالمي

إيمانويل والرستين رائد مدرسة مختلفة في الفكر ، يطلق عليها اسماء مختلفة مثل الأنظمة العالمية أو اتجاه الاقتصاد العالمي (٣٤) ، ومنظور الأنظمة العالمية - أساسا - اتجاه اقتصادي سياسي للعلاقات الدولية يركز على اللامساواة الدولية ، والتنمية الدولية وعلى الرغم من أن نقطة ارتكازه الأولى ليست الحرب ، الا أن تأثيره على دراسة الحرب شديد الاتساع . ولعلك ستلاحظ أيضا وجود نواح مشتركة عديدة بينه وبين اتجاهي جيلبين وموديلسكي .

وكما حدث في الاتجاهات التاريخية البيئية الأخرى ، فقد وضع منظور الأنظمة العالمية مصطلحات كاملة ، فصنف والرستين أنظمة العالم في نموذجين : ١ - نموذج امبراطوريات العالم ، وفيه تتحكم وحدة سياسية بمفردها في نظام الاقتصاد العالمي (كما حدث في الامبراطورية الرومانية) ونموذج الاقتصاديات العالمية التي تعد بالضرورة متصددة المراكز ، ولا تتحكم فيها دولة بمفردها . ويحاجي والرستين بالقول بأنه بالرغم من أن امبراطوريات العالم المحددة قد وجدت في الماضي ، الا أن العصر الحديث الذي بدأ ١٤٥٠ قد تميز ببزوغ النظام الأوروبي المستند الى الرأسمالية العالمية الذي تحول شيئا فشيئا الى اقتصاد عالمي حق . وعلى

الرغم من المحاولات التي قامت بها دول بالذات لانشاء امبراطورية عالمية في العصر الحديث ، الا أنها جنمما قد باءت بالفشل .

وشدد والرستين مثلما فعل الواقعيون على التنويه بالطابع الفوضوى للنظام الدولى . فمن الناحية الأساسية ، فإن الطبيعة التنافسية للنظام قد منعت الاحتكار ، كما حبال توازن القوى فى النظام القائم بين الدول دون تحكم دولة واحدة فى الاقتصاد العالمى (٣٥) . وتؤدى الفوضى السياسية الى ظهور شكل ما من النظام الاقتصادى العالمى . انه اقتصاد عالمى رأسمالى قائم على تقسيم عمل دولى .

ويصنف محللو الأنظمة المالية الاقتصاد العالمى فى ثلاثة أقسام : القلب والمحيط وشبه المحيط . ودول القلب هى دول الذوات (*) التى تملك أو تستحوذ على أكفأ اقتصاديات انتاجية ، والأكثر تقسما فى التكنولوجيا . ويعتمد الانتاج فى دول القلب على رأس مال مكثف وعمال مهرة يتقاضون أجورا مرتفعة ، وتملك دول القلب أيضا أقوى المنشآت العسكرية . ولا حاجة للقول بأنها تتلقى نصيبا غير متكافئ من عائد الاقتصاد العالمى .

ويتألف « المحيط » من دول ضعيفة اقتصاديا ، يعتمد انتاجها أساسا على انتاج السلع المكثفة العمالة الرخيصة الأجور ، وتعتمد اقتصادياتها الى حد كبير على اقتصاديات دول القلب التى ترتبط بها برباط وثيق للغاية . ويتألف شبه المحيط من نوعية متوسطة من الدول يتشابه بعض انتاجها مع انتاج دول مناطق القلب ، ويتشابه بعض آخر مع ما يوجد فى المحيط . وهكذا يقوم « شبه المحيط » بدور أشبه بدور المستغل لدول المحيط ، ومكتنطة مستغلة (بفتح الغين) من دول القلب . ويدور صراع مستمر حول عضوية هذه الجاعات . اذ تأمل جميع الدول فى سرعة الارتقاء والعلو . وتتسم الحركة فى منطقة القلب أيضا بطابعها الاصطناعى .

وينقسم القلب ذاته بين دول الهيمنة ودول القلب المهودة . وتعد قوة الهيمنة دول قلب ارتقت الى مصاف دول الهيمنة اعتمادا على الاقتصاد العالمى بمرته . ويرى والرستين هذه الهيمنة أساسا من ناحية الميزة المقارنة : تركيز أنواع معينة من المشروعات (أطلق عليها اسم صناعات الرصاص) داخل دول القلب . وتحتل الدول الهيمنة مكانة متفوقة خاصة فى الانتاجية الزراعية والصناعية ، وفى شئون المال والاستثمار ، وتهيمن على تجارة العالم ، وتحتل نصيب الأسد فى سوق العالم ، ومن ثم فإنها

Haves.

(٣٤)

تجننى أعظم مردود اقتصادى • وترتب على ذلك أن أصبح بمقدور دول
الهيمنة فرض مجموعة من القواعد على النظام •

ولم يتحقق الوضع المهيمن الحق الا فى ثلاث دول ، ولقترات وجيزة
فقط ، كما قال والرستين : فى المقاطعات المتحدة (١٦٢٠ - ١٦٧٢)
وبريطانيا العظمى (١٨١٥ - ١٨٧٣) والولايات المتحدة (١٩٤٥ - ١٩٦٧) •
واضطلعت الحروب العالمية بدور رئيسى فى تعزيز المكانة المهيمنة لكل
حالة من هذه الحالات (٣٦) • فلقد تطور موقف المقاطعات المتحدة بعد
نشوب حرب الثلاثين عاما ، وجاءت سيطرة بريطانيا نتيجة لانتصارها على
فرنسا فى الحروب النابليونية ، وتمت السيطرة الأمريكية بعد الحرب
العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية • وتحققت محاولة فرض الامبراطورية
العالمية بفضل لويس الرابع عشر ونابليون والألمان فى القرن العشرين •
وحدث ذلك أثناء عهد من الضعف السائد النسبى (الهولاندى أو
البريطانى) • وتمائل موديلسكى هو والرستين فى القول بأن الدول
المهيمنة كانت فى المقام الأول قوى بحرية ، وإن كانت أصبحت قوى برية
أيضا لكى تقف فى وجه المتحدين الذين يعتمدون على قواعد برية •

ويخص المنظرون من أتباع نظرية الأنظمة العالمية الحرب بمكانة
خاصة فى تطور واتساع الاقتصاد العالمى الرأسمالى • ففي الواقع أن النظام
الرأسمالى هو النظام الذى حرض جميع مكسب رأس المال بعضهم على
بعض (٣٧) • ويحاجى والرستين بالقول بأنه من المقدور تصور الحرب
« كفاحا لتشكيل بنية مؤسسات الاقتصاد العالمى الرأسمالى حتى يمكن
إنشاء نوع ما من السوق العالمى الذى تساعد إجراءاته آليا على تجنيد
فاعلية اقتصادية بالذات (٣٨) » •

وعلى الرغم من أن الحروب العالمية قد استطاعت تكثيف المستويات
التوسعية للتقدم الاقتصادى ، الا أن هناك جدا مينا يتمرد عنده للاطار
السياسى الخاضع للمهيمن التقديم اثبات كفايته لتسيير انتاج السلع العالمية
وتوزيعها على نطاق واسع • وهكذا يقول كريستوفر تشاسدون : « انه
بالمقدور فهم الحروب العالمية وبزوغ وسقوط قوى القلب المسيطرة كعملية
اعادة تنظيم عنيفة للعلاقات الانتاج على نطاق عالمى • مما يساعد على زيادة
تمويل الانتاج الرأسمالى (٣٩) » • وتعد الحروب العالمية أساسا محاولات
لإعادة إنشاء البنية السياسى بين الدول لكى تعكس الحقائق الاقتصادية
المتغيرة ، ولكى تحول القوة السياسية العسكرية للمتحددين الصاعدين الى
مشاركة أعظم فى فائض العالم (٤٠) •

وأُسفرت الحروب العالمية عن تنويع قوة مهيمنة جديدة ، وإن كانت هيمنة الغالب لا تدوم . وتمشياً مع ما يراه أصحاب نظرية الأنظمة العالمية فإن قيادة هذه الهيمنة مرتبطة إلى حد كبير بالعوامل الاقتصادية أكثر من ارتباطها بالعوامل العسكرية . فالحفاظ على الهيمنة مكلف لما يكبدته من نفقات عسكرية ورزوح في أصقاف الديمقراطية . وترتفع الضرائب وأثقالها عند المهيمن ، وتؤدي التطورات الرأسمالية المتقلبة إلى حدوث تغيير في توزيع القدرات الإنتاجية بين دول القلب تفقد القوة المهيمنة حدها التنافسي في إنتاج الصناعات الرائدة ، ويتميز الإنتاج الزراعي والصناعي ، وتنزع الأجور في الدولة المهيمنة إلى الارتفاع مما يقلل من القدرة على التنافس ، ويتغير معدل المربح التفاضلي إلى حد يدفع رأس المال إلى الهروب أو التسرب من الدولة المهيمنة . ويترتب على وجود السوق الحرة انسياب رأس المال والتكنولوجيا ، وانتقالها للدول الأخرى ، ويتعرض التجديد الذي منحه القوة المهيمنة الأفضلية في التنافس دوماً للنقل من الآخرين . وليس بمفطور دول القلب المهيمنة التحكم في هذه العملية .

ومن المهم أن يدرك ارتداد هذا التغير في توزيع القوة - في نظر والريستين - إلى النظام الاقتصادي الكامن والمعدلات المتقطعة في التطور الرأسمالي . وربما كانت التحولات في ميزان القوة السياسية العسكرية أهميتها ، ولكنها تتحقق نتيجة لمؤثرات اقتصادية .

وبمجرد تركيز القوة في قبضة المهيمن ، تبدأ في التعرض للوهن وتخلق دورة من التركيز وتوزيع القوة بين القوى المهيمنة وغيرها من دول القلب . ويصنف أصحاب نظرية الأنظمة العالمية ما يحدث في دورة مؤلفة من أربع مراحل :

١ - السيطرة الصاعدة ، وفيها يقع خلاف حاد بين الدول المتنافسة لوراثة المهيمن الراحل .

٢ - انتصار المهيمن أو في هذه المرحلة يتجاوز المتحدي المهيمن الأقدم المتدهور .

٣ - نضج الهيمنة أو الهيمنة الحقة .

٤ - الهيمنة المتدهورة ، وفيها تحدث منافسة حادة بين المهيمن الأقدم وخلفائه المتوفين (ولسبب ما لا يحدث تقاطع بين مراحل الهيمنة الصاعدة والهيمنة المتدهورة) (٤١) .

ويستهل تدهور الهيمنة بهذا تتزايد فيه المنافسة العسكرية والاقتصادية ، وتحاول القوة الهيمنة فرض تحكم مباشر وقاطع على « دول المحيط » ، يؤدي الى وقوع اصطدام بين دول القلب بالإضافة الى مقاومة من « دول المحيط » ، وتزداد هذه الصراعات تعقيدا من تأثير تزايد ركود الاقتصاد العالمي وسياسات حماية التجارة في دول القلب . وبمرور الزمان يبدأ تحالف المهيمنين في التفكك ، وتبرز عادة دولتان تضطلعان بدور التنافس . وعادة يكون المنتصر هو الدولة التي تظل حليفة للمهيمن المتطور . وحقت كل من الامارات المتحدة وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة مكانتها المهيمنة بعد أن حب الوهن في قوى القلب المنافسة الأخرى التي أنهكت قواها في حروب بين دول القلب طبقا لما يقوله تشيس دن ، وإن كان نجاحها قد اعتمد أكثر من ذلك على مميزاتها الاقتصادية التنافسية أكثر من اعتمادها على التفوق العسكري ، بالرغم مما يجمع هذه المؤثرات من أهمية (٤٣) . وتظهر بشائر خلق دولة قلب مهيمنة في أي عهد طويل من النمو الاقتصادي ، الذي يعتبر أيضا عهد سلام نسبي (٤٣) . وهكذا يكون التركيز على قطب واحد مقترنا بالسلام النسبي ، ويكون التركيز المتعدد الأقطاب مقترنا بمستويات أعلى نسبيا من الحرب .

وليس دول القلب المهيمنة هي التي تبدأ بشن الحروب العالمية ، ولكن من يقدم على ذلك هو المتحدى الصاعد داخل القلب . ويتفق أصحاب نظرية الأنظمة العالمية مع النظريات الأخرى لدورات الحرب على أن المتحدين في هذه الحروب العالمية قد أخفقوا دائما ، ويبدو أن السبب ذو شقين : الأول استراتيجي . إذ يحاول المتحدى إخضاع مناطق لسيطرته تتميز بشدة اتساعها مما يصعب غزوها وإخضاعها . ويرتبط بهذا الخطأ الإخفاق في وضع استراتيجية للتنافس في الانتاج . الشق الثاني مستمد من منطق الانتقاد العالمي الرأسمالي ذاته ، لأن المتحدى يمر بوقت عصيب عندما يحاول جمع حلفاء له . وهي حقيقة لا يستبعد نسبتها الى الخوف من ألا يساعد انقضاء إمبراطورية عالمية على تقديم خدمة لصالح هؤلاء الحلفاء . بيد أن ما يضمن تحقيق ذلك على نحو أفضل هو استمرار الاقتصاد المتعدد الأقطاب الرأسمالي (٤٤) . وبعبارة أخرى ، يكتشف المتحدى صعوبة العثور على دول مستاة أخرى ، لأن معظم دول القلب من قوى الأمر الواقع . وهكذا ففي نظر أصحاب نظريات الأنظمة العالمية ، يلعب توازن القوى دورا مهما في تقرير نتيجة الحروب العالمية ، وإن كان الأساس الموضوعي لتوازن القوى هو طبيعة النظام العالمي الرأسمالي بالذات (٤٥) .

فاذا كانت دورة الحرب كائنة في المنطق الأساسي للتطور المتقطع والاستغلال والتنافس والصراع القائم في الاقتصاد العالمي الرأسمالي . فكيف يستطاع قطع دورة الحرب ؟ المفروض أن فرص السلام ستزداد بعد انحلال النظام القائم ، وحلول النظام الاشتراكي العالمي محله . وفي إحدى الروايات (التي جاءت عند تشيبي دن) فإن ما يعنيه النظام الاشتراكي العالمي - أساسا - هو استبدال (أو الاستعاضة) عن الرأسمالية بزعامة عالمية عقلانية اقتصادية عن طريق نظام اتحادي وديموقراطي للحكومة العالمية (٤٦) .

وأخيرا ، علينا أن نلاحظ إحدى المشكلات التي أضنت جميع أصحاب نظريات التاريخ البنيوي الى حد ما . فمن المتفق عليه بوجه عام أنه قبيل الحرب العالمية الأولى (والحرب العالمية الثانية بالنسبة لهذه المسألة) كانت بريطانيا هي القوة المهيمنة ، وألمانيا هي المتحدية الأولى . فما الذي يمكن أن نفعله إزاء ما حدث ١٩١٤ ، عندما تفوقت الولايات المتحدة بالفعل على كل من بريطانيا وألمانيا في ميدان الإنتاج الصناعي ، وتزعمت المعسكر الذي انضمت اليه وتحكمت في الناتج القومي ؟ بل وجاءت احصاءات ما قبل الحرب العالمية الثانية أكثر ابتعادا عن التكافؤ لصالح الولايات المتحدة (٤٧) . فلو صبح أن الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية كانتا حربين للخلافة في الهيمنة ، فسيكون المتوقع أن نأخذ أن تتورط الولايات المتحدة في الاقتتال المبدئي ، إما كمتحدية صاعدة (تسعى للحاق) أو كدولة مدافعة تدافع عن هيمنتها . وفي كلتا الحالتين ، لم يكن التحدي الألماني موجها إلى الولايات المتحدة . واستطاع موديلسكي اتخاذ حجته بالإشارة إلى التفوق البريطاني البحري حتى في الثلاثينات (وأن كانت أهمية هذا الاجراء مازالت موضع شك في أهمية القوة البحرية) ولكن بالنسبة لأولئك الذين يشددون على التمسك بمعيار الاقتصاد والصناعة كجوهر الهيمنة ، فإن تأخر أمريكا في الاشتراك في الحربين العالميتين يعرض إحدى المشكلات . فاذا كانت الولايات المتحدة لم تكن المبادرة أو المدافعة الرئيسية ، فكيف يستطاع القول بأن هاتين الحربين قد استغلنا بقصد الزعامة العالمية ؟ ان القول بأن اشتعال الحرب جاء نتيجة للتغير في الزعامة ليس كافيا . فمن الواجب علم الخلط بين النتائج والاسباب .

أمواج ك (كونتراتيف) :

أدفع أصحاب نظريات الدراسات الطويلة والأنظمة العالمية بعض دورات اقتصادية تدعى موجات كونتراتيف في نظرياتهم عن دورة زعامة

العالم • وزعم العالم الاقتصادي الروسي نيقولاى كوندراييف فى العشرينات اكتشافه لموجات خمسينية (أى تقع كل خمسين سنة) أو دورات فى الأسعار والانتاج والاستهلاك فى اقتصاديات البلدان الرأسمالية الكبرى ، وذكر أن هذه الدورات بمثابة مؤشرات للإيقاعات الكامنة فى النظام الاقتصادى الدولى فى جملته ، ووجود اتصال بين الحركات الصاعدة فى الموجات الاقتصادية الطويلة متصلة بوقوع حرب كبرى • وتكهن برد الحروب الى اشتداد الصراع الاقتصادى على الأسواق والمواد الخام التى تصحب الخطوة المتسارعة للنشاط الاقتصادى وارتفاع الأسعار ونمو الانتاج الذى وقع فى الحركة الصاعدة (٤٨) • وبينما يعتمد كثيرون من علماء الاقتصاد الآن عن الايمان بوجود مثل هذه الموجات (موجات ك) الا أن اتباع نظرية الدورة الطويلة لا يزعمون فقط أنهم اعتدوا اليها ، ولكنهم يصرون على القول بأنها تعمل بطريقة موازية لدورات الزعامة العالمية • فهناك اتصال بين دورات زعامة العالم التى تدوم مائة سنة وبين موجتين من موجات ك • ولما كانت موجات ك متصلة بدورات الزعامة ، فانها مقترنة أيضا بدورات الحرب العالمية (٤٩) •

وأثبت طومسون وزوك أن معظم الحروب التى وقعت بين ١٧٨٠ و١٩١٤ ، وفقا لنبوءة العالم الروسى قد نسبت الى المرحلة الصاعدة لموجة ك ، كما تنبأ بها كوندراييف • وتزرع حركة الصعود فى الأسعار الى استتباب الحروب الكبرى ، وتتوافق منطقتا التحول العليا لموجات ك مع نهاية الحروب الكبرى (٥٠) •

ويحاجى طومسون وزوك أيضا بالقاء مسئولية الحروب الكبرى - الى حد كبير - على شكل موجات ك ، وعلى الأخص ما يتعلق بتعزيز منحنى الصعود • واستنتجا أنه بالرغم من صعوبة الحكم بأن موجات ك هى التى أحدثت الحروب الكبرى ، أو أن الموجات الكبرى هى التى أحدثت موجات ك ، الا أن هناك علاقة بينهما • فالظاهر أن الحروب العالمية وموجات ك تمكسان عملية كاملة • وإذا سلمنا بالصلة الوثيقة بين النظام السياسى العالمى وعالم الاقتصاد ، فإن حدوث عدم استقرار فى احدى البنيات يستقل الى البنيات الأخرى (٥١) •

وجمع جوشيا جولدستين مجموعة مذهلة من المؤشرات الاقتصادية التى تردت الى سنة ١٤٩٥ (٥٢) • ويهد أن استعان بمجموعات عديدة من البيانات الاقتصادية تمكن من تحديد تواريخ النقاط الدنيا وذرى الموجات ك الخمسينية • والواقع أنه اكتشف وجود موجات طويلة فى الانتاج والاستثمار والتجديدات والأسعار والأجور (ولا تحدث هذه الموجات

متأينة ، ولكنها تحللت متعاقبة بهذا بموجة الانتاج) . وعجز جولدستين عن الاعتناء الى أية علاقة بين موجات ك وشيوع الحروب . فقد تساوى عدد الحروب على وجه التقريب في الفترات الصاعدة والفترات الهابطة على السواء . ومع هذا فقد كشف جولدستين النقاب عن وجود ارتباط واضح بين موجات ك ودورة ضراوة الحرب (متوسط القتل في المصارك كل سنة) . وتمائل هو وطومسون وزوك في اكتشاف شدة اشتغال الحروب الضارية في المرحلة الصاعدة لموجات ك . واكتشف في الموجات التسع التي حدثت بين ١٤٩٥ و ١٩١٨ أن كل قمة في الحرب حدثت بالقرب من نهاية إحدى المراحل الصاعدة . واعتقد أن تسعة من ذرى الحروب الضارية منذ ١٥٠٠ حدثت بالقرب من نهاية المرحلة الصاعدة لموجة ك . وكان الاستثناء هو الحرب المالية الثانية (٥٣) . وظهرت ذرى الحرب الضارية مصورة بين الحركة الصاعدة للانتاج والحركة الصاعدة للأسعار ، مع ملاحظة أن الحركات الصاعدة للانتاج تسبق الحرب بعشر سنوات ، أو ما يقرب من ذلك ، وتسبق الحركة الصاعدة للأسعار بفترة مصورة بين سنة وخمس سنوات .

ويفسر جولدستين الصلة بين موجات ك والحرب بالقول بأن ازدياد الانتاج يؤدي إلى زيادة طلب الموارد التي تؤدي بدورها الى التنافس الدولي على هذه الموارد . ويحدث هذا التنافس في فترة تكون فيها زيادة الانتاج قد يسرت الزيادة في امدادات مواد الحرب المطلوبة للقطاع العسكري ، مما يؤدي الى شدة تزايد احتمال الحرب (ويعد هذا التفسير من حجج الضغوط الجانبية والابتعاد عن التشديد والتنويه بدور النمو السكاني) . ولما كانت الحرب محاولة مكلفة لذا تفضل الدول الاشتراك فيها عندما تتوافر الموارد بدرجة مناسبة (٥٤) عند نهاية الحركة الصاعدة للموجة الطويلة . ولتلك تلاحظ كيف رجع جولدستين الى حجج مستوى دولة الأمة (الخاصة بالتساؤل الاقتصادي) للمساعدة في تفسير نظرية مبنية على عوامل مستندة الى نظام الدولة (موجات ك) .

فما الذي يربط بين هذا الكلام ونظرية الموجة الطويلة لموديلسكي ؟
يرد جولدستين بالقول بأن دورات الهيمنة ودورة الموجة الطويلة الاقتصادية بالرغم من عدم اشتراكهما في مرحلة واحدة ، الا أنهما تعلمان متزامنتين مع الموجة التوسعية للدورة الاقتصادية . وبذلك يتضح أن التدهور في الهيمنة لا يؤدي في ذاته الى الحرب ، ولا يكشف عن خطورتها الا اذا تزامن هو ومرحلة توسعية في الدورة الاقتصادية . وليس التوسع الاقتصادي خطيرا في ذاته أيضا . فلابد أن يكون مصحوبا بركود في الهيمنة . فمثلا ، لم يكن التوسع الاقتصادي في الستينات من هذا القرن مصحوبا بحروب

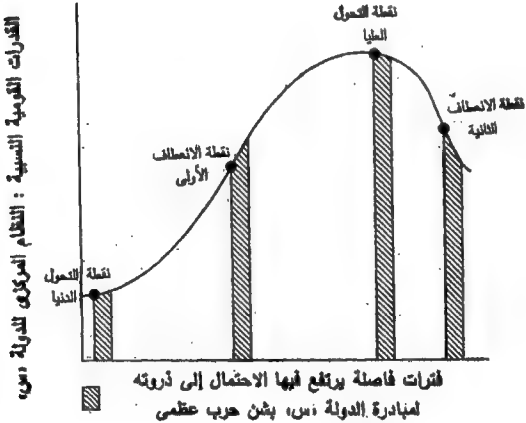
كبرى بفضيل احتلال الولايات المتحدة لكافة المهمن القوى . ويتنبأ جولدستين بحركات صاعدة جديدة تتوأم هي وما حدث من تضائل في استمرار الهيمنة الأمريكية بين ٢٠٠٠ و ٢٠٣٠ . (٥٥) .

وقصص جاك ليفي المشكلة للواسعة بين بينات جولدستين عن الدورات الاقتصادية للانتاج والحروب المشر العامة في القرون الخمسة الأخيرة (٥٦) . ولم يتركز اهتمامه على ذرى ضراوة الحرب ، ولكنه عني ببدايات الحرب . فعند النظر في أمر دورة الانتاج وحلها (فعلينا ألا ننسى أن نظرية جولدستين قد استندت على ارتفاع الانتاج وهبوطه أكثر من تركزها على الأسعار وباقي المتغيرات) اكتشف ليفي صورة مغايرة لنظرية جولدستين . إذ بدأت أربع من عشر حروب في منتصف أو نهاية الحركة الهابطة . وحدثت حربان في بداية الحركة الصاعدة أكثر من دخولها قرب نهاية الحركة الصاعدة ، كما توحى نظرية جولدستين . واندلعت حروب كثيرة بالقرب من فترة الانتقال من الحركة الهابطة الى الحركة الصاعدة بحيث يصح نسبة الخسائر المصاحبة لها الى الحركة الصاعدة بالرغم من احتمال بدء الحرب في الفترة الهابطة ، مما يفسر لماذا اكتشف جولدستين وجود ارتباط بين موجات ك وضراوة الحرب ، وليس بين موجات ك وبدء الحرب .

ولا يقتصر الأمر على ادراك اتباع نظرية الدورة الطويلة أن موجات ك تمثل جانباً مهماً من بتيان الاقتصاد العالمي ، الا أن أصحاب نظرية الأنظمة المالية يرونها كذلك (٥٧) . ويعتقد أن ارتفاع وهبوط أو انحدار القوى المهيمنة يتزامن مع موجتين من موجات ك . وأن تعذر معرفة العدد الدقيق لموجات ك المكونة لدورة الهيمنة (٥٨) . وبينما أوضح بحث جولدستين أن ذرى الحرب المصاحبة تحدث أثناء الحركة الصاعدة في الموجات ك ، خصوصاً بين ذروة دورة الانتاج وذروة دورة الأسعار ، قام تشيس . ن بقلب هذه الحجة رأساً على عقب . فلو صبح أن الضراوة تصل الى قمته بعد قمة الانتاج ، فإن هذا يعني أن ذرى ضراوة الحرب تحدث بعد بداية التراجع الهابط في كل من دورتي الاستثمار والانتاج . ومن هنا استطاع الاعتماد الى تفسير أقرب بصفة مباشرة الى الماركسية . فالتراجعات الهابطة هي الفترات التي يمتسح فيها للمول الكثير من الموارد الصالحة للحرب (كما يوحى جولدستين) . وفي ذات الوقت ، تؤدي المغالاة في الانتاج خلال هذه المرحلة الى زيادة التنافس مع الأسواق الأجنبية وفرص الاستثمار . وبذلك يصبح الضغط لتسخير قوة الدولة بحماية نصيبها في الأسواق أو توسيعها وفرص الاستثمار خلال فترات الانكماش عاملاً مهماً في الانزلاق نحو الحرب (٥٩) .

نظرية دورة القوى النسبية لدوران :

وضعت نظرية تشارلز • ف دوران عن دورة القوة النسبية نظرية صنع قرار الحرب في سياق صعود وهبوط القوة النسبية للدول العظمى (٦٠) • ويعتقد دوران أن قدرات القوة للدول بالنسبة للأعضاء الآخرين المنتمين للنظام المركزي للقوى العظمى تتبع طريقاً دورانياً من النمو والنضج والتدهور وبالرغم من اختلاف حالات العلو والهبوط لكل دولة ، وأيضاً طول الوقت الذي تستغرقه لبلوغ هذه القمم وأدنى نقاط تداعبها ، إلا أن كل قوة عظمى تمر من خلال هذه الدورة • ويمثل النمط العام في الخطوات الآتية : • حدوث ارتفاع في القوة النسبية ينتهي أمره بالتمهل حتى بلوغ ذرى القوة النسبية ، وانحلال في القوة النسبية ينتهي بالمثل بامهال الخطى (٦١) • وترجع الدورة إلى حد كبير إلى تقطع في معدلات النمو الاقتصادي الداخلي • ولما كانت القوى الكبرى تنزع إلى المشاركة في الحروب الأكبر ، فإن هذه الديناميات الخاصة بالقوة تبدو قادرة على تقديم المعون في تفسير الحروب الأكبر في التاريخ ، أو ما سماه دوران بالحرب الممتدة (*) (٦٢) •



extensive Wars.

(٢٠)

وعلى الرغم من أن هذه النظرية قد تبدو فعالة في مستوى دولة —
الامة لتناولها دورات القوى القومية ، إلا أنها في الواقع نظرية خاصة
بالنظام الدولي . إذ تعد نظرية دورة القوة لدوران دورة للقوى النسبية ،
لأن رحلة الدولة من خلال الدورة تعتمد بنفس القدر على قوة الآخرين
مثلما تعتمد على نموها الداخلي أو انحدارها . وترى نظرية دورة القوة
النسبية كأغلب النظريات أن سياسات الدول ومسالكها ترتكن إلى حد
كبير على موقعها في النظام ، وفي هذه الحالة على موقعها في دورة القوة
النسبية . ومن المرجح أن تحدث الحرب عندما تصل الدولة إلى أربع نقاط
حرجة خلال الدورة . ففي كل نقطة من هذه النقاط يحدث انعكاس مفاجئ
في طريق القدرات النسبية . وتشتمل الدورة الكاملة على نقطتي انعطاف
ونقطتي تحول ، كما يبين من الشكل السابق .

ونقطة التحول الدنيا (وفيها تسخل معظم الدول نظام القوى العظمى)
هي النقطة التي يتغير فيها الموقع النسبي للدولة من قوة منحدرة إلى قوة
صاعدة ، عندما تبدأ في التزايد قدراتها التي تتناسب هي وقدره القوى
الأخرى . وتمثل نقطة الانعطاف الأولى النقطة التي عندها تبدأ القدرات
النسبية للدولة — بينما هي مستمرة في الارتفاع — في الارتفاع بمعدل
أكثر اهمالا للدلالة على أن القوة المتزايدة المبدئية السريعة ليس بمقدورها
الاستمرار دون توقف عند حد . ونقطة التحول العليا هي النقطة التي
عندها تبدأ قدرات الدولة التي تتناسب وقوى أعضاء النظام الآخرين في
الانحدار . وتتحول الدولة من قوة صاعدة إلى قوة منحدرة . ونقطة
الانعطاف الثانية هي النقطة التي يبدأ عندها الانحدار النسبي للدولة بعد
أن كان مسرعا في البداية والهبوط على نحو أكثر تمهلا ، إشارة إلى أن
المستقبل قد يكون أكثر إشراقا .

والسؤال النظري الحاسم هو لماذا تعتبر هذه الأحوال خطيرة
بالذات ؟ والإجابة معقدة ، ولكنها مستصوبة . فهي تضم نظريات عن
تخطيط الحكومة وصنع القرار وتصورات الدور القومي ، وأيضا نظرية
خاصة بالتقدم المنقطع . ويحاجي دوران بالقول بأن الزعماء القوميين يجرون
النبوءات الطويلة المدى عن طريق عملية تقدير استقرائي فحسب (يعني
عملية إسقاط تتخذ شكل الخط المستقيم) من تجربة الماضي . فإذا كان
العقد الماضي ، أو ما يقرب من ذلك ، قد مر بعملية صعود سريع في القوة
النسبية للدولة بالمقارنة بالدول الأخرى في النظام ، فسيستعيد التخطيط
على مواصلة هذا الميل . ومع هذا فكل منها غير قابل للتنبؤ أساسا ،
وكل منها يكشف بفتة عن خطأ التفكير السالف خطأ جذريا في النقطة التي
يعد فيها الوقوع في الخطأ أخطر ما يهدد مكانة الدولة (٣٦) .

ويعتمد المسلك القومي - من جانب - على تصور الزعيم لدور الدولة في نطاق النظام * وفضلا عن ذلك ، فإن هذا التصور للدور القومي يعتمد - أساسا - على مكانة الدولة ضمن النظام من ناحية قدراتها النسبية في جانب القوة * ويعنى أى تغيير في القدرات النسبية حدوث تغيير في الأدوار (يشمل الجميع من الزعيم الى الأتباع) . ويصعب أن تضطلع الدول بهذه النقلات التي أحدثها اجتياز النقاط الحرجة في دورة القوة * فبينما تدعو النقاط الحرجة الى أحداث تحولات مسبقة في الدور الرئيسى، إلا أن ظهورها المباغت يراوغ أية محاولة متقدمة لاكتشافه، ومن هنا ارتفعت درجة علم اليقين ، وازداد تعرض الزعماء للغلو في رد الفعل ، وإساءة الإدراك التي قد تسوقهم الى اختيار الحرب (٦٤) .

على أن أسباب الحرب تختلف من حالة لأخرى ، وترتكز على أية نقطة من النقاط الحرجة وصلت إليها * ولكل نقطة منطقتها وديناميتها * فمثلا عندما تضضال القوة النسبية للدولة ، فلا بد أن يتضاد بالتبعية دورها ومظاهر اهتمامها * ولكن الدول تحجم عادة عن قبول هذا المحط من مكانتها وتأثيرها * ومن ناحية أخرى ، عندما تزداد القوة النسبية للدولة ، فإن اهتماماتها وأحوارها تتزايد أيضا ، ولكن غالبا ما يعزف الأعضاء الآخرون في النظام عن السماح بتوسع أفعال الدولة الصاعدة * وهكذا ففي كلا الحالتين ، يظهر التعارض بين قدرات الدولة ودورها ، ولكن على أنحاء شتى (٦٥) .

ولا يقتصر الأمر على تعرض رد فعل الدولة للتغير الحرج الذي يتصف بأهمية ، ولكن ينبغي أن يصل حساب أيضا لرد فعل الأعضاء الآخرين في النظام تجاه التغير أيضا (٦٦) ، وأن الأعضاء الآخرين في النظام يبتلون أيضا بإساءة الإدراك ومشاعر القلق * وفي الظروف العادية يتيسر لجميع دول النظام التخليط لنقلات القوة النسبية ، ولكن هذه المخططات تتعرض للتصدع عند جميع البلدان عندما يحدث تغير مخرج للدولة الكبرى * إذ تفجر طواهر مستوى النظام الدولي طواهر المستوى الفردي (ادراك التهديد أو القرصنة) بين البنية السياسية في جميع الدول الكبرى .

وتحمل دورة القوة ضمنا بعض العواقب التي تتمثل فيما يحدث من رد فعل على مسلك دولة الأمة، وإن كانت لها أيضا عواقب ضمنية تترك أثرها على شتى جوانب النظام * فعندما تمر عدة دول في النظام في ذات الوقت من خلال نقاط حرجة في دورة القوة النسبية ، فإن مثل هذه الحالة تحدث أثرا مؤسفا على توليد الضغوط لأحداث تحولات في الدور ، بينما

تدعو في نفس الوقت الى المبادرة بالتغيرات في التوقعات عن التوازن النسبي في القوة . وهذا يؤدي الى حدوث عدم وثوق بينوى هائل في النظام ، وينتقص من قدرة أعضاء النظام على مواجهة التغير . ان هذا الاعتماد عن التوازن يعرض النظام بدرجة كبيرة للحروب الممتدة التي قد تؤدي في نهاية الامر الى حدوث تحول في النظام الدولي عنييه (٦٧) . والظاهر أن هذا هو ما حدث في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى . وتمشيا مع ما ذكره دوران ، فإن ما بين ١٨٨٥ و ١٩١٤ ، مر كل عضو في النظام المركزي للقوى الكبرى من خلال إحدى النقاط الحرجة في دورته للقوة (٦٨) .

ويسود الاستقرار النظام الدولي عندما تكون تحركات أعضاء النظام داخل دورة القوة روتينية ومتوقعة . ففي هذه الحالات ، تكون الفجوة بين المصالح والقدرات صغيرة بالنسبة للفاعليات الكبرى ، وينسجم النظام بتوازنه . ووفقا لما ذكره دوران تتماثل الأنظمة ثنائية الاستقطاب هي ومتعددة الاستقطاب في حالات الاستقرار (أو عدم الاستقرار) . فليس العامل الحاسم هو الاختلاف في البنيان بين النظامين . ولكنه النقلة من النظام المتعدد الاستقطاب الى الثنائي الاستقطاب ، التي تحدث عندما يسر عضو من الفاعليات الرئيسية في النظام من خلال نقاط حرجة في دورة القوة النسبية (٦٩) .

دورة القوة النسبية : متضمنات :

عندما ألف دوران كتابه في خريف ١٩٨٩ قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي الى دول منفصلة، فإنه اعتبر هذه الدولة قد مرت بأول منعطف دال على امهال معدلات النمو ، وكانت الولايات المتحدة قد اجتازت ذروتها في القوة النسبية ، وإن كانت لم تبلغ بعد حالة « الانحدار » . وبلغت اليابان الحد الأقصى لمعدل نموها في أول نقطة انعطاف . وتنبأ دوران بحدوث تحولات حرجة في النظام الدولي في المستقبل عندما تواجه الأحوال التالية :

١ - وصول الاتحاد السوفيتي الى نقطة تحوله العليا .

٢ - وصول القوة النسبية للولايات المتحدة الى نقطة الانحدار النسبية .

٣ - وصول الصين الى أقصى معدل نمو .

٤ - بلوغ النمو الياباني مرحلة انخفاض عائده الهامشي .

٥ - دخول المجتمع الأوربي النظام كمنافس كبير (٧٠) : وعلى الرغم من صعوبة تقييم هذه التقاط دون انقاع يبعث للمنظورات التاريخية ، الا أن أحداث أواخر ١٩٨٩ وبوأكير ١٩٩٢ تبين أن النقطتين الأولى والثانية قد تم بلوغهما ، والنقطتين الرابعة والخامسة في طريقهما للتحقق .

دورة القوة النسبية : بحث تجريبي :

قبل أن نضمنا النبوءات علينا أن نتساءل عن حال النظرية بعد مواجهتها للاختبار التجريبي ، « عال الحال » ، وفقا لما يقوله أنصارها . وبحيث دوران وبارسونز دورات الدول التسع التي تؤلف نظام القوى الرئيسية من ١٨١٦ حتى ١٩٦٥ ، وافترضنا أن المبادرة بشن الحرب الممتدة قد بلغت ذروتها خلال النقاط الأربع الحرجة ، ولابد أن تتناقص بائعادنا في الزمان عن ازدياد مثل هذه النقاط . وكانت هناك ٢٣ فترة حرجة خلال السنوات موضع البحث ، وشنت ٢٦ حربا خلال هذه الفترات الحرجة . أما الفترات التي زاد فيها عدد الفترات الحرجة فقد احتوت على ٥١ مبادرة لشن الحرب . ومع هذا ، فإن متوسط الحجم والقراوة وديمومة الحروب كانت أعلى كثيرا بالنسبة للفترات الحرجة ، مما سمح لدوران وبارسونز باستخلاص القول بأرجحية اقدم الكبرى على شن الحروب التي تحدث ممتدة خلال إحدى الفترات الحرجة . ولا ارتساض بين غلبة الحرب ودورات القوة النسبية ، لأن ما وقع من حروب خلال الفترات الحرجة لم يزد عن ٣٤٪ ، ولكن الحروب التي شنتها القوى الكبرى خلال الفترة الحرجة تصاعدت الى ما هو أبعد من الحروب التي شنتها في أوقات أخرى (٧١) . هذا يعني أن دورات القوى النسبية ليست متصلة بجميع الحروب ، وتقتصر على الحروب الكبرى بين القوى الكبرى .

وتبدو نقاط الانعطاف أكثر تقبلا لشن الحروب من نقاط التحول . فالظاهر أن القوى العظمى أميل لبدء الحروب عندما يصل معدل نمو القدرات النسبية الى الحد الأقصى (أول منعطف) أو الحد الأدنى (المنعطف الثاني) وتعارض هذه النتيجة نوعا هي والفكر الشائع الذي يزعم ازدياد احتمال وقوع الحرب عندما تصل الدول اما الى ذروة منحني قوتها النسبية أو حضيضها .

وإذا تكلنا بوجه عام ، فسنلاحظ أن القرن التاسع عشر بدء ١٨١٥ قد خلا من الحروب الكبرى لقلّة تحركات القوى الفعالة داخل أو خارج النظام ، وكانت القوى الراحمة أو المنزعجة في النظام تجتاز أجزاء من مسان قوتها اتصفت بخلوها من الازعاج وإمكان التنبؤ بها . وكانت عملية ضغط

الحواشي المعتمدة على الاكتشاف المبكر تعالج بطريقة روتينية • ومقابل ذلك ، انخفضت القوى الكبرى في الحرب في النصف الاول من القرن العشرين لدخول عدد كبير من الدول بنقاط الحرجة في دوراتها ، ودخول دول جديدة في معترك النظام (كالمانيا في اواخر القرن التاسع عشر) وتبعتها الولايات المتحدة ثم اليابان ، بينما انسحب بعض الاعضاء القدامى (النمسا - المجر) وعدلوا مواقف قوتهم النسبية ودوارهم في النظام (٧٢) •

وفي اختيار آخر لدوران ، جرت مباداة بين نظرية أوجانسكي في انتقال القوة ضد نظريته في دورة القوى ، وتقضى الاختسار بالحروب (الحمن من ١٨١٦ حتى ١٩٧٥) التي تورطت فيها القوى العظمى المتنافسة (دول القمة الثلاث أم الأربع في النظام) على كلا الجانبين - حرب القرم والحرب الفرنسية البروسية والحريين العالميتين الأولى والثانية وحرب كوريا • وبينت النتائج أن التغيرات الحرجة في القوة النسبية هي أفضل المنبئات بالحروب الممتدة بين المتنافسين ، أي تفوق في هذه القدرة المساواة في القوة أو وجود تقلات في القوة كما ذكر أوجانسكي.وعلى الرغم من أن الثنائيات المتحاربة قد اتصفت بالسميترية في القوة (المساواة النسبية) واتصف العديد منها أيضا (بانتقال القوة) إلا أن كلا من الثنائيات السيميترية والانتقالات قد أدت الى نشوب الحرب نصيب الوقت • ومن جهة أخرى ، فإن ٩٠٪ من النقاط الحرجة (أو ١٠٠٪) اذا احتسبنا الاتحاد السوفيتي باعتباره شريكا في حرب كوريا ، قد أدت الى اشتعال حرب كبرى ، وبينما مرت ٣٥٪ فقط من الدول بنقاط حرجة في دوراتها للفوز خلال هذه الفترة ، إلا أن جميع الدول الست عشرة المشتركة في الحرب إما تعرضت لتغيرات حرجة أو كانت تقايل عند دولة من هذا القبيل • إذ كان جميع المشاركين في الحرب في الدول التي تمر بنقاط حرجة تواجه دولة في موقف حرج • ولعل الأكثر إثارة للاهتمام من كل هذه الأشياء اكتشاف دوران أنه في كل حالة ساقط فيها حالة انتقال القوة (التي تحدث عنها أوجانسكي) الى الحرب ، كانت هناك نقطة حرجة قائمة أيضا • وبينما كان من الضروري لحالات انتقال القوة أن تحدث حتى تستطيع النقاط الحرجة أن تؤدي الحرب ، فإن تقلات القوة لم تؤدي الى الحرب الا عند وجود نقطة حرجة أيضا (٧٣) •

وفي الوقت الحاضر لم يتحدد أي بحث تجريبي نظرية دوران في الدورة النسبية للقوة •

انتقال القوة والنظريات التاريخية البنيوية - مقارنة :

وعلى الرغم من الاختلافات المهمة ، فإن هناك جوانب مشتركة عديدة بين نظرية انتقال القوة ، والنظريات البنيوية التاريخية ، التي تحدثنا عنها الآن :

أولاً : وباستثناء نظريات انتقال القوة ، فإنها جميعاً تنطبق على نظام الدولة الحديثة الذى بدأ حوالى سنة ١٥٠٠ .

ثانياً : أنها تتركز على الحروب الكبرى أكثر من ارتكازها على جميع الحروب الأصغر التى ولدت بين الدول .

ثالثاً : باستثناء نظرية دوران عن دورانية القوة النسبية ، فإنها تركز على الصراع بين الدولة المهيمنة فى النظام وحدى الدول المتحدية الصاعدة .

رابعا : قد وضعت جميعها نصب عينيتها الأسباب البعيدة للحرب .

خامساً : فى جميع النظريات تؤدي المعدلات المتقطعة فى النمو بين أعضاء النظام دوراً مهماً فى أحداث نوع من اللاتوازن فى النظام الدولى . قد يسفر عن وقوع الحرب .

سادساً : ربما قبلت أغليبتها معتقدات نظريات التفاوت فى الوضع ، وأثرت ما يقال عن أن الرضاء النسبى أو الاستياء النسبى من أوضاع النظام الدولى ، عامل مهم فى المسلك الذى تتخذه الدولة إزاء الحرب ، وإن كان هذا العامل له أهمية عند بعض النظريات أكثر من البعض الآخر .

سابعاً : باستثناء دوران ، فإن جميع هذه النظريات تنزع الى اعتبار تركيز القوة فى قبضة قطب مفرد ، أو بمعنى أصح فى قبضة زعيم النظام يمثل موقفاً مستقراً مسالماً نسبياً ، وإن اختلفت أيضاً على عدم دراسة مثل هذه الحالة إلى ما شاء الله .

ومن النقاط المثيرة للاهتمام - نظرياً - وغالباً ما تثار عند البحث فى مستوى النظام الدولى ، ما أوضح من أن العديد من العوامل التى يقال إن لها تأثيراً عليها (بتشديده اللام) على الحرب لها أثر فعال عندما تقترن ببعض المتغيرات النسقية الأخرى ، فمثلاً : لقد اتفقت نظرية الدورة الطويلة ونظرية الراسبتين على القول بأن دورات القوة تتفاعل على نحو ما مع موجسات ك ل أحداث الحروب الكبرى ، ولكنها لم تتفق فى تحديد لماذا يحدث ذلك .

٢ - يرى وايهان أن القوة المتعددة الاستقطاب من المحتمل أن تؤدي إلى الحرب عندما تشترك معها القوة المنقودية ثنائية الاستقطاب .

٣ - يرى ستول وشامبيون أن تركيز القوة داخل النظام قد يكون خطراً ، أو ذا تأثير سلبي اعتماداً على توزيع الرضا في النظام .

٤ - يحاجي دوران بالقول بأن نظرية انتقال القوة عند أورجانسكي لا تؤدي إلى الحرب إلا إذا اشترك معها مرور أي بلد خلال إحدى النقاط الحرجة داخل دورة القوة .

٥ - أثبت البحث القريب العهد لدانييل جيلر أيضاً أن عوامل المستوى الثنائي وعوامل مستوى النظام الدولي مرتبطان برباط وثيق ، فبعد أن ركز على صلات نظرية استقرار المهيمن ونظرية انتقال القوة ، استخلص من ذلك وجوب مصاحبة تحولات القوة بين الدول المتنافسة لحالات من التفكك في النظام الدولي ، تنذر باقتراب الحرب (٧٤) .

٦ - اكتشف طومسون أيضاً أن ارتباط التفكك في دورة النظام العالمي بانتقال القوة الثنائي يتسم بوجه خاص بالخطورة .

٧ - وأخيراً طالب روبرت ثورث حديثاً بالتقارب المتداعب بين نظرية الضغط الجانبي واتجاهات الواقعية البنوية وانتقال القوة واستقرار المهيمن .

نظريات النظام الدولي : فريولها :

لما كان التغير في توزيع القوة والمكانة بوجه عام ، وتدهور زعامة النظام بوجه خاص ، يجعلان وقوع الحرب ، فكيف نستطيع الحفاظ على السلام ؟ لعلنا نعرف أن الحفاظ على الوضع الراهن مستحيل . وإذا كنا عرفنا من دراسات مستوى النظام الدولي (والثنائي) أن فروق معدلات النمو ستجعل من المستحيل تحقيق توازن في القوى في المدى البعيد . وأياً كان نوع الاستقرار القائم (أي تحقق عن طريق المهيمن أو غير ذلك) ، فلا بد أن يكون استمراره مؤقتاً مما يعزى إلى حالة اللاتوازن العام للتطور المتقطع .

وكما تذكرنا عبارة الرئيس بوش الدائمة التردد : « النظام العالمي الجديد » ، فلقد انطرح أن تغيرات النظام الدولي التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية كانت في الحق أشبه بزلزال فتت الأرض الصلبة للواقع . فلقد كان تدهور قدرات السوفييت مصحوباً بالتحلل الإمبراطورية الداخلية والإمبراطورية الخارجية وتفتت الكتلة العسكرية السوفيتية .

وظهر الناسق الآن بمظهر حلف بلا رسالة • وجه خلق ألمانيا الموحدة.
بفاعلية جديدة قوية في قلب أوروبا • وفي ذات الوقت بدأت القدرات
النسبية للولايات المتحدة (وبخاصة قدرتها الاقتصادية) في التحور
بالمقارنة بكار منافسيها • وشهدت أواخر الثمانينات وبداية التسعينات
نقلة في القوة من الدرجة الأولى ، وأيضاً انتقال حول عديدة خلال النقاط
المرجحة في دورة القوة ، وبازدياد الاستقطاب وتغير توزيع القوة ، أصبحنا
نشهد تحولاً رئيسياً في النظام الدولي • ومن المرجح حدوث تغيرات أكبر
في مستوى النظام الدولي باقترابنا من نهاية القرن • وتثير جميع هذه
التغيرات التساؤل حول هل سيحقق التحسن في النظام العالمي الجديد
يفوق ما كنا عليه منذ أربع سنوات أو عشر مضت ، على حد قول الرئيس
السابق ريجان •

ثمة أشياء كثيرة يمكن أن نقال عما حدث حديثاً من تحول •
أولاً : كانت التغيرات ثورية حقاً ، بل فقد وصف أحد المحللين
التحول بأنه المكافئ الأساسي لأية حرب سيادية بغير وقوع أي عنف (٧٦) •
والواقع أن جميع التغيرات في النظام الدولي التي تحدث عنها أصحاب
النظريات البنوية التاريخية عند ذكر النقالات في الهيمنة جاز حلونها
الآن • فلقد ظهرت إعادة توزيع للقوى ، وحدث تعديل للحدود في الاتحاد
السوفيتي السابق وأوروبا ، ولاحظ وجود هيرارشية جديدة في المكانة •
والظاهر أن هناك مجموعة جديدة من القيم سارية المفعول ، واستحدثت
إجراءات ومؤسسات جديدة لإدارة النظام •

ثانياً : لعله من الملفت أن تحدث هذه التغيرات بطريقة سلمية إلى
حد كبير • فلم تمثل الهيمنة أو الحروب العالمية جانباً من الصفة • وإذا
ارتكنا إلى مناقشاتنا السابقة لنظريات مستويات النظام الدولي ، فإن هذه
النتيجة لم تكن من بين النتائج التي كان من الضروري أن تتوقعها • إذ
بحسب ما صادفنا من حظ حسن إلى بعض الجهد • ويتعين النظر إلى
التحليل الآتي على أنه جزئي وتجهيزي •

أولاً : لقد حدث انتقال للقوة ، ولكنه لم يتخذ شكل نقلة القوة التي
تحدث على الحرب ، التي اعتاد أصحاب النظريات التحدث عنها • فقد
كان هذا الانتقال من النوع الذي اضطلعت فيه الدولة المندخرة بدور
المتحدث (الاتحاد السوفيتي السابق) بدلاً من القوة الهيمنة (الولايات
المتحدة) • كما لم تكن النقلة نحو التكافؤ ، ولكنها كانت بالأحرى تحولاً
ابتعد عن المساواة النسبية التي اهتمت إليها القوتان العظيمتان عبر
السنين • وعلى الرغم من وجود بعض ما يبرر الاعتقاد بخطورة نقلات

القوة المتباعدة عن التكافؤ ، فإنه التقلبات التي كان يصبو إليها المتجولون المحتلون لبلوغ التكافؤ مع الدولة المهيمنة ، كانت هي الأكثر احتمالا أن تسوق إلى الحرب (٧٧) * وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تدهور القوة السوفيتية قد جاء نتيجة لتورط الولايات المتحدة وروسيا الآن في سباق متبادل لنزع السلاح * فلقد اندثقت العسكرية السوفيتية في انحذازها ، وإن كانت العسكرية الأمريكية قد تعرضت لعملية تخفيض في أعدادها أيضا .

ثانياً : لقد تضائل إلى حد كبير دور استقطابية النظام الدولي ، وما سميته بالاستقطابية المنقودة * فلم يعد نظام التحالف الثنائي الاقتراب للحرب الباردة قائما ، وانتقل حلف وارسو إلى رحمة الله ، وطالب العديد من الدول للمشتركة فيه (بما في ذلك بوليس وبلتسن في روسيا) الانضمام إلى الناتو ، الحلف الذي مازال باقيا * ومن الصعب معرفة كيف نصف ما حدث ، لقد نشعر بأغراء يدفعنا إلى وصف ما حدث بأنه أحادي القطب ، وإن كانت الإحلاف العسكرية قد لا تعني الكثير ، إذا لم تكن موجبة ضد دولة أخرى أو مجموعة من الدول * ولم يعد الناتو يتمتع بهذا الوضوح فيما يهدف إليه * ومن المرجح أن يصاب بالوهن وتقرب شمسبه في المستقبل القريب * وصدد بيان بعد قمة بوليسين ويوش في بواكير ١٩٩٢ ، ذكر فيه أن البلدين يتمتعان بالصدقة أكثر من كونهما عدوين * والظاهر أن الانسب هو الاكتفاء بتصنيف هذا النسق بأنه لا استقطابي *

وعندما نراجع الإيجابيات والسلبيات سنرى أن الافتقار إلى وجود استقطاب للإحلاف قد يبدو شيئا جيدا * فلا يخفى أنه ارتبط بتخفيف التوتر الدولي ، ولعله يمثل خلفية ما حدث من انعكاس لسباق التسلح السوفيتي الأمريكي * وبقدرة ازدواج احتمال تعاون روسيا هي والقوى العظمى الأخرى لتخفيف حدة الصراع الدولي عن طريق الأمم المتحدة (كما فعلت في أزمة الخليج الفارسي) ومن خلال التنظيمات الإقليمية (مثلها حدث في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا) ، فإن اختفاء الاستقطاب ربما أثبت نفعه للسلام العالمي *

ومع هذا وبينما أضحو النزاع بين أعضاء قلب النظام أقل احتمالا ، إلا أن القوى العظمى ربما كانت أقل استعدادا أو مقدرة على كبح جماح أفعال صناتها السابقين ، مما يؤدي إلى زيادة الصراع في المحيط أو شبه المحيط * ولعل الحرب الجارية بين الدولتين المستقلتين حديثا في أرمينيا وأذربيجان على ناجورنو كاراباخ هي الغل الكلاسيكي لذلك *

كفانا هذا بالنسبة لانتقال القوة والاستقطاب . فما الذي يمكن أن يقال عن توزيع القوة (الاستقطابية) ؟ والحجة « الموضحة » هي القول بأن موت الاتحاد السوفييتي قد خلق نظاماً دولياً أحادى القطب ، لا تزيد فيه الولايات المتحدة عن مجرد قوة عظمى حقة ، يعني الدولة الوحيدة التي تملك قدرات متفوقة في جميع الميادين المتصلة بالقوة من عسكرية واقتصادية وتكنولوجية . ولقد بين الرئيس بوش في بيانه عن رسالة الاتحاد في يناير ١٩٩٢ « أن العالم الذي انقسم يوماً من الأيام إلى معسكرين مسلحين قد اعترف الآن بوجود قوة واحدة متفوقة يعني الولايات المتحدة الأمريكية » .

وبينما يصح القول بغير شك أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تملك القدرة المشتركة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مما يبيح لها الوصف بأنها قوة عظمى حقة ، إلا أن هناك عنصراً من الاستقطابية المتصلة في النظام . فبازالت روسيا دولة نووية (رأسها برأس الولايات المتحدة) ، وتواصل الصين النمو عسكريا واقتصاديا على السواء ، وتجاوزت ألمانيا وليبانيا بعض مؤشرات القوة الاقتصادية . وازدادت قوة المجتمع الأوربي (الاتحاد الأوربي بعد ذلك) سياسياً وأيضاً اقتصادياً مما جعل تصنيف الولايات المتحدة بالقوة المهيمنة مثير شك . ويكتفينا هنا ذكر أمثلة قليلة .

١ - بينما كانت الولايات المتحدة - بكل وضوح - القوة العسكرية الوحيدة التي تملك القدرة على نقل ونشر القوة الكافية لصد الغزو العراقي للكويت ، إلا أن عجز الحكومة الأمريكية عن تكبد نفقات هذه العملية ، قد عنى اضطرار الولايات المتحدة إلى النزاع للتسول وطلب اسهامات اسديقتها لدفع تكاليف الحملة .

٢ - لقد تمت أساساً ترتيبات إعادة توحيد ألمانيا التي يقال انها أهم عملية سياسية ، لإعادة التخطيط بين النول في عالم ما بعد الحرب الباردة ، من خلال معاهدة مشتركة بين السوفييت وألمانيا الغربية (وفقاً لشروط ألمانيا الغربية) ، ولم يتجاوز دور الولايات المتحدة دور الضيف غير المدعو .

٣ - عجزت الولايات المتحدة عن الضغط بالتقدير الكافي على امسديقتها في المجتمع الأوربي لتقديم التنازلات للمساعدات الزراعية خلال الدورة الأخيرة لمحادثات الاتفاقية العامة للجمارك والتجارة ، مما أدى إلى حدوث انهيار لهذه المحادثات . وتلقى الموقف الأمريكي لكمة خطيرة عندما حاول بعد ذلك تنظيم التجارة الخارجية على أساس مبدأ التجارة الحرة .

٤ - ألفت الولايات المتحدة نفسها منعزلة في يونيو ١٩٩٢ (في قمة الأرض بـريو باليرازيل عندما واجهت موقفها معاهدات بيئية عالمية قسوية) .

وهكذا فعليا أن نستخلص من ذلك (وآسف لغموض كلماتي فلا مفر من أن تكون على هذه الحال) أن النظام يضم عناصر من القوى أحادية القطب والمتعددة الأقطاب . فهل تفيد هذه الحالة السلام ؟ ان هذا لا يهم كثيرا فيما يحتمل . أما ما يهم فهو اتمام النقلة ذاتها بسلام . فليست النقطة الحاسمة هي هل النظام أحادي القطب أم متعدد الأقطاب، ولكن الأهم هو ما حدث عند الانتقال من حالة لأخرى ، فالظاهر أننا اجتزنا آخر النقلات بسلام .

وقد عرفتنا نظريات مستويات النظام العالمي أن الحرب ترجع الى قوى اجتماعية سياسية اقتصادية رحيبة تتجاوز قدرة الأفراد أو الحكومات على التحكم فيها يوما بيوم . وكل ما هناك هو أن قرارات الأفراد لشن الحروب تمثل تصاعد هذه القوى اللاشخصية على نطاق واسع . وتبعا لذلك فأن محاولات الحيلولة دون اندلاع الحروب والتحكم في التغير البنيوي الدول ستكون عشوائية في أحسن تقدير . ولم يتوافر للزعماء القوميين ، ولأن يتوافر لهم سوى قدر ضئيل من السيطرة على الدورة البطيئة الأمد للنمو القومي وما يعترى العلاقات السياسية التي تنساب منها من تدهور وتغيرات .

وقد أصبحنا نظريات العلاقات الدولية تحليلات مختلفة نوعا لطرق الاهتمام للسلام . فليد اعتمد أصحاب نظريات الاستقطاب على قدرة الفاعلية الرئيسية على انشاء توازنات في القوى في البيئات الثنائية الاستقطاب أو المتعددة الاستقطاب . ووضع قلائل من المنظرين (من أمثال المنتمين الى مدرسة الاقتصاد العالمي) آمالهم في حدوث نقلة سلمية الى النظام الدولي الجديد تعتمد على مبادرة مستحدثة . ومع هذا ، فإن رسالة معظم النظريات التي نوقشت على هذا المستوى من التحليل (كالتفاوت في المكانة ونظرية جيلين في حرب الهيمنة ونظرية أوجاناسكي في انتقال القوة ونظرية موديلسكي في زعامة العالم ودورة القوة النسبية لدوران) قد تركزت على التنويه الى حاجة القوى العظمى للتحكم في النقلات المحتوية في القوة ، وأيضا تحديد الأفرار والأوضاع التي سيجد في النظام الدولي بطريقة متوازنية مسألة . وبينما حدثت هذه التغيرات في الماضي مصحوبة بالحرب ، فإن فظائع الحرب في العصر الحالي تدعو بالضرورة الى تطوير آليات السلام لتحقيق السلام . فلا بد إذن من انشاء مؤسسات

وعمليات بديلة لمواجهة التغيرات التي لا مناص من حدوثها في السياسة العالمية .

ويعتقد بعض المنظرين في هذه المجموعة ، وعلى الأخص جيلين وموديلسكي في أمكاث حدوث ذلك . وبينما تعد قوى النظام العالمي من غير العوامل العلية الحاسمة ، إلا أنها ليست محتوية بالاطلاق ، إذ تخضع الردود السياسية على هذه الظواهر - إلى حد ما - لحرية الاختيار . وبينما كنت أخط هذه المخطوطة ، شهد العالم ما يصح وصفه بأول تحولات كبرى في النظام الدولي تحدث دون توقع حرب بين الدول على نطاق واسع . ففي خلال هذه الحقبة المتفجرة المحتملة ، حرص زعماء الدول حرصاً شديداً على معالجة هذه التغيرات الخطيرة التي ستترك أثرها على العالم عن بكرة أبيه . بانشاء مؤسسات دولية جديدة أو توسيع المؤسسات القديمة ، والسعي الواعي عن طريق تخفيف ويلات الخمس الأعظم في هذا التحول (الاتحاد السوفيتي السابق) ولعل هناك سبباً ما يبرر هذا التفاوض .

هوامش الفصل التاسع

(١) War and Change in World Politics — Robert Gilpin (١٩٨١) •

(٢) يشدد بعض المنظرين الآخرين من دعاة الربط بين السيادة والاستقرار على إنشاء والحفاظ على نظام للتجارة الليبرالية والحرية يتبعها المهيمن وتساهم في تحقيق السلام والاستقرار في النظام • انظر على سبيل المثال Stephen Krasner في مقال بعنوان State Power and the Structure of International Trade العدد ٢٨ أبريل ١٩٧٦ ، ص ٢٤٧-٣١٧ • وانظر أيضا كتاب Ole Holsti وآخرين Changes in International System ١٩٨٠ ص ١٣١ - ١٦٢ وكتاب Robert Keohane و Joseph Nye : Power and Interdependence (١٩٧٧) • وقد أشار Gilpin إلى هذه النقطة ولكنه أثر عدم التشديد على أهميتها وعلى ذلك بالقول بأن بريطانيا عندما عجزت عن احتواء الطامع الامبريالية المناهضة في أوروبا بالنظر إلى ما حدث من انهيار لكانتها السيادة ، اتجهت إلى التراجع نوع ما من الامبريالية • المعركة ، للانحلال من الضباب في مواجهة المناهضة • وهكذا يتضح أن القوى السيادة لا تمارس نوعا من سياسة السوق الحرة •

(٣) Gilpin ص ٨٢ •

(٤) نفس المصدر ، الصفحات IX إلى XII •

(٥) نفس المصدر ص ٢٠٨-٢٠٩ • بطبيعة الحال بين الخيارات الأخرى المتاحة على فرض السيادة هناك زيادة الموارد المخصصة لاستمرار السيادة أو الانحلال من الالتزامات •

(٦) نفس المصدر ص ٩٢ و ٩٣ •

(٧) فيما يتعلق بهذه النقطة انظر Peace Survival — Robert North ١٩٩٠ ، ص ٢٢٢ •

(٨) Gilpin ص ٣١ • تماثل Gilpin هو و Blainey مثال انه كلما ازداد اتصال النصر العسكري البشري للهجومين ازداد وضوح معالم ما بعد الحرب ، ومن ثم سيقال احتمال نشوب الحرب •

(٩) انظر Long Cycles, Hegemonic Transitions — Charles W. Kegley (١٩٧٦ - ١٩٧٨) ضمن كتاب The Long Postwar Peace — Charles W. Kegley لتقييم المناظرة التاريخية - البنيوية وراثيا في المستقبل •

(١٠) النظر British Hegemony and Major — K. Edward Spiezo
Power War (١٨١٥ - ١٩٢٩) وفيه اختبار تجريبي لنموذج
للحكم السياسي • مجلة الدراسات الدولية ٢٤ ، يونيو ١٩٩٠ ، ص ١٨١-١٦٥

(١١) بالرغم من أن بعض منظري البنية التاريخية قد اعتبروا البرتغال
والامارات المتحدة دولاً ميانية (كما فعل Modelski على سبيل المثال) أو
الامارات المتحدة فقط (Walkstein) فقد فضل Gilpin عدم تصنيف
هذه الدول على أساس أنها قد خلقت نفسها متعمداً • إذ تميزت الحقيقة
بين ١٩٤٨ و ١٨١٥ بما سادها في القوى الأوروبية أكثر من اشتغالها
على ثورات من التماثل السياسي • تمثيلاً مع ما ذكره Gilpin بأن العصر
السابق للعصر الحديث كان يتميز بتماثل الامبراطوريات (ص ١١٦)

(١٢) The Long Cycle of Global Politics and — George Modelski
Comparative Studies in Society and History النظر مجلة
and History المصد ٢٠ (أبريل ١٩٧٨) ، ص ٢١٤ - ٢٢٥
وأيضاً On Global War — William R. Thompson لا تزعم النظريات الخاصة
بالفترة الطويلة • أنها نظرية ممتدة • فهي مازالت في حالة تطور لأن انصارها مشغولون
بالتحقيق • ويفضل Thompson تسميتها « بالظهور » في الأطار التحليلي

(١٣) On Global War — William Thompson ص ١١٨ •
و The Long Cycle of Global Politics — Modelski ص ٢١٥

(١٤) Polarity, the Long Cycle and Global Power — Thompson
مجلة Conflict Resolution العدد ٢٠ ، ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٥٨٧ - ٦١٥

(١٥) Global Wars, — William R. Thompson و Karen Raser
Public Debts and the Long Cycle مجلة السياسة العالمية العدد ٢٥ ، يوليو
١٩٨٢ - انظر أيضاً Paul Kennedy The Rise and Fall of Great Power
ص ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ (١٩٨٨)

(١٦) On Global war — Thompson ص ٤٩ - ٥٠ •

(١٧) Understanding — Patric Morgan و George Modelski
Global War مجلة Conflict Resolution ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٩٩ •

(١٨) انظر Thompson Succession Crises in the Political System
كتاب Albert Bergesen Crises in the World System ص ١٠٩ •

(١٩) انظر Thompson و Modelski Long Cycles and Global War
Handbook of War Studies : Midlarsky ص ٢٩ ، وأيضا
Thompson Succession Crises in the Global Political System

(٢٠) Uneven Economics Growth — Thompson ص ٢٤٩ •

- (٢١) انظر تعليقات Levy على هذه النقطة Jack Levy Theories of General War . مجلة السياسة العالمية، العدد ٢٧ ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .
- (٢٢) Morgan, Modelski من ١٩٠٠-١٩٠٤ و Rasler و Thompson (٢٢) ص ٩٠٠ .
- (٢٣) Uneven Economic Growth — Thompson (٢٣) ٢٥١-٢٤٩ .
- (٢٤) On Global War — Thompson انظر فيما يتعلق بهذه النقطة ايضا Thompson و Rasler War and Systematic Capability ، مجلة Conflict Resolution ٢٢ (يونيو ١٩٨٨) .
- (٢٥) يتعارض هذا الكلام مع كشف Singer و Bremer و Stuckey بوجود اتصال موجب في القرن التاسع عشر بين القدرة على التركيز والصرب الجارية . انظر Contending Approaches of World System Analysis — Thompson ١٩٨٢ .
- (٢٦) انظر Thompson Polarity, the Long Cycle and Global Power war Fare مجلة Conflict Resolution العدد ٣٠ ، ديسمبر ١٩٨٦ ص ٨٧-١١٥ . وايضا للنس المؤلف On Global War الفصل التاسع .
- (٢٧) Succession Crises in the Global Political Systems من ١١٢ .
- (٢٨) اجملت هذه الافكار في كتاب Declining Power — Jack Levy and the Preventive Motivation of War ، مجلة السياسة العالمية ٤٠ ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٨٥ - ٨٨ وعند Long Cycles Hegemonic — Levy Transitions and Long Peace مجلة السياسة العالمية ١٩٦٨ ، ص ٢٧٦ .
- (٢٩) On Global War — Thompson (٢٩) ص ٢٧٧ ، ٢٨٠ .
- (٣٠) Long Cycles and Global — Thompson, Modelski (٣٠) من .
- (٣١) Modelski و Morgan من ١٩٠٢ و Thompson (٣١) ص ٤٢ .
- (٣٢) Long Cycles, Hegemonic Transitions and the Long Peace — Levy من ١٥٨ - استبعد منظور الدورة الطويلة ايضا حرب السنوات السبع (١٧٣٥ - ١٧٦٢) والحرب الهولندية في عهد لويس الخامس عشر (١٦٧٢ - ١٧٧٨) من قائمتها للصروب العالمية .
- (٣٣) نفس المصدر ، ص ١٥٩ .

- (٢٤) تتفحص الأعمال الرئيسية — Wallerstein *The Modern Capitalist world Economy* ١٩٧٩ و *World System Mercantilism and the Coordination* 'The Modern World System II' (١٦٠٠ - ١٧٥٠) and Consolidation of the European Economy. التعرف على خلاصة الابتكار انظر كتاب *Historical Capitalism* ١٩٨٢ — ١٩٧٩
- (٢٥) *Interstate System and Capitalist World Economy* — Christopher Chase — Dunn مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٥ ، مارس ١٩٨١ ، ص ٢٧ ، ٢٦
- (٢٦) تعرف الحروب العالمية بأنها منازعات تسعى فيها إحدى الدول للاحاق الهزيمة بالدولة الأخرى ، وبذلك تحطم النظام الداخلي لهذه الدولة . والتمركز حول العنيد من النقاط أو قد تعرف الحروب العالمية بأنها كفاح يقرر من ستكون له الغلبة في التزعم . انظر *Global Formation* : Christopher Chase — Dunn في كتاب : *Structure of the World Economy* (١٩٨٩) ص ١٥٩
- (٢٧) *Historical Capitalism* — Wallerstein ص ٦٢
- (٢٨) نفس المرجع ، ص ٦٤
- (٢٩) *Interstate System and Capitalist World Economy* — Chase Dunn ص ٢٢
- (٣٠) *Sokolovsky* و Chase Dunn ص ٣٦٤
- (٤١) *Cyclical Rhythms and Secular Trends in the Capitalist World-Economy* ص ٤٨٢ - ٥٠٠ ذكرها Thompson في كتاب *Global War* ص ٧٢
- (٤٢) *Global Formation* — Chase — Dunn ص ١٨٢ - ١٨٤
- (٤٣) *Interstate System, World Empires and Capitalist World Economy* — Sokolovsky و Chase - Dunn مجلة الدراسات الدولية الفصلية ، العدد ٧٧ ، سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٣٦١
- (٤٤) *Interstate System and Capitalist World Economy* — Chase-Dunn انظر ص ٢٨ - ٤٠
- (٤٥) *Historical Capitalism* — Wallerstein ص ٥٨
- (٤٦) *Global Formation* — Chase - Dunn ص ٨٤ - ٨٥ و ص ٢٤٢ - ٢٤٥
- (٤٧) *War, Peace, Survival* — North ص ٢٢٢ - ٢٢٣
- (٤٨) *The Long Wave Cycle* — N.D. Kondratieff ص ١٩٨٤

(٤٩) The Long Cycle of Global Politics and — Modelski
the Nation-State من ٢٢٧ - ٢٢٠ و Modelski و Morgan من ٤٠٢
Basler and Thompson .

(٥٠) War, Inflation and the — Gary Zuk و Thompson
Kondratieff Long Wave مجلة Conflict Resolution العدد ٢٦ ، ديسمبر ١٩٨٢ ،
من ٦٤٤-٦٧١ .

(٥١) On Global War — Thompson من ٥٢ - ٥٤ .

(٥٢) Long Cycles : Prosperity and War — Joshua S. Goldstein
١٩٨٨ in the Modern Age .

(٥٣) نفس المؤلف — Kondratieff Waves as War Cycles مجلة الأبحاث
الدولية ٢٩ (ديسمبر ١٩٨٥) و ٤١١ - ٤٤٤ مقال
Long Waves in War, Production and Prices مجلة Conflict Resolution العدد ٢١
ديسمبر ١٩٨٧ ، من ٥٧٣ - ٦٠٠ .

(٥٤) على أن Levy قد لاحظ أنه لما كانت موجات ك هافرة نسبية ، فإن
على جميع القوى العظمى الانتفاع من الحركات المساعدة وبذلك تحقق توازن القوى -
انظر كتاب Long Cycles, Hegemonic Transitions من ١٦٥ .

(٥٥) Long Cycles — Goldstein الفصل ١٥ رئيساً من ٢٥٠ -
٢٥٧ .

(٥٦) Long Cycles, Hegemonic Transitions and Long — Levy
Peace.

(٥٧) يرى منظرون الأنظمة العالمية أن تكوين نسق العالم الحديث يتميز بثلاثة فترات
والتي هي اتجاهات ديناميكية . والثوابت الثلاثة هي : ١ - إنتاج السلع ، ٢ - تقسيم العمل
الذي يخلق Core ... وهوامش ، ٣ - نظام الدولة الذي تتواثر له دول قلب ثورية ، ودول
هامشية ضعيفة نسبياً والدورات الثلاث هي ١ - الموجات الطويلة (موجات ك) التي تمثل
الزيادة والقفصان في معدل تراكم رأس المال ، والمغالعية الاقتصادية الشاملة في النظام .
٢ - دورة مفردة المركز ومتعددة المراكز في العلاقات الاقتصادية بين القلب والمحيط .
والاتجاهات الدينامية هي : ١ - توسع النظام عبر الزمان ، ٢ - ازدياد علاقات السلع شدة
وعمقا ، ٣ - القوة المتزايدة والتحكم في الدول ، ٤ - ازدياد حجم الشروط الاقتصادية .
انظر Chase - Dunn في مقال Comparative Research on World System Characteristics
مجلة الدراسات العالمية العدد ٢٢ ديسمبر ١٩٧٩ ، من ٦٠٧ -
٦٠٨ .

(٥٨) Long Cycles — Goldstein من ٢٨٨-٢٨٧ .

- (٥٩) Global Formation — Chase - Dunn من ١٦٤ وهناك اختلافه
 ملحق في رأي Wallerstein ... نظر كتاب Historical Capitalism من ٢٩ .
- (٦٠) بالرقم من ورقة ما كتب Doran في هذه الناحية ، إلا أننا نلتصق
 بالاطلاع على مقالة War and Power Dynamics : Economic Underpinnings
 مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٧ ، ١٩٨٢ ، من ٤١٩ — ٤٤٤ .
- (٦١) Power Cycle Theory of Systems Structure — Doran من ٨٨ .
- (٦٢) نفس المرجع ، من ٩٥٢ . وكتاب War and Power Dynamics من ٤٢ .
- (٦٣) War and Power Dynamics — Doran من ٤٧١ — ٤٢٢ وأيضا
 كتاب Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability من ٨٩ .
- (٦٤) Doran and Parsons من ٩٤٩ — ٩٥٠ .
- (٦٥) War and Power Dynamics — Doran من ٤٢٢ — ٤٢٦ .
 وأيضا كتاب Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability
 من ٨٩ .
- (٦٦) Power Cycle Theories — Doran من ٩٠ .
- (٦٧) Power Cycle Theory of Systems Structure & — Doran
 Stability من ٨٤ .
- (٦٨) نفس المرجع ، من ٩٢ .
- (٦٩) War and Power Dynamics : Doran من ٤٢٩ — ٤٣٠ .
- (٧٠) Systematic Disequilibrium, Foreign — Doran Policy Role
 من ٢٩٨ — ٢٩٧ .
- (٧١) Doran and Parsons من ٤٦ — ٤٦٢ .
- (٧٢) War and power Dynamics : Doran من ٤٣٠ .
- (٧٣) Systematic Disequilibrium, Foreign Policy Role — Doran
 من ٢٨٧ — ٢٨٢ .
- (٧٤) Toward a Unified Theory of War — Daniel Geller بحث
 مقيم مؤتمر جمعية الدراسات الدولية بواشنطن ، أبريل ١٩٩٠ .

War, Peace, Survival — North: (٧٥) ص ١٢٥ - ١٢٦ .

Is War Still Becoming Obsolete ? — John Mueller (٧٦)
في اجتماع سنوي لجمعية العلوم السياسية الأمريكية بواشنطن أغسطس ١٩٩١ ،
ص ٤٨ .

Capability — Driven Disputes — Charles Gochman (٧٧)
١٥٩ . ضمن كتاب للمؤلف بالاشتراك مع Sabrosky بعنوان Prisoner of War ?
١٩٩٠ .

(٧٨) جريدة الواشنطن بوست . في ٢٩ يناير ١٩٩٢

الفصل العاشر

خلاصة وتعقيب

لقد التقيت بالعميد ٠٠٠ اله نمن

يوجد

أمل أن يكون القارئ قد ازداد تعرفاً من الصفحات السابقة على بعض التعقيدات الكامنة في اكتشاف أصل الحرب . وما أيسر الشعور بالبلبلة من وفرة فرضيات أسباب الحرب ! . وحان الوقت الآن أن يكون الأمل قد سادركم (حيركم) في اقدام المؤلف على فرز مختلف النظريات المعروضة في الصفحات السابقة ، مما يهدد لذكر الإجابة الحققة على سؤال لماذا تنشب الحرب ؟ ومع هذا فإن مثل هذه الأسئلة السهلة لا وجود لها . فلقد عجزنا عن التعرف على أية نظرية متفردة بالمقدور الاكتفاء بها لتفسير الحرب كظاهرة عامة . وموضاً عن ذلك ، فقد اكتشفنا جملة جزر للنظريات التي اهتمت الى تقييمات جزئية ، تبدو كأنها تنطبق على العديد من الحروب ، وليس عليها جميعاً ، أو لعلها تفيد في تفسير الحروب على القوى الكبرى . وليس بين الدول ذات القوى الأقل قوة ، أو هي تخص عهوداً بالذات ، ولكنها لا تنطبق على جميع المهور . فبالاستطاعة تطبيقها على حالات معينة ، وليس على جميع الحالات .

وعلى الرغم من علم وجود نظرية وحيدة اقتربت على أي نحو من الاجماع على صحتها ، الا أن البحث العلمي الاجتماعي لم يكن عديم الفائدة بالإطلاق . ووضعت بعض النظريات بالافتقار الى أساس فعلي ، وعملت معاملة الأساطير . ولكن العديد من النظريات أثبتت أحداث العالم العقلية في كثير من الأحيان صحتها ، وارتقت الى مصاف الأشياء شديدة النفع ، وامتدحت منا أخلص آيات الانتباه . ونظر الى أنماط اتجاهات مستقبلية على أنها تنذر بالحرب ، واخفقت أنماط أخرى شائعة في التنبؤات .

الحروب ج ٢ - ١٩٣

وهكذا تكون هناك عملية غريبة جارية في دراسات الحرب . وبالرغم من أن الأبحاث التي أجراها علماء الاجتماع خلال السنوات الأربعين الماضية لم تصل الى ذروتها ، أى الاهتمام الى نظرية واحدة موحدة عن الحرب ، إلا أنها يقينا قد أضافت إضافة كبرى الى فهمنا لأسباب الحرب . وعندما فعلت ذلك ، فإنها أضفست أيضا الى فهمنا لكيفية الحفاظ على السلام .

ومن بين الأهداف التي سعى لها هذا الكتاب التعريف بوجود العديد من أسباب حدوث الحروب ، وعدم اقتصرها على سبب واحد لا غير . ولا تتطلب معظم الحروب نوعيات عديدة من التفسيرات النظرية فحسب . ولكن هذه التفسيرات تحتاج الى مستويات عديدة للتحليل . ولا يقتصر الأمر على ما يجرى من غربة ، ولكن هناك أيضا عملية تقاطع وتشابك للمستويات تكتشف عندما يهتدى الباحثون الى صلات مهمة بين مستويات التحليل . ومع هذا ، فما زال انشاء نظرية مفردة متكاملة متقاطعة بين المستويات في مرحلة الاولى .

خلاصة : بعض الأنماط المستمرة :

لعل أفضل ما بالقدر عمله الآن - على الأقل في الحيز الضيق المخصص للفصل الختامي - هو الإشارة الى بعض الاتجاهات والأنماط المتكررة ، وتصوير كيف يحتمل أن تتكاثف العوامل في مستويات شتى من التحليل في عملية خاضعة لمبدأ المعاملة بالمثل وقاعدة الفعل ورد الفعل . لزيادة احتمالية الحرب . وأظننا نستطيع انشاء « نموذج » للسيناريو المطابق للحرب يشل حالة افتراضية للجميع بين مختلف العوامل التي إذا اجتمعت سويا أصبحت الحرب أمرا لا مفر من وقوعه (١) .

ولنجعل بؤرة ارتكازنا الميدانية حدوث أزمة أمنية دولية بين دولتين . (أو أكثر) ، وأن زعماء الدولتين المعنيين قد أدركوا أن الموقف يمثل تهديدا خطيرا لبلديهما ومصلحتيهما الحيوية ، وأن الاتجاه للقوة سواء تم من ناحيتهم أو ناحيته خصوصهم قد أصبح في حكم الأوهام المحتملة في المستقبل المباشر .

والظاهر أن المخرض الأكبر للحرب مستمد من التفاعل السليم والاصطناعي لهاتين الدولتين - أى ما سميناه هنا « بمازق الأمن » . فمن المحتمل أن تؤدي تكتيكات « السياسة الواقعية » كالاتجاه الى الاستئساد

والتهديدات والتحدى والاذنارات وسياسة حافة الهاوية والأفعال التهديدية واستعراضات القوة التي يقصد بها استعراض الخشونة وردع الخصوم ، يحتمل أن تؤدي إلى حدوث أفعال عدوانية متبادلة يفوق أثرها النتيجة المرجوة ، أي دفع الخصوم إلى التراجع . ومن المستبعد أن تحقق السياسة الواقعية نتيجة فعالة - وبخاصة بين الأطراف المتكافئة - لأسباب متعلقة بالتكوين السيكولوجي الفردي للزعماء وأساليب تعاملهم والبيئة السياسية الداخلية . إذ تواجه التهديدات بتهديدات مضادة ، ويقابل التحدي بالتصليب والعناد ، وتقابل عروض حلول الأزمة بعروض مناهضة لها . وتتصاعد درجة العداء ويدخل الطرفان في نزاع حازوني . وقد تبدأ أزمات الأمان كمباريات مازق المحبوسين ، ولكنها تنجح إلى التحول إلى مباريات رعايد ، ينزع فيها قادة الطرفين إلى الاعتقاد في شيئين : التراجع (بالنسبة لهم) ، غير مقبول ، ولكن خصومهم سيشعرون بالتندم عندما يواجهون بدلائل واضحة على الالتزام .

وقد تلجأ الدول إلى حشد القوات وتعزيزها ، ويقابل هذا الاجراء بالتسلل ، ويتحول هذا الموقف إلى سباقات تسلح . وقد تعقد محادثات عسكرية زيادة في تحقيق الأمن . وقد تواجه مثل هذه الأحلاف بقدر اتفاقيات مماثلة من قبل الخصم . وربما اتخذ التأثير المشترك لهذه السباقات على التسلح وانشاء الأحلاف العسكرية شكل استقطاب تكتلي . وتسفر هذه العوامل مجتمعة عن خلق توتر دولي يزداد تفاقمًا . وربما كانت المراحل الأولى من عملية تكديس الأسلحة وانشاء الأحلاف الأشد حساسا ، وتميخ عن تزايد المخاوف والشكوك ، وتبعًا لذلك إلى سباقات تسلح وانشاء أحلاف مضادة . وما لم يحدث إيقاف للصدام الحازوني اعتباطا على الدبلوماسية الخلاقة ، فإن الحرب قدوة عظيمة الاحتمال .

ولن يكون لمحاولات الردع في مثل هذا السباق أكثر من امكانية محدودة للنجاح . والواقع أنه لن يكفي حتى التفوق في القدرات العسكرية . والالتزامات الشكلية لردع الصدام الضعيف . فالواقع أن التهديدات والإقمال التخويقية التي يقصد بها منع أفعال الغير العنيفة تساعد على تأكيد شكوك « وقوع الأسود » من الخصوم . فكتيرا ما يرغبهم التهديد المبحوط لخصمهم على المبادرة بقلع اجراءات حربية أو مواصلة التهديد . وسواء ظهر التهديد في شكل مستحدث أم لا ، فالنتيجة واحدة ، وهي اخفاق الردع .

ومن المؤكد أن هذا التفاعل الثنائي سيتعرض الى التفجر . ويزداد التحريض على اتساعه من تأثير عوامل في المستوى الفردى ومستوى المجموعة الصغيرة ومستوى دولة الأمة والمستوى الدولى . وفى كل مستوى من مستويات التحليل ، هناك جملة عوامل قد تساهم فى احتمال وقوع الحرب أو قد تمهل الاتجاه نحو العنف .

ومدركات الزعماء القوميين فى المستوى الفردى مرتبطة برباط لا ينفصم بعوامل فى المستويات الأعلى للتحليل . اذ يتم ترشيح ما يحدث من أفعال فى كل مستوى من مستويات التحليل من خلال مصفاة مدركات القادة بوصفهم أفرادا ، وتشكل وتفسر اعتمادا على ما لديهم من صور ومنظورات للعالم . ويتكيف الرد الفردى ، ويتخذ اتجاهها محددا اعتمادا على أسلوب تعاملهم .

وتعد مؤثرات مثل مدركات الحركات الصاعدة فى الاقتصاد أو التقلبات والاضطراب الداخلى وانتقال القوة والافتقار الى العدالة فى التوزيع فى النظام الدولى والجانب العدوانى فى التعامل مع الآخرين وتكوين الأحلاف وتوازن القوى داخل النظام الدولى ، مهمة الى حد ادراك أهميتها من قبل النخبة السياسية التى تملك سلطة إصدار القرارات الخاصة بالحرب والسلام . ولعل أفضل وسيلة لتكوين تصورات عن دور الظواهر فى مستوى النظام الدولى والمستوى الثانى ومستوى دولة الأمة فى التحليل ، هى ادراك دورها فى تفجير المدركات الفردية (واسماءات الادراك) التى توجه القرارات بعد ذلك نحو الحرب أو السلام .

وقد تتسبب إساءة ادراك أفعال الخصم ونواياه وقدراته ، ودرجة تهديده أمننا ، تبعاً لذلك ، فى خلق المؤثرات الضرورية لبند أية أزمة فبمجرد بدء الأزمة ، قد تتفاقم وتتزايد خطورتها على مستوى التوتر . ومن المهم بصفة خاصة الجمع بين الفلو فى ادراك عداء الخصم والخيانة ، وبخس ادراك قدرات الخصم ومقدرات الخطورة الكامنة فى مسلحته ، والوثوق بلا مبرر فى القدرة على ارغام الخصم على التراجع قبل الاقدام على الحرب أو فى قدرتنا على إلحاق الهزيمة بالخصم ، دون تكبد خسارة اذا حدثت الحرب . ومن الجوانب المهمة لذلك ادراك عدم التزام الدول الأخرى بتقديم المون لخصمنا أو عدم استعابادها أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

وبينما تلغى الصور والمدركات دورا حاسما فى تقرير مدى اعتقاد القادة أو الزعماء لما يتعرض له مصالحهم من تهديد ، فإن إيهاليب التعامل تلعب دورا أساسيا فى تقرير كيفية رد هؤلاء الزعماء على التهديدات

المدركة فلا يستبعد أن يلقى الزعماء - الذين يتبعون في تصرفاتهم السياسية الواقعية الممتدة على الاعتقاد بأن الاستئساد والتهديدات لها دور فعال مما يفرض استعمال التكتيكات العلوانية - أنفسهم قد وقعوا في أحبولة الصدامات الحزونية التي يعجزون عن الإفلات منها دون اقحام أنفسهم في الحرب .

وقد تلعب العوامل الشخصية الفردية دورا هنا أيضا ، إذا أثرت في قدرة الزعماء القوميين على تقدير الموقف الدولي تقديرا واقعيا ، وإذا قامت برد فعل مقابل له . ولما كان كثيرون من الزعماء القوميين يتصفون بصفات سيكولوجية كالنزوع للقوة وشدة الهيمنة ، ويلجأون إلى الخط من قدرهم ، لذا يعد احتمال أن يكونوا على استعداد سيكولوجي للمساندة عند مواجهته تهديدات الخصوم الخارجيين احتمالا ضعيفا . وإذا أضفنا إلى الخصائص السابق ذكرها صفة قبول المخاطرة ، فسيتمكن خليط الوقود سريع التطاير . وأخيرا ، فقد يكون للتوتر السيكولوجي الناجم عن الازمة أثر ضار على قدرة القرار على إجراء حسابات عقلانية .

وأخيرا ، فإن قرارات الحرب يحتمل أن تجيء ضمنيا بناء على افتراض حتمية الحرب ، أو قد يكون بالمقدور شنها بنجاح أو على أقل تقدير يكون بالاستطاعة شنها مع تحمل مستوى مقبول من الخسارة . وبالإمكان تعزيز هذه المدركات (أو أساءات الإدراك) اعتمادا على عوامل في مستوى المجموعة الصغيرة .

ففي مستوى المجموعة الصغيرة ، قد يتجاهل صناع القرار اخفاقات السياسة المتوقعة ، والكوارث العسكرية من تأثير التفكير في مستوى المجموعة . وقد تشترك ديناميات المجموعة الصغيرة هي وعمليات المعرفة الفردية التي تحول دون إعادة صناع القرار النظر إلى الافتراضات الخاطئة، ومن النظر جديا في وجهات النظر المخافرة لنظرتنا .

ومن جهة أخرى ، فإن ديناميات السياسة البيروقراطية قد تكون هي السائدة . ويرجع حدوث تصاعد للآزمة إذا سيطر على عملية القرار نخبة السياسة الذين يرتبط الحفاظ على مصيبلهم السياسية البيروقراطية والاقتصادية (أو تضخيمها) بالتصميم على المشاركة في الحرب .

علينا أن ننتبه بوجه خاص إلى آثار الضغوط السياسية الداخلية على الزعماء القوميين ، ونزوع أحزاب «الصقورة» إلى زيادة قوتهم في فترات الازمات والمواجهات . وتعنى سيطرة الصقورة على آليات صنع القرار الحكومي

ويكفي هنا أن نرجع الى كلمة صقور بالذات - ترجيح اتباع نمط تكتيكات السياسة الواقعية في الأزمة (٢) . وتصحب هذه الحالة الرغبة في تبني الرأي العام ضد الخصم الخارجي ، كما تتطلب الحاجة الى زيادة اعتمادات الجيش تصوير العدو على أنه عديم الخلق مخلول العقل وحقوق ومشاكس . وتجر هذه الحالة في ذيلها بعض الآثار الداخلية ، كزيادة تأثير المتصلبين وتصعيب حدوث إيماءات تصالحية وحلول وسط لانقاذ ماء الوجه . وتزداد صعوبة نزع فتيل الصراع بعد ما جرى من أحداث وما صدر من تصريحات ، والعواقب الداخلية التي ستتربط على التراجع عن السياسات السابقة المتصلبة أو الالتجاء الى حلول وسط . اذ تخشى النخبة أن يتمكن الخصوم في الداخل من وصم الحل الوسط والمصالحة بأنه أزهق روح حلول الصراع الخلاقة . ان حدوث مثل هذه السياسات في بلد واحد شيء سيء ، وان كانت السياسة الداخلية عند كلا المتنافسين يحتمل أن تقاوم بالمثل ، مما يترك آثارا معززة متبادلة للتأثير .

وليس هناك ما يحول دون تفاقم استعداد الأزمات للتصاعد والتحول الى حالة الحرب في الحالات التي يستخدم فيها التنافس وأنماط التفاعل الانبساطي بعد مرور سنوات طويلة على اشتعاله - وبخاصة اذا كانت الأزمة الراهنة قد سبقتها أزمات أخرى مع نفس الخصم . فاذا كان النظام في إحدى الدولتين (أو في كليهما) قد أدرك حديثا أنه أصبح فرصة استقلال فرصة أزمة سابقة لمواجهة خصمه . ستدعو الحاجة الى الحيلة دون وقوع أزمة ثانية (أو ثالثة) الى التظاهر بحلها ، مما يجعل سياسة الحل الوسط والمصالحة عسيرة التحقيق . وربما فاقت الاعتبارات السياسية الداخلية في الأهمية الاعتبار الدولية . ويحتمل أن يكون للأمان الداخلي أو التعرض للخطر الذي تشعر به النخبة ، وبخاصة اذا أضفنا اليهما المشكلات الاقتصادية ، عاملا يبرز وضع أنصار الاعتماد على العسكريين والمخاطرة وفوريا الى خلق الأزمات ، وتصاعدها الى حالة الحرب . ان حروب « كبش الغداء » ، بينما تبدو ظاهريا غير وفيرة ، الا أنها ممكنة الحدوث .

وفي مستوى « دولة الأمة » ، يعد اتجاه الدول الأقوى للتورط في الحرب غير المتناسبة عاملا مقلقا . إذ تعد الصلة بين الدول الكبرى والحرب مرتبطة بعوامل في المستوى الفردي ومستوى المجموعة الصغيرة . ففي المستوى الفردي ، يحتمل أن يتبنى زعماء القوى الكبرى تصورات يتحدد بموجبها دورهم في البلد على أنه دور الحماية والمدافعين الوسطاء والنشطاء الحركيين في النظام العالمي ، الذين يحملون على كاهلهم مسؤولية

إنشاء نظام عالمي • وفي المستوى القومي الثاني ، يتوافر للدول الأقوى مؤسسات امن قومي عظيمة التقسيم (مجتمعات عسكرية صناعية) يحتمل أن يكون زعماءها أو مساعدهم ممثلين على خير وجه في الائتلاف الحكومي •

وتتفاقم الصراعات أيضا - جزئيا - من أثر النمو الديموجرافي والاقتصادي الذي يحدث في بعض المواقع ، والحاجة الكبرى للموارد التي تتطلبها مثل هذا النمو • على أن الرد على التساؤل حول هل يؤدي هذا النمو الى وقوع صراع دولي رهين بالارتباط بجملة عوامل في مستويات شتى من التحليل • اذ يعتمد على القرارات التي يقرها الزعماء القوميون المتعلقة بكيف تتصرف الدولة في مسألة طريقة الحصول على مصادر • أوفر • ويعتمد على دور التصور القومي للزعماء القوميين ، ويعتمد على مكانة الدولة النسبية داخل النظام الدولي ، ودرجة شعور نخبة البلد بالرضا عن مرقفهم •

ولا يرتبط احتمال تصاعد الأزمات الى حالة الحرب ارتباطا كبيرا بطبيعة النظام السياسي أو الاقتصادي للدولة بقدر ارتباطه بدرجة الاختلاف السياسي الاقتصادي بين الدولتين • فكل أقل تقدير في العصر الحديث ، قد أجمعت الأنظمة الديمقراطية عن خوض حروب متبادلة ، بينما شاعت الحروب بين الدول ذات الأنظمة المختلفة • وبينما ينزع الاشتراك في أنظمة سياسية متماثلة الى الحيولة دون وقوع حرب ، فإن وجود حدود مشتركة مع دول تتبع في حكمها مبادئ مغايرة تجنب الى تبني الاعتقاد بأن المصالح القومية قد باتت في خطر ، ومن ثم يتولد الشعور ببشاعة الأزمة وجنوحها الى التصاعد الى حالة الحرب •

ومن ناحية • تنشأ أزمات الأمن من طبيعة النظام الدولي ، فله تأثيره المؤكد على تطور الأزمة عندما تتجه اما الى الحل السلمي أو الحرب ، وربما لا يهم الشكل الخاص الذي تتخذه القوة في نطاق النظام ، المفرد القطب ، أو ثنائي القطب أو ثلاثي الاقطاب أو متعدد الاقطاب • ان الصراعات الحزونية (وسباقات التسلح وإنشاء الأحلاف المتصلة بهذه الصراعات) ، والتي تؤدي الى استقطاب تكتل قد تبدو خطيرة ، بوجه خاص ، لأنها تقلل من أهمية المشكلات الاعتراضية ، وتزيد من ادراك التهديد وتضخم المسرح المحتمل للحرب ، وترغم الدول على الاستعداد لمواجهة أسوأ السيناريوهات ، وتقلل من امكانية الوساطة الناجحة (٣) •

ويرجع حدوث أخطر أزمات التوى العظمى خلال فترات الانتقال فى النظام الدولى (أو فى الأنظمة الإقليمية الفرعية) عندما تحدث تحولات مهمة فى توازن القوى أو على الأخص بين الدولة المتحكمة فى النظام ومنافسيها الكبار ، وإيضاً بين أية مجموعة من المنافسين . وتفجر هذه التغيرات فى النظام الدولى والثنائية القطب ، ما يحدث من تغير فى المستوى القومى . إذ ترتد نقلات القوة الى جذورها فى عملية التطور الاقتصادى داخل الدول . وهى عملية تختلف من دولة لأخرى فى سرعتها بحسب طبيعتها . وتحمل مشكلات انتقال القوة فى طياتها فى نهاية المطاف مشكلات اللجوء والمكانة . وهكذا فقد تولد نقلات القوة النزاع حول التوزيع الصحيح للجاء والمكانة داخل النظام ، وإيضاً الصراع حول التوزيع الصحيح للقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية .

وربما كان أى تغير يطرأ على تكوين النظام الدولى (أو الإقليمى) خطراً ، وسواء تم التحول فى التكوين عن طريق النمو الصناعى والتكنولوجى ، الديموجرافى ، أو عن طريق التكديس الواعى للقدرات العسكرية من قبل إحدى الدول المتحدية ، أو بإعادة تنظيم الأحلاف العسكرية ، فإن خطوط بعض الدول ستتعرض للتضاؤل ، بينما تتضخم خطوط البعض الآخر . وتنتج عن ذلك جملة نتائج تظهر آثارها فى تحول الدور ، وفقدان توازن الوضع ، والتغيرات فى درجة الأمان المنظورة ، وازدياد عدم الثقة فى النظام الدولى . وفى هذه الحالات تصل درجة افتقاد الأمن والتهديد فى النظام الدولى الى ذروتها . ومن المرجح أن تتخذ الردود على هذه التهديدات للنظام الدولى مظهر خصائص الصراع الحزونى .

ولعله مما يبدو خطيراً يوجه خاص ما يحدث إذا حدثت عدة ظواهر فى المستوى الفردى متآنية ، كما هو محتمل . فمثلاً ربما بدأ تزامن نقلات القوة والنقاط الحرجة فى دورة القوة النسبية ، وانحدار السيطرة والتفكك فى النظام الدولى (وتحوله الى استقطابية للقوة الأكبر) واستقطابية الأحلاف - أو ربما التليل من هذه الظواهر ، أخطر من وجود عامل واحد بمفرده ، فقد يعجز أى تغيير ينىوى فى مستوى النظام الدولى تصور الزعماء فى المستوى الفردى لوجود تهديد . فالعوامل فى المستوى الدولى والمستوى الثنائى متصلة بعوامل فردية وتصورية . إن هذا المنصر قديم يرجع على أقل تقدير الى ما أجمله توكوديس عن سبب الحرب البلوبونيزية : « : إن ما جعل الحرب أمراً محتوماً هو ازدياد قوة أثينا والمخاوف التى شعرت بها إسبرطة من جراء ذلك » .

هل أصبحت الحرب « موضحة » قديمة ؟

سوف نتهم بالاهمال اذا لم تختتم كلامنا بمناقشة وجيزة لما يقال عن الحرب بين الدول قد عفا عليها الزمان الآن ، أو على أقل تقدير الحرب الكبرى بين بلدين العالم المتقدم قد أصبحت في خيبر كان • ولعل أهم العوامل وراء هذا التطور هو انتشار الديمقراطية وانتشار قيم السلام (٤) •

ومن بين أكثر الاتجاهات المعلنة شيوعاً في الثمانينات ، استبدال الحكومات الأوتوقراطية بحكومات ديمقراطية • فإذا اعتقدنا مثلاً يفعل معظم المنظرين أن احتمال نشوب قتال بين الدول الديمقراطية قد أصبح صفرًا ، وإذا جمعنا بين هذا القانون والاعتراف بأن عدد الدول الديمقراطية في العالم في ازدياد مستمر (بينما عدد الدول الأوتوقراطية في تضاؤل مستمر) فإننا سنهتدي الى نتيجة مؤداها اختفاء الحروب شيئاً فشيئاً ، وأنها في طريقها لأن تغدو أمراً مهجوراً (٥) • ولما كانت الديمقراطية قد اهتدت إلى ماوى لها أولاً في البلدان المتقدمة من العالم ، ففي هذه المنطقة أصبح السلام شديد الانتشار •

ويعتقد جون مولر - وهو من المنظرين الرواد في هذا المجال ، أن الصلة بين انتشار الديمقراطية والسلام أمر زائف ، ويعترض بالقول بأن العامل السببي الأول ببساطة هو الانتشار الجغرافي لفكرة عدم مقبولية الحرب بين الدول ، وقد شاعت هذه الفكرة في شتى أنحاء المعمورة على نحو مشابه لشيوع الديمقراطية ، وابتداء ظهور هاتين الفكرتين في العالم المتقدم ، وهكذا يمكن القول بأن البلدان التي حدث فيها « تقدم أخلاقي » في النظرة الى الحرب قد مارست أيضاً التقدم السياسي الديمقراطي ، فبين هذين الحدين صلة جغرافية ، ولكنها ليست صلة سببية (٦) •

وطرح نفر من المفكرين رأياً مؤداه ان احتمال الحرب قد تضائل من أثر انتشار قيم السلام ، وأخص بالذكر منهم مولر. وكتابه الشهير (٧) ، ومفاد الحجة التي اعتمد الكتاب عليها اعتماداً أساسياً هي القول بأن الحرب قد عفا عليها الزمان بين دول العالم المتقدم بعد تغير نظرة هذه الدول للحرب فلم يعد هناك من ينظر للحرب على أنها جانب طبيعي أو «سوى في العلاقات الدولية» ولم تعد تعتبر أمراً تتطلبه الطبيعة البشرية ، واختفى الاعتقاد بضرورتها للتقدم الانساني ، أو بدورها لتحقيق إحدى المهام

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية • وينظر اليها - عوضا عن ذلك - على نطاق واسع كشيء بعيد عن العقل ولا أخلاقي وغير مقبول كجانب من العلاقات بين الدول المتحضرة • وبذلك توطلت قيمة مستخدمة بين دول العالم المتقدم تستنكر الحرب الهجومية ، وتدعو الى وجوب الخلاص من الحرب ، وتنادى بأن الوقت قد حان لترديد مثل هذه المعتقدات ، (وهذا تغير مدفوع بالفروق المدينة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ومن ادراك فداحة تكاليف حروب المستقبل مما يجعلها بعيدة عن العقل) •

وتستند حجة مولر الأولية على أن الحرب شأن أية ظاهرة حضارية ، اخرى تخضع للتغير بمرور الزمان • فاقد أدت تغيرات القيم الأخلاقية والإستراتيجية في نهاية المطاف الى حدوث تغيرات في المؤسسات الاجتماعية • فبينما كان عدد وفير من المجتمعات يؤيد - في وقت ما - ظواهر مثل الرق والمبارزة ، بل وإزهاق الأرواح البشرية ، تغيرت الأوضاع الآن وتعرضت هذه الظواهر للاستنكار شيئا فشيئا ، ثم نبذت تماما (أى لم يقتصر الأمر على احلال ظواهر أخرى محلها) • والأمر بالمثل في حالة النظرة للحرب في العالم المتقدم - فيمقدورنا الإشارة الى عدة دول أوربية خاضت حروبا استمرت عدة قرون كسويسرا واسكندنافيا وهولاندا على سبيل المثال ، بل أوروبا نفسها التي كانت في وقت من الأوقات أنسب ميدان لاشتعال الحرب ، ولكنها لم تعد تعرف الحرب بين الدول منذ ١٩٤٥ •

ومع هذا ، فبتعين التنويه الى أن الاتجاه الذي تبناه مولر لم ينشر في شتى الأنحاء (فعلمنا ألا ننسى أنه لم يضم أوروبا بأسرها ، كما يبين من الصراع الدامي الذي ما زال محتدما بين سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة - الهرسك ضد فلور دولة يوجوسلافيا تحت زعامة الصرب) • وبعبارة أخرى ، لا تعد أغلبية دول العالم منتبهة الى العالم المتقدم ، و / أو منتسبة للديموقراطية ، مما يدعونا الى استخلاص القول بأنه لم يتم الاستغناء عن الحرب حتى الآن ، رغم الزعم بأنها قد تحولت الى شيء عفا عليه الزمان ، فغاللب الظن أن هذه الأمنية لم تتأكد حتى الآن ولا يصرف جدول توقيتها الزماني •

ويرى مولر أن علماء الاجتماع عندما تجاهلوا القوة المستقلة للمعلم ، فانهم أغفلوا متغيرا مستقلا مهما في بحثهم عن أصل الحرب ، فلقد اعتقدوا أن الحرب فكرة تبنتها أجزاء كبيرة من المجتمع الدولي ، ربما بصفة مؤقتة كوسيلة لغض المنازعات • ولما كانت الطبيعة البشرية ليست في حاجة الى هذه الوسيلة ، وكذلك طبيعة النظام الدولي - لذا بالاستطاعة الخلاص منها كأي شيء آخر أوجدته الحضارة • وتمشيا مع ما يقوله مولر :

« بالمقدور اختفاء الحرب دون حدوث تغير ملحوظ أو ارتقاء في أى مستوى من فئات التحليل . نعم ليس هناك ما يحول دون اختفاء الحرب بغير حدوث تغيير للطبيعة البشرية ، وبغير انشاء حكومة عالمية فعالة ، أو نظام للقانون الدولى ، وبغير رفع مستوى الاقتدار أو القدرة الأخلاقية للزعماء السياسيين ، وليس هناك ما يحول أيضا دون أدائها لرسالتها بغير ان تفسر أرض الواقع بالأنظمة الديوقراطية أو الرخاء ، وبغير عقد اتفاقيات تسودها الصراحة والاخلاص لتقييد التسليح أو صناعة الأسلحة . . ودون ان تقدم على أية خطوة من أى نوع .تجار الأسلحة النووية » (أ) .

وتلفت حجة مولر انتباهنا الى متغير حاسم فى معضلة الحرب : وهو متغير لم يكشف عنه أحد بوجه عام - أسلوب التعامل ، الذى تدرج تحته اتجاهات الزعماء بوصفهم أفرادا نحو الحرب : هل هناك ما يسمى بالحرب العادلة ؟ . وهل هى مقبولة ؟ هل تعد الحرب وسيلة فعالة فى السياسة الخارجية ؟ وما هى الظروف التى تبخج الالتجاء المحرب ؟ ما هى الأهداف الصحيحة والغائية للحرب ؟ كيف يستطاع توجيه الحرب لتحقيق أفضل النتائج ؟ ان الاجابات عن هذه الأسئلة متضمنة فى أسلوب التعامل .

لقد عرفتنا الدراسات التاريخية لايفان ليوارد وهولستى أن الاتجاهات نحو الحرب لم تظل ثابتة عبر العصور (٩) : فلقد تغيرت الأهداف الصحيحة للحرب والمشكلات التى تدفع الدول لتحجيد القتال والتقييم الأخلاقى للحرب من خلال التاريخ . وبالإستطاعة تفسير حجة مولر على أنها تعنى تعرض أساليب التعامل التى يتبناها زعماء الدول المتقدمة فى القرن العشرين ، للتغير فى نظرتها للحرب ، بعد أن حدث تحد خطير لقيمتها الأخلاقية ، وارتباب فى فاعليتها كأداة سياسية ، وانكار مقبوليتها سياسيا واجتماعيا .

وتلعب أساليب التعامل دورا حاسما فى سلسلة الأحداث المؤدية للحرب . إذ تمر معظم الطرق المؤدية للحرب من خلال صور فردية وأساليب التعايل . أنها تحتل موقعا فى الملتحق الحاسم الذى يربط المتغيرات فى جميع المستويات الأخرى للتحليل . وتعمل الصور وأساليب التعامل عند الزعماء الأفراد كمرشحات يرون من خلالها ، ويفسرون أفعال الآخرين . ويتم ترشيح الأفعال التنافسية (كمشود الجيوش والتقدم التكنولوجى وانشاء الأحلاف والتصريحات الكلامية) وايضا ثقلات القوة وتحولات ميزان القوى الثنائية أو الثلاثية من خلال صورنا . وتشكل

المدركات (وإساءات الإدراك) ويستعان بأساليب التعامل لتفسير الأحداث وتحليلها وانتقاء الردود عليها .

ان أساليب التعامل المتصلبة التي ترى الحرب أداة سياسية سوية وفعالة والمؤيدة للتكتيكات العدوانية كالتهديدات والإنذارات وحافة الهاوية والإستئساد ، والتي تدافع عن اتجاه (السلام من خلال القوة) ، في العلاقات الدولية ، والتي تفضل الحرب على التنازلات وفقد ماء الوجه ، وتعتبر التعاون والتصالح والتنازل من جانب واحد - تعمل على تكييف الرد الذي يباليغ في رد الفعل على مسلك الآخرين ويؤدي الى وقوع نزاع حلزوني .

ولقد أصاب مولر عندما قال بإمكان تحقيق السلام بعد تغيير النظرة الى الحرب . ولعلنا نذكر الكلمات التي ابتكرت منها «مؤسسة اليونسكو» : لما كانت الحروب تبدأ من داخل عقول البشر ، فيتمتع أن يفرس في أذهان البشر القول بوجود إقامة السلام : « نعم سيتمحقق السلام عندما تتبصر أساليب التعامل ، وتنبذ السياسات الواقعية المزعومة (وغيرها من السياسات المتحجرة) في السياسة الخارجية ، ويتغير تصورنا للآخرين ، ويتعلم الزعماء التحرر من الصراعات الحلزونية وينظر للحرب - أخيراً - كعامل لا أخلاقي وغير سليم ويعيد عن العقل .

وفي ذات الوقت ، ونحن في انتظار قبول معايير السلام كقيم مقبولة عالمية لعله من المناسب أن نتقدم ببعض الاقتراحات المتواضعة .

بعض اقتراحات متواضعة

تطرح جميع هذه الأفكار لمن يمارسون المسائل الدولية العديد من المسائل التي تستأهل التمعن ، فمن المحتمل أن تكون الكلمات الأتفة الذكر قد رسمت صورة غير واقعية ، وكثيية عن إمكانية الحرب ، ولا بد أن نحافظ على تفاؤلنا واعتقادنا ، بأن معظم الحروب - وإن لم تكن جميعها في الغلب الظن - بالامكان تجنبها . وكما قدم لنا البحث القريب العهد بعض مقاتيح لأسباب الحرب ، فانه قد أشار أيضاً الى بعض الخطوط الإرشادية للحيلولة دون وقوعها . وفيما يلي بعض اقتراحات شديدة التواضع للممارسة للتمعن فيها :

١ - المدركات مهمة • ومن واجب الزعماء المشاركة في اختبار الواقع حتى يأمنوا عدم التعرض لاساءات التصور أو الإدراك • ولابد من الحفاظ على افتتاح الذهن لاقتراحات الآخرين ولما يذكرونه عن حدوث اساءة تصور لا أساس له في تفسير الواقع • وفي هذه الناحية ، من المرغوب فيه اتباع نوع ما من النظرات المدافعة المتعددة الأقطاب في صناعة السياسة •

٢ - يجب التزام الحذر من الافتراضات الآلية الوصلية بأن للتهديد أثرا فعلا ، وتراجع الحزم عندما يواجه بقوة متفوقة وبالالتزام محددة قاطمة • وهذه حالة نادرة ، وبخاصة بين القوى المتكافئة ، بل وحتى في حالة الدول التي تلزم الجانب الخاطيء من توازن القوى ، لأنها غالبا ما تواجه صعوبات عندما تقدم على التراجع •

٣ - يجب التزام الحذر من المعاملات الاصطدامية التي تتخذ شكلا حلزونيا يصعب التحكم فيه • ولابد من التعرف على الصدمات الحلزونية المحتملة بأسرع وقت ممكن ، وتجرى محاولات في أبكر وقت في مثل هذه المواقف لنزع فتيل الصدام الحلزوني ، وعكس اتجاهه ، وعلى الرغم من احتمال عدم فاعلية هذه السبل دوما ، إلا أن الاستراتيجيات المعتمدة على المعاملة بالمثل كاستراتيجية دقة بدقة (*) والجريث (***) جديرة بالمحاولة ، وبخاصة إذا أمكن البدء بها في وقت مبكر بما فيه الكفاية •

٤ - علينا أن نعي مآزق الأمان ، وأن ندرك احتمال تصور الخصوم لإسقاطنا على أنها أفعال تهديدية ، حتى لو لم تكف نيتنا كذلك ، ولابد أن يكون الأمان متبادلا • فمن غير الممكن أن يتم على حساب الآخرين ، والقدرة على التغافل في كوامن وجدان الآخرين صفة مهمة عند صانعي القرار •

٥ - تعد فترات التقال القوة وتغيرات النظام الدولي من الفترات الخطرة • ولابد من توجيه النصيح لرجال الدولة بالتزام الحذر عند مواجهة هذه الحالات ، وأن يوجهوا اهتماما مائلا للأطراف التي تعرضت قوتها للتمحور وإبتكك التي ازدادت قوتها • ويجب أن يشعر الفريق الأول بأن حقوقه المشروعة سيحافظ عليها ، حتى زعم تضائل قدرته على النهوض

(TFT) TIT FOR TAT.

(*) النظر :

Graduated and reciprocated — GRIT initiatives in rension (**) reduction .

بهذه المهمة ، ويمنع الفريق الثاني الكفاءة والمستويات المناظرة لقدراته المستجدة .

٦ - يحتاج الزعماء القوميون الى التذكيرة باحتمال اقسام ودود خصومهم في الخارج بنفس التطرف الذي تنسم به مواقفهم الداخلية الخاصة في مواجهة البيئة الدولية ومن المحتمل أن تؤدي الحسابات التي تفعل هذا العامل الى حدوث حالات إحباط .

٧ - يجب أن يكون الزعماء القوميون على استعداد للتعامل مع الجماعات المختلفة . اذ تنسب المشكلات الناجمة عن اعطاء الكثير من الأهمية لما تتركه الأحداث السياسية من أثر على المواقف الداخلية في أحداث أزمات تعرض القرار السياسي فعليك أن تتبع المسلك الصحيح .

هوامش الفصل العاشر

(١) انظر John Vasquez : *The Steps to War : Toward a Scientific Explanation of the Correlates of War* مجلة السياسة العالمية XL أكتوبر . ١٩٨٧ ، ص ١٠٨ - ١٤٥ .

(٢) يصبح القول - فيما يحتمل - أن بعض العلاقات تبتلع لأن تكون أكثر من غير تبليلا للقيم القتالية وتؤثر هذه الظاهرة على مضمون أساليب تعامل زعمائها . ففي هذه العلاقات ، تعد تكتيكات الاستسناد هي الأكثر مقبولة بوجه عام ، وتتزع الخشية السياسية الممثلة لهذه القيم للحصول والانتفاع من قدر جوهري من الشرعية .

(٣) Vasquez ص ١٧٨ .

(٤) لقد طرحت عوامل أخرى أيضا مثل ١ - ارتفاع تكاليف الحرب التي تزيد من زيادة هائلة بعد اختراع الأسلحة النووية ٢ - زيادة الاعتماد المتبادل دوليا وتعقد النظام الدولي . بالنسبة للنقطة الأولى - انظر :
Nuclear Myths and Political Realities : Kenneth Waltz مجلة الملامح السياسية الأمريكية ٨٤ (سبتمبر ١٩٩٠) ، ص ٧٢١-٧٤٥ و John Measheimer
Back to the Future Cold War - Instability in Europe After . مجلة الأمن الدولي (صيف ١٩٩٠) ص ٥٦٥ .

(٥) تمشيا مع الحجج التي أوردها Bueno de Mesquita و Lalaman لاحظ Ray أن ازدياد عدد الديمقراطيات - على أقل تقدير في المدى القصير - قد يزيد من فرص الحرب ، نظرا لاحتمال حدوث زيادة في المواجهات بين الديمقراطيات واللاديمقراطيات . ولكن بمجرد وصول نسبة الدول الديمقراطية إلى ٥٠٪ فإن عدد المواجهات الثنائية بين الديمقراطيات واللاديمقراطيات سيتضاءل مما يساعد على تماثل فرص الحرب James Lee Ray في بحث بعنوان The Future of International War . قدم هذا البحث المؤتمر جمعية العلوم السياسية الأمريكية بواشنطن أغسطس ١٩٩١ .

(٦) Is War Still Obsolete ? — John Muller بحث مقدم لمنتدى الجمعية العلوم السياسية الأمريكية بواشنطن (أغسطس ١٩٩١) .

The Obsolescence — Retreat from Doomsday — John Mueller (٧)
 Changing Attitudes Towards war المؤلف ١٩٨٩ • of Major War
 Is War Still Obsolete ؟ وأيضاً ٢٨٠١ ص ١٩٩١) •
 مجلة العلوم السياسية البريطانية ٢١

• ٥٥ — ٥٤ ص Is War Still Becoming Obsolete — Muller (٨)

: وأيضاً War in International Society — Evan Luard (٩)
 • ٥٥ — ٥٤ ص , Peace & War — Kalevi Holsti

بيلوجرافيا

- Achen, C. H. and D. Snidal (1989) « Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies. » *World Politics* 41 : 143-69.
- Adelman, J. and Palmieri (1989) *The Dynamics of Soviet Foreign Policy*. New York : Harper & Row.
- Adorno, T. W. (1950) *The Authoritarian Personality*. New York : Harper & Row.
- Alexandroff, A. and R. Rosecrance (1977) « Deterrence in 1939 ». *World Politics* 29 : 404-24.
- Allison, G. (1969) « Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis. » *American Political Science Review* 63-689-718.
- (1971) *Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis*. Boston : Little, Brown.
- Allison, G. and M. Halperin (1972) « Bureaucratic Politics : A Paradigm and Some Policy Implications », pp. 40-79 in R. Tanter and R. Ullman (eds.), *Theory and Policy in International Relations*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Altfeld, M. (1983) « Arms Races ? -and Escalation ? : A Comment on Wallace ». *International Studies Quarterly* 27 (2) : 225-31.
- Anderson, P. A. (1987) « What Do Decision Makers Do When They Make Foreign Policy ? The Implications for the Comparative Study of Foreign Policy, » pp. 285-308 in C. F. Hermann, C. W. Kegley, and J. N. Rosenau (eds.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- Angell, N. (1913) *The Great Illusion*. New York : Knickerbocker Press.

- Ardrey, R. (1961) *African Genesis*. New York : Atheneum.
- (1966) *The Territorial Imperative*. New York : Atheneum.
- (1970) *The Social Contract*. New York : Atheneum.
- Arrow, K. (1951) *Social Choice and Individual Values*. New York : Wiley.
- Art, R. (1974) « Bureaucratic Politics and American Foreign Policy : A Critique. » *Policy Sciences* (Summer).
- Ashley, R. (1980) *The Political Economy of War and Peace*. New York : Nicholas.
- Axelrod, R. (1973) « Bureaucratic Decisionmaking in the Military Assistance Program : Some Empirical Findings, » pp. 154-72 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.
- (1980a) « Effective Choice in the Prisoners' Dilemma. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 3-25.
- (1980 b) « More Effective Choices in the Prisoners' Dilemma ». *Journal of Conflict Resolution* 24 : 379-403.
- (1984) *The Evolution of Cooperation*. New York : Basic Books.
- Babst, D. V. (1972) « A Force for Peace. » *Industrial Research* 14 : 55-58.
- Bandura, A. (1980) « The Social Learning Theory of Aggression », pp. 141-56 in R. Falk and S. S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Barber, J. D. (1972) *The Presidential Character*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Barnds, W. J. (1972) *India, Pakistan and the Great Powers*. New York : Praeger.
- Barnet, R. (1973) *Roots of War : The Man and Institutions Behind U.S. Foreign Policy*. New York : Penguin.

- Beer, F. A. (1981) *Peace Against War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Behr, R. (1981) « Nice Guys Finish Last — Sometimes. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 289-300.
- Beitz, C. and T. Herman (1973) (eds.) *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Bender, D. L. and B. Leone (1983) (eds.) *Are Humans Aggressive by Natures ?* St. Paul, MN : Greenhaven Press.
- Bergeson, A. (1983) (ed.) *Crises in the World-System*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Berkowitz, L. (1962) *Aggression : A Social-Psychological Analysis*. New York : McGraw-Hill.
- Betts, R. K. (1977) *Soldiers Statesmen and Cold War Crises*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- (1978) « Analysis, War, and Decision : Why Intelligence Failures Are Inevitable ». *World Politics* 31 (1) : 61-89.
- Blainey, G. (1973) *The Causes of War*. New York : Free Press.
- Boulding, K. (1956) *The Image*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- (1962) *Conflict and Defense : A General Theory*. New York : Harper & Row.
- (1967) « The Learning and Reality Testing Process in the International System, » pp. 1-15 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- Braybrooke, D. and C. Lindblom (1969) « Types of Decision-Making, » pp. 207-16 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Brecher, M. (1975) *Decisions in Israel's Foreign Policy*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1988) « Stability and Polarity : New Paths for Inquiry. » *Journal of Peace Research* 25 : 31-42.

- Bremer, S. (1980) «National Capabilities and War Proneness», pp. 57-82 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II : Testing Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- (1982) «The Contagiousness of Coercione : The Spread of Serious International Disputes, 1900-1976.» *International Interaction* 9 : 29-55.
- (1991) «Dangerous Dyads : Conditions Affecting the Likelihood of Interstate War, 1816-1965.» Revised version of paper presented at Peace Science Society Meeting, Rutgers University.
- Bremer, S., J. D. Singer, and U. Luterbacher (1973) «The Population Density and War Proneness of European Nations, 1816-1965.» *Comparative Political Studies* 6 : 329-48.
- Brodie, F. (1981) *Richard Nixon*. New York : Norton.
- Brown, S. (1987) *The Causes and Prevention of War*. New York : St. Martin's.
- Bueno de Mesquita, B. (1975) «Measuring Systemic Polarity», *Journal of Conflict Resolution* 19 : 187-216.
- (1978) «Systemic Polarization and the Occurrence and Duration of War.» *Journal of Conflict Resolution* 22 : 241-67.
- (1981a) *The War Trap*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1981 b) «Risk, Power Distribution and the Likelihood of War.» *International Studies Quarterly* 25 (4) : 641-68.
- Bueno de Mesquita, B. and W. Riker (1982) «An Assessment of the Merits of Selective Nuclear Proliferation.» *Journal of Conflict Resolution* 26 : 287-306.
- Bundy, McG. (1988) *Danger and Survival : Choices About the Bomb in the First Fifty Years*. New York : Random House.

- Burrows, R. and J. Garriga-Pico (1974) « The Road to the Six Day War : Relational Analysis of Conflict and Co-operation. » *Peace Science Society (International) Papers* 22 : 47-74.
- Caldwell, D. (1977) « Bureaucratic Foreign Policy Making ». *American Behavioral Scientist* 21 (2) : 87-110.
- Cartwright, D. (1971) « Risk-taking by Individuals and Groups: An Assessment of Research Choice Dilemmas ». *Journal of Personality and Social Psychology* 20-281-78.
- Chan, S. (1984) « Mirror, Mirror on the Wall . . . Are the Freer Countries More Pacifist ? » *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 617-48.
- Chase-Dunn, C. (1979) « Comparative Research on World-System Characteristics ». *International Studies Quarterly* 23 (4) : 601-23.
- (1981) « Interstate System and Capitalist World-Economy : One Logic or Two ? » *International Studies Quarterly* 25 (1) : 119-42.
- (1989) *Global Formation : Structure of the World-Economy*. Cambridge, MA : Basil Blackwell.
- Chase-Dunn, C. and J. Sokolovsky (1983) « Interstate System, World-Empires and the Capitalist World-Economy : A Response to Thompson. » *International Studies Quarterly* 27 : 357-87.
- Cheser, E. (1973) *President Nixon's Psychiatric Profile*. New York : Peter Wyden.
- Choucri, N. and R. North (1975) *Nations in Conflict : National Growth and International Violence*. San Francisco : W. H. Freeman.
- (1989) « Lateral Pressure in International Relations : Concept and Theory, » pp. 289-326 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Claude, I. (1962) *Power and International Relations*. New York : Random House.

- Cobb, R. W. and C. Elder (1970) *International Community*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Cusack, T. R. and M. D. Ward (1981) « Military Spending in the United States, Soviet Union and the Peoples' Republic of China. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 429-67.
- Cyert, R. and J. March (1963) *A Behavioral Theory of the Firm*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Darcey, R. and N. Pendegraft (1988) « The Optimality of TTT-FOR-TAT. » *International Interactions* 15 (1) : 45-57.
- Dart, R. (1953) « The Predatory Transition from Ape to Man. » *International Anthropological and Linguistic Review* 1.
- Divies, J. (1970) « Violence and Aggressions : Innate or Not ? » *Western Political Quarterly* 23.
- de Rivera, J. (1968) *The Psychological Dimension of Foreign Policy*. Columbus, OH : Charles Merrill.
- Demaue, L. (1984) « The Making of a Fearful Leader : « Where's the Rest of Me ? » » *Journal of Psychohistory* 12 : 5-21.
- Dessler, D. (1991) « Beyond Correlations : Toward a Causal Theory of War. » *International Studies Quarterly* 35 : 337-55.
- Deutsch, K. and R. Merritt (1965) « Effects of Events on National and International Images, » pp. 132-87 in H. Kelman (ed.) *International Behavior*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Deutsch, K. and J. D. Singer (1964) « Multipolar Power Systems and International Stability. » *World Politics* 16 (3) : 390-406.
- Diehl, P. F. (1983) « Arms Races and Escalation : A Closer Look ». *Journal of Peace Research* 20 (3) : 205-12.
- (1985 a) « Contiguity and Military Escalation in Major Power Rivalries, 1816-1980. » *Journal of Politics* 47 (4) : 1203-11.

- (1985b) « Arms Races to War : An Analysis of Some Underlying Effects. » *Sociological Quarterly* 26 : 331-49.
- Diehl, P. F. and G. Goertz (1988) « Territorial Changes and Militarized Conflict. » *Journal of Conflict Resolution* 32 (1) : 103-22.
- Diehl, P. F. and J. Kingston (1987) « Messenger or Message ? Military Buildups and the Initiation of Conflict. » *Journal of Politics* 49 : 789-99.
- Dixon, W. J. (1982) « Measuring Interstate Affect. » *American Journal of Political Science* 27 : 828-51.
- (1986) « Reciprocity in United States-Soviet Relations : Multiple Symmetry or Issue Linkage ? » *American Journal of Political Science* 30 : 421-45.
- Doran, C. F. (1983) « War and Power Dynamics : Economic Underpinnings. » *International Studies Quarterly* 27 : 419-44.
- (1989 a) « Systemic Disequilibrium, Foreign Policy Role, and the Power Cycle : Challenges for Research Design. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 371-401.
- (1989 b) « Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability : Commonalities and Complementarities. » pp. 83-110 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. New York : Unwin Hyman.
- Doran, C. F. and W. Parsons (1980) « War and the Cycle of Relative Power. » *American Political Science Review* 74 : 947-65.
- Dougherty, J. E. and R. L. Pfaltzgraff, Jr. (1981) *Contending Theories of International Relations*, 2nd ed. New York : Harper & Row.
- Duncan, G. T. and R. M. Siverson (1975) « Markov Models for Conflict Analysis : Results from Sino-Indian Relations » *International Studies Quarterly* 19 : 344-74.

Dyer, G. (1985) War. New York : Dorsey.

East, M. A. (1972) « Status Discrepancy and Violence in the International System : An Empirical Analysis, » pp. 299-319 in J. N. Rosenau, V. Davis, and M. A. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.

East, M. A. and P. Grogg (1967) « Factors Influencing Cooperation and Conflict in the International System. » *International Studies Quarterly* 11 : 224-69.

East, M. A., S. Salmore, and C. F. Hermann (1978) (eds.) *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverley Hills, CA : Sage.

Etheridge, I. (1978) « Personality Effects on American Foreign Policy, 1898-1968. » *American Political Science Review* 72 : 434-51.

————— (1979) « Hard Ball Politics : A Model. » *Political Psychology* Spring.

Fabbro, D. (1980) « Peaceful Societies, » pp. 180-203 in R. Falk and S. S. Kim (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview.

Falk, R. and S. S. Kim (1980) (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview .

Fann, K. T. and D. C. Hodges (1977) (eds.) *Readings in U.S. Imperialism*. Boston : Porter Sargeant.

Ferris, W. (1973) *The Capability of Nations*. Lexington, MA : D. C. Heath. Festinger, I. (1957) *A Theory of Cognitive Dissonance*. Evanston, IL : Row, Patterson.

Fieldhouse, D. K. (1972) « Imperialism : An Historiographical Revision », in K. Boulding and T. Mukerjee (eds.), *Economic Imperialism*. Ann Arbor : University of Michigan Press.

- Fink, C. (1965) « More Calculations About Deterrence. » *Journal of Conflict Resolution* 9 : 54-66.
- Fischer, F. (1975) *War of Illusions : German Policies from 1911 to 1914*. Trans M. Jackson, New York : Norton.
- Fodor, E. M. and T. Smith (1982) « The Power Motive as an Influence on Group Decision Making. » *Journal of Personality and Social Psychology* 42 : 178-85.
- Fossey, D. (1983) *Gorillas in the Mist*. Boston : Houghton Mifflin.
- Frank, J. (1967) *Sanity and Survival : Psychological Aspects of War and Peace*. New York : Vintage.
- Freud, S. (1985) « Why War ? » pp. 158-63 in M. Small and J. D. Singer (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.
- Gallucci, R. (1975) *Neither Peace nor Honor*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Galtung, J. (1964) « A Structural Theory of Aggression ». *Journal of Peace Research* 1 : 95-119.
- Garnson, W. A. and A. Modigliani (1971) *Untangling the Cold War : Strategy for Testing Rival Theories*. Boston : Little, Brown.
- Garnham, D. (1976) « Dyadic International War 1816-1935 : The Role of Power Parity and Geographic Proximity. » *Western Political Quarterly* 29 : 231-42.
- (1985) « The Causes of War : Systemic Findings », pp. 7-23 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- (1986) « War-Proneness, War-Weariness, and Regime Type : 1816-1980. *Journal of Peace Research* 23 (3) : 279-89.
- Gelb, L. and R. Betts (1979) *The Irony of Vietnam : the System Worked*. Washington, DC : Brookings Institution.

- Geller, D. (1990) « Toward a Unified Theory of War . » Paper presented to International Studies Association conference, Washington, DC.
- George, A. L. (1972) « The Case for Multiple Advocacy in Making Foreign Policy. » *American Political Science*, Science Review 66 : 751-85.
- (1980) « The Operation Code » : A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision Making », pp. 165-90 in E. Hoffman and F. Fleron (eds.), *The Conduct of Soviet Foreign Policy*. New York : Aldine.
- George, A. L. and J. George (1964) *Woodrow Wilson and Colonel House — A Personality Study*. New York : Dover Publications.
- George, A. L. and Smoke (1974) *Deterrence in American Foreign Policy : Theory and Practice*. New York : Columbia University Press.
- Gilpin, R. (1981) *War and Change in World Politics*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Glossop, R. J. (1987) *Confronting War : An Examination of Humanity's Most Pressing Problem*. Jefferson, NC : McFarlane.
- Gochman, C. (1980) « Status, Capabilities, and Major Power Conflict », pp. 83-123 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II*. New York : Free Press.
- (1990) « Capability-Driven Disputes, » pp. 141-69 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.), *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Gochman, C. and Z. Moaz (1984) « Militarized Interstate Disputes, 1816-1976 : Procedures, Patterns and Insights. » *Journal of Conflict Resolution* 28 : 585-616.

- Gochman, C. and A. N. Sabrosky (1980) (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Goldstein, J. (1985) « Kondratieff Waves as War Cycles. » *International Studies Quarterly* 29 (4) : 411-44.
- (1987) « Long Waves in War, Production, Prices, and Wages ». *Journal of Conflict Resolution* 31 (4) : 573-600.
- (1988) *Long Cycles : Prosperity and War in the Modern Era*. New Haven, CT : Yale University Press.
- (1991). « Reciprocity in Superpower Relations : An Empirical Analysis. » *International Studies Quarterly* 35 (2) : 195-209.
- Goldstein, J. and J. R. Freeman (1990) *Three-Way Street : Strategic Reciprocity and World Politics*. Chicago : Chicago University Press.
- Goodall, J. (1990) *Through a Window : My Thirty Years with the Chimpanzees of Gombe*. Boston : Houghton Mifflin.
- Greenstein, F. (1975) *Personality and Politics*. New York : Norton.
- Gregg, P. and A. Banks (1965) « Dimensions of Political Systems : Factor Analysis of 'A Cross-Polity Survey'. » *American Political Science Review* 59 : 602-14.
- Gruder, C. L. and R. J. Dulak (1973) « Elicitation of Cooperation by Retaliatory and Nonretaliatory Strategies in a Mixed-Motive Game. » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 162-84.
- Gurr, T. R. (1980) (ed.) *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.
- Haas, M. (1968) « Social Change and National Aggressiveness, 1900-1960 », pp. 215-45 in J. D. Singer (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

- (1980) « Societal Approaches to the Study of the war, » pp. 347-68 in R. A. and S. S. Kim (eds.), *The War System : An Interdisciplinary Approach*. Boulder, CO : Westview.
- Halberstam, D. (1972) *The Best and the Brightest*. Greenwich, CT : Fawcett.
- Helperin, M. (1974) *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*. Washington, DC : Brookings Institution.
- Halperin, M. and A. Kantor (1973) (eds.) *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.
- Hempson(F. O. (1985) « The Divided Decision - Maker ; American Domestic Politics and the Cuban Crisis. », *International Security* 9 (3) : 130-65.
- Hart, J. (1974) « Symmetry and Polarization in the European International System, 1870-1879 : A Methodological Study. » *Journal of Peace Research* 11 : 229-44.
- (1985) « Power and Polarity in the International System, » pp. 25-40 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, Westview.
- Hastings, M. and S. Jenkins (1983) *The Battle for the Falklands*. New York : Norton.
- Hazelwood, L. (1975) « Dimension Mechanism and Encapsulated Processes. The Domestic Conflict — Conflict Hypotheses Reconsidered. » *Sage Foreign Policy Yearbook* 3 : 213-34.
- Herek, M, I. L. Janis, and P. Huth (1987) « Decision Making During International Crises : Is Quality of Process Related to Outcome ? » *Journal of Conflict Resolution* 31 (2) : 203-26.
- Hermann, C. F. (1988) « The Impact of Single Group Decision Units on Foreign Policy. » Paper presented at International Studies Association Conference, St. Louis.

- Hermann, C. F., C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (1987) (eds.) *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- Hermann, M. (1978) « Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy », pp. 49-68 in M. East, S. Salmore, and C. F. Hermann (eds.), *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Hermann, M. and C. F. Hermann (1982) « A Look Inside the « Black Box » : Building on a Decade of Research, » pp. 1-36 in Gerald Hoppie (ed.), *Biopolitics, Political Psychology and International Politics*. New York : St. Martin's.
- Hill, B. (1988) « A General Model of International Conflict : Dynamics, Problems and Prospects, » Paper presented to International Studies Association conference, St. Louis.
- Hilsman, R. (1987) *The Politics of Policy Making in Defense and Foreign Affairs*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Hilton, G. (1971) « A Closed and Open Model Analysis of Expressions of Hostility in Crisis. » *Journal of Peace Research* 8 : 249-62.
- Hobson, J. A. (1965) *Imperialism : A Study*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Hollist, W. L. (1977 a) « An Analysis of Arms Processes in the United States and Soviet Union. » *International Studies Quarterly* 21 : 503-28.
- (1977 b) « Alternative Explanations of Competitive Arms Processes : Tests on Four Pairs of Nations. » *American Journal of Political Science* 21 : 315-40.
- Holsti, K. J. (1970) « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. » *International Studies Quarterly* 14 (3) : 233-309.
- (1991) *Peace and War : Armed Conflicts and International Order 1648-1989*. Cambridge : Cambridge University Press.

- Holsti, O. (1967) « Cognitive Dynamics and Images of the Enemy », pp. 16-39 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- (1969) « The Belief System and National Images : A Case Study », pp. 543-50 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1972 a) « Foreign Policy Decision-Makers Viewed Psychologically : « Cognitive Process » Approaches », pp. 120 — 44 in J. Rosenau (ed.), *In Search of Global Patterns*. New York : Free Press.
- (1972 b) *Crisis, Escalation, War*. Montreal : McGill-Queens University Press.
- (1987) « Theories of Crisis Decision Making », pp. 244-81 in P. Viotti and M. Kauppi (eds.), *International Relations Theory*. New York : Macmillan.
- Holsti, O., R., Brody, and R. North (1965) « Measuring Affect and Action in International Reaction Models : Empirical Materials from the 1962 Cuban Crisis. » *Peace Research Society (International)* 2 : 170-90.
- Holsti, O. and R. North (1965) « History of Human Conflict, » pp. 155-72 in E. B. McNeil (ed.), *Nature of Human Conflict*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Holsti, O., R. North, and R. Brody (1968) « Perception and Action in the 1914 Crisis, » pp. 123-59 in J. D. Singer (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- Holsti, O., R. Siverson, and A. George (1980) (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : Westview.
- Horn, M. (1984) « Arms Races and the Likelihood of War. » Paper presented to International Studies Association conference, Atlanta.

- Houweling, H. and J. Siccama (1988) « Power Transitions as a Cause of War ». *Journal of Conflict Resolution* 32 (1) : 87-102.
- Howard, M. (1991) *The Lessons of History*. New Haven, CT : Yale University Press.
- Huntington, S. P. (1958) « Arms Races : Prerequisites and Results », pp. 41-86 in C. J. Friderich and S. E. Harris (eds.), *Public Policy*. Vol. 8. Cambridge, MA : Graduate School of Public Administration, Harvard University.
- Huth, P. (1988) « Extended Deterrence and the Outbreak of War. » *American Political Science Review* 82 : 423-34.
- Huth, P. and B. Russett (1984) « What Makes Deterrence Work ? Cases from 1900-1980. » *World Politics* 36 : 496-526.
- (1988) « Deterrence Failure and Crisis Escalation. » *International Studies Quarterly* 32 : 29-45.
- (1990) « Testing Deterrence Theories : Rigor Makes a Difference ». *World Politics* 42 : 466-501.
- Isaac, R. (1981) *Individuals and World Politics*, 2nd ed. Monterey, CA : Wadsworth-Duxbury.
- Jacobson, M. (1961) *The Diplomacy of the Winter War : An Account of the Russo-Finnish War, 1938-1940*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- James, W. (1968) « The Moral Equivalent of War, » pp. 21-31 in L. Bramson and G. Goethals (eds.), *War : Studies from Psychology, Sociology, Anthropology*, rev. ed. New York : Basic Books.
- Janis, I. L. (1982) *Groupthink*, 2nd ed. Boston : Houghton Mifflin.
- Janis, I. L. and L. Mann (1977) *Decision-Making : A Psychological Analysis of Conflict, Choice and Commitment*. New York : Free Press.

- Jensen, L. (1982) *Explaining Foreign Policy*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Jervis, R. (1969) « Hypotheses on Misperception, » pp. 239-54 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1976) *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- (1983) « Perception and Misperception : The Spiral of International Insecurity, » pp. 200-207 in W. Olson, D. McLellan, and F. Sonderrmann (eds.), *Theory and Practice of International Relations*, 6th ed. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- (1989) « Rational Deterrence : Theory and Evidence » . *World Politics* 41 (2) : 183-207.
- Jervis, R., R. N. Lebow, and J. G. Stein (1985) *Psychology and Deterrence* Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Kaplan, M. (1969) « Variants on Six Models of the International System, » pp. 291-303 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Karsten, P. (1978) *Soldiers and Society : The Effects of Military Service and War in American Life*. Westport, CT : Greenwood.
- Kaysen, C. (1990) « Is War Obsolete ? *International Security*, 14 (4) : 42-64.
- Kegley, C. W. (1991) *The Long Postwar Peace : Contending Explanations and Projections*. New York : Harper Collins.
- Kegley, C. W. and G. Raymond (1982) « Alliance Norms and War : A New Piece in an Old Puzzle. » *International Studies Quarterly* 26 : 572-95.
- Kegley, C. W. and F. R. Wittkopf (1987) *American Foreign Policy : Pattern and Process*, 3rd ed. New York : St. Martin's.

- Kelman, H. C. (1965) « Social-Psychological Approaches to the Study of International Relations, » pp. 3-39 in H. Kelman (ed.), *International Behavior : A Social Psychological Analysis*. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Kennedy, P. (1983) *The Rise and Fall of Great Powers : Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*. New York : Random House.
- Keohane, R. O. (1980) « The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967-77, » pp. 317-47 in O. Holsti, R. Siverson, and A. George (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : Westview.
- Keohane, R. O. and J. Nye (1977) *Power and Interdependence*. Boston : Little, Brown.
- Kim, S. S. (1980) « The Lorenzian Theory of Aggression and Peace Research : A Critique, » pp. 82-115 in R. Falk and S. S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.
- Kim, W. (1989) « Power, Alliance, and Major Wars, 1816-1975, » *Journal of Conflict Resolution* 32 (2) : 255-73.
- Kinder, D. and J. Weiss, (1978) « In Lieu of Rationality. » *Journal of Conflict Resolution* 22 (4) : 707-35.
- Kissinger, H. (1964) *A World Restored : The Politics of Conservatism in a Revolutionary Age*. New York : Grosser & Dunlap.
- (1969) « Domestic Structure and Foreign Policy », pp. 261-75 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Kohl, W. (1975) « The Nixon-Kissinger Foreign Policy System and U.S.-European Relations : Patterns of Policy Making, » *World Politics* 28 (1) : 1-43.
- Kondratieff, N. D. (1984) *The Long Wave Cycle*. New York : Richardson and Snyder. (Original edition 1928.)

- Krasner, S. (1972) « Are Bureaucracies Important ? A Re-examination of Accounts of the Cuban Missile Crisis. » *Foreign Policy* 7 : 159-79.
- (1976) « State Power and the Structure of International Trade. » *World Politics* 28 : 317-47.
- Kugler, J. and A. F. K. Organski (1989) « The Power Transition : A Retrospective and Prospective Evaluation, » pp. 171-94 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Lambelet, J. (1975) « Do Arms Races Lead to War ? » *Journal of Peace Research* 12 (2) .
- Lambeth, B. S. (1974) « The Sources of Soviet Military Doctrine, » in B. Horton et al. (eds.), *Comparative Defense Policy*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Langer, W. (1969) « The Origin of the Russo-Japanese War, » pp. 3-45 in C. E. Schorske and E. Schorske (eds.), *Explorations in Crisis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- Lasswell, H. (1980) *Psychopathology and Politics*. Chicago . University of Chicago Press.
- (1948) *Power and Personality*. New York : Norton.
- Leaky, R. (1981) *The Making of Mankind*. New York : Dutton.
- Lebow, R. N. (1981) *Between Peace and War : The Nature of International Crises*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- (1984) « Windows of Opportunity : Do States Jump Through Them ? » *Internal Security* 9 : 147-86.
- (1985) « Miscalculations in the South Atlantic : The Origins of the Falklands War, » pp. 89-124 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein, *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

Lebow, R. N. and J. G. Stein (1990) « Deterrence : the Elusive Dependent : Variable. » *World Politics* 42 : 336-69.

Leites, N. (1953) *A Study of Bolshevism*. Glencoe, IL : Free Press.

Leng, R. J. (1980) « Influence Strategies and Interstate Conflict, » pp. 124-57 in J. D. Singer (ed.), *Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.

————— (1983) « When Will They Ever Learn ? Coercive Bargaining in Recurrent Crises. » *Journal of Conflict of Resolution* 27 : 379-419.

————— (1984) « Reagan and the Russians : Crisis-Bargaining Beliefs and the Historical Record. » *American Political Science Review* 78 : 338-55.

————— (1988) « Crisis Learning Games. » *American Political Science Review* 82-179-94.

Leng, R. J. and C. S. Gochman (1982) « Dangerous Disputes : A Study of Conflict Behavior and War. » *American Journal of Political Science* 26 : 664-87.

Leng, R. J. and R. Goodsell (1974) « Behavioral Indicators of War Proneness in Bilateral Conflicts » pp. 191-226 in P. J. McGowan (ed.), *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies*. Vol. II. Beverley Hills, CA : Sage.

Leng, R. J. and H. B. Wheeler (1979) « Influence Strategies, Success and War. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 655-84.

Lenin, V. I. (1939) *Imperialism : the Highest Stage of Capitalism*. New York : International Publishers.

L'Etang, H. (1970) *The Pathology of Leadership*. New York : Hawthorone.

Levi, W. (1966) « The Causes of War and the Conditions of Peace », in R. Falk and S.

Mendlovitz (ed.), *Toward a Theory of War Prevention*.
New York : World Law Fund.

Levy, J. S. (1981) « Alliance Formation and War Behavior :
An Analysis of the Great Powers, 1495-1975 ». *Journal
of Conflict Resolution* 25 : 581-614.

————— (1983) « Misperception and the Causes of War :
Theoretical Linkages and Analytical Problems. » *World
Politics* 36 (1) : 76-99.

————— (1985 a) « Theories of General War. » *World Poli-
tics* 37 (3) 344-74.

————— (1985b) « The Polarity of the System and Inter-
national Stability : An Empirical Analysis. » pp. 41-66 in
A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO :
Westview.

————— (1986) « Organizational Routines and the Causes
of War ». *International Studies Quarterly* 30 (2) : 198-
222.

————— (1987) « Declining Power and the Protective Moti-
vation for War. » *World Politics* 40 (1) : 82-107.

————— (1988) « Domestic Politics and War, » pp. 79-99 in
R. Rothberg and A. Rabb (eds.), *The Origin and Prevention
of Major Wars*. Cambridge : Cambridge University
Press.

————— (1989) « The Diversionary Theory of War : A
Critique, » pp. 259-88 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of
War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

————— (1990-1991) « Preferences, Constraint, and Choices
in July 1914. » *International Security* 15 : 151-86.

————— (1991) « Long Cycles, Hegemonic Transitions and
the Long Peace, » pp. 147-76 in C. W. Kegley (ed.), *The
Long Postwar Peace*. New York : Harper Collins.

- Levy, J. S. and T.C. Morgan (1986) « Take War Weariness Hypothesis : An Empirical Test. » *American Journal of Political Science* 30 : 26-50.
- Lindblom, C. (1965) *The Intelligence of Democracy*. New York : Free Press.
- Linden, C. (1966) *Khrushchev and the Soviet Leadership*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Linskold, S. (1978) « Trust Development, the GRIT Proposal, and the Effects of Conciliatory Acts on Conflict and Cooperation. » *Psychological Bulletin* 85 (4) : 772-93.
- (1979) « Conciliation with Simultaneous or Sequential Interaction. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 704-14.
- Linskold, S. and M. Collins (1978) « Inducing Cooperation by Groups and Individuals. » *Journal of Conflict Resolution* 22 : 679-90.
- Linskold, S., P. S. Walters, and H. Koutsourais (1983) « Co-operators, Competitors, and Responses to GRIT. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 521-32.
- Lockhart, C. (1977) « Problems in the Management and Resolution of International Conflicts. » *World Politics* 29 : 378-403.
- Lorenz, K. (1966) *On Aggression*. New York : Bantam.
- Luard, E. (1976) *Types of International Society*. New York : Free Press.
- (1986) *War in International Society*. New Haven, CT : Yale University Press.
- Macfie, A. L. (1938) « The Outbreak of War and the Trade Cycle. » *Economic History* 3 : 89-97 .
- Majeski, S. J. and D. L. Jones (1981) « Arms Race Modelling : Causality Analysis and Model Specifications. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 259-88.
- March, J. and H. Simon (1958) *Organizations*. New York : Wiley.

- Mandel, R. (1980) « Roots of Modern Interstate Border Disputes. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 427-54.
- Manning, B. (1977) « The Congress, the Executive and Inter-mestic Affairs : Three Proposals. » *Foreign Affairs* 55 (2) : 306-24.
- Moaz, Z. (1989) « Joining the Club of Nations : Political Development and International Conflict, 1816-1976 ». *International Studies Quarterly* 32 (2) : 199-231.
- Moaz, Z. and N. Abdolet (1989) Regime Type and International Conflict, 1816-1976. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (1) : 3-35.
- Moaz, Z. and B. Russett (1990) « Alliance, Contiguity, Wealth, and Political Stability : Is Lack of Conflict Among Democracies a Statistical Artifact ? » Paper presented at American Political Science Association conference, San Francisco.
- Maslow, A. (1943) « A Theory of Human Motivation » *Psychological Review* 50.
- (1954) *Motivation and Personality*. New York : Harper & Row.
- Matthews, R. G., A. Rubinoff, and J. G. Stein (1984) (eds.) *International Conflict and Conflict Management*. Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.
- May, E. (1973) « Lessons » of the Past : *The Use and Misuse of History in American Foreign Policy*. New York : Oxford University Press.
- Mazlish, B. (1973) *In Search of Nixon*. Baltimore : Penguin.
- McGowan, P. and H. Shapiro (1973) *The Comparative Study of* vior : Some Evidence from the Middle East. » *International Studies Quarterly* 19 : 17-45.
- McGowan, P. and H. Shapiro (1973) *The Comparative Study of Foreign Policy* Beverly Hills, CA : Sage.

- Mead, M. (1973) « Warfare Is Only an Invention — Not Biological Necessity, » pp. 112-18 in C. Beitz and T. Herman (eds.), *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.
- Mearshemier, J. (1990) « Back to the Future : Instability in Europe After the Cold War. » *International Security* 15 (1) : 5-56.
- Meargeee, E. I. and J. E. Hokenson (1970) *The Dynamics of Aggression*. New York : Harper & Row.
- Midlarsky, M. (1974) « Power, University and the Onset of International Violence. » *Journal of Conflict Resolution* 18 : 395-431.
- (1975) *On War*. New York : Free Press.
- (1989a) (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- (1989b) « Hierarchical Equilibria and the Long-Run Instability of Multipolar Systems, » pp. 64-74 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Milstein, J. S. (1972) « American and Soviet Influence, Balance of Power, and Arab-Israeli Violence », pp. 139-62 in B. Russett, (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverley Hills, CA : Sage.
- Modelski, G. (1978) « The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State. » *Comparative Studies in Society and History* 20 (2) : 214-35.
- Modelski, G. and P. Morgan (1985) « Understanding Global War. » *Journal of Conflict Resolution* 29 (3) : 39-391-417.
- Modelski, G. and W. R. Thompson (1989) « Long Cycles and Global War, » pp. 23-54 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Montegu, A. (1968) *Man and Aggression*. New York : Oxford University Press.

- (1980) (ed.) *Sociobiology Examined*. New York : Oxford University Press.
- Morgan, T. C. and S. Campbell (1990) « Domestic Structures, Decisional Constraints and War : War : So Why Kant Democracies Fight ? » Paper presented at International Studies Association conference, Washington, DC.
- Morgan, P. (1977) *Deterrence : A Conceptual Analysis*. Beverley Hills, CA : Sage.
- (1981) *Theories and Approaches to International Politics*, 3rd ed. New Brunswick, NJ : Transaction Books.
- Morrow, J. D. (1989) « A Twist of Truth : A Reexamination of the Effects of Arms Races on the Occurrence of War. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 500-29.
- Most, B., P. Cehrodt, R. Siverson, and H. Starr (1990) « Border and Alliance Effects in the Diffusion of Major Power Conflict, 1816-1965, » pp. 209-29 in Gochmand and A. N. — Sabrosky (eds.) *Prisoners of War ? Nations-States in the Modern Era*. Lexington, MA : Lexington Books.
- Most, B. and H. Starr (1980) « Diffusion, Reinforcement, Geopolitics and the Spread of War. » *American Political Science Review* 74 : 932-46.
- Mueller, J. (1989) *Retreat from Doomsday : The Obsolescence of Major War*. New York : Basic Books.
- (1991 a) « Changing Attitudes Towards War : The Impact of the First World War. » *British Journal of Political Science* 21 : 1-28.
- (1991 b) « Is War Still Becoming Obsolete ? » Paper presented to American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Murnighan, J. K. and A. E. Roth (1983) « Expected Continual Play in Prisoner's Dilemma Games. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 279-300.

- Myers, D. G. and H. Lamm (1977) « The Polarizing Effect of Group Discussion, » in I. Janis (ed.), *Current Trends in Psychology : Readings from the American Scientist*. Los Altos, CA : Kaufmann.
- Naroll, A. (1969) « Deterrence in History », pp. 150-64 in D.G. Pruitt and R. C. Snyder (eds.) *Theory and Research on the Causes of War*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- North, R. C. (1967) « Perception and Action in the 1914 Crisis », pp. 103-22 in J.C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.
- (1990) *War, Peace, Survival : Global Politics and Conceptual Synthesis*. Boulder, CO : Westview.
- North, R. C. R. Brody and O. Holsti (1964) « Some Empirical Data on the Conflict Spiral. » *Peace Research Society (International)* 1 : 1-15.
- Nossal, K. R. (1964) « Bureaucratic Politics and the Westminster Model, » pp. 120-27. in R. O. Matthews, A. Rubinfeld, and J. G. Stein (eds.) *International Conflict and Conflict Management*. Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.
- Odom, W. (1976) « A Dissenting View on the Group Approach to Soviet Politics. » *World Politics* 28 (4) : 542-67.
- Organski, A. F. K. (1958) *World Politics*. New York : Knopf.
- Organski, A. F. K. and J. Kugler (1980) *The War Ledger*. Chicago : University of Chicago Press.
- Orme, J. (1986 -1987) « Deterrence Failures : A Second Look. » *International Security* 11 : 96-124.
- Osgood, C. El. (1962) *An Alternative to War or Surrender*. Urbana : University of Illinois Press.
- (1971) « Graduated Unilateral Initiatives for Peace, » pp. 515-25 in C. G. Smith (ed.), *Conflict Resolution : Contributions from the Behavioral Sciences*. Notre Dame, IN : Notre Dame University Press.

- Oskamp, S. (1971) « Effects of Programmed Strategies on Cooperation in Prisoner's Dilemma and Other Mixed Motive Games. » *Journal of Conflict Resolution* 15 : 225-59.
- Ostrom, C. W. (1927) « Evaluating Alternative Foreign Policy Decision Making Models. » *Journal of Conflict Resolution* 21 : 235-66.
- Ostrom, C. W. and E. W. Hoole (1978) « Alliances and War Revisited : A Research Note. » *International Studies Quarterly* 22 : 215-36.
- Ostrom, C. W. and B. L. Job (1986) « The President and the Political Use of Force. » *American Political Science Review* 80 : 554-66.
- Ostrom, C. W. and R. F. Marra (1986) « U.S. Defense Spending and the Soviet Estimate. » *American Political Science Review* 80 : 819-42.
- Oye, K. (1985) « Explaining Cooperation Under Anarchy : Hypotheses and Strategies. » *World Politics* 38 (1) 1-24.
- Patchen, M. (1987) « Strategies for Eliciting Cooperation from an Adversary : Laboratory and International Findings. » *Journal of Conflict Resolution* 31 : 164-85.
- Payne, J. 7. (1970) *The American Threat : The Fear of War as an Instrument of Foreign Policy*. Chicago : Markham.
- (1981) *The American Threat : National Security and Foreign Policy*. College Station, TX : Lytton.
- Perkins, D. (1968) *The American Approach to Foreign Policy*, rev. ed. New York : Atheneum.
- Perlmutter, A. (1974) « The Presidential Political Center and foreign Policy : A Critique of the Revisionist and Bureaucratic-Political Orientations. » *World Politics* 27 (1) : 87-106.
- Pilisuk, M. and P. Skolnick (1968) « Inducing Trust : a Test of the Osgood Proposal. » *Journal of Personality and Social Psychology* 8 : 122-33.

- Pruitt, D. (1971) « Choice Shifts in Group Discussion : an Introductory Review. » *Journal of Personality and Social Psychology* 20 : 329-60.
- Rapkin, D., W. R. Thompson, and J. Christopherson (1979) « Bipolarity and Bipolarization in the Cold War Era. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 261-95.
- Rapoport, A. (1960) *Fights, Games and Debates*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Rasler, K. and W. R. Thompson (1983) « Global Wars, Public Debts, and the Long Cycle, » *World Politics* 35 (4) : 489-516.
- Rattinger, H. (1975) « Armaments, Detente, and Bureaucracy : The Case of the Arms Race in Europe. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 571-95.
- (1976) « From War to War : Arms Races in the Middle East. » *International Studies Quarterly* 20 : 501-31.
- Ray, J. L. (1974) « Status Inconsistency and War Involvement in Europe, 1816-1970. » *Peace Science Society (International) Papers* 23 : 69-80.
- (1989) « The Abolition of Slavery and the End of International War. » *International Organization* 43 : 405-39.
- (1991) « The Future of International War. » Paper presented to the American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Richardson, L. F. (1960a) *Statistics of Deadly Quarrels*. New York : Quadrangle New York Times.
- (1960b) *Arms and Insecurity*. Chicago : Quadrangle.
- Roeder, P. G. (1984) « Soviet Politics and Kremlin Politics. » *International Studies Quarterly* 28 (2) : 171-93.
- Rokeach, M. (1954) « The Nature and Meaning of Dogmatism. » *Psychological Review* 61 (May).

- (1960) *The Open and Closed Mind*. New York : Basic Books.
- Rosati, J. (1981) « Developing a Systematic Decision-Making Framework : Bureaucratic Politics in Perspective. » *World Politics* 33 (2) : 234-52.
- Rosecrance, R. (1963) *Action and Reaction in World Politics*. Boston : Little, Brown.
- (1969) « Bipolarity, Multipolarity, and the Future, » pp. 325-35 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- Rosecrance, R., A. Alexandroff, B. Healy, and A. Stein (1974) « Power, Balance of Power, and Status in Nineteenth Century International Relations. » *Sage Professional Papers in International Studies* 3 : 2-29.
- Rosenau, J. N. (1969) (ed.) *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- (1991) « A Wherewithal for Revulsion : Notes on the Obsolescence of Inter-state War. » Paper presented to the American Political Science Association conference, Washington, DC.
- Ross, D. (1980) « Coalition Maintenance in the Soviet Union. » *World Politics* 32 (2) : 258-80.
- (1984) Risk Aversion in Soviet Decisionmaking », pp. 237-51 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking for National Security*. Boston : Allen and Unwin.
- Rotberg, R. and T. Rabb (1988) (eds.) *The Origin and Prevention of Major Wars*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Rousseau, J. (1917) *A Lasting Peace Through the Federation of Europe*. Trans. by C. E. Vaughan. London : Constable.
- (1950) *The Social Contract and Discourses*. Trans. by G. D. H. Cole. New York : Dutton.

Rummel, R. J. (1963) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *General Systems : Yearbook of the Society for General Systems Research* 8 : 1-50.

Rummel, R. J. (1964) « Testing Some Possible Predictors of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *Peace Research Society (International) Papers* 1 : 79-111.

———— (1967) « Some Attributes and Behavioral Patterns of Nations ». *Journal of Peace Research* 4 (2).

———— (1968) « The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior, » pp. 187-214 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

———— (1972) *The Dimensions of Nations*. Beverly Hills, CA : Sage.

———— (1979) *Understanding Conflict and War, Volume 4 : War, Power and Peace*. Beverly Hills, CA : Sage.

———— (1983) « Libertarianism and International Violence. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 27-71.

———— (1985) « Libertarian Propositions on Violence Within and Between Nations : A Test Against Published Research Results. » *Journal of Conflict Resolution* 29 (1) : 419-55.

Russett, B. (1967) *International Regions and the International System*. Chicago : Rand McNally.

———— (1969) « The Calculus of Deterrence, » pp. 359-69 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.

———— (1972) (ed.) *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.

———— (1983) « Prosperity and Peace. » *International Studies Quarterly* 27 : 381-87.

- (1990) «Economic Decline, Electoral Pressure and the Initiation of Interstate Conflict,» pp. 123-40 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era*. Lexington MA : Lexington Books.
- Russett, B. and R. J. Monsen (1975) «Bureaucracy and Polyarchy as Predictors of Performance : A Cross-National Examination.» *Comparative Political Studies* 8 : 5-31.
- Sabrosky, A. N. (1975) «From Bosnia to Sarajevo.» *Journal of Conflict Resolution* 19 : 3-24.
- (1985) (ed.) *Polarity and War : The Changing Structure of International Conflict*. Boulder, CO : Westview.
- Sahlins, M. (1976) *The Use and Abuse of Biology : An Anthropological Critique of Sociobiology*. Ann Arbor : University of Michigan Press.
- Salmor, S. A. and C. F. Hermann (1970) «The Effects of Size, Development and Accountability on Foreign Policy.» *Peace Research Society Papers* 14 : 15-30.
- Schellenberg, J. A. (1982) *The Science of Conflict*. New York : Oxford University Press
- Schelling, T. (1963) *The Strategy of Conflict*. New York : Oxford University Press-Galaxy Books.
- Schmookler, A. B. (1984) *The Parable of the Tribes : The Problem of Power in Social Evolution*. Boston : Houghton Mifflin.
- Scott, J. P. (1968) «That Old-Time Aggression,» pp. 136-43 in A. Montagué (ed.) *Man and Aggression*. New York : Oxford University Press.
- Semmel, A. K. (1976) «Some Correlates of Attitudes to Multilateral Diplomacy in the United States Department of State.» *International Studies Quarterly* 20 (2) : 301-24.

- (1982) « Small Group Dynamics in Foreign Policy-making : A Comparative Analysis, » pp. 94-113 in G. Hopple (ed.), *Biopolitics, Political Psychology, and International Politics*. New York : St. Martin's.
- Shepard, G. H. (1968) « Personality Generalization Theory. » *International Studies Quarterly* 32 (1) : 91-123.
- Shirer, W. L. (1960) *The Rise and Fall of the Third Reich*. New York : Fawcett Crest.
- Shubik, M. (1964) (ed.) *Game Theory and Related Approaches to Social Behavior*. New York : Wiley.
- Simon, H. (1959) *Administrative Behavior*. New York : Macmillan.
- Singer, J. D. (1968) (ed.) *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1969) « The Lével of Analysis Problem in International Relations, » pp. 20-29 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. New York : Free Press.
- (1972) « The Correlates of War Project : An Interim Report and Rationale. » *World Politics* 24 : 243-70.
- (1979) « Introduction, » pp. 11-20 in J. D. Singer and associates (eds.), *Explaining War : Selected Papers from the Correlates of War Project*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1980) (ed.) *The Correlates of War II : Testing Some Realpolitik Models*. New York : Free Press.
- Singer, J. D., S. Bremer, and J. Stuckey (1972) « Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820-1965, » pp. 19-48 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Singer, J. D. and T. Cusack (1961) « Periodicity, Inexorability and Steersmanship in International War, » pp. 404-22 in R. Merritt and B. Russett (eds.), *From National Development to Global Community*. London : Allen and Unwin.

- Singer, J. D. and M. Small (1967) « Alliance Aggregation and the Onset of War, 1815-1945, » pp. 246-86 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.
- (1972) *The Weges of War, 1816-1965 : A Statistical Handbook*. New York : Wiley.
- Singer, J. D. and M. Wallace (1982) (eds.) *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Siverson, R. M. and P. Diehl (1989) « Arms Races, the Conflict Spiral, and the Onset of War, » pp. 195-218 in M. Midlarky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.
- Siverson, R. M. and J. King (1982) « Alliances and the Expansion of War, » pp. 37-49 in J. D. Singer and M. Wallace (eds.), *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills CA : Sage.
- Siverson, R. M. and H. Starr (1990) « Opportunity, Willingness and the Diffusion of War, 1816-1995. » *American Political Science Review* 84 : 47-67.
- Siverson, R. M. and M. Sullivan (1983) « The Distribution of Power and the Onset of War. » *Journal of Conflict Resolution* 27 (3) : 473-94.
- Siverson, R. M. and M. Tennessen (1984) « Power, Alliance, and the Escalation of International Conflict, 1815-1965. » *American Political Science Review* 78 : 1057-109.
- Skilling, H. G. and F. Griffiths (1971) *Interest Groups in Soviet Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Small, M. and J. D. Singer (1970) « Patterns in International Warfare, 1816-1965 ». *Annals of the American Academy of Political and Social Sciences* 391 : 145-55.
- (1976) « The War Proneness of Democratic Regimes ». *Jerusalem Journal of International Relations* 1 : 49-69.

- (1985) (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.
- Smith, T. C. (1980) « Arms Race Instability and War. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 253-84.
- (1988) « Curvature Change and War Risk in Arming Patterns. » *International Interactions* 14 : 201-28.
- Snyder, G. H. and P. Diesing (1971) *Conflict Among Nations : Bargaining, Decision-making, and System Structure in International Crises*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Snyder, J. L. (1985) « Perceptions of the Security Dilemma in 1914, » pp. 153-79 in R. Jarvis, R. N. Lebow, and J. G. Stein (eds.), *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.
- Spanier, J. and E. Uslaner (1978) *How American Foreign Policy is Made*, 2nd ed. New York : Holt, Rinehart & Winston.
- Spechler, D. R. (1986) « The U.S.S.R. and Third World Conflicts : Domestic Debate and Soviet Policy in the Middle East, 1967-1973. » *World Politics* 38 (3) : 435-61.
- Spiro, K. E. (1990) « British Hegemony and Major Power War, 1815-1939 : An Empirical Test of Gilpin's Model of Hegemonic Governance. » *International Studies Quarterly* 34 (2) : 165-81.
- Sprout, H. and M. Sprout (1965) *The Ecological Perspective on Human Affairs*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Starr, H. (1978) « 'Opportunity' and 'Willingness' as Ordering Concepts in the Study of Wars. » *International Interactions* 4 : 368-87.
- (1984) *Henry Kissinger : Perception of International Politics*. Lexington : University Press of Kentucky.
- Starr, H. and Most (1976) « The Substance and Study of Borders in International Relations Research. » *International Studies Quarterly* 20 : 581-620.

- (1978) « A Return Journey : Richardson : « Frontiers' and Wars in the 1946-1965 Era. » *Journal of Conflict Resolution* 22 : 441-67.
- (1983) « Contagion and Border Effects on Contemporary African Conflict. » *Comparative Political Studies* 16 : 92-117.
- Stein, J. G. (1987) « Extended Deterrence in the Middle East : American Strategy Reconsidered. » *World Politics* 39 (3) 326-52.
- Seibranner, J. (1974) *The Cybernetic Theory of Decision*. Princeton, NJ : Princeton University Press.
- Steiner, M. (1977) « The Elusive Essence of Decision. » *International Studies Quarterly* 21 (2) : 389-422.
- Stoessinger, J. (1982) *Why Nations Go to War*, 3rd ed. New York : St. Martin's.
- Stoll, R. J. and M. Champion (1985) « Capability Concentration, Alliance Bonding, and Conflict Among the Major Powers, » pp. 67-94 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, Co : Westview.
- Storr, A. (1988) « Aggression is an Instinct », pp. 16-21 in D. Bender and B. Leon (eds.), *Are Humans Aggressive by Nature ?* St. Paul, MN : Greenhaven Press.
- Sullivan, M. P. (1976) *International Relations : Theories and Evidence*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.
- Tanter, R. (1966) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations 1958-1960. » *Journal of Conflict Resolution* 10 : 41-64.
- (1972) « International System and Foreign Policy Approaches : Implications for Conflict Modelling and Management. » *World Politics* 24 : 7-39.
- Taylor, A. J. P. (1952) *Rumors of War*. London : Hamish Hamilton.
- Terhune, K. W. (1968) « Motives, Situation, and Interpersonal Conflict Within Prisoners' Dilemma. » *Journal of Per-*

sonality and Social Psychology, Monograph Supplement
8, No. 3, Part 2, pp. 1-23.

Thomas, E. (1959) *The Harmless People*. New York : Knopf.

Thompson, W. R. (1982) « Phases of the Business Cycle and
the Outbreak of War. » *International Studies Quarterly*
26 : 301-11.

————— (1983 a) « Succession Crises in the Global Political
System : A Test of the Transition Model, » pp. 93-116
in A. L. Bergeson (ed.), *Crises in the World-System*.
Beverly Hills, CA : Sage.

————— (1983 b) « Uneven Economic Growth, Systemic
Challenges, and Global Wars. » *International Studies
Quarterly* 27 : 341-55.

————— (1986) « Polarity, the Long Cycle, and Global
Power Warfare. » *Journal of Conflict Resolution* 30 (4) :
587-615.

————— (1988) *On Global War : Historical-Structural Ap-
proaches to World Politics*. Columbia : University of
South Carolina Press.

Thompson, W. R. and K. A. Rasler (1988) « War and Systemic
Capability Reconcentration. » *Journal of Conflict
Resolution* 32 : 335-68.

Thompson, W. R. and G. Zak (1982) « War, Inflation, and
the Kondratieff Long Wave. » *Journal of Conflict Resolution*
26 (4) : 621-44.

Thompson, J. C. (1973) « How Could Vietnam Happen ? An
Autopsy, » pp. 98-110 in M. Halperin and A. Kantor (eds.),
*Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic
Perspective*, Boston : Little, Brown.

Tiger, L. and R. Fox (1971) *The Imperial Animal*. New York :
Holt, Rinehart, Winston.
Quarterly 26 : 301-11.

To T. (1988) « More Realism in Prisoner's Dilemma. » *Journal
of Conflict Resolution* 32 : 402-8.

- Toynbee, A. (1954) *A Study of History*. Vol. IX. London : Oxford University Press.
- Triska, J. F. and D. D. Finley (1969) « Soviet-American Relations : A Multiple Symmetry Model, » in D. Edwards (ed.), *International Political Analysis : Readings*. New York : Holt, Rinehart Winston.
- Tuchman, B. (1962) *The Guns of August* New York : Dell.
- Tucker, R. (1973) *Stalin as Revolutionary : 1879-1929, A Study in History and Personality*. New York : Norton.
- Valenta, J. (1979) *Soviet Intervention in Czechoslovakia, 1968 : Anatomy of a Devision*. Baltimore : John Hopkins University Press.
- (1984) « Soviet Decisionmaking on Afghanistan, » pp. 218-36 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking for National Security*. Boston : Allen and Unwin.
- Van Evera, S. (1984) « The Cult of the Offensive and the Origins of World War I. » *International Security* 9 : 58-107.
- (1985) « why Cooperation Failed in 1914. » *World Politics* 38 : 80-117.
- Vasquez, J. A. (1983) *The Power of Power Politics : A Critique*. New Brunswick, NJ : Rutgers University Press.
- (1987 a) « Foreign Policy, Learning, and War, » pp. 366-83 in C.F. Hermann, C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (ed.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.
- (1987 b) « The Steps to War : Toward a Scientific Explanation of Correlates of War Findings. » *World Politics* 39 (1) : 108-45.
- Viotti, P. and M. Kauppi (1987) *International Relations Theory*. New York : Macmillan.
- Walker, S. G. (1977) « The Interface Between Beliefs and Behavior : Henry Kissinger's Operational Code and the Vietnam War. » *Journal of Conflict Resolution* 21 (1) : 129-68.

- Wallace, M.D. (1971) « Power, Status, and International War. » *Journal of Peace Research* 8 (1) : 23-36.
- (1972) « Status, Form Organization, and Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War, 1820-1964, » pp. 49-69 in B. Russett, (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.
- (1973) *War and Rank Among Nations*. Lexington, MA : D.C. Heath.
- (1973 b) « Alliance Polarization, Cross-Cutting, and International War, 1815-1964. » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 576-604.
- (1979) « Arms Races and Escalation : Some New Evidence. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 3-16.
- (1983) « Armaments and Escalation : A Reply to Professor Weed. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 289-92.
- (1982) « Armaments and Escalation : Two Competing Hypotheses. » *International Studies Quarterly* 26 : 37-56.
- (1983) « Armaments and Escalation : A Reply to Altfeld » *International Studies Quarterly* 27 : 233-35.
- (1985) « Polarization : Toward a Scientific Conception, » pp. 95-114 in A.N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Wallerstein, E. (1974) *The Modern World-System*. New York : Academic Press.
- (1979) *The Capitalist World-Economy*. New York : Cambridge University Press.
- (1980) *The Modern World-System II : Mercantilism and the Coordination and the Consolidation of the European World-Economy, 1660-1750*. New York : Free Press.
- (1983) *Historical Capitalism*. London : Verso.
- Waltz, K. N. (1959) *Man, the State and War*. New York : Columbia University Press.

- (1969) « International Structure, National Force, and the Balance of World Power, » pp. 304-14' in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.
- (1979) *Theory of International Politics*. Reading MA : Addison-Wesley.
- (1990) « Nuclear Myths and Political Realities. » *American Political Science Review* 84 (3) : 731-45.
- Ward, M. D. (1982) « Cooperation and Conflict in Foreign Policy Behavior. » *International Studies Quarterly* 26 : 87-126.
- Waymon, F. (1985) « Bipolarity, Multipolarity, and the Threat of War, » pp. 115-44 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.
- Weede E. (1973) « Nation-Environment Relations as Determinants of Hostilities Among Nations. » *Peace Science Society (International) Papers* 20 : 67-90.
- (1976) « Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition Among Contiguous Asian Dyads, 1950-69. » *Journal of Conflict Resolution* 20 : 395-411.
- (1980) « Arms Races and Escalation : Some Persisting Doubts. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 285-87.
- (1984) « Democracy and War Involvement. » *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 649-64.
- Well, H. (1975) « Can Bureaucracies Be Rational Actors ? Foreign Policy Decision-Making in North Vietnam. » *International Studies Quarterly* 19 (4) : 432-68.
- Wesley, J. P. (1962) « Frequency of Wars and Geographical Opportunity. » *Journal of Conflict Resolution* 6 : 387-89.
- Wiegele, T. (1973) « Decision-Making in an International Crisis : Some Biological Factors. » *International Studies Quarterly* 17 : 295-333.

- Wilkenfeld, J. (1968) « Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations ». *Journal of Peace Research* 5 (1) : 58-69.
- (1975) « A Time Series Perspective on Conflict Behavior in the Middle East, » pp. 177-212 in P. J. McGowan (ed.), *Sage International Yearbook of Foreign Policy Behavior*. Beverley Hills, CA : Sage.
- Wilkenfeld, J., G. W. Hopple, P. J. Rossa, and S. J. Andriole (1980) *Foreign Policy Behavior*. Beverly Hills, CA : Sage.
- Wilkenfeld, J., V. L. Lussier, and D. Tahtinen (1972) « Conflict Interactions in the Middle East, 1949-1967. » *Journal of Conflict Resolution* 16 : 135-54.
- Williams, W. A. (1962) *Tragedy of American Diplomacy*, rev. ed. New York : Dell.
- Wills, G. (1985) *Reagan's America*. New York : Penguin.
- Wilpert, B., P. Burger, J. Doktor, and R. Doctor (1976) « The Risky Shift in Policy Decision Making : A Comparative Analysis. » *Policy Sciences* 7 : 365-70.
- Wilson, E. O. (1975) *Sociobiology : The New Synthesis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- (1978) *On Human Nature*. Cambridge, MA : Harvard University Press.
- Winter, D. G. (1973) *The Power Motive*. New York : Free Press.
- Winter, D. G. and A. J. Stewart (1977) « Content Analysis as Technique for Assessing Political Leaders, » in M. G. Hermann (ed.), *A Psychological Examination of Political Leaders*. New York : Free Press.
- Wright, Q. (1965) *A Study of War*, 2nd ed. Two volumes. Chicago : University of Chicago Press.
- Zinnes, D. (1968) « Expression and Perception of Hostility in Prewar Crisis : 1914, » pp. 85-119 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

- (1972) « Some Evidence Relevant to the Man-Millieu Hypothesis, » pp. 209-51 in J. Rosenau, V. Devis, and M. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.
- (1980) « Why War ? Evidence on the Outbreak of International Conflict, » pp. 331-60 in T.R. Gurr (ed.), *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.
- Zinnes, D., R. North, and H. E. Koch (1961) « Capability, Threat, and the Outbreak of War, » pp. 469-83 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.
- Zinnes, D. and J. Wilkenfeld (1971) « An Analysis of Foreign Conflict Behavior of Nations, » pp. 167-213 in W. Handreider (ed.), *Comparative Foreign Policy*. New York : David McKay.

اقرأ في هذه السلسلة

احلام الاملام وقمصن اخرى	برتراند رسل
الالكترونيات والحياة الحديثة	ي . رادونسكايا
نقطة مقابل نقطة	المنس مكسلى
الجغرافيا في مائة عام	ت . و . فريمان
الثقافة والمجتمع	رايموند وليامز
تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ ج)	ر . ج . فوريس
الأرض الغامضة	ليمنجديل راي
الرواية الانجليزية	والتر آلان
المرشد الى فن المسرح	لويس فارغاس
الهيئة مصر	فرائيموا دوماس
الإنسان المصري على الشاشة	د . قدرى حنفى وآخرون
القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة	اولج فولكف
الهوية القومية في السينما المصرية	هاشم النحاس
مجموعات القنود	ديفيد وليم ماكداول
الموسيقى - تعبير نفسي - ومنطق	عزيز الشوان
عصر الرواية - مقال في النوع الأدبي	د . محسن جاسم المومبرى
ديلان توماس	اشراف س . بي . كوكس
الإنسان ذلك الكائن الفريد	جون لويس
الرواية الحديثة	جول ويست
المسرح المصري المعاصر	د . عبد المعطى شعراوى
على محمود طه	انور المسداوى
القوة النفسية للازام	بيل شول واينيت
فن الترجمة	د . صيفاء خلوصى
تولستوى	رالف ئى ماتلر
ستلداو	نيكيتوڤ برونمير

رسائل واحاديث من المنفى	فيكتور هوغو
الجزء والكل (مصاورات في مضمون	
الفيزياء الثرية)	فيرنز هيرنبرج
التراث الغامض ماركس والماركسيون	سندري هوك
فن الأدب الروائي عند تولستوى	ف . ع ادنيكوف
أدب الأطفال	هادي نعمان الهيتي
أحمد حسن الزيات	د . نعمة رحيم العزاوي
اعلام العرب في الكيمياء	د . ماشل أحمد الطائي
فكرة المسرح	جمال العشري
الجحيم	هنري باربوس
صنع القرار السياسي	المسيد عليزة
التطور الحضاري للإنسان	جاكوب برونوفسكي
هل نستطيع تعليم الأخلاق للأطفال	د . روجر ستروجان
تربية الدواجن	كسائي ثيسر
الموتى وعالمهم في مصر القديمة	ا . سبنسر
الفصل والطب	د . ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة في العصور الوسطى	جوزيف داهموس
سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء	د . جون شاندلر
كيف تعيش ٣٦٥ يوماً في السنة	بيير اليبير
الصحافة	د . لينوار تشامبرز رايت
مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤	
اثر الكوميديا الالهية لداكني في الفن	د . غبريال وهبة
التشكيلي	
الأدب الروسي قبل الثورة البلشفية	د . رمسيس عوض
وبعدها	
حركة عدم الانحياز في عالم متغير	د . محمد نعمان جلال
الفكر الأوربي الحديث (٤ ج)	فرانكلين ل . باومر
الفن التشكيلي المعاصر في الوطن العربي	شوكت الربيعي
١٨٨٥ - ١٩٨٥	
التشقة الأسرية والإيذاء الصغار	د . محيي الدين أحمد حسين

ج * دافلى اندرو	تفريعات الفيلم الكبرى
جوزيف كوراد	مختارات من الأدب القصصى
د * جوهان نوزشتر	الحياة فى الكون كيف نشأت واين توجد
طاققة من العلماء الأمريكىين	حروب الفضاء
د * السيد علسوة	ادارة المصراعات الدولية
د * مصطفى فتانى	الميكروكمبيوتر
صبرى الفضل	مختارات من الأدب اليابانى
فرانكلين ل * ياومر	الفكر الأوروبى الحديث ٢ ج
جسابريل پاير	تارىخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة
انطونى دى كرسبى	اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة
دوايت سنوین	كتابة السيناريو للسينما
زافيلسكى ف * س	الزمن وقیاسه
إبراهیم القرضاوى	أجهزة تكييف الهواء
بیتر رداى	الخدمة الاجتماعية والانشیاط الاجتماعى
جوزیف داموس	سبعة مؤرخین فى العصور الوسطى
س * م پورا	التجربة النولائیة
د * عاصم محمد رزق	مراكز الصناعة فى مصر الإسلامية
رونالد د * سمسون	العلم والطلاب والمدارس
ونورمان د * اندرسون	
د * ائور عید الملك	الشارع المصرى والفكر
والث وتیمان روستو	حوار حول التنمية الاقتصادية
فريد س همس	نسیط الكیمياء
جون یوركهارت	العادات والتقالید المصریة
آلان كامسبیان	التذوق السینمائى
سامى عبد المظى	التخطيط السیاحى
فريد هولیل	البثور الكونیه
شاندرا ویکراما ماسینیج	
حسین حلمى المنهنس	دراما الشاشة (٢ ج)
روى زوبرتسنون	الهیرویین والإیدز
ماشم الناس	تجیب محفوظ على الشاشة

دوركاس ماكلينتواه	صور الفريزية
بيتر لوري	المخدرات حقائق اجتماعية ونفسية
بوريس فيدروفيتش سيرجيف	وظائف الأعضاء من الألف الى الياء
ويليام بينز	الهندسة الوراثية
ميفيسه الدوتون	تربية أسماك الزينة
جمعها : جون ر . بورر	الفلسفة وقضايا العصر (٣ ج)
وميلتون جولد ينجر	
ارنولد توينبي	الفكر التاريخي عند الأفريقي
د . صبايح رخصا	قضايا وملامح الفن التشكيلي
م . م . كنجي وآخرون	التقنية في البلدان النامية
جورج جاموف	بداية ولا نهاية
د . السيد طه أبو سدبرة	الحرف والصناعات في مصر الإسلامية
	حوار حول النظامين الرئيسيين
	للكون
جاليليو جاليليه	الزهاب
اريك موريس وألان هو	اختلاطون
سيريل السديد	القبيلة الثالثة عشرة
آرثر كيمستلر	التوافق النفسي
توماس أ . هاريس	الدليل البيولوجرافي
مجموعة من الباحثين	لغة الصورة
روى أرمز	الثورة الإصلاحية في اليابان
ناجى متشيو	العالم الثالث قدا
بول هاريسون	الاتقراض الكبير
ميخائيل اللى ، جيمس لفلو	تاريخ النقوب
ليكتور موريجان	التحليل والنويزج الأورگسترالى
اعداد محمد كمال اسماعيل	الضاهنامة (٢ ج)
الفردوس الطوسى	الحياة الكريمة (٢ ج)
بيرتون بودد	كتابة التاريخ في مصر
جاك كرليس جونيدور	عن النقد الميثمائي الأمريكى
ادوارد ميبيرى	تراثم زرادشت
اختيار / د . قليب عطية	

السينما العربية	اعداد / موني براح وآخرون
دليل تنظيم المباحث	آدامز فيليب
سقوط المطر وقصص أخرى	نادين جويديمر وآخرون
جماليات فن الإخراج	زيمونيت ميتر
التاريخ من شلى جواثيه (٣ ج)	ستيفن أوزمنت
الحملة الصليبية الأولى	جوناثان ريلي سينث
التعميل للسينما والتلفزيون	توني بار
العثمانيون في اوريا	بول كولنر
صناع الخسوف	موريس بينر براير
الكنائس القبطية القديمة في مصر (٢ ج)	الفريد ج . بيلو
رحلات فارثيما	رودريجنو فارثيما
الهم يصنعون البشر (٢ ج)	فانس يكاردي
في النقد السينمائي الفرنسي	اختيار / د . رفيق المصباح
السينما الخيالية	بيتر نيكولز
المسألة والفرد	برتراند راسل
الأزهر في ألف عام	بيارد دودج
رواد الفلسفة الحديثة	ريتشارد شافيت
سفر قامة	ناصر طهيري عسلاوي
مصر الرومانية	نفتالي لويس
الاتصال والهيئة الثقافية	هيربرت فيلر
مختارات من الآداب الأسبوعية	اختيار / هيرري الفضيل
كتب فيوت الفكر الانساني (٥ ج)	احمد محمد الشكراني
الشموس المتفجرة	امحق عظيموف
مدخل الى علم اللغة	لوريتو تولا
حديث الظهر	اعداد/ موريزال عبد الحفيظ
من هم اللتان	د . ابرار كنزهم الله
عاستريخت	اعداد / جابر محمد الجزائر
معالم تاريخ الانسانية (٤ ج)	ج . ج . ولس
الحملات الصليبية	ستيفن رانسمان
حضارة الاسلام	جوستاف جرونيبيوم
رحلة بيرتوت (٢ ج)	ريتشارد ف . بيلتون
الحضارة الإسلامية	ادمز هلسن
الطفل (٢ ج)	ارنولد جينزل

هادي اونيمود
 فيليب عطية
 جلال عبد الفتاح
 محمد زيلهم
 مارتن فان كريفلد
 مسونداري
 فرانسيس ج . بروجيه
 ج . كارفيل
 توماس ليههارت
 الفين توفلر
 اسوارد ويونو
 كريستيان سالين
 جوزيف م . م . بوجز
 بول وارن
 جورج ستاين
 ويليام ه . ماثيوز
 جاري ب . ناش
 ستالين جين . سولومون
 عبد الرحمن الشيخ
 عيد العزيز جاويد
 محمود سامي عطا الله
 يانكو لافرين
 ليوناردو دافنفي
 جوزيف نيدهام
 د . ليوبوسكاليا
 ت . ج . ه . جيمسز
 د . المييد نصر الدين
 مالكولم برايد بري
 يوسف شرارة

افريقيا الطريق الآخر
 السحر والعلم والدين
 الكون ذلك المجهول
 تكتولوجيا فن الزجاج
 صرب المستقبل
 الفلسفة الجوهرية
 الاعلام التليفي
 تبسيط المفاهيم الهندسية
 فن الماييم والبساتنومايم
 تحول السلطة (٢ ج)
 التفكير المتجدد
 السيناريو في السيتما الفرنسية
 فن الفرجة على الافلام
 خفايا نظام النجم الامريكي
 بين تولستوى وستوبنسكي (٢ ج)
 ما هي الجيولوجيا
 البشر والبيض والسود
 انواع الفيلم الاميركي
 رحلة الأمير رودلف ٢ ج
 رحلات ماركوبولو ٣ ج
 الفيلم التسجيلي
 الرومانتيكية والواقعية
 نظرية التصوير
 تاريخ العلم والحضارة في الصين
 الحب
 كنوز الفسزاعة
 اطلالات على الزمن الاتي
 الرواية اليوم
 مشكلات القرن الحادي والعشرين

نظرية الأدب المعاصر
مجلد تاريخ الأدب الانجليزى
الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا
تاريخ اوربا فى العصور الوسطى
المرأة الفرعونية
التربية عن طريق الفن
معجم التكنولوجيا الحيوية
البرمجة بلغة السى
البرنامج القوى الاسرائيلى
الكيمياء فى خدمة الانسان
بحثا عن عالم الفضل
العلم والافاق المستقبل
كوننا المتعدد

ديفيد بشتيدر
ايفور ايفانس
نورمان كلارك
هنرى بيرين
كريستيان ديروش نوبلكور
هيربرت ريد
وليام بيتز
روبرت لاقور
د. مدوح حامد عطية
رولاند جاكسون
كارل بوهر
اسحق فطيموف
ايفرى شاتزمان

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠٥٢٥/١٩٩٦

ISBN — 977 — 01 — 4988 — 8

لا يقتصر هذا الكتاب على محاولة الإجابة عن
سؤال لماذا يحدث الحروب، لأنه يتطرق للبحث عن وسائل
فض المنازعات مما يجعله مدخلا للدبلوماسية الحديثة
وما استحدثته من مصطلحات بدأت تشيخ في
مخافتنا وتبدو متخربة أحيانا، لاختلافها عما
اعتدناه من مصطلحات مازالت مستعملة في كتابتنا
ومعاهدنا ودراساتنا التاريخية.